

استراتيجية تعليم الكبار
في الوطن العربي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي — تونس · المنظمة
العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة برامج التربية، 2000. —
290 ص.

ت / 002 / 05 / 2000

جميع حقوق النشر والطبع محفوظة للمنظمة

ISBN : 9973 - 15 - 082 - 1



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
إدارة برامج التربية

استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي

تونس 2000

لجنة إعداد استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي

المشرف العام

الأستاذ الدكتور عبد العزيز بن عبد الله السنبيل

المحررون

الأستاذ الدكتور سعيد إسماعيل علي

الأستاذ الدكتور عبد الفتاح جلال

الأستاذ هاشم أبو زيد الصافي

الأعضاء المشاركون

الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد إبراهيم

الأستاذ حسن محمد كمال

الأستاذة الدكتورة زينب حسن حسن

الدكتور سامي محمد نصار

الأستاذ صالح عزب

الأستاذ الدكتور محمد مالك محمد سعيد

الأستاذ الدكتور محمد وجيه الصاوي

الأستاذ الدكتور مصطفى عبد القادر عبد الله

الصياغة والمراجعة النهائية

الأستاذ الدكتور عبد العزيز بن عبد الله السنبيل

الدكتور يحي عبد الوهاب علي الصاوي

المحتويات

9	 مقدمة
---	-------------

الجزء الأول

الإستراتيجية : المفاهيم – البدائل – المجالات

16	 أولا . الاستراتيجية
16	 1 – دواعي الاستراتيجية
20	 2 – مفهوم الاستراتيجية
22	 3 – خصائص الاستراتيجية
23	 4 – البدائل الاستراتيجية
26	 5 – خصائص البدائل الاستراتيجية وتكاملها
27	 ثانيا تعليم الكبار
27	 1 – مفهوم الكبير
28	 2 – مفهوم تعليم الكبار
29	 3 – مجالات تعليم الكبار
32	 ثالثا . سقف الاستراتيجية

الجزء الثاني

العوامل المؤثرة في استراتيجية تعليم الكبار

في الوطن العربي

34	 أولا طبيعة العصر في القرن الحادي والعشرين
35	 1 – المتغيرات المعرفية

37	2 — المتغيرات التقنية
39	3 — المتغيرات الاجتماعية
39	4 — المتغيرات الاقتصادية
41	ثانياً . الإشكاليات والتطلعات العالمية
41	1 — السكان والعنف
42	2 — التلوث البيئي
43	3 — ثورة الاتصال
45	ثالثاً . أوضاع المجتمع العربي
45	1 — المسرح الطبيعي
46	2 — السكان
49	3 — التكوين الاجتماعي
51	4 — النمو الاقتصادي
54	5 — الثقافة العربية
56	6 — العلم والتقانة

الجزء الثالث

واقع تعليم الكبار في الوطن العربي

64	أولاً . العمل العربي المشترك
64	1 — البدايات الأولى
66	2 — العمل العربي المشترك
69	3 — استراتيجية محو الأمية في البلاد العربية
72	4 — الأمية عقبة على الطريق

74	 ثانياً · تجارب الدول العربية
74	 — المملكة الأردنية الهاشمية
81	 — دولة الإمارات العربية المتحدة
86	 — دولة البحرين
94	 — الجمهورية التونسية
102	 — الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
105	 — المملكة العربية السعودية
111	 — جمهورية السودان
118	 — الجمهورية العربية السورية
126	 — جمهورية العراق
131	 — سلطنة عُمان
138	 — دولة فلسطين
139	 — دولة قطر
144	 — دولة الكويت
149	 — الجمهورية اللبنانية
158	 — جمهورية مصر العربية
166	 — المملكة المغربية
178	 — الجمهورية الإسلامية الموريتانية
185	 — الجمهورية اليمنية
189	 ثالثاً · خلاصة التجارب العربية

الجزء الرابع

المنطلقات

198	 1 — المستقبلية
-----	----------------------

201	2 — الجذور
205	3 — التوجه الإنساني
209	4 — العلمية
212	5 — الواقعية
214	6 — البعد النفسي
217	7 — التنمية
221	8 — التكامل والتنسيق بين التعلم المدرسي والتعليم غير المدرسي
225	9 — الاستمرارية
228	10 — أولوية محو الأمية كجزء أساسي من تعليم الكبار

الجزء الخامس

محاوور استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي

236	أولا : من حيث الفلسفة
241	ثانيا : من حيث البرامج
269	ثالثا : من حيث المستفيدين
270	رابعا . من حيث القوى البشرية
271	خامسا . من حيث المؤسسات
281	سادسا : المراحل الأساسية لتنفيذ الاستراتيجية العربية لتعليم الكبار
284	سابعا . خاتمة وخلاصة

مقدمة

أن التعليم المستمر بمفهومه الواسع المتكامل ومضامينه الحديثة، ليس غريباً على الحضارة العربية الإسلامية. فالتراث العربي الإسلامي يزخر بالشواهد والأسانيد التربوية المختلفة التي تعكس الجذور التاريخية للتربية المستديمة للكبار في كل مراحل تطور الفكر العربي الإسلامي ابتداءً من مجالس العلم والعلماء في المساجد والأروقة إلى المدارس الفكرية والتربوية التي شهدتها الزيتونة والأزهر الشريف والمدرسة المستنصرية، إذ كان وما يزال لكل من هذه المؤسسات العربية الأصلية فلسفتها الخاصة وتراثها وإبداعاتها ومرتكزاتها العلمية المستمدة من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وأصالة الحضارة العربية. ولم يحدد الدين الإسلامي الحنيف عمراً ينتهي عنده طلب العلم، كما لم يحدد مستوى معرفياً معيناً يعتبر غاية أو نهاية بالنسبة لطالبيه، إنما يحث المسلم على طلب العلم من المهد إلى اللحد كي يجد في البحث عن المعرفة طوال حياته.

وفي هذا الإطار قيل لأبي عمر بن العلاء : متى يحسن بالمرء أن يتعلم ؟ قال : ما دامت الحياة يحسن أن يتعلم. وقال سعيد بن جبير : ما يزال الرجل عالماً ما تعلم، فإذا ظن أنه قد استغنى بما عنده فهو أجهل ما يكون. وبنفس المعنى يقول ابن المبارك : ما يزال المرء عالماً ما طلب العلم، فإذا ظن أنه قد علم فقد جهل. ومعنى ذلك كله أن المسلم يقتضي عليه ألا ينقطع عن العلم والتعلم إلا بانقطاع حياته، وهذا معنى «تعليم الكبار مدى الحياة» أو التعليم المستمر.

وتعليم الكبار في المجتمع العربي الإسلامي لم يقتصر على الثقافة الدينية والثقافة العامة، بل تخطاها إلى الإسهام في بلورة حضارة عربية إسلامية إنسانية روحية وعلمية ومادية أرست في كثير من الميادين الأساس لحضارتنا المعاصرة. فقد كانت التربية الإسلامية تربية مفتوحة يستطيع طالب العلم أن يتعلم دون أن يلتحق بمدرسة أو معهد نظامي، كما لم يكن من الضروري أن يدرس المتعلم مواد معينة أو كتباً بعينها ليتخرج في مجال خاص. ولم يكن من الضروري أن يتفرغ المتعلم للدراسة والتحصيل أو يستمر في متابعة برنامج دراسي متعاقب الحلقات فيه اتصال، فالمسلم الكبير وفقاً لتوجهات الإسلام يجب ألا يكون عالة على غيره وأن يكون منتجاً يأكل من عمل يده. ومن هنا كان تحصيل المعرفة شيئاً فيه تكامل مع أعمال الكبار وممارساتهم. فالمسلم يستطيع أن ينظم وقته وفقاً لظروفه مخصصاً بعضه للعمل وكسب العيش، وبعضه للدراسة، فكان هناك من يتردد بين العمل والتعليم من موسم إلى موسم، ومن يتردد بينهما من سنة إلى سنة. كما تتأصل انفتاحية النظام التعليمي في الإسلام بديمقراطية مثالية، ديمقراطية لا تفرق بين الدارسين على أساس من الجنس أو اللون أو الثروة أو العمر.

ومن هذا المنطلق كان الاهتمام ولا يزال بقضية تعليم الكبار باعتباره تعليماً أصيلاً في تراثنا وثقافتنا العربية الإسلامية من ناحية، وباعتباره واحداً من أهم مجالات التنمية، ورابطاً مؤثراً على بقية مجالات التعليم وأنواعه من ناحية أخرى. لذا تداعت الدول العربية منذ قرابة الأربعين عاماً للعمل على مكافحة آفة الأمية وتأصيل تعليم الكبار وتطويره بما يساعدها على تنمية مواردها البشرية واستغلالها الاستغلال الأمثل في تطوير المجتمع العربي، فكان من أهم الخطوات التي شهدتها العمل العربي المشترك هو إقرار ميثاق الإسكندرية في المؤتمر الإقليمي لتخطيط وتنظيم برامج محو الأمية عام 1964 م الذي أكد على أهمية الوعي بضرورة القضاء على الأمية في البلاد العربية باعتبارها مدخل التخلف وأخطر عائق يمكن أن يحول بين الأمة وبين مواكبة حركة التقدم

الإنساني، والتي تشهد تسارعا وتغيرا لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية. ونتيجة لهذا الاهتمام ظهر الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، ليقود حركة ضخمة تنير الطريق أمام جهود محو الأمية في الوطن العربي، حركة تقوم على البحث والدراسة والتخطيط والتدريب، وتوجت هذه الحركة بظهور استراتيجية محو الأمية في البلاد العربية التي أقرها مؤتمر الإسكندرية الثالث الذي عقد في بغداد عام 1976 م.

وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلت في إطار تنفيذ استراتيجية محو الأمية منذ خمسة وعشرين عاماً، إلا أن النتائج لا زالت دون مستوى الطموحات، كما أنها لا تتناسب مع طبيعة المشكلة وعلاقتها بالتنمية الشاملة التي تتداخل موضوعاتها مع موضوعات التنمية البشرية بشكل عام وتعليم الكبار بشكل خاص. إضافة إلى المتغيرات العالمية والعربية والقطرية، والتي تفرض ضرورة وضع استراتيجية جديدة لتعليم الكبار تراعي جميع المتغيرات بمستوياتها المختلفة، وتلبي في ذات الوقت جميع احتياجات الأمة العربية من هذا النوع من التعليم. لذا فقد جاء التفكير بهذه الاستراتيجية مبكراً وذلك إثر انعقاد مؤتمر الإسكندرية السادس عام 1994 الذي أوصى بضرورة العمل على إعداد استراتيجية عربية لتعليم الكبار تسترشد بها الدول العربية في مواكبة التغير السريع في عصر جديد هو عصر ثورة المعلومات وتفجر المعرفة والثورة التكنولوجية المبنية على التقدم العلمي.

واستجابة لذلك قامت المنظمة بإدراج مشروع إعداد الاستراتيجية ضمن مشروعات الدورة المالية 1995/1996. وخلال هذه الفترة تم إنجاز البحوث الممهدة لوضع الاستراتيجية، وعقدت الاجتماعات لوضع الخطوط العامة للاستراتيجية، وتكليف الخبراء بإعدادها، وعرضها على الدول العربية لإبداء آرائها ومقترحاتها، كما شكلت اللجان لمراجعتها ووضعها في صورتها النهائية وفقاً لمعايير وأسس بناء الاستراتيجيات المعتمدة في المنظمة والتي تؤكد على

أهمية استخلاص العبرة من دروس التجربة العالمية وواقع التجربة العربية، مع استقراء دقيق لاحتياجات المستقبل، إضافة إلى تحقيقها لمبادئ التكامل والترابط والدينامية، والعلمية والتوافق والتناغم بين الأهداف ووسائل تحقيقها.

وتتكون الاستراتيجية من خمسة أجزاء رئيسية، يتناول الجزء الأول دواعي الاستراتيجية، ومفهومها، وخصائصها، وبدائلها، وخصائص هذه البدائل وتكاملها. كما يتناول تعليم الكبار من حيث مفاهيمه وخصائصه، ومجالاته، والسقف الزمني لتنفيذ الاستراتيجية. ويناقش الجزء الثاني العوامل المؤثرة في صياغة استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي وبالذات طبيعة العصر، وأوضاع المجتمع العربي وإشكالياته وتطلعاته، مع إيلاء عناية خاصة للمسرح الطبيعي للمجتمع العربي من حيث سكانه وتكوينه وأوضاعه الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

أما الجزء الثالث فيناقش واقع تعليم الكبار في الوطن العربي والعمل العربي المشترك في هذا المجال، وعرض في هذا الجزء خلاصة تجارب الدول العربية والمشكلات التي تواجه جهود محو الأمية في ضوء استراتيجية محو الأمية في البلاد العربية. ويناقش الجزء الرابع المنطلقات الأساسية للاستراتيجية والتي تتضمن عشرة منطلقات أساسية هي المستقبلية، الجذور، التوجه الإنساني، العلمية، الواقعية، البعد النفسي، التنمية، التكامل والتنسيق بين التعليم المدرسي والتعليم غير المدرسي، الاستمرارية، وأولوية محو الأمية كجزء أساسي من تعليم الكبار.

وفي الجزء الخامس تم عرض محاور استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي للاستراتيجية التي بلغت أربعة عشر محوراً إضافة إلى مراحل تنفيذ الاستراتيجية التي ضمنت في أربع مراحل هي بمثابة مؤشرات للهيكل والبنى على المستوى القطري والعربي، وتوسيع مجالات البحث العلمي ومؤسساته وتقنياته. والتنمية الابتكارية والإبداعية في مجال تعليم الكبار.

والجدير بالذكر أن الاستراتيجية لم تحدد مدى زمنياً لتنفيذها، وذلك من منطلق طبيعة فلسفة تعليم الكبار وتنوع برامجها وتعددتها، إضافة إلى تعدد الفئات المستهدفة وتنوع اهتماماتها واحتياجاتها، وطبيعة التغير المتسارع الذي تفرضه روح العصر وما ينتج عنه من تغير وتبدل في المعرفة والمهن، هذا التبدل والتغير المتسارع واختلاف احتياجات الكبار تجعل ميدان تعليم الكبار حقلاً متعدد المشارب والاهتمامات، ولهذا اكتفت الاستراتيجية بالإشارة إلى أهمية مراجعتها وتقويمها بعد عشر سنوات حتى تواكب كل المستجدات والتطورات المستقبلية لتعليم الكبار والتعليم عن بعد. في إطار فلسفة التعليم المستمر مدى الحياة.

وبعد مناقشة مستفيضة للوثيقة خلال الدورة الواحدة والسبعين للمجلس التنفيذي للمنظمة المنعقدة في تونس خلال شهر أبريل 2000 م أصدر المجلس بتفويض من المؤتمر العام قراره بالموافقة على اعتماده لاستراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي.

إن هذه الاستراتيجية تبدأ ككل عمل فكري تربوي من حيث انتهى إعدادها فهي منذ اليوم حقيقة واقعة في مسار تعليم الكبار في الوطن العربي، ونأمل من الدول العربية أن تشنق منها وفي ضوءها سياسات ونظم وبرامج، كما نأمل من التربويين العرب والعاملين في مجالات تعليم الكبار أن يتهياؤوا لإخصاب عملية الممارسة بروح المبادرة والابتكار حتى تستوعب استيعاباً سليماً تتجاوز به الواقع وتنطلق نحو المستقبل. والاستراتيجية ككل فكرة لا تكمن قيمتها في صحتها أو سلامتها وحدها، ولكن تكمن في الاقتناع بها، والإرادة في ممارستها، والقدرة على ترجمتها وتطبيقها، ويحدونا أمل كبير في أن تقوم كل دولة عربية بإحالة هذه الوثيقة المرجعية المهمة للجهات المعنية لدراساتها دراسة معمقة من كافة الجوانب، ووضع الآليات والهيكل والبرامج لتنفيذها في ضوء معطيات هذه الاستراتيجية التي أقرتها الدول العربية جميعاً، وفي ضوء الواقع القطري لكل دولة من الدول واحتياجاتها والمرحلة التنموية التي تمر بها.

وأخيرا فإن هذا الجهد ثمرة لعمل جماعي ساهم في إنجازه أساتذة وخبراء
إجلاء نخص بالذكر منهم الأستاذ الدكتور سعيد إسماعيل علي وأعضاء الفريق
الذين عملوا بمعيته وهم : الأستاذة الدكتورة زينب حسن حسن والأستاذ
الدكتور محمد وجيه الصاوي والأستاذ الدكتور مصطفى عبد القادر عبد الله.
وكذلك الأستاذ الدكتور عبد الفتاح جلال والفريق المكون من الأستاذ الدكتور
محمد مالك محمد سعيد والأستاذ الدكتور إبراهيم محمد إبراهيم والدكتور
سامي نصار. وكذلك الأستاذ هاشم أبو زيد الصافي الذي تولى مراجعة تحرير
الوثيقة. فإليهم الشكر الجزيل والتقدير المستحق.

والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إذ تقدم هذه الاستراتيجية للأمة
العربية، تأمل استجابة القيادات السياسية والتربوية العربية لوضعها موضع
التنفيذ.

والله من وراء القصد موفقا ومعينا.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الجزء الأول

الإستراتيجية

المفاهيم - البدائل - المجالات

أولاً : الاستراتيجية :

- 1 . دواعي الاستراتيجية.
- 2 . مفهوم الاستراتيجية.
- 3 . خصائص الاستراتيجية.
- 4 . البدائل الاستراتيجية.
- 5 . خصائص البدائل الاستراتيجية وتكاملها.

ثانيا : تعليم الكبار :

- 1 . مفهوم الكبير.
 - 2 . مفهوم تعليم الكبار.
 - 3 . مجالات تعليم الكبار.
- ثالثا : سقف الاستراتيجية.

الجزء الأول

الاستراتيجية

المفاهيم - البدائل - المجالات

أولاً : الاستراتيجية :

1 - دواعي الاستراتيجية :

1-1. تأتي هذه الاستراتيجية بعد صدور أول استراتيجية لمحو الأمية في البلاد العربية، والتي صدرت عن كل من الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار والمركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في العالم العربي. وأقرها مؤتمر الاسكندرية الثالث الذي عقد في بغداد عام 1976م. وهذا يعني أن الاستراتيجية الحالية تظهر بعد مرور حوالي ربع قرن من الزمان حدثت فيه الكثير من المتغيرات العالمية، والعربية، والقطرية، التي تفرض ضرورة وضع استراتيجية لتعليم الكبار تراعي جميع المتغيرات بمستوياتها المختلفة، وتلبي في ذات الوقت جميع احتياجات الأمة العربية من هذا النوع من التعليم.

1 - 2. تبدأ الاستراتيجية الحالية من حيث انتهت استراتيجية محو الأمية في البلاد العربية، وتضيف إليها، بمعنى أنها تركز على تعليم الكبار بمجالاته المختلفة والمتعددة ومن بينها محو الأمية.

1 - 3. ما شهدته المجتمع العالمي في عقد التسعينات من مؤتمرات قمة عقدت من أجل التنمية، وفي مقدمتها المؤتمر العالمي «التربية للجميع» لمواجهة الحاجات الأساسية للتعليم الذي عقد في جومتين بدولة تايلاند عام 1990م، ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية «قمة الأرض» والذي عقد في ريودي جانيرو - البرازيل 1992م، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا - النمسا 1993م، والذي أكد على وجود علاقة واضحة بين حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية، وفي عام 1994م عقد المؤتمر

العالمي للسكان والتنمية بالقاهرة، والذي خلص إلى وجود علاقة واضحة بين الديموجرافيا والبيئة والفقر، وإن التعليم النظامي عليه أن يقوم بدوره فى نشر المعرفة والتكنولوجيا، وضرورة القيام بعمل برنامج واسع النطاق لتعليم الكبار، كما عقد المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية فى كونيهاجن 1995م وكان الغرض الرئيسي من هذا المؤتمر «مكافحة الفقر» وإيجاد وظائف منتجة، وتقوية النسيج الاجتماعي، ودعا إلى ضرورة توفير التعليم والرعاية الصحية الأولية، كما دعا إلى تشكيل استراتيجيات زمنية لمحو الأمية ودعمها وتحقيق التعليم الأساسي للجميع. والمؤتمر العالمي للمرأة الذي عقد فى بكين عام 1995م حيث سجلت وثيقة المؤتمر عزم الحكومات وتصميمها على ضرورة الارتقاء بالتنمية البشرية من خلال توفير التعليم الأساسي والتعليم مدى الحياة، وتعليم القراءة والكتابة، والتدريب، والرعاية الصحية الأولية للفتيات والنساء.

إن هذه المؤتمرات وغيرها وجهت أنظار قادة العالم إلى أهمية التربية ودورها فى تنمية نكاء المواطنين وكفاياتهم، كما أظهرت أن التربية تمثل أحد العناصر الأساسية فى استراتيجيات التنمية.

1-4. قيام منظمة اليونسكو فى الربع الأخير من القرن العشرين، بتشكيل لجنتين دوليتين لدراسة التحديات التي تواجه التعليم فكانت اللجنة الأولى برئاسة (ادجارفور) الذي قدم تقريره بعنوان «تعلم لتكون» فى عام 1972م. حيث ركز على مفهومين أساسيين هما «التعليم مدى الحياة» و «التعليم للجميع» وأشار إلى أن التعليم يواجه اليوم تحدياً خطيراً يتطلب منا معاودة التفكير فى أمره، ومن ثم يكون التعاون العالمي أكثر ضرورة من أي وقت مضى.

ومع بداية التسعينات ظهرت مؤشرات جديدة على المسرح العالمي، بعضها سياسي مثل انهيار حائط برلين، وفشل الحكم الشيوعي، وانهيار بعض الأنظمة السياسية، والتقدم البطيء فى الإصلاحات الضرورية، والصراعات الداخلية .. الخ. وبعضها اقتصادي مثل عبء الديون وخاصة على دول الجنوب، وانهيار شروط التجارة بالنسبة إلى المواد الخام الأساسية، واتساع الفجوة بين الدول الصناعية والدول النامية، والبطالة، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي لجزء من سكان المدن وسكان الريف، ... الخ

إن هذه المؤشرات وغيرها فرضت تشكيل اللجنة الثانية لبحث موضوع التعليم في القرن الحادي والعشرين، وكانت برئاسة (جاك دي لور). وقد تشكلت هذه اللجنة عام 1993م وقدمت تقريرها عام 1996م بعنوان «التعليم الكنز المكنون».

وقد أوضحت اللجنة أن مفهوم التعليم من خلال الحياة يمنحنا مفتاح الدخول إلى القرن الحادي والعشرين، كما أنه يتجاوز التمييز التقليدي بين التعليم الأساسي والتعليم المستمر حيث يربط التقرير بين المفهومين لإيجاد المجتمع المتعلم والذي يعمل على إتاحة الفرصة للتعليم، ومن هنا فالتعليم مدى الحياة لا يعنى التكيف مع التغيير فى طبيعة العمل فقط، بل يشمل أيضاً تكوين الكائنات البشرية الكاملة، وتكوين معارفها، وذكائها، وقدراتها العقلية الناقدة، وقدراتها على التصرف، وكذلك تمكين الأفراد من أن يكونوا على وعي ببيئتهم والبيئة المحيطة بهم، وأيضاً مساعدتهم على القيام بدورهم الاجتماعي المنوط بهم في العمل، وفي المجتمع الذي يعيشون فيه.

وتشير اللجنة إلى تعليم الكبار فى جزء خاص من تقريرها بعنوان «أزمة جديدة، ومجالات جديدة» حيث تقول : «بلغت الزيادة الكبيرة فى الطلب على تعليم الكبار مبلغاً كبيراً حتى أعتبر فى بعض الأحيان انفجاراً حقيقياً، ويأخذ هذا النوع من التعليم أشكالا مختلفة مثل التعليم الأساسي غير النظامي، والالتحاق بالتعليم العالي لبعض الوقت، وبرامج تعليم اللغات، والتأهيل والتدريب المهني، والبرامج التي تنظمها مختلف المؤسسات أو النقابات، وأنظمة التعليم المفتوح والتعلم عن بعد، وفي بعض الدول المتقدمة مثل السويد واليابان نجد حوالي 50٪ من السكان يدرسون فى برامج لتعليم الكبار، ومن ثم توجد أسباب قوية تجعل تعليم الكبار يدير دفة التعليم ككل فى اتجاه التعليم مدى الحياة».

ويؤكد تقرير جاك دي لور على أربع ركائز للتعليم هي : نتعلم لنعرف، ونتعلم لنعمل، ونتعلم لنعيش سوياً، ونتعلم لنكون.

وطبقاً لإعلان المؤتمر الخامس لتعليم الكبار الذي عقد في هامبورج 1997م. نجد تأكيداً على هذه الركائز والدعوة إلى ضرورة تعميقها.

1-5 . زيادة الاهتمام بتعليم الكبار من خلال مؤتمرات المتخصصة : بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، اتفق على عقد مؤتمر خاص لتعليم الكبار كل اثنتي عشرة سنة. وحتى الآن عقدت خمسة مؤتمرات عالمية لتعليم الكبار هي :

- المؤتمر الأول لتعليم الكبار وعقد في السنيور - الدنمارك عام 1949 م.
- المؤتمر الثانى لتعليم الكبار وعقد في مونتريال - كندا عام 1960 م .
- المؤتمر الثالث لتعليم الكبار وعقد في طوكيو - اليابان 1972 م.
- المؤتمر الرابع لتعليم الكبار وعقد في باريس - فرنسا في الفترة من 19-29 مارس 1985 م.
- المؤتمر الخامس لتعليم الكبار عقد في هامبورج - ألمانيا في الفترة من 14-18 يوليو 1997

وقد كان من ثمار هذه المؤتمرات تأصيل مفاهيم تعليم الكبار، وبيان أهميته الحاكمة في التنمية، وديمقراطيته، وسعته. إضافة إلى تأكيدها على حق الجميع في التعليم والمشاركة المجتمعية، والتعليم المستمر مدى الحياة، والتربية المستدامة، وتعزيز التعاون والتضامن الدولي، وقد خلصت جميعها إلى أن تعليم الكبار يمثل واحدا من أهم مفاتيح التنمية بمعناها الشامل إذا لم يكن أهمها على الإطلاق.

ومن هنا فإن الاستراتيجية الحالية تستفيد مما طرحته المؤتمرات الخمسة وبخاصة الثلاثة الأخيرة- من قضايا ومشكلات تربوية تخص تعليم الكبار، مع الأخذ فى الاعتبار احتياجات الأمة العربية.

وخلاصة القول فإن وضع استراتيجية عربية لتعليم الكبار قد أصبح ضرورة ملحة فى ضوء المتغيرات العالمية العربية والقطرية التى حدثت فى الربع الأخير من القرن العشرين، فبعد أن كانت الأولوية فى العلاقات الدولية للقضايا السياسية الكبرى مثل الثورة العالمية، وتصفية الاستعمار، والحياد بين الشرق والغرب، والتضامن الأفرو آسيوى وما تفرع منه من منظمات وسياسات وحلت محلها قضايا جديدة مثل ميلاد نظام عالمي جديد لاحت فيه قوى وهياكل جديدة نلحظ فيها التداخل والترابط، فالهيكल الاستراتيجي «العسكري» تحول من هيكل ثنائي الاقطاب (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) إلى هيكل أحادي القطبية وحالياً الهيكل التكنولوجي، أصبح ثنائي القوة ويمثله (الولايات المتحدة واليابان)، أما الهيكل الاقتصادي فتمثله ثلاث قوى (الولايات المتحدة، واليابان ، وأوروبا الموحدة).

وعلى المستوى الاقتصادي زادت حدة التنافس فأصبح الاتجاه المتنامي في عالم اليوم يتجه نحو التحرر الاقتصادي، وأعمال أليات السوق، وتشجيع الخصخصة، وإطلاق المبادرات الفردية ... إلخ. وبات من الأسئلة المطروحة مثلاً: من يستطيع أن يصنع أفضل المنتجات؟ ومن لديه أفضل قوة عاملة متعلمة ومدرّبة ومؤهلة في العالم؟ ومن يستطيع أن يرفع مستويات المعيشة وبأقصى سرعة؟ وإلى أي مدى يمكن توفير المناخ المناسب للاستثمار؟ وما مدى قدرة النظام الاقتصادي على جذب الاستثمارات العالمية؟ فقد فرضت هذه الأسئلة وغيرها تأسيس تكتلات اقتصادية إقليمية جديدة مثل الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «النفثا» والدعوة المستمرة لإيجاد سوق عربية مشتركة تقوم على أسس راسخة. وعلى المستوى التعليمي لم يعد الأمل في حصول الأفراد على تعليم ابتدائي إلزامي للجميع، وإنما صار هاجس الدول أن توفر التعليم قبل الجامعي وتجعله إلزامياً، وصار الأفراد جميعاً يطمحون إلى الحصول على تعليم جامعي وإعداد متطور لمهارات العمل، وصار التعلم الذاتي نظاماً قائماً يسعى كل فرد من خلاله إلى الحصول على ما يحتاج إليه من تعليم وتدريب أثناء مراحل حياته المختلفة استجابة لاحتياجاته المختلفة والنامية سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو المعرفي وأصبح الأمل في توافر المجتمع المعلم والمتعلم للجميع صغاراً وكباراً وذكوراً وإناثاً يحتل فيه تعليم الكبار ركناً أساسياً في المنظومة التعليمية.

بالإضافة إلى كل هذا تسعى كل دول العالم - المتقدم والنامي على السواء - نحو حل بعض المشكلات العالمية مثل التلوث البيئي، البطالة، الفقر، العنف، الإرهاب، الإدمان على المخدرات والاتجار فيها،... إلخ. بعد أن أدركت أنها تعيش في قرية صغيرة.

وبعد أن أوضحنا الحاجة إلى استراتيجية عربية جديدة لتعليم الكبار يكون من الطبيعي أن نحدد مفهوم الاستراتيجية.

2 . مفهوم الاستراتيجية :

يمكن القول أن مفهوم الاستراتيجية قد تطور مع تطور المجتمعات البشرية، وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى أن مفهوم الاستراتيجية قد اشتق من كلمة «ستراتيجوس Strategus» التي كانت ترمز إلى قائد كل قبيلة من القبائل العشر الممثلة في جيش أثينا، كما كانت تعني القائد المعلم بقيادة الجيوش.

ومع تطور المعارك وأسلحتها أصبحت الاستراتيجية تعني فن القيادة، وفي نهاية القرن الثامن عشر باتت تشير إلى القيادة خارج المعركة، بينما يعني مصطلح التكتيك «فن تنفيذ الخطط». وفي الحضارات الحديثة أصبح للسياسة قاداتها وللأمور العسكرية قاداتها، ومن هذا المنطلق اتخذ مفهوم الاستراتيجية معنى جديداً «فن استخدام القوات المسلحة لتحقيق الأهداف التي تضعها السلطات السياسية». ونظراً إلى تشابك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية، ... الخ في المجتمع المعاصر ظهر مصطلح الاستراتيجية العظمى ليعني استخدام كل الوسائل والمواد لتحقيق أهداف معينة سواء في السلم أو الحرب.

وفي هذا الإطار يتضح أن هناك علاقة متبادلة بين الوسائل والأهداف وعليه يمكن أن نحدد مفهوم الاستراتيجية بالآتي :

تعني الاستراتيجية اختيار أفضل الوسائل والبدائل لتحقيق أهداف أو غايات تعبر عن حاجة أو حاجات أساسية مشتقة من بيئة معينة يطلق عليها «السيناريو Secnareo» الذي يتضمن عناصر الموقف وملابساته، وتناقضاته وتفاعلاته وعلاقاته، سببا ونتيجة، وفق تسلسل زمني. ومنه يشتق الهدف القومي العام الذي يعني الغاية القصوى أو النهائية لتحقيق حاجة أساسية «مثل الأهداف القومية العامة» ومن الهدف القومي العام، يشتق الهدف التربوي العام، ومنه نشق أهدافا تربوية محددة، والتي تشتق منها المهام التي تعبر عن برنامج أو جزء من برنامج.

وكما تتسلسل الأهداف يكون تطور مستويات اتخاذ القرار حيث تبدأ الأهداف القومية في مستوى وضع السياسة العامة، ومنها ينطلق الأمر إلى وضع الاستراتيجيات وعندما يصل الأمر إلى اتخاذ القرار في المواقع التنفيذية تصل إلى مرحلة العمليات الاجرائية أو ما يسمى بالتخطيط.

2-1 - السياسة العامة :

تأتي في قمة تسلسل هرم اتخاذ القرار، وهي تعنى ترتيب الأهداف العامة في أولويات طبقاً للمبادئ والقيم والحاجات الأساسية التي يحرص المجتمع على تنميتها وهي تحاول الإجابة عن السؤال الآتي ماذا ينبغي أن نفعل أو نكون ؟

والسياسة قد يطرأ عليها التبدل طبقاً لتغيير السيناريو أو الواقع أو تبعاً لما تكشف عنه التغذية الراجعة من المستويين الآخرين وهما الاستراتيجية والتكتيك من نتائج، وتبعاً لما يظهر من استجابات نتيجة التطبيق على أرض الواقع.

2-2 – الاستراتيجية :

تمثل المستوى الثاني في تسلسل اتخاذ القرار، وتحاول الإجابة عن السؤال الآتي : ماذا يمكن أن نفعله وصولاً إلى هذا الذي ينبغي أن يكون ؟

ولما كانت الأهداف دون أساليب تنفيذية تعني شعارات، وأساليب التنفيذ دون أهداف تعني تخبطاً في مسارات عشوائية. فقد جاء مفهوم الاستراتيجية والذي يعني اختيار أساليب العمل أو التنفيذ المناسبة في ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة وحلاً للمشكلات الأساسية.

وبناء على هذا المفهوم فإن الاستراتيجية تساعدنا على اكتشاف المحاور والمسارات المتعددة لكل محور، وتضع أمام متخذي القرارات قائمة «أو أجندة» مشروعات ليختاروا منها ما هو أفضل وأكفى. وفي كل الأحوال فإن هذه المحاور والمسارات تكون محكومة بالإمكانات والقيود المجتمعية مثلما هي محكومة بالهدف الذي تقصده .

3-2 – الخطط والعمليات الإجرائية :

تأتي بعد الاستراتيجية، وذلك للإجابة عن السؤال الآتي : ماذا يحدث إذا اتبعنا خط سير معين؟ وهنا يتم رصد كل النشاطات والإنجازات والمعوقات، وايضاً تحديد البرامج والمشروعات والأدوات تحديداً دقيقاً طبقاً لإمكانات كل مجتمع وطبيعته.

3 . خصائص الاستراتيجية :

تتصف الاستراتيجية بمجموعة من الخصائص منها

— الفاعلية : ويقصد بها التدخل الإيجابي، كخيار مبدئي يرفض التغيير العفوي للوضع الراهن، وهذا يتطلب الوعي بما يجري لإيجاد المناخ المناسب والملائم للإبداع وتعظيم الانتفاع بنتائجه.

— المرونة وتعني قدرة الاستراتيجية على استيعاب الاوضاع المستجدة سواء أكانت داخلية أو خارجية والاستجابة السريعة لتطوراتها، مع الأخذ في الاعتبار البعد الزمني وخصوصية القطاعات التعليمية المختلفة.

— الشمول : بمعنى شموليتها للوطن العربي ، ومعالجتها لقضية تعليم الكبار من حيث البنية والمحتوى، وتنوع المجالات، وتباين المؤسسات ... الخ.

— اللامركزية والتعددية : أي أن الاستراتيجية تأخذ بنظر الاعتبار تعددية الأفكار العربية من ناحية، وتعدد مؤسسات تعليم الكبار وتنوعها على المستوى القطري والإقليمي والقومي.

وتتطلب التعددية درجات عالية من التعاون والتنسيق، لإيجاد المناخ المناسب للتنافس الإيجابي بين المؤسسات المختلفة، وهذا يجعل من التعددية نقطة قوة لا نقطة ضعف، وفي هذا الإطار تأخذ الاستراتيجية بمفهوم اللامركزية في التنفيذ.

— التكامل والترابط . من المنطقي أن تتكامل عناصر الاستراتيجية وتترابط، فالمحاور المختلفة وما تتضمنه من مسارات ينبغي أن تكون متكاملة ومترابطة حتى يمكن معالجة الآثار السلبية، ودعم العناصر الإيجابية.

— مرحلية الاستراتيجية . وهذا يعني أن للاستراتيجية بعداً زمنياً محدداً، بحيث تنفذ الاستراتيجية على مراحل متتالية تكمل كل واحدة منها سابقتها معتمدة على ما تم إنجازه.

— قابلية التطبيق : أي أنها تعكس التوافق والتناغم بين الأهداف ووسائل تحقيقها، وأيضاً مواءمة الاجراءات المقترحة مع البنية الاجتماعية والثقافية العربية، وأن تراعي الاستراتيجية خطورة المبالغة في الطموحات حتى لا يؤدي ذلك إلى الشعور بالإحباط فيما بعد.

4 . البدائل الاستراتيجية :

يتميز تعليم الكبار بتنوع مجالاته ونشاطاته، كما يتميز بتنوع مجالات الاهتمام به وتعددتها وذلك بحسب احتياجات كل قطر وتطوره على حدة - ولهذا فإنه لا بد من وضع بدائل استراتيجية متنوعة يختار كل قطر منها ما يناسبه ويلبي احتياجات تعليم الكبار فيه.

ويقصد بالبديل الاستراتيجي التعبير عن ممارسات معينة تسعى لتحقيق أهداف محددة. وكل بديل من البدائل يعبر عن درجة معينة من الطموح ومن ثم فالفرق بين بديل وآخر يعكس غالباً درجة الطموح والفاعلية.

4-1 البديل الأول : التطوير الترشيدى : يستند إلى الوضع السائد دون السعي إلى تغيير جذري. ولعملية الترشيد مستويان هما :

أ- الاسترشاد بالنماذج والمعلومات والتقنيات التي تأتي من الخارج، والعمل على الاستفادة منها وأحياناً تطبيقها.

ب- تطوير النماذج والمؤسسات القائمة بالفعل لتعظيم الاستفادة منها.

ولعل من مميزات هذا البديل :

- الانفتاح على التطورات العالمية والقطرية، مما يسمح بإيجاد أنماط تعليمية جديدة.
- الأخذ بخلاصة ما انتهى إليه الفكر العالمي من أفكار واتجاهات وممارسات.
- تأسيس مراكز وإدارات جديدة للبحث والتطوير.
- الاستفادة مما هو قائم والعمل على تطويره تدريجياً.

أما ما يؤخذ على هذا البديل :

- المشاركة بدرجة ضئيلة في تكوين قاعدة علمية متخصصة في التعليم لها آراؤها وأفكارها واتجاهاتها النابعة من خصوصيتها المجتمعية والثقافية.
- الإسهام بدرجة محدودة في تكوين معارف وتقنيات جديدة.
- تطبيق بعض النماذج والأفكار الجديدة في حدود الإمكانيات المتاحة بشرياً ومادياً.

4-2 - البديل الثاني : التطوير الانتقائي :

يهدف هذا البديل إلى إحداث تغيير تدريجي لكنه جذري، وهو يتميز عن البديل السابق بالأمر الآتي

— السعي إلى انتقاء النماذج المحلية الناجحة ودراستها ومحاولة تطبيقها في مجتمعات أخرى مشابهة.

- تبني أطر ونماذج جديدة ذات كثافة تقانية عالية وتجريبها ثم تطبيقها تدريجيا.
- العمل على توطين فعاليات البحث العلمى، بما يسمح بتكوين قاعدة علمية قادرة على التطوير والتغيير ومن ثم حل تدريجيا محل المشورة الأجنبية.
- ومن المزايا التى يتسم بها هذا البديل :
- أنه يقف في مركز أفضل من سابقه حيال التقانات المنتجة محليا.
- التركيز على كثافة المحتوى التقاني لقطاعات الأنشطة المختلفة التى ينتجها أو يتقبل إضافتها إليه.
- السعي إلى توطين مقادير أكبر من الأنشطة العلمية والتقانية والتربوية، ولهذه الخاصية أهمية كبيرة لارتباطها باستراتيجيات الأمن القومي.
- ومن أهم مصاعب هذا البديل :

- اعتماده على قدر كبير نسبيا من الموارد المالية والبشرية رفيعة المستوى.
- حاجته إلى إمكانات متقدمة فى التخطيط، ومقدرة متميزة في التقويم والانتقاء.

3-4 - البديل الثالث : التطوير الريادي :

- يمثل هذا البديل خطوة أكثر تقدما من البديل السابق بمعنى أنه يسعى إلى بلوغ قدر أكبر على الانتقاء التربوي. والهدف الرئيسى من هذا البديل هو إيجاد فكر جديد، والقدرة على إنتاج المعارف العلمية والتقانية، التى يمكنها تطوير البدائل المختلفة وبصورة مباشرة في المجالات المتنوعة لتعليم الكبار ومؤسساته.
- ومن أهم نقاط القوة التى يتمتع بها هذا البديل : أنه يهئ الوطن العربى بصورة أفضل بكثير من البديلين الآخرين للمساهمة في التجديد والتطوير التربوي وخاصة في مجال تعليم الكبار.

أما أهم العقبات التى يواجهها تطبيق هذا البديل :

- الحاجة إلى جهود كبيرة للترشيد والترسيخ في مجالات تعليم الكبار.

– الحاجة إلى تخصيص موارد كبيرة وخاصة في المجالات المنتقاة لإحداث التفوق فيها.

– الحاجة إلى توفير إمكانات وقدرات كبيرة في حسن الإدارة والتنظيم والتخطيط .

5 – خصائص البدائل الاستراتيجية وتكاملها :

لقد تبين مدى التباين بين البدائل الاستراتيجية في ضوء الخصائص التي يمتلكها كل بديل، ويمكن تحديد موقع لكل بديل عبر مراحل العمل الاستراتيجي ومن أهم ما يتميز به البديل الاستراتيجي :

– إمكانية تحقيق أهدافه في الإطار الزمني المحدد.

– مدى توافقه مع الموارد المادية والبشرية.

– تكلفته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

– مدى استناده إلى مساعدة خارجية.

– مدى تحقيقه للتكامل العربي.

في ضوء هذه الخصائص وغيرها فإن تعليم الكبار لا يقبل تبني بديل وحيد في كل مجالاته وفي كل مراحل تطوره، ومن ثم لابد من المرونة التي تسمح بتبني مزيج ملائم من الترشييد، والتطوير الانتقائي والريادي، لأن البديل الترشيدي يستند إلى عناصر انتقائية، كما أن بديل التطوير الانتقائي لابد أن يتابع السعي إلى الترشييد، وكذلك فإن التقدم نحو إحراز أهداف بديل التطوير الانتقائي يؤدي إلى الريادة في بعض المجالات المنتقاة.

ومن هنا نخلص إلى أن البدائل الاستراتيجية الثلاثة السابق عرضها يمكن أن تشكل المحاور الرئيسة للعمل الاستراتيجي، حيث يبدأ العمل في مجال ما على نحو ترشيدي، ثم تنتقى جوانب لإحداث تطوير انتقائي فيها، بعد بلوغ مقدار مقبول من أهداف مرحلة الترشييد. ثم يتصدى مجال ما لإحراز الريادة بعد بلوغه درجة متقدمة من النمو والتطوير.

ثانياً : تعليم الكبار :

لم يكن هناك ولفترة طويلة تصور عالمي موحد لتعليم الكبار، فالواقع أن تعليم الكبار يتأثر بطابع الحكم وبالظروف النوعية والضغوط الواقعة على المجتمع، هذه الضغوط والظروف تختلف عادة في مجتمع عما تتطلبه الضغوط والظروف الواقعة على مجتمع آخر. ومن هنا لا يمكننا التأكيد على أن هناك مفهوماً مطلقاً لتعليم الكبار، ولكننا نستطيع أن نتحدث عن مفهوم لتعليم الكبار في دولة بعينها، أو في مجموعة من البلدان المتشابهة، أو المتقاربة في ظروفها إذا قام بينها نوع من التنسيق والتعاون في الجهود.

وقد يساعد على تحديد المفهوم التعرف على (جمهوره) وهم (الكبار) فللكبير الراشد سمات تميزه، فهو حرّ في الابتعاد عن الخبرة التعليمية أو المشاركة فيها، وهو يقدّر قيمة ما يصرفه من وقت في التعليم ويسعى إلى تحقيق عائد ملموس منه، وإذا ما أدرك أن الخبرة التعليمية لا تفيده فإنه ينقدها ولا يسعى إلى تغييرها، ويمعن في التفكير في العلاقة بين ما يتعلمه وبين معتقداته وقيمه، ويحرص على اختيار المجال الذي يميل إليه والمؤسسة التي تحقق رغباته. ثم إن تعلمه يتأثر من حيث زمانه ومداه واستمراره بظروفه الاجتماعية والتزاماته المعيشية والمهنية ولهذا يكون متفرغاً بعض الوقت وقد يكون منقطعاً أو مستمراً. وتختلف علاقته بمعلمه عن علاقة الطالب الصغير بمعلمه، فإن سلطان المعلم يرتبط في نظره بقدرته العلمية في الفصل، حيث أن مركز الكبير خارج الفصل يكون رفيعاً في السلم الاجتماعي والاقتصادي، وكثيراً ما يظهر الصغار روح الفريق والتعاون عكس ما يظهره الكبار من تنافس وصراع. وقد تكون نتائج التعلم بالنسبة إلى الكبير ذات مغزى مباشر وبعيد المدى ولكنه عادة يعتبر قادراً على تطبيق ما يكتسبه من معارف ومهارات جديدة في عمله وفي حياته الاجتماعية.

وعلى ذلك ولكي نحدد مفهوم تعليم الكبار تحديداً دقيقاً، ينبغي في البداية أن نحدد ماذا نعني بالشخص الكبير؟

1- مفهوم الكبير :

توجد ثلاثة معايير لتحديد من هو الكبير.

1-1 - العمر يستند البعض إلى العمر البيولوجي لتحديد من هو الكبير بمعنى أحقية الفرد في الحصول على بطاقة شخصية أو هوية، أو الإدلاء بصوته في

الانتخابات، أو الانتهاء من مرحلة التعليم الأساسى. وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار ووجاهته إلا أنه لا يعبر عن مدى قدرة الشخص على القيام بمهام الكبار، كما أنه لا يحدد أي الأشخاص يحتاج إلى فرصة تعليم الكبار.

1-2 - النضج النفسي : يعتبر هذا المعيار أكثر دقة من المعيار السابق، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه كيف يمكن الحكم على شخص ما أنه قد نضج نفسياً ؟ وما المرحلة التي يتحول عندها الفرد إلى شخص كبير؟ كما أن قضية النضج النفسي جدلية بطبيعتها حيث تختلف الآراء حولها .. من هذا المنطق يصعب الأخذ بهذا المعيار لتحديد من هو الشخص الكبير.

1-3 - الدور الاجتماعي . ينطلق هذا المعيار من أن المسؤوليات التي يتحملها الفرد في كل مرحلة من مراحل العمر تكون لها طبيعة خاصة، فالمسؤوليات التي يتحملها الطفل الصغير غالباً ما تكون محددة على العكس من ذلك مسؤوليات الكبير فهي متنوعة ومتعددة مثل دوره كزوج، وولي أمر، أو ولي أمر غيره، ودوره كقائم بنشاط إنتاجي، ... الخ. ولما كانت طبيعة مجتمعنا العربي تتطلب في كثير من الأحيان القيام بالأدوار الاجتماعية للكبار بصرف النظر عن العمر البيولوجي، فإنه يمكن تحديد مفهوم الكبير بأنه

«الشخص الذي يدخل مرحلة من الحياة يتحمل فيها مسؤوليات متنوعة تجاه نفسه، وغالباً تجاه الآخرين، وقد يصاحب ذلك أحياناً القيام بدور إنتاجي في المجتمع».

2 . مفهوم تعليم الكبار :

يمكن رؤية التعلم في المجتمع من خلال نظامين أساسيين، النظام الأول هو التعليم النظامي والذي يتضمن التعليم الأساسي والثانوي، والتعليم الجامعي والعالي الذي يشمل مؤسسات ما بعد المرحلة الثانوية، وهذا النظام بمراحله يمثل ما تستغرقه فترة التعليم النظامي من حياة الإنسان.

أما النظام الثاني فهو «تعليم الكبار مدى الحياة» والذي يشمل كل المؤسسات التربوية التي يحصل فيها الفرد على فرص تعليمية، سواء أكانت قبل الالتحاق بالتعليم النظامي أو خلاله أو بعد التخرج منه، ومن هنا يصبح التعليم مدى الحياة ذا مغزى ومعنى بالنسبة إلى «التعليم النظامي».

وفي ضوء تحديد مفهوم الكبار، يمكن تحديد مفهوم تعليم الكبار بأنه :

"مجمّل العمليات التعليمية التي تجري بطريقة نظامية أو غير نظامية، والتي ينمي بفضلها الافراد الكبار في المجتمع، قدراتهم ويثرون معارفهم ويحسنون مؤهلاتهم التقنية أو المهنية، أو يسلكون بها سبيلا جديدا لكي يلبوا حاجاتهم وحاجات مجتمعهم. ويشمل تعليم الكبار، التعليم النظامي والتعليم المستمر، كما يشمل التعليم غير النظامي وكافة أشكال التعليم غير الرسمي والعفوي المتاحة في مجتمع يتعلم ويتسم يتعدد الثقافات، حيث يتم الاعتراف بالنهج النظرية وبالنهج التي تركز على التطبيق العملي. إن النظرة إلى تعليم الكبار بالمفهوم السابق، تنطلق من مبادئ أصبحت مقررّة، وهي تؤكد شمول هذه النظرة إلى تعليم الكبار واستمراريته، وهذه المبادئ هي

أ - أن التربية لا تنتهي ولا تستكمل بمجرد انتهاء الفرد من المدرسة والتحاقه بالعمل، فهي عملية مستمرة موصولة طول حياته .

ب - وهذه العملية التربوية المستمرة تشمل جميع جوانب الحياة، بما في ذلك نمو الفرد كفرد من النواحي الفنية والعقلية والجسمية والمهنية، فضلاً عن النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية .

ج - إن الكبار يرغبون في التعلّم، وهم قادرون عليه باستمرار، غير أن قدرتهم على الدراسة والتعلم قد تضعف نتيجة عدم الاستخدام والانقطاع عن التدريب والممارسة والانفتاح على الجديد، ولهذا فإنه ينبغي توفير الفرص لاستمرار العملية التربوية حتى تنمو مهارات التعلم لديهم، وحتى تزداد قدرتهم على تجديد الدوائر التي يتفاعلون معها .

د - إذا كان الكبار هم الذين يتحملون مسؤولية سد الفجوة بين الاجيال، ومواجهة مشكلات التخلف، وتغيير الأنظمة التعليمية التقليدية الموروثة، فعليهم في ذات الوقت أن يسهموا في إحداث التغيير وفي توليد نماذج جديدة للتعليم ومن بينها نظام تعليم الكبار .

3 . مجالات تعليم الكبار :

إذا ما تأملنا المنطقة أو الحي أو الشارع الذي نعيش فيه، نجد أنماطا متعددة من الكبار في أمس الحاجة إلى التعليم، وفي إطار هذه الأنماط تتحدد مجالات تعليم الكبار في :

3-1 - محو الأمية : نجد العديد من الأفراد لا يعرفون مبادئ القراءة والكتابة ، أو حصلوا على درجة معينة منها ولم يواصلوا المسيرة، وهؤلاء وغيرهم تنظم لهم برامج لمحو الأمية . ونظراً إلى أهمية هذه البرامج فقد تطورت مفاهيم محو الأمية تطوراً كبيراً وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، ويمكن رصد أهم المراحل التي مر بها مفهوم محو الأمية في التالي :

— محو الأمية الهجائية.

— محو الأمية في إطار التربية الأساسية.

— المستوى الوظيفي للقراءة والكتابة.

— محو الأمية الوظيفي.

— محو الأمية في إطار التربية المستمرة .

— محو الأمية الحضاري، وهذا هو المفهوم الذي تبنته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم منذ عام 1973 .

3-2 - مواصلة التعليم : هناك فئة من الكبار حصلت على قدر معين من التعليم، ثم انقطعت عنه لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو تربوية، الخ . وبعد فترة زالت هذه الأسباب.

في هذا الإطار يقدم تعليم الكبار من خلال مؤسسات في التعليم الموازي فرصاً تعليمية لنوعيات مختلفة من الأفراد، وتتميز هذه المؤسسات بعدم وجود القيود والضوابط المشددة الموجودة في مؤسسات التعليم النظامي مثل شرط السن وتوقيت الدراسة، ... الخ. مما يتيح للدارس حرية الحركة.

ويمكن هنا أن نميز بين ثلاثة أنواع من مؤسسات التعليم الموازي .

— مؤسسات لمواصلة التعليم العام .

— مؤسسات لمواصلة التعليم العالي والجامعي.

— برامج التعليم الجامعي المفتوح.

3-3 - الدراسات الحرة : في هذا المجال نجد أن فئة من الكبار قد حصلت على قدر مناسب من التعليم، ومع ذلك ترغب في زيادة معلوماتها حول موضوع معين من الموضوعات، أو تكوين مهارة خاصة يستكملون بها ثقافتهم أو مطامحهم. ومن هنا ظهرت في المجتمع العديد من المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق هذه الأغراض منها .

— مراكز وأقسام الخدمة العامة التابعة للجامعات.

— مراكز وبرامج الثقافة العمالية.

— مراكز تعليم اللغات.

3-4 - التأهيل والتدريب : في هذا المجال نجد فئة من الكبار في حاجة إلى تأهيل، لأنهم لم يعدوا أساساً للعمل الذي التحقوا فيه. كما نجد فئة أخرى من الكبار في حاجة إلى تدريب وذلك لرفع مستواهم في مجال تخصصهم حتى يتكيفوا مع نوعية العمل الجديد.

وفي هذا الإطار نجد العديد من المؤسسات التأهيلية والتدريبية المنتشرة في مجتمعاتنا العربية يطلق عليها عادة «مراكز التدريب السريع، التدريب لرفع مستوى المهارة، مراكز الإعداد السابقة للتدريب المهني، مراكز التكوين المهني، أقسام التدريب بالوزارات المختلفة، تدريب العاملين بالخدمات العسكرية، ... الخ».

3-5 - إعداد القيادات : وأخيراً توجد فئة من الكبار ستتولى مناصب قيادية في المجتمع، ونظراً إلى حساسية هذه المناصب وخطورتها، بات من الضروري توفير برامج خاصة لهم، حتى يمكن أن يقوموا بمسؤولياتهم الجديدة.

وفي هذا المجال تعمل العديد من المؤسسات نذكر منها على سبيل المثال مراكز البحوث والاستشارات، ومراكز إعداد القيادات الثقافية، والعمالية، ومراكز إعداد القيادات الإدارية والفنية التابعة لوزارات التربية والتعليم أو المعارف وكذلك التابعة للوزارات الأخرى.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن تعليم الكبار يشمل على الأقل خمسة مجالات أساسية هي محو الأمية، مواصلة التعلم، الدراسات الحرة، التأهيل والتدريب، إعداد القيادات. ويتسع لعدد من المجالات المتطورة والتي تتيح للكبار الفرصة الأولى والثانية والثالثة

للتعلم وفقاً لاحتياجاتهم سواء أكانت الخبرة التي يسعون إليها من خبرات التعليم النظامي أو من غيره مما استجد في المجتمع معرفياً أو مهارياً أو قيمياً.

ثالثاً : سقف الاستراتيجية :

تستهدف هذه الاستراتيجية تعليم الكبار بمفهومه الواسع والشامل الذي تتعدد مؤسساته وأهدافه والفئات المستهدفة. وهذا يعني، بطبيعة الحال، تعدد مراميها الكمية والنوعية. وتأسيساً على ذلك لا تضع الاستراتيجية سقفاً زمنياً لتنفيذها بقدر ما تطرح رؤى وأفكاراً تسترشد بها الدول العربية لاستيعاب ما ترى ضرورة استيعابه وفق احتياجاتها وقدراتها والمرحلة التنموية التي تمر فيها. وهذا لا يعني أن الاستراتيجية المطروحة صالحة لكل زمان ومكان إنما هي من نظر المنظمة متناغمة في طرحها ومضمونها وتوجهاتها مع ما هو معمول به في الساحة الدولية. وإن كانت المنظمة لا ترى جدوى في تحديد سقف زمن للاستراتيجية فإن قناعاتها الأساسية تؤكد على أهمية مراجعة الاستراتيجية بحلول عام 2010 لتقويمها وتحديثها وتمكينها من استيعاب صيغ ورؤى حديثة لتعليم الكبار.

وحتى تنطلق الاستراتيجية وفقاً للمفاهيم والبدائل والمجالات التي سبق تحديدها لا بد أن تتناول الواقع المعيش والمتغيرات المؤثرة فيه وصولاً إلى تحديد منطلقاتها ومحاورها ومراحل تنفيذها.

الجزء الثاني

العوامل المؤثرة في استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي

أولاً : طبيعة العصر في القرن الحادي والعشرين

- 1 . المتغيرات المعرفية.
- 2 . المتغيرات التقنية.
- 3 . المتغيرات الاجتماعية.
- 4 . المتغيرات الاقتصادية.
- ثانياً : الإشكاليات والتطلعات .

- 1 . السكان .
- 2 . التلوث البيئي .
- 3 . ثورة الاتصال .

ثالثاً : أوضاع المجتمع العربي :

- 1 . المسرح الطبيعي .
- 2 . السكان .
- 3 . التكوين الاجتماعي .
- 4 . النمو الاقتصادي .
- 5 . الثقافة العربية .
- 6 . العلم والتقانة

الجزء الثاني

العوامل المؤثرة في استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي

أولاً : طبيعة العصر في القرن الحادي والعشرين :

إن العصر الذي نعيشه مليئ بالتحديات التي تواجه الإنسان كل يوم، فكل يوم تظهر على مسرح الحياة معطيات جديدة تحتاج إلى خبرات جديدة وأفكار جديدة وأساليب جديدة، ومهارات جديدة، وأليات جديدة للتعامل معها بنجاح، أي أنها تحتاج إلى إنسان مبدع، ومبتكر، بصيرته نافذة، قادر على تكيف بيئته الطبيعية والاجتماعية ، وفق القيم والأهداف المرغوبة، وليس التكيف معها فقط.

ولا يتحقق هذا دون تربية تواكب متطلبات العصر، تواجه تحدياته، تربية تكون نقطة الانطلاق الأساسية لتحسين نوعية الحياة، ومساعدة الأفراد والجماعات على تحقيق الأهداف التنموية للمجتمع، تربية بشقيها النظامي وغير النظامي، تتوافر لجميع الأفراد، بصرف النظر عن كلفتها وعائدها الاقتصادي، تربية لكل من يحتاجها ويريدها، وفي أي وقت يحتاج إليها فيه، وفي أي مكان يعيش فيه، وبالطرق التي تتلاءم مع كل ما يحتاج لتحقيق النجاح والسيطرة على المعرفة، التي تؤهله للاستفادة مما تعلمه والاستمرار في هذا حتى نهاية حياته.

وأضحى من البديهي أن المجتمع الذي يهتم بتوفير هذا الحد لمن يحتاجه، فى المكان الذى يعيش فيه، بمختلف الطرق الممكنة، محاولاً تقديم كل مناشط التعليم بداية بتخليص أفراده من أميتهم الأبجدية، ومروراً بمناشط التعليم الأساسى للجميع، والتعليم الجامعي، وانتهاء بكل مناشط تعليم الكبار والتعليم غير النظامي، فى ضوء فلسفة التربية المستديمة للجميع مدى الحياة، هو ذلك المجتمع المتطور المتقدم .

إلا أن كثيراً من التحديات تواجه القائمين على شؤون التربية والتعليم مع مطلع القرن الحادي والعشرين، والذي من بين سماته :

— أن أكثر من 90٪ من تكنولوجياته، لم تكتشف بعد، وأن هذه الاكتشافات والابتكارات تقدر بثلاثة أمثال ما تم في القرن العشرين، ومطلوب توليدها.

— تزايد الاعتماد على المعلومات وإبداع البشر كعامل رئيسي في إنتاج الثروة في مجالات متعددة.

— تزايد الاهتمام برفع مستوى التعليم، والتعلم الابتكاري لمزيد من الاكتشافات العلمية، وابتكارات تكنولوجية أي توليد معلومات ومعارف جديدة مما يتطلب تغييراً جذرياً في نظم التعليم والمناخ العام ومستوى الحياة .

وهذه التحديات تطرح على المسؤولين عن التربية والتعليم ، رجال السياسة بالوطن العربي مسؤولية أن يتفحصوا الخبرات المناسبة لتعليم الأفراد وتربيتهم، ليصبحوا قادرين على الابتكار والإبداع، فالمستقبل يحمل بين جنباته مخاوف وفرصاً عديدة للأفراد والمنظمات والمجتمعات، وعلينا أن نتصف بالحكمة وبعد النظر، وننتهز الفرصة لصياغة مستقبلنا بالطريقة التي نعتقد أنها صحيحة، أي علينا أن نحفز الآخرين للابتكار والابداع لمواجهة المستقبل.

ومن بين ما يحمله المستقبل من متغيرات ما يلي :

1 . المتغيرات المعرفية :

شهد العالم في القرن العشرين، أحد أهم الأحداث، وهو التقدم المطرد في كم المعرفة، ونوعها، وكيفها، المعرفة التي تتوالد بطريقة المتوالية الهندسية، وتستخدم بطرق أكثر كفاية، مما كان له أعظم الأثر في دفع الكثير من المجتمعات، إلى إدخال تغييرات جذرية ملموسة في سياساتها الاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية، وأساليب تفكيرها وطرق حياتها. وأصبح معلوماً لدى جميع العاملين في حقل المعرفة، أن القرن العشرين قد شهد تطوراً كميّاً وكيفيّاً، جعله بالقياس إلى حجم المعرفة البشرية ونوعها عبر القرون، عصر المعرفة.

وقد وضع هذا العصر العالم أمام ما أسماه «الفين توفلر» بالموجة الثالثة، ثورة المعلومات، مقارنة بالموجتين الأولى والثانية، الثورة الزراعية، ثم الثورة الصناعية. ومن ثم أصبح تنمية المعلومات وتوزيعها هو نشاط القوة أو الطاقة للجنس البشري، فقد أثرت ثورة المعلومات على كل جبهة بتغيير نسيج الحياة وخطواتها وإيقاعها ومادتها. وقد صار لها تأثير قوي على استراتيجيات رجال الأعمال، والقادة السياسيين في معظم أنحاء دول العالم، وخاصة تلك التي تركز على التكنولوجيا العالية، والتنمية المكثفة للمعلومات.

«ومن الطبيعي أن تحمل الموجة الثالثة طريقة جديدة للحياة، تقوم على أساس مصادر الطاقة المتنوعة والمتجددة، أو على أساليب للإنتاج تجعل معظم خطوط التجميع في المصانع شيئاً بالياً عتيقاً، وعلى عائلات لا نووية جديدة، وعلى مؤسسة جديدة يمكن أن نطلق عليها «الكوخ الإلكتروني» وعلى مدارس ومؤسسات متغيرة جذرياً للمستقبل».

وتتطلب هذه العائلات الجديدة، والمدارس، والمؤسسات المتغيرة توسيع رقعة التفكير بدلاً من احترام الطبقة الاجتماعية، وأن يتم توزيع المعرفة كما يتم توزيع الثروة بحيث لا يبقى محروم منها في أي مكان على ظهر الأرض. وتختفي الأمية وتنشر أولوية العلم والمعرفة، وترفرف في عقول جميع الأفراد انطلاقاً في الفكر، وطرحاً للرأي، واحتراماً للرأي الآخر، وتسامياً في التعامل مع الآخرين، وهنا تزداد حاجتنا لتطوير الفكر والممارسة في عملية التربية التي تمتد مدى الحياة للجميع وذلك بالتعلم.

«ذلك الكنز الثمين الجدير بأن يحرص كل إنسان، وكل ثقافة على امتلاكه، بحاجة إلى الصقل والحكمة في الاستخدام. إنه المعرفة والقيم والحكمة مجتمعة، ميراث أسلافنا الذي تركوه لنا، ويجب ألا نهمله أو نفرط فيه. فالمعارف والعقول ليست سلعة أو بضائع، كما أنها ليست «موارد بشرية» يمكن إنمائها واستثمارها إلى حين ثم تطرح جانبا، إنما هي كنوز يجب تعهدها بالرعاية والصقل من أجل تحسين نوعية الحياة للأفراد والمجتمعات».

ويقترح تقرير ديلور «الكنز المكنون» تصوراً لعملية التعلم يقوم على أربع دعائم تعلم أن تعرف، تعلم أن تعمل، تعلم أن تعيش مع الآخرين، تعلم أن تكون.

«إن تعلم الفرد أن يعرف يعني اليوم أكثر من مجرد التحصيل في فرع أو تخصص معرفي معين، إنه مدخل للتعلم ذاته، ولم يعد تعلم الفرد أن يعمل قاصراً على اكتساب المهارات، وإنما أصبح يمتد إلى تطبيق المعرفة في مواقف جديدة، وربط التعلم بالعمل طوال الحياة، وتعلم العيش معاً يتجاوز حد التسامح مع الآخرين إلى تنمية فهم الآخرين، والعيش معهم على أساس من الاحترام المتبادل»، وهذا يؤدي في النهاية إلى أن يتعلم الفرد ليكون.

هذا ولعل أهم مضامين المتغيرات المعرفية، عجز النظام التعليمي المدرسي مهما زادت عدد سنواته، وكدست مناهجه، وتضخمت كتبه، عن أن يلاحق ذلك التراكم للمعرفة وتوزيعها بدلاً من توزيع الثروة، وانتشار أولوية العلم والمعرفة، أو يحقق دعائم التعلم الأربع مجتمعة. إذ لا بد أن يكون هناك إضافة لنظام آخر مفتوح للتعلم يتيح التحاق جميع الأفراد به، في أي مكان على ظهر الأرض، في إطار التعليم مدى الحياة للجميع.

2. المتغيرات التقنية :

تعرف التقنية تقليدياً، بما تجسده الاختراعات من معدات وآلات وسلع لتحقيق أغراض الإنسان، وظهر تعريف أكثر اتساعاً بأنها وسيلة الإنسان باستخدام المعرفة لزيادة قدراته العملية، ولعل إضافة التعريف الذي ظهر بظهور التقنية المعتمدة على العلم- تعلم أن تعمل- يضيف الكثير، والذي يبرز : أن التقنية هي استخدام المعرفة العملية Practical لتحديد أسلوب عمل شيء والذي يمكن تكراره. والتعريفان في واقع الأمر يكمل كل منهما الآخر لتظهر أن التقنية هي .

«وضع أساليب، وتصميم معدات وسائل الاتصال، والتنقل، والكتب، والحسابات، وزيادة فاعلية المنظومات وإمكانية السيطرة، والتكامل، ومن ثم تطبيق للمعرفة بنوعياتها المختلفة».

فقد أدت هيمنة التقنية في المجتمع المعاصر، إلى تغيرات جذرية في حياة الإنسان وسلوكه ونظرته العامة لكل ما حوله. كما أن التغير التقني أدى إلى مزيد من الثروة، ومزيد من الاستهلاك، ومزيد من التعلم والاتصال ووسائله والانتقال السريع، وتبادل

المنافع، بل وتبادل كثير من المعتقدات والأفكار والقيم والأنماط السلوكية كما أدت هذه الهيمنة التقنية في المجتمع الياباني - مثلاً - بالوصول بها إلى مجتمع المعلومات، الذي أتى بتغييرات في التراكيب الصناعية، والوظيفية، فظهرت مهن ووظائف جديدة، واحدة تلو الأخرى، وانتشر تيار من المعلومات عاماً بعد عام، وتطلب هذا تطويراً أو تحسيناً لনাشط الحياة. والشيء الحاسم في هذا المقام ينحصر في دور التعليم المؤثر في تعزيز الابتكار وتنمية قدرات البحث العلمى للحفاظ عليه، وتنمية التطور التقني ونشر المعرفة في مجالات مثل علوم الفضاء، وتطوير الطاقة والعلوم الحيوية .

لا يوجد شيء رئيسي جعل اليابان عملاقاً اقتصادياً، ووصل بها إلى أعلى مستويات النمو التقني، سوى نظامها التعليمي، والذي وضعته الحكومة اليابانية في مصاف الأولويات مثله مثل الصناعة والدفاع لتلحق بدول أوروبا وأمريكا، واتخذته أساساً لإعداد الأفراد للصناعات والمهن الجديدة، بعكس ما حدث في دول أوروبا، بافتتاح المصانع أولاً، ثم اتجهت للمدارس فيما بعد.

كما تطلبت تلك التطورات التقنية في الصناعة البحث دائماً عن عامل أكثر قدرة على متابعة التغيرات ، فلم يعد يكفي أن يكون العامل قادراً على أداء العمل المناط به، ولكن ينبغي أيضاً أن تتوافر فيه القدرة المستمرة على التطور. فالعامل المتخصص Specialized لن يلبث أن يجد العمل الذي تخصص فيه وقد قامت به الآلة ولذلك فنحن في حاجة أكبر إلى الأخصائي Specialist ونعني بذلك العامل ذا المعرفة النظرية الأساسية التي تسمح له بالمرونة والتحول من عمل إلى آخر، ومن مهنة إلى أخرى.

وأمام هذه الهيمنة التقنية، واستخدام أدوات معرفة جديدة، ووسائل اتصال حديثة، ومهارات عديدة لهذا الاستخدام، وظهور مهن وأعمال، واختفاء مهن وأعمال أخرى، لا بد من وجود نظام لتعليم جميع الأفراد مدى الحياة، تعليماً يجعل هؤلاء الأفراد قادرين على استثمار الهيمنة التقنية، وأدوات المعرفة في إثراء عملية التعليم والتعلم، وضرورة اكتساب مهارات التفكير العلمي وحل المشكلات والتعلم الذاتي والدراسات المستقبلية، وتقبل التغيير وسرعة التكيف معه والتأثير فيه، ومن ثم يجب أن تتضمن برامج تعليم الكبار التدريب على هذه المهارات.

3 . المتغيرات الاجتماعية :

تتميز التغيرات التي ستحدث في المائة عام القادمة، عن التغيرات التي حدثت في الألف عام الماضية، بفاعلية التأثير، والسرعة الفائقة، واتساع المجال، وزيادة الأهمية - وعلى سبيل المثال - امتداد الحياة الإنسانية للفرد، وتطوير البنية الاجتماعية لحياة العائلة، وتشجيع العمل الفردي، والبعد قدر الإمكان عن حياة التقاعد، وانقشاع الحدود الضبابية بين الحاجات الإنسانية والمادية. ومن مظاهر التغيرات في الحياة المعاصرة أنه أصبح هناك ما يسمى بالأسرة النواة، وفي بعض الحالات انهيار لأشكال الحياة الأسرية السابقة، وازدياد أعداد المعمرين، ويتطلب هذا تعليمًا مستمرًا مدى الحياة للجميع، وبرامج رياضية تساعد المسنين على الاستمتاع بحياة صحيحة، وبرامج تعليمية متجددة بسبب تغيرات العمل أثناء دورة الحياة والأمل المتجدد فيها.

ويعني هذا التغير الاجتماعي، أن القيم والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية، ستكون عرضة للتحويل والتغير والتبدل عدة مرات، لا من جيل لآخر كما عهدنا في الألف عام الماضية، ولكن في حياة نفس الجيل، وهذا التغير الاجتماعي نتاج المتغيرات المعرفية والتكنولوجية، حتى بالنسبة إلى من لا يشاركون في صناعة أو صياغة هذه المتغيرات، فالجميع يستأثرون بها في أدنى الأرض وأقصاها، ويتطلب هذا التغير الاجتماعي السريع من الفرد والمجتمع أن يكونا سريعَي التكيف والتأقلم مع كل تحول وتبدل، وإلا داهمها هذا التغير المندفع. ومرة أخرى لا يمكن للفرد والمجتمع أن يتكيفاً، إلا إذا كانا مسلحين بنوع من التفكير والمعرفة يساعدهما على ذلك، ويقع هذا العبء على النظام التربوي، الذي لابد أن يضطلع بنظام لتعليم جميع الأفراد مدى الحياة، على أن يكون قادراً على الاستمرار في التعامل مع هذه التغيرات، ومتابعة البحث والتطوير، قادراً على التكيف والتلاؤم مع المتغيرات الحضارية الحادثة، وأن يصبح الأفراد قادرين على امتلاك ناصية أمورهم، وتزويدهم بالمعلومات والمهارات التي تمكنهم من السيطرة على مصائرهم.

4 . المتغيرات الاقتصادية :

يوصف العالم اليوم بأنه مضطرب أو في فترة اضطراب سياسياً، واقتصادياً، ومعرفياً، وبدأت الحروب والمتغيرات الاقتصادية تأخذ مكاناً. دفع جانباً، مؤقتاً على

الأقل سباق التسلّح على المستوى العالمي، واسترعت المتغيرات الاقتصادية الاهتمام الأكبر، والتي أدت إلى انعكاش تكنولوجيا المعلوماتية على القدرة التنافسية في مجال توريد السلع والمعدات الحربية وتقديم الخدمات، ونتيجة للمتغيرات المعرفية والتكنولوجية، اهتزت كثير من الصناعات والمهن، فاختلفت كثير من الصناعات التي كانت تعتمد على الأيدي العاملة الحرفية، وظهرت صناعات ومهن جديدة، تعتمد في كثير من الأحيان على الأوتوماتيكية، مما أدى إلى التراجع الحاد في حاجة الإنتاج إلى القوى العاملة، خاصة في عمليات الإنتاج الجيد، لتحقيق الآلة معدلاً جيداً وسريعاً من الإنتاج لا يقارن بمعدل إنتاج الأيدي العاملة.

ليس هذا فحسب، ولكن مع تسارع الخطى، اختلفت بنية القوة في العالم، والتي أدت إلى وجود عالم لا ينقسم إلى نصفين فقط، بل إلى ثلاث حضارات متعارضة ومتنافسة: الأولى تمثلها الفأس، والثانية يمثلها خط التجميع، والثالثة يمثلها الكمبيوتر. والسباق التنافسي على مستوى العالم سوف تكسبه الدول التي تكمل تحولها وانتقالها إلى الموجة الثالثة بأقل قدر من الاضطرابات والاهتزازات الداخلية.

والاعتماد على الأوتوماتيكية التي تتميز بها الموجة الثالثة، يساعد في تخفيف مخاطر العمل، مما يزيد درجة الشعور بالسلامة والأمن، والمشروعات التي تعتمد على الأوتوماتيكية تستخدم آلات وأجهزة كهربائية وإلكترونية، مما يؤدي إلى نظافة العمل وجودته. أي تختفي العمالة المعتمدة على المهارة الضعيفة والقوة العضلية لتحل محلها المهارة ذات المستوى المرتفع من العمالة المتخصصة.

وهذه العمالة المتخصصة تحتاج إلى معرفة نظرية شاملة، وبوجه خاص ينبغي أن تتوافر لها العناصر الآتية :

– معرفة بالرياضيات الحديثة.

– ثقافة عامة .

– علوم إنسانية .

– دراسة أهمية المعلومات.

وتؤدي هذه العناصر مجتمعة إلى ظهور استراتيجيات جديدة للتشغيل لا تعتمد على دورة رأس المال، ولكن تركز على دورة المعرفة. إذ لم يعد من الممكن تخفيض البطالة بزيادة الوظائف، ذلك لأن المشكلة لم تعد مجرد أعداد، وإنما تجاوزت المفهوم الكمي إلى المفهوم النوعي. أي تعتمد الاستراتيجية الجديدة بشكل أقل على جمع الثروة، وبشكل أكبر على جمع المعرفة، وعلى المدارس، ومؤسسات التدريب المهني، والمؤسسات التي توفر فرص التعليم أثناء العمل، وكما تعمل هذه الاستراتيجية على تزويد القوى العاملة بالمهارات التي يحتاجها مجال الخدمات الإنسانية مثل رعاية الكبار، ورعاية الأطفال، والخدمات الصحية، وخدمات التعليم والتدريب، وما تحتاجه المهارات الأوتوماتيكية، إذ أن هذه الوظائف سيشتد عليها الطلب. أي أننا يجب أن نضيف على وظائف الخدمات الإنسانية نفس الاحترام الذي تمتعت به وظائف الصناعة.

وأمام هذه المتغيرات المضطربة، لا بد من وجود برامج لتعليم جميع الأفراد مدى الحياة، على أن تراعي استخدام أساليب واتجاهات في تعليم الأفراد تركز على الكيف أكثر من الكم، وإتقان المهارة، واللجوء إلى أساليب تكنولوجية في تعليم الأفراد، تكون رخيصة إذا ما قيسست بالأعداد الكبيرة المستفيدة منها، كما يفرض تمكن الأفراد من أساليب ومهارات حديثة للتعلم الذاتي، والاستقلالية، والابتكارية.

ثانياً : الإشكاليات والتطلعات العالمية :

1 . السكان والعنف :

ومسألة السكان ليست مسألة أعداد، فالفقر وتدهور الموارد الطبيعية يمكن أن يوجد في الأراضي قليلة السكان، كما يوجد في الأراضي الجافة ومناطق الغابات الاستوائية، فالناس هم المورد الطبيعي الأساسي في نهاية الأمر، والتحسينات في التربة والصحة والتغذية ليست سوى وسائل تتيح لهم استخداماً أفضل للموارد التي بين أيديهم. بالإضافة إلى ذلك، فالمخاطر التي تهدد الاستخدام المستمر للموارد الطبيعية تأتي أيضاً من اللا مساواة في حصة الناس من الموارد، وكذلك من طرائق استخدامهم إياها، مثل ما تأتي من الأعداد المطلقة من الناس، ومن أجل رعاية المصدر البشري ودعمه ينبغي تحسين الحياة المادية للناس عبر تغذية أفضل، ورعاية صحية وغير ذلك، وينبغي

أن يحصلوا على تعليم يتميز بالجودة المرتفعة يساعدهم على أن يصبحوا أكثر قدرة وإبداعاً ومهارة، وإنتاجاً، وأفضل استعداداً على معالجة المشاكل اليومية.

وقد اقترنت الأسباب الهيكلية في التركيب السكاني بالتوتر الناجم عن الانقسامات الاجتماعية لتتسبب معا في إشعال الخصومات، كما لعبت الطموحات الشخصية والفرص الضائعة دوراً ما، وكان من شأن هذا - بالإضافة إلى عوامل أخرى شتى - انتشار ثقافة العنف.

كما برزت مشكلة الإدمان على المخدرات والاتجار بها بوصفها خطراً يهدد لا عدداً محدوداً من الأقطار، بل يهدد المجتمع الدولي برمته، فالنتائج المترتبة على هذا الخطر تتجاوز المخدرات ذاتها لتصل إلى الاتجار بالسلاح وتهديد الأمن القومي للدول، ولم ينجح العالم إلى الآن في تقليل أثر هذه التجارة على حياة البشر، ولذا فإن زيادة التعاون وزيادة عدد المشاركين فيه أمر بالغ الأهمية سعياً نحو إيجاد حل عالمي لهذه المشكلة المتفاقمة.

2. التلوث البيئي :

التلوث هو كل تغير يطرأ على الصفات الفيزيائية أو الكيميائية أو البيولوجية للبيئة مما يؤثر على الإنسان، أو على ما يربيه من حيوان أو ما ينميه من موارد الزراعة والرعي أو على ما يكون لديه من مقتنيات ثقافية وحضارية. إن التغير في درجات حرارة المياه الساحلية نتيجة صرف مياه التبريد من مصنع أو محطة قوى أو معمل لتكرير البترول، يؤثر على حياة الأسماك، أو المرجان، ويعتبر من أنواع التلوث الفيزيقي. كما إن صرف المخلفات الصناعية إلى المسطحات المائية يغير في الصفات الكيميائية للمياه مما قد يفسد صلاحيتها للشرب أو الري، وصرف المخلفات الآدمية قد يضيف إلى المياه في الترع والمصارف أحمالاً بيولوجية تجعل من المياه مصدر خطر على صحة الإنسان والحيوان.

ولقد أضر النمو السريع لعدد سكان العالم، غير المتوازن مع النمو في المسؤولية الأخلاقية، بالبيئة، ومن أثار هذا الرعي الجائر، واستنفاد الثروة السمكية، وإزالة الغابات، وانجراف التربة، والتصحر، والطلب المتزايد على الماء بنسبة أعلى من نسبة السكان بسبب التوسع في الاستعمالات الزراعية والصناعية والبيئية. ومن المتوقع أن يحدث نقص متزايد في المستقبل القريب، خاصة في المناطق الحضرية.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى بذل الجهود لوقف الانحرافات ولزيادة الحفاظ على المياه وإعادة زرع الغابات لتلبية الحاجات المتوقعة، وقد أصبح من الضروري اتخاذ إجراءات الحماية والتخطيط على المدى الطويل وتخصيص المبالغ الكافية لهذا الغرض، فلقد حدث الضرر لقدرات الأرض على إدامة الحياة، وسوف يتزايد هذا الضرر ما لم تتخذ إجراءات مدروسة بعناية.

وإجهادات البيئة مرتبط بأحدها بالآخر، فإزالة الأحراش، على سبيل المثال تزيد من سرعة تدفق المياه، وبالتالي تزيد من تعرية التربة وتراكم الطمي في الأنهار والبحيرات، كما يلعب كل من تلوث الهواء والتحمض دوره في إهلاك الغابات والبحيرات. وهذه الترابطات تعني أنه ينبغي معالجة العديد من المشكلات المختلفة في آن واحد، والنجاح في مجال واحد، مثل حماية الأحراش، يمكن أن يحسن فرص النجاح في مجال آخر مثل الحفاظ على التربة.

وإذا كان من الممكن القول إن بيئة جديدة تعتبر جزءاً مهماً في أي مستوى معيشي مادي للكائن البشري، إلا أن الحصول على بيئة حسنة بشكل متزايد لا يتحقق من خلال جهود دولة واحدة بمفردها، ذلك أن مشكلات التسخين الكوني، وزيادة ثاني أكسيد الكربون في البيئة، وثقب الأوزون في القطب الجنوبي، والكثرة الهائلة (للفلوروكربون) في الجو، ليست من المشكلات التي يمكن السيطرة عليها أو علاجها في دولة واحدة فقط، مما يفرض أن يجيء تصميم الحلول عملاً مشتركاً بين الدول، تعاونياً بين الشعوب.

3. ثورة الاتصال :

ومن الملاحظ أن ثورة تكنولوجيا الاتصال قد سارت على التوازي مع ثورة تكنولوجيا المعلومات التي كانت نتيجة لتفجر المعلومات وتضاعف الإنتاج الفكري في مختلف المجالات، وظهور الحاجة إلى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفق وإتاحته للباحثين والمهتمين ومتخذي القرارات في أسرع وقت وبأقل جهد عن طريق استحداث أساليب جديدة في تنظيم المعلومات تعتمد بالدرجة الأولى على الكمبيوتر، واستخدام التكنولوجيا الاتصالية لمساندة مؤسسات المعلومات ودفع خدماتها لتصل عبر القارات، بعد أن أصبحت المعلومات تحتل الموقع الذي كانت تحتله الآلة في المجتمع الصناعي، وهذه ظاهرة غير مسبوقة في تطورها، فزيادة المعلومات

تدفع إلى المزيد من تطور تكنولوجيا المعلومات، وتوالد المعلومات يزيد من تنوع البشر وتمايزهم وخروجهم من قيود النمطية التي فرضها عليهم المجتمع الصناعي. وأخيراً فإن تنوع البشر وتمايزهم يقود بدوره إلى المزيد من المعلومات ... وبناء على كل هذا فإنه لا يمكن الفصل الآن بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال .

لقد اتاحت ثورة الإعلام وتفجر وسائل الاتصال الكثير من المعلومات للبشر الذين كانوا معزولين عن بعضهم البعض في السابق. الأمر الذي أدى إلى تمكين الناس من الوقوف على قضايا لم يكن من المألوف الوقوف عليها في الاقتصاد والاجتماع والسياسة، وأدركت الشعوب دور وسائل الاتصال في نشر الأفكار والمعارف، والترابط القائم بين التربية والاتصال وقدرتها على مواجهة أخطر المشاكل التي تعانيها الإنسانية، ومن جهة أخرى فإن الإذاعة والتلفزيون باعتبارهما وسيلتي إعلام، لا يتوقف أثرهما عند بعض الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية، وهما يمثلان أداتين ثمينتين في تحقيق التربية المستمرة أي التربية المتواصلة على امتداد حياة الفرد منذ نعومة أظافره إلى وفاته، وهو ما يقتضي أن تكون منظمة بصورة متكاملة. وينبغي أن يتحقق هذا التكامل في اتجاهين مزدوجين : رأسي من جهة (مدة الحياة)، وأفقي من جهة أخرى يشمل مختلف القطاعات والبيئات ، أي بمدى حياة الأفراد والمجتمعات.

ويدور الحديث في الدول النامية والمنظمات الدولية حول الآثار الاجتماعية والثقافية لثورة المعلوماتية. وإذا كان مما لا شك فيه أن هناك استخدامات ايجابية لهذه الثورة، لكن لا شك أيضا في أن هذه الثورة تمكن بعض الدول الرائدة فيها - دون سواها - أن تملّي الثقافة وأنماط الاستهلاك واللغة على الآخرين، أي أن تعتمد على تطويع مكتسبات المعلوماتية واستخدامها في الصراعات العالمية والحضارية.

وفي حين أن التكنولوجيا تخلق الميزة التفضيلية للصناعة الإنسانية فإن الحصول على هذه الميزة يحتاج إلى قوة عمل ماهرة من القمة إلى القاعدة، وتتجه مهارات القوة العاملة إلى أن تصبح السلاح التنافسي الرئيسي في القرن الحادي والعشرين، وستخلق القوة العقلية تكنولوجيا جديدة، ولكن العمل الماهر سيكون بمثابة الأذرع والأرجل التي تسمح للمرء أن يستخدم - لكي يكون المسيطر على التكلفة الأقل- تكنولوجيا المنتج الجديد والأساليب الجديدة، وفي القرن الحادي والعشرين ستنتقل الموارد الطبيعية،

ورأس المال ، وتكنولوجيا المنتج الجديد حول العالم بسرعة ، وسينتقل الناس ، ولكن بدرجة أبطأ من أى شيء آخر ، فقد أصبحت النوعية الماهرة هي الميزة التنافسية القوية الوحيدة.

وإذا كان الطريق إلى النجاح هو ابتكار منتجات جديدة ، فإن تعليم أذكى 25٪ من القوة العاملة أمر حيوي ، ومن المحتمل أن يخترع شخص ما من مجموعة القمة هذه منتجات الغد الجديدة ، وإذا ما كان الطريق إلى النجاح هو المنتجات الأرخص والمنتج الأفضل ، جديدة ، حديثة كانت أو قديمة ، فإن تعليم 50٪ من قاعدة السكان يتجه نحو مركز النشاط ، هذا القسم من السكان يجب أن يكون زاد تلك العمليات الجديدة ، وإذا لم يتمكن 50٪ من القاعدة من تعلم ما يجب تعلمه ، فإن الأساليب التكنولوجية الجديدة لا يمكن توظيفها أو استخدامها.

ثالثاً : أوضاع المجتمع العربي :

1 . المسرح الطبيعي :

يحتل الوطن العربي منطقة جغرافية منبسطة تبلغ مساحتها 13,6 مليون كم²، تمتد على قارتين ، وتقع ثلاثة أرباع المساحة تقريباً في إفريقيا ، ويتجمع السكان بالذات على شواطئ البحار وضياف الأنهار وسط مساحات شاسعة من الصحاري ، وتبلغ المساحة بالعرض بين أبعد نقطتين - وهما الرأس الأبيض من موريتانيا ورأس الحد في عمان - 7,000 كم أي سدس قطر الكرة الأرضية.

وتتمثل أهمية المساحة في العمق الاستراتيجي من ناحية ، وإمكانية توزيع البشر والقدرات الصناعية من ناحية ثانية ، واحتمالات الكشف عن موارد منجمية من ناحية ثالثة. وفي هذا المجال ، تتجاوز مساحة كل من السودان والجزائر والسعودية مليوني كم² (2,506 ، 2,382 ، 2,150 على التوالي) ، وتتجاوز مساحة كل من ليبيا ومصر وموريتانيا مليون كم² (1,760 ، 1,551 ، 1,031 على التوالي) . وتتراوح بين 250 - 500 ألف كم² مساحة كل من اليمن (582) ، وعمان (300) ، والمغرب (447) والعراق (437) ، وبين 100 - 200 ألف كم² كل من سوريا (185) وتونس (164) ، وتقل مساحة بقية الأقطار العربية عن 100 ألف كم² ، وهكذا ، فمن بين البلاد ذات المورد البشري والتي تتمتع بمساحة كبيرة نسبياً ، نجد السودان ، والجزائر ، والسعودية ، ومصر.

وتحيط بالوطن العربي الحدود الطبيعية - والتخوم - على أطرافه . الأبيض المتوسط من الاسكندرية إلى جبل طارق، وبحر العرب والمحيط الهندي شرقاً وجبال طوروس وزاغروس بالشمال والشمال الشرقي، والأطلسي من جبال طارق حتى نهر السنغال غرباً. وتغلق الصحراء الأفريقية جزءاً كبيراً من الجنوب وبالطبع تم اختراق هذه الحدود الطبيعية - والبقاء داخلها - في فلسطين، والسهول شمال الشام، وشط العرب، ومن خلال قواعده في سبتة ومليلة بالمغرب.

ويتحكم الموقع العربي في مدخل آسيا وإفريقيا، وفي مضيق جبل طارق وباب المندب وهرمز، وهي مواقع لا تخفى أهميتها على رجال السياسة والاقتصاد.

2. السكان :

تشير التقديرات إلى أن عدد سكان الدول العربية ارتفع خلال عام 1997، بمعدل نمو يقرب من 2,5 ليبلغ نحو 264 مليون نسمة. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى حوالي 290 مليون خلال عام 2000، وتستأثر مصر وحدها بحوالي ربع سكان الدول العربية، إذ يبلغ عدد سكانها حوالي 60 مليون نسمة، ويفوق عدد السكان في ثلاث دول العشرين مليون نسمة وهي السودان (31 مليون) والجزائر (29 مليون) والمغرب (28 مليون) أما الدول التي لا يتعدى عدد سكانها مليون نسمة فهي قطر (906 ألف). والبحرين (622 ألف) وجيبوتي (602 ألف).

ويعتبر معدل النمو السكاني في الدول العربية أعلى المعدلات في العالم حيث يبلغ المعدل المتوسط للعالم 1,7٪ ويبلغ المتوسط للدول الصناعية المتقدمة 0,7٪ ومن بين الدول العربية، بلغ معدل نمو السكان في لبنان حوالي 4,1٪، وفي الأردن حوالي 3,5٪، وفي البحرين حوالي 3,7٪ وفي سوريا والسودان 3٪. وفي العراق 2,3٪. وفي الإمارات 2,8٪. ويرتفع معدل النمو السكاني في بعض الدول العربية نتيجة عامل الهجرة الخارجية، حيث بلغ في قطر، 5,5٪، وفي ليبيا 4,2٪، وفي عمان 3,6٪.

وتختلف نسب النمو بين سكان الحضر والريف نتيجة لعوامل الثقافة والعادات والهجرة. ومن الملاحظ أن الكويت والإمارات والسعودية تتميز بغلبة سكان الحضر حيث بلغت نسبتهم إلى مجموع السكان 96٪، 84٪، 80٪ على التوالي. وبالمقارنة،

بلغت هذه النسبة 34٪ في اليمن، و26٪ في الصومال، و32٪ في السودان. وتشكل النسبة المرتفعة لسكان الحضر في بعض الدول العربية عبئاً على الموازنات الحكومية بسبب الحاجة للتوسع في تقديم خدمات الرعاية الصحية والمياه المأمونة والصرف الصحي إذ تتفاوت نسب الحصول على هذه الخدمات بين الريف والحضر فتبلغ هذه النسب 75٪ و55٪ و32٪ في الريف، وترتفع إلى 98٪ و97٪ و89٪ في الحضر على التوالي.

ويقدر متوسط الكثافة السكانية في الدول العربية بحوالي 17,3 نسمة/كم². وترتفع هذه الكثافة بدرجة كبيرة في دولتين هما البحرين ولبنان، إذ تبلغ 789 نسمة/كم² في الأولى وحوالي 281 نسمة/كم² في الثانية. وتوجد أدنى مستويات الكثافة السكانية في موريتانيا وليبيا حيث تبلغ 3,2 نسمة / كم².

ولقد سجل مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة تحسناً عاماً في الدول العربية، إذ يبلغ حوالي 64 عاماً في المتوسط، ولقد سجل المؤشر في بعض الدول العربية مستويات متقاربة مع مستويات الدول المتقدمة، إذ يبلغ حوالي 79 عاماً في الكويت، وحوالي 76 عاماً في الإمارات، وحوالي 71 عاماً في عمان. بينما لا يزال منخفضاً بشكل ملحوظ في عدد آخر من الدول العربية، إذ يبلغ حوالي 54 عاماً في اليمن، و56 عاماً في السودان، و49 عاماً في جيبوتي، و55 عاماً في موريتانيا، و47 عاماً في الصومال.

وفيما يتعلق بالتوزيع العمري للسكان في الدول العربية، فمن غير المنتظر وفقاً لإسقاطات البيانات الحالية أن يشهد أي تغيير جذري، حيث سيظل متميزاً بغلبة الفئات الصغرى من الأعمار (أقل من 15 عاماً) والتي يبلغ متوسطها حوالي 45٪ من السكان في أغلب الدول العربية وفق تقديرات عام 1994، ويتطلب هذا الأمر جهوداً ضخمة للإعداد والتأهيل لتحسين نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي وزيادة حجم القوى العاملة العربية المنتجة.

وبتأمل هذه التطورات يمكن أن نلاحظ الآتي :

— يعيش سكان الوطن العربي مرحلة «التحول الديمغرافي» التي تتصف بالانخفاض المستمر للوفيات، مع بقاء معدل المواليد العالي على حاله، أو انخفاضه ببطء شديد. ومن المفترض نظرياً أن تنخفض معدلات المواليد تدريجياً في المستقبل إلى أن تصل إلى

مستوى معدل الوفيات، بحيث يحدث توازن جديد ويستقر حجم السكان على حاله، ويسمى ذلك «بالتوازن الحديث» مثلما هو الحال في المجتمعات الصناعية المتقدمة.

— يتميز السكان العرب بأن أغليبيتهم من الأطفال والفتيان، فأكثر من 50٪ من إجمالي السكان هم دون سن العشرين، وهذه نتيجة منطقية لارتفاع معدلات الخصوبة في الوطن العربي، ويترتب عليها تداعيات أخرى مهمة اجتماعياً وسياسياً، فهذه النسبة العالية من الأطفال والفتيان في الوقت الحاضر تعني أن معدلات الخصوبة المرتفعة ستستمر لجيلين مقبلين على الأقل، وبالتالي ستكون نسبة المنتجين إلى غير المنتجين في قوة العمل منخفضة، فهي لا تتجاوز حالياً 25٪ في المتوسط، مقارنة بحوالي 55٪ في المتوسط في المجتمعات الغربية.

— يتسم الوطن العربي بسوء توزيع سكانه سواء بين الأقطار، أو داخل كل منها، إذ أن أكثر من 80٪ من مساحة الوطن العربي هي أرض صحراوية غير مأهولة، وهذا يفسر لماذا تبدو المدن والقرى العربية مزدحمة، أو حتى مكتظة بالسكان، على الرغم من ضخامة المساحة الإجمالية للوطن العربي.

— يتسم الوطن العربي بسرعة معدلات التحضر، وينطوي على مشكلات اجتماعية اقتصادية حادة، فإحدى نتائجه سوء توزيع السكان، وتزايد الضغوط على الأراضي الزراعية المحدودة في الوطن العربي، وكان ذلك أحد العوامل الطارئة للسكان من الأرياف إلى المدن العربية، سواء في داخل القطر نفسه أو عبر الحدود القطرية، وتجلى ذلك في تيارين كبيرين ومستمرين للهجرة من الريف والبادية إلى المدن العربية، حيث تتنوع الأنشطة الاقتصادية، سعياً للعمل وكسب القوت.

— إن حجم السكان في الوطن العربي وتكوينهم وتوزيعهم ذو تأثيرات سلبية مباشرة، وغير مباشرة على عملية التنمية، إذ ينقسم الوطن العربي إلى ثلاث مجموعات مختلفة: الأولى أقطار مكتظة سكانياً، متكدسة حضارياً، قد يزيد معدل النمو السكاني فيها عن معدل التنمية، والثانية مجموعة أقطار مُمخلخة سكانياً متكدسة حضارياً، ومعدل التنمية وإن كان يفوق معدل الزيادة السكانية، إلا أن له سقفاً لن يتعداه بسبب نقص السكان الوطنيين. والمجموعة الثالثة، فيها تخلخل سكاني حاد وتكدس حضري حاد، وإن كانت مواردها ضخمة، إلا أن ندرة البشر بها يجعلها تعتمد على قوة عمل غير وطنية لها أثارها السلبية في البنية الاجتماعية والثقافية وربما السياسية.

3 . التكوين الاجتماعي :

تكاد دراسات متعددة تتفق على أن المجتمع العربي في مجموعته يتسم بمجموعة من السمات يمكن تلخيصها فيما يلي :

— هو مجتمع متكامل ، بمعنى أنه يكون مجتمع — أمة .

— وهو مجتمع متنوع في تكامله تنوعاً هائلاً حسب البيئة والإقليم والتنظيم الاجتماعي والوضع الاقتصادي وأسلوب المعيشة والانتماء السائد والثقافة والمشاكل والقضايا والأزياء الخاصة.

— وهو مجتمع متنام ، وهو جزء من العالم الثالث يكافح لتنمية موارده الإنسانية والطبيعية.

— وهو مجتمع يسوده نمط من العلاقات الاجتماعية التي هي في غالبيتها ، وحتى في المدن ، علاقات أولية ، أي علاقات شخصية ، وثيقة ، لا رسمية ، تعاونية ، يستمد منها الفرد اكتفاء ودفئاً واطمئناناً نفسياً ، ويلتزم من خلالها التزاماً كلياً بالأقرباء والمقربين في حياته.

ويتوزع المجتمع العربي بين أنماط حضارية ثلاثة : البداوة ، الفلاحة ، الحضرية ، فقد ظلت البداوة تمارس نفوذاً خلقياً متصلاً على الحياة العربية ، فما زال كثير من النظم الاجتماعية لأنماط السلوك والقيم البدوية تتعايش في العواصم والمدن العربية المعاصرة ، جنباً إلى جنب مع التصورات والقيم الغربية ، وتكاد تنفرد بشخصيتها في المجتمعات العربية القروية. ذلك أن البداوة العربية اتصلت بحضارة العرب الكبرى وارتبطت بمنبت الرسالة الإسلامية ، فأصبحت مستودع الفضائل ، ومستقر النبل ، ومناط الأحلام ، فهي صفحتهم الخلقية والروحية.

كذلك فقد ساد نمط المعيشة الريفي — الزراعي — القروي ، المجتمع العربي لزمن طويل ، وارتبطت حياة أهل الريف بالأرض ، فتمحورت حول الحقل والبيت أو العائلة ومزارات الأولياء وبيوت العبادة والساحات العامة ، والعلاقات الأولية الشخصية الوثيقة ، واستنبتت قيم الخصب والصبر والأخوة .

والضبط الاجتماعي السائد في القرية ضبط قوي من النوع الداخلي، أي النوع الذي يعتمد على رقابة الفرد على نفسه وسلوكه وتصرفاته، فالتدين المعروف عن أهل الريف يقوي هذا النوع من الضبط الاجتماعي. ولما كانت القرية جماعة أولية، أي جماعة تنتشر بينها علاقات الوجه للوجه، والناس يعرفون بعضهم بعضاً معرفة شخصية، لذلك فإن الضبط الاجتماعي غير الرسمي هو النوع القوي في الريف. ويتمحور التنظيم الاجتماعي في القرى العربية حول العائلة الممتدة، بل إن القرية كثيراً ما تكون مجموعة من العائلات.

وكان من الطبيعي أن تنعكس التغيرات التي شهدتها المجتمع العربي في السنوات الأخيرة على الوضع الاجتماعي للمرأة، فقد ارتفعت نسبة مشاركة المرأة سواء في التعليم أو في قوة العمل المستخدمة في القطاعات الحديثة الصناعية والخدمية، وأخذت تزيد بمعدلات مرتفعة في مدى زمني قصير نسبياً. وعلى الرغم من هذا التغير النسبي في وضع المرأة فإنه يظل في كل الأحوال أدنى من التغير في وضع الرجل، سواء كان المعيار هو التعليم أو الالتحاق بقوة العمل، وذلك بالنظر إلى نوعية التخصصات الدراسية التي تستوعب القدر الأكبر من المتعلمات، وكذلك نوعية الأعمال التي تسند إلى المرأة العاملة، حيث يلاحظ أن هذه التخصصات وتلك الأعمال تلقى تفضيلاً اجتماعياً أدنى من تلك التي للذكور.

ويتبين من استقراء عدد من الدراسات التي أجريت عن العائلة العربية أن هناك تحولاً واضحاً من العائلة الممتدة إلى العائلة النووية، بحكم الزيادة المستمرة لسكان الحضر وارتفاع معدلات التحضر كمياً ونوعياً، وزيادة معدلات الهجرة الداخلية والخارجية والزيادة المطردة لنسب المتعلمين خصوصاً من الإناث، وتأثر سن الزواج وزيادة التعرض لتأثير القيم الغربية، وإن كان هذا التحول المرصود غير كامل أو خطي، فنمط العائلة الممتدة لا يزال يمثل نسبة مهمة في إجمالي الأسر المعيشية، وتتزايد هذه الأهمية عندما نأخذ في الاعتبار الأشكال البينية شبه الممتدة التي لا تتجه إلى الانحسار بل يظهر أنها أخذت في الازدياد.

4 . النمو الاقتصادي :

يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 1995 إلى أن متوسط معدل النمو السنوي في جملة الأقطار العربية في الفترة من 1980 – 1985 قد بلغ 3٪ (374,7 مليار دولار)، ثم قفز إلى 4,2٪ في الفترة من 1985 – 1990 (460,8 مليار دولار) وتشير التقديرات الأولية إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ 2,4٪ (502,5 مليار دولار) سنة 1994 ولقد تباين الأداء الاقتصادي فيما بين الدول العربية، حيث ارتفع معدل النمو في عشر دول، وانخفض في خمس، وسجل نمواً سالباً في اثنتين، ولم يسجل أي تغيير في اثنتين.

فبالنسبة إلى المجموعة الأولى ، وتضم الإمارات وتونس وجيبوتي والسعودية والسودان وسوريا وقطر ولبنان والمغرب وموريتانيا، بلغ معدل النمو 5,6٪ بالمقارنة مع معدل نمو سالب بلغ 3٪ سنة 1993، ويمثل الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول 48٪ من مجمل الناتج المحلي للدول العربية لسنة 1994، وفي المجموعة الثانية وتضم الأردن والبحرين والكويت وليبيا ومصر، بلغ معدل النمو 5,3٪ بالمقارنة مع 11,9 سنة 1993، ولقد شكل الناتج المحلي لهذه الدول 25٪ من مجمل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية سنة 1994 أما في المجموعة الثالثة والتي تشمل الجزائر واليمن ، فقد سجل الناتج المحلي معدل نمو سالب بلغ 15,2٪ سنة 1994 بعد أن كان قد سجل معدل نمو بلغ 3,7٪ سنة 1993، وبلغ نصيبهما من مجمل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لذلك العام 9٪. وأخيراً لم يسجل معدل نمو الناتج المحلي في كل من العراق وعمان أي تغيير يذكر وذلك للعام الثاني على التوالي، وبلغ نصيبهما من مجمل الانتاج المحلي الإجمالي للدول العربية لذلك العام 18٪.

وقد شكلت مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي حوالي 52٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية سنة 1993 مقارنة بنمو 70٪ خلال سنة 1980، بينما بلغت مساهمة قطاعات الخدمات نحو 48٪ و 30٪ على التوالي خلال العامين المذكورين. ويقدر أن تظل الحصة النسبية لكل من قطاعات الإنتاج السلعي وقطاعات الخدمات خلال عام 1994 عند مستواها في عام 1993 .

وعلى مستوى مكونات قطاعات الإنتاج، فيقدر أن يكون قطاع الزراعة قد حاز على نحو 14٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال سنة 1994، والصناعات الاستخراجية نحو 19٪، والصناعات التحويلية 6٪، والتشييد 7٪، والكهرباء واحد في المائة، ولا يختلف هذا التوزيع القطاعي كثيراً عما كان عليه خلال سنة 1993، باستثناء حدوث زيادة متواضعة في نسبة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية، وتراجع طفيف في مساهمة قطاعي الصناعات الاستخراجية والتشييد.

وكان لتراجع عوائد الصادرات النفطية منذ مطلع العقد الماضي، وحتى الآن، أثر سلبي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المنتجة للنفط، ويقدر أن يتراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 1994 في الإمارات والكويت وقطر بين 12 ألف دولار و17 ألف دولار، وأن يتراوح في السعودية والبحرين وليبيا بين 7-9 آلاف دولار، وأن يقل عن 6 آلاف دولار في كل من العراق وعمان والجزائر. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان قد تجاوز في بداية الثمانينات 21 ألف دولار في الإمارات وقطر والكويت، وتراوح بين 9 آلاف دولار و16 ألف دولار في كل من السعودية والبحرين وليبيا.

أما بالنسبة إلى الدول العربية الأخرى، فيقدر متوسط نصيب الفرد خلال سنة 1994 أقل من 500 دولار في السودان وموريتانيا واليمن والصومال، وأقل من ألف دولار في مصر وجيبوتي، وهو يزيد عن ألف دولار في تونس وسوريا والمغرب والأردن ولبنان. والجدير بالذكر أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول بلغ في بداية الثمانينات أقل من 500 دولار في جيبوتي والسودان والصومال ولبنان وموريتانيا واليمن، وزاد عن ألف دولار في الأردن وتونس وسوريا ومصر، مما يعني حدوث تحسن في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من هذه الدول على الرغم من أن مستواه لا يزال متدنياً بشكل عام.

وإذا كان المعروف أن «المياه» هي عصب الحياة على وجه العموم سواء بالنسبة إلى الإنسان أو الحيوان أو النبات، فإن القراءة المستقبلية لوضع المياه في الوطن العربي تشير إلى أننا مقبلون على أزمة خطيرة، ذلك أن إجمالي موارد المياه في جملة الأقطار العربية سنة 1990 بلغت 257,11 مليار م³، أما الاحتياجات فقد بلغت

153,93 وبالتالي فإن الفجوة تبلغ 103,81، ووصل نصيب الفرد إلى 14308م3، ثم تصبح هذه الأرقام على التوالي في سنة 2000 - 274,02 ، 189,76 ، 84,26 ، 11423 ، أما في سنة 2025، فالمقدار على التوالي هو 278,21 ، 280,6 ، 2,29 ، 8011، فنصيب الفرد يسير إلى تناقص ، والفجوة الممتلئة للفرق بين الموارد والاحتياجات تقل .

ومن المهم كذلك أن ننظر إلى الغذاء ليس فقط من الناحية الاقتصادية الصرفة، فالمسألة ليست بهذه البساطة، ولا يعبر عنها - كما يظن البعض - بالعجز الناجم عن تفوق كمية وقيمة الواردات على الصادرات، فعلى الرغم من أن بعض الدول العربية يشكل عبء هذا العجز في إنتاج الغذاء مشكلة اقتصادية لها وزنها وخطرها، إلا أن البعض الآخر يستطيع دفع فاتورة مستورداته من المواد الغذائية ببساطة وبدون مشقة. وبناء عليه ، فإن المشكلة هي في الدرجة الأولى مشكلة إنتاج الغذاء أكثر من كونها أزمة غذاء طالما أن الوطن العربي يستطيع زيادة إنتاجه منه إذا وضعت الاستراتيجية المناسبة وطبقت بكفاية وإخلاص. وجوهر المشكلة ينبع من كون الغذاء سلعة غير مرنة، أي لا يمكن استبدالها أو الاستغناء عنها، كما أن الطلب عليها يزداد عالمياً، وأن هذا الطلب يتفوق على العرض في كثير من أقطار العالم وبخاصة الأقطار النامية، وبالذات البلدان العربية. وطالما أن الوطن العربي يتزايد اعتماده سنوياً في تأمين حاجاته من الطعام على الخارج فإن ذلك يشكل خطورة كبيرة - لا على الأوضاع الاقتصادية فحسب وإنما على الأحوال الأمنية أيضاً وبخاصة بعد أن صارت كثير من الدول تتدخل في تصدير السلع والمنتجات الغذائية وتجعلها تحت رقابتها وسيطرتها المباشرة مما وضعها في مصاف السلع الاستراتيجية الهامة.

وقد أدى التفاوت بين معدل الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الزراعية في البلاد العربية إلى وجود فجوة غذائية في معظم السلع، بلغت قيمتها في المتوسط حوالي 12,5 مليار دولار خلال الفترة من 1985 - 1990، وتقدر قيمة تلك الفجوة خلال 1993 بحوالي 11 مليار دولار. وعلى الرغم من التراجع النسبي في كلفة الفجوة خلال السنوات الأخيرة، نظراً إلى انخفاض أسعار بعض السلع المكونة لها، إلا أن هناك تزايداً في الفجوة من حيث الكمية في معظم السلع الغذائية.

ولابد هنا من الإشارة إلى ضيق الرقعة الزراعية حيث أن مساحة الأرض التي تزرع بانتظام تبلغ 4,35 مليون هكتار (الهكتار = 10,000 م²) وهي تعادل 4,3٪ من المساحة العالمية، أي أنها تساوي 8,2٪ من جملة الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي، الأمر الذي يعني أن 32٪ فقط من مساحة الأرض العربية الكلية يستغل في الزراعة بانتظام، مع ملاحظة وجود ظاهرة (التبوير) الذي يتسبب في تقليص مساحة الأراضي المزروعة.

ولقد شهدت الأسواق العالمية خلال النصف الأول من الثمانينات تراجعاً مستمراً في أسعار النفط الخام انتهى بانهيائها في صيف 1986، وعقب ذلك استمرت الأسعار بالتذبذب خلال النصف الثاني من الثمانينات عند مستويات متدنية مقارنة بما تحقق في السنوات السابقة، الأمر الذي أدى إلى استمرار تراجع القيم الإسمية والحقيقية للعوائد البترولية العربية. ولقد بلغ تراجع القيمة الحقيقية لتلك العوائد حداً بعيداً بحيث أصبحت تقل خلال عام 1990 بنسبة 63٪ عما كانت عليه خلال سنة 1980، وقد استمرت في تراجعها خلال عام 1994 فبلغت نحو 31 مليار دولار، أي ما يقل بنحو 3٪ عما كانت عليه خلال عام 1993، ومن الجدير ذكره، أنه بجانب تراجع أسعار النفط، فإن القدرة الشرائية للدول العربية المصدرة للنفط تأثرت في الآونة الأخيرة من جراء انخفاض سعر صرف الدولار الذي تقوم به أسعار النفط .

5 . الثقافة العربية :

عند وضع خطة الثقافة العربية تحت مظلة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم نجد أنها قد اعتبرت شخصية المواطن العربي ، هو الهدف الاول ، فالإنسان العربي هو الثروة ، وهو المقصود بالتنمية الثقافية ليستطيع تجاوز واقعه ومحاولة الوصول بثقافته إلى الكمال الحضاري ، فالثقافة أمر إنساني ، والإنسان ليس أداة إنتاج واستهلاك فحسب ولكنه كائن ذو قيم ، ومثل ، وأفاق جمالية وفكرية وتطلعات من الرؤى والمعرفة ، ولا يجوز تشويه خصائصه بهدف المزيد من الاستيعاب لمنتجات الاستهلاك والترفيه ، ولا تحويله إلى آلة عمياء للكبح العقيم . ثم إن التنمية الثقافية لا تشتري ولا تستعار أو تنقل ، وإنما تكون بجهد أبناء الثقافة ذاتها وليس بجهد غيرهم ، أو

بإبداعهم المستعار. وهذا الهدف ينبع من أصول الإسلام، ومن حاجات المجتمع العربي ومن تحديات المستقبل، كما أن فيه تحقيقاً للمبدأ القائل إن الثقافة من الشعب وللشعب، وللمبدأ حق الإنسان في الثقافة.

ومن أهداف هذه الخطة كذلك : إبراز الهوية الحضارية بوصف الهوية مستودع الأصالة، وقوام شخصية الأمة في سماتها الإنسانية، وتطلعها الروحي السامي، وذلك بإغنائها بالجديد من الإبداع والقفز بها قفزة نوعية تعيد إثبات التميز العربي بين الأمم. وهذا الهدف يتصل بروح العقيدة الإسلامية ونابع من ضرورة الحفاظ على قيم الأمة وتراثها وخصائصها، كما أنه تطبيق لمبدأ التميز الثقافي العربي، وللمبدأ إحياء التراث والقراءة المستجدة له، وأيضاً لمبدأ التأكيد على أولوية اللغة العربية ومكانها في ثقافة أبنائها.

وكذلك نجد من أهداف هذه الخطة، تنمية العطاء الحضاري، وهذا العطاء هو الحاجة المركزية في الثقافة العربية المعاصرة، ولا يكون إلا باستيعاب العصر علماً وتقنية ومعارف إنسانية، وليس ثمة مناص من اقتحام العصر، لأنه يقتحمنا برغمه. ولكن العلم والتقنية والمعارف الإنسانية الحديثة ليست نباتاً برياً ينبت لنفسه، وليست هبة من الله للحضارة الغربية، وليست نقلاً بدون المنظومة الفكرية التي نشأت فيها، وغاية الغايات في الثقافة العربية أن تنمي منظومتها الفكرية الخاصة وتجعلها معاصرة باستمرار. ولا يكون ذلك إلا مع المدى، وبالجهد الصادق العنيف، والتنمية المديدة المستمرة.

وبدءاً من أواسط السبعينات ، بدأت المنطقة العربية تتعرض لمؤثر ثقافي انتشاري وغير مباشر، فمن المعروف أنه بعد حرب أكتوبر 1973 دخلت البلدان العربية الخليجية ما يسمى بالحقبة النفطية، فنتيجة للتزايد السريع في العوائد النفطية تبنت هذه الدول خططا ومشروعات إنمائية ضخمة وخاصة في مجال البنية الأساسية إلا أن قلة السكان والنقص في القوة العاملة الوطنية، فضلاً على تقاليد قديمة جعلت كثيراً من المواطنين يعزفون عن العمل التنفيذي، كل هذا دفع إلى فتح الأبواب أمام الأيدي العاملة العربية والأجنبية على حد سواء وبكل أصنافها، حتى أصبحت العمالة الأجنبية تحتل المكانة الأساسية في تركيب القوى العاملة بأقطار الخليج.

وقد كان لهذا أثره الثقافي بطبيعة الحال سواء من حيث اللغة وخاصة أن نسبة العمالة الأسبوعية تضخمت إلى حد كبير، أو من حيث القيم والاتجاهات والمفاهيم العامة، وأساليب التربية والتنشئة.

6 . العلم والتقانة :

رصد خبراء في (المستقبلات) عددا من الاتجاهات التي سيسفر عنها التقدم العلمي التقني في السنوات القادمة ، نذكر منها على سبيل المثال :

— ضعف دور السلوك التقليدي و «المعنوي» القائم على مجرد الحس العام وتساعد دور السلوك العقلاني الصريح المعالج والهندسة الاجتماعية، وذلك في المجال التطبيقي للقضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، وكذلك في مجال صوغ العالم المادي واستثماره، وازدياد الصياغات النظرية والأكاديمية والمعرفة مقابل الخبرة والتدريب المباشر الفوري، وسوف تزداد أيضاً، وربما يكون ذلك أمراً حتمياً، مشكلات الطقوس أو العقلانية الكاذبة والقصور الثقافي وأيضاً ردود الأفعال المتباينة ضد العقلانية.

— تزايد الثقافة الحسية «أي التجريبية والدينيوية والإنسانية والبرجماتية والصناعية، والعقلانية الصريحة والنفعية والتعاقدية» ...

— تراكم المعارف العلمية والتقنية، وتزايد الإفادة بهذه المعارف باعتبارها أهم مصدر يرتكز عليه الإنسان.

— تزايد الثروة وتزايد وقت الفراغ، وثورة في التوقعات المتزايدة.

— تقدم وارتقاء الصفوة والأخصائيين من البورجوازيين والبيروقراطيين والتكنوقراط وأهل الجدارة، ونمو المؤسسات والهيئات ذات الشخصية الاعتبارية، ونقص التبعية للمؤسسات الأسرية والجمعية.

— ازدياد التعليم ودور التعليم الأساسي للجماهير، وقد بدأت في السنوات القليلة الماضية «صناعة المعرفة» وتعاظم عدد المثقفين ودورهم وزيادة أسلوب صناعة القرار

والاتجاهات القائمة على المعارف غير المباشرة «مثال ذلك الكتب والمحاضرات وتقارير هيئة العاملين» مقابل الخبرة الشخصية المباشرة.

ومن أجل هذا، كان لا بد من أن تسعى الأمة العربية إلى تطوير مجتمعاتها وتنميتها اعتمادا على العلم والتقانة، وتجد في هذا التوجه النزعة الإنسانية التي افتقدتها طيلة قرون تاريخية عصبية بسبب ما أصابها من استعباد وظلم من قبل دول وأمم سلبت حريتها وإرادتها المستقلة وعطلت حركتها الإنمائية طيلة هذه القرون ... وهي تعيش حالة إعادة الوعي وتقويم الأمور لتحديد خطوات العمل حاضرا ومستقبلا. وأولى هذه الخطوات هي تنمية علمية وتقانية باتجاه بناء قاعدة علمية رصينة تكون أساسا لتنمية اجتماعية واقتصادية وثقافية شاملة، تسعى الأقطار العربية لذلك دون أن تنسى حقها في الدفاع عن نفسها ضد النزعات العدوانية الحاضرة والمستقبلية شأنها في ذلك شأن أية أمة في العالم، مقتدية بمبادئ عقيدتها السامية الداعية للسلم عند جنوح الآخرين له، ومعدة لقوتها الدفاعية الرادعة عندما يتطلب الأمن القومي ذلك.

وإذا اتجهنا إلى استكشاف واقع العلوم والتقانة في الوطن العربي من خلال المسح التجريبي والدراسة العلمية الموضوعية، فسوف نجد أن اللجنة التي شكلها المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لوضع استراتيجية لتطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي، قد خلصت في دراستها للواقع العلمي والتقاني في الوطن العربي إلى نتائج أهمها : (أن البلدان العربية لم تضع منذ البدء سياسات علمية وتقانية واضحة وشاملة، وأن الموارد التي تخصصها هذه البلدان لأنشطة العلوم والتقانة لا تزال محدودة نسبيا من حيث الكم «مستوى الإنفاق» ومن حيث النوع «مستوى التأهيل والتنظيم» ، وأن أنشطة العلم والتقانة العربية نشأت وتوسعت تحت ضغط الطلب الاجتماعي والمحافة السطحية لأنشطة العلم والتقانة في البلدان المتقدمة، ولكنها لم تتطور مع تطورات هذه الأخيرة، وإن إقامة أهم المشاريع الإنمائية تعتمد على التقانات المستوردة، وتتم إلى حد كبير بمعزل عن منظومات العلوم والتقانة العربية، الأمر الذي يفقد هذه الأخيرة عناصر أساسية ضرورية لتقدمها، وأن البيئة المحيطة ، الاقتصادية منها والاجتماعية، ما زالت منخفضة المستوى علميا وثقافيا

واقتصاديا، وبالتالي فهي غير قادرة على التفاعل الشديد مع العلوم، والتقانة، كما أن ارتباط أنشطة العلوم والتقانة العربية بالحاجات الاقتصادية الفعلية ولا سيما بالصناعة ضعيف وما يزال).

وتتمثل الصعوبة الأساسية هنا في أن البحث العلمي والتقني الذي تم في الأقطار العربية كان على نطاق ضيق لا يصلح معه لأن يكون موضوعا للتخطيط، إذ أن الأوضاع في الجامعات ومراكز البحث والمشاريع الرئيسية العربية لا تتيح إلا قدرا محدودا جدا من الموارد التمويلية ومن التسهيلات اللازمة للبحث العلمي والتقني أيا كان (بحثياً أو تطبيقياً)، وإلى أن تتوافر ظروف تتيح القيام بأبحاث عالية المستوى لا يمكن الحديث عن تخطيط للبحث.

ومن العسير أن تكون هناك سياسة للعلم دون أن يتوافر أولا مجتمع علمي منتج، ولا يمكن فرض المعايير والنوعية والتوجيهات وميادين النشاطات من خارج المجتمع العلمي، إذ أن العلم نشاط يتميز بأنه ذاتي بالدرجة الأولى وإن كان القطاع العام يؤثر في كثافة النشاطات في مختلف القطاعات من خلال التمويل، إلا أن طرق العمل والمعايير ووضع العاملين أنفسهم تتحدد بواسطة صلاحيات علمية مؤكدة إلى حد بعيد .. وللأسف يتميز تمويل الأعمال العلمية والتقنية في معظم الأقطار العربية بأنه محدود، كما أن هناك تدخلا سياسيا كبيرا في نشاطات المهنيين، ويبدو أن إنشاء هيئات لتقرير سياسات العلم لم يؤد كثيرا إلى تحسين أوضاع العلم بالنسبة إلى العلماء، بل ربما ألحق قدرا كبيرا من الضرر في بعض الحالات. ومن السهل القول بإمكان تخطيط النشاط العلمي والتقني ولكن تطبيق ذلك ليس باليسير. وتتسم الأساليب المطبقة بالتبسيط الشديد ولا تعترف بأبسط خصائص الإبداع العلمي.

إن الاستجابة لهذا التحدي هي المبادرة لفقه حقيقة العلم والتقانة والإحاطة بإنجازاتها إحاطة شاملة، وتطبيقها في التقدم العربي تطبيقا إبداعيا يتيح للدول العربية الاستفادة من الإنجازات الإيجابية للتقدم العلمي والتقني وتكييفها وفقا لحاجاتها، تمهيدا للمشاركة في صناعتها واختراعها وإبداعها، ويقترن تطبيق الإنجازات الإيجابية بوعي

العواقب السلبية للتقدم العلمي والتقاني وتفاديهها. ومحور الإنجازات الإيجابية تكوين الإنسان بالثقيف والتربية والتدريب، والتنظيم تكويناً إبداعياً جديداً كرأس مال أولي للتقدم، وتحقيق النمو الذاتي المطرد للإنتاج والإنتاجية، وهندسة الطبيعة هندسة جديدة توفر للإنسان البيئة اللازمة لحريته وتقدمه وسعادته. ومحور العواقب السلبية وقف التقدم العلمي والتقانة للسيطرة والاحتكار والاستغلال والتدمير، وتلويث البيئة، وهدر مواردها هدرًا استهلاكياً عشوائياً.

إن تطبيق العلم والتقانة في التقدم العربي هو أكثر من عملية اقتصادية أو عملية اقتباس نظرية علمية واختراعات أو آلات وأدوات جديدة. فالعلم روح ومنهجية علمية أكثر منه مجموعة معارف عامة أو نظريات تجريبية تتغير وتتجدد ساعة بعد أخرى، والتقانة هي مجموعة عمليات أو وسائل موجهة نحو هدف واحد أكثر منها مجموعة آلات ينسخ الجديد منها القديم لحظة بعد أخرى. إن عملية تطبيق العلم والتقانة في التنمية العربية هي عملية تقدمية أو حضارية شاملة تستدعي وتثير تغييرات في جميع بنيات المجتمع وقطاعاته، وتقتضي قيماً جديدة وبنيات جديدة، وتربية جديدة وتنظيماً جديداً للمجتمع، ولذلك لا بد من بحثها بحثاً علمياً نقدياً تكاملياً، ولا بد من التخطيط لها تخطيطاً علمياً تقدمياً تكاملياً، ولا بد من توعية جميع المواطنين بجميع أبعادها وتعبئتهم للمشاركة في عملية التحول مشاركة مسؤولة وخلاقة.

وتمثل ثروة المعلومات إحدى النتائج المهمة لتطور التقانة الحديثة المبنية على الإلكترونيات الدقيقة، ويدور الحديث في الدول النامية والمنظمات الدولية حول الآثار الاجتماعية والثقافية لثورة المعلومات. ولا شك أن هناك استخدامات إيجابية لهذه الثورة، ولكن لا شك أيضاً في أن هذه الثورة تمكن بعض الدول الرائدة فيها - دون سواها - من أن تملي الثقافة وأنماط الاستهلاك واللغة على الآخرين، أي أن تعتمد إلى تطويع مكتسبات المعلوماتية واستخدامها في الصراعات العالمية والحضارية.

ولعلنا نتساءل عن دلالات كل هذه الجوانب التي أبرزتها الصفحات السابقة بالنسبة إلى التعليم عامة، وتعليم الكبار خاصة.

أ/ سيكون التعليم - في المستقبل - أمراً سياسياً آمناً في المقام الأول، ولن يكون قضية المستقبل أمراً تربوياً يقتصر الاهتمام به على المتخصصين (التربويين ووزارات التعليم فقط)، بل سوف يكون ذا صبغة وتأثير سياسي وأمني بالدرجة الأولى، فالتعليم للمستقبل، في أي أمة أمر مستقبل هذه الأمة نفسها. ولقد شهدت السنوات الأخيرة حرص رؤساء الدول على أن يضعوا قضية التعليم والمستقبل في رأس جدول أعمالهم، ومن أبرز الأمثلة لذلك تقارير اللجنة الرئاسية الأمريكية التي أصدرت توصياتها عام 1983 في التقرير المشهور «أمة في خطر» والقمة الأوروبية التي اجتمعت صيف 1986 تحت اسم «يورिका» ولم يتضمن جدول أعمالها إلا بنداً واحداً هو تطوير التعليم والبحث العلمي في دول المجموعة الأوروبية، وتقارير منتدى الفكر العربي عن الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي وأعمال المؤتمر القومي لتطوير التعليم برئاسة رئيس جمهورية مصر العربية عام 1987، وجهود تطوير التعليم في الأردن برعاية ملك وولي عهد الأردن، وما إلى ذلك من جهود أخرى في كثير من الأقطار العربية، وفي اليابان وكوريا، وسنغافورة، وتايلاند، والهند، والصين، والبرازيل، فقد أصبح السباق من أجل تطوير التعليم سباقاً يستجيب ويمهد لكل مجالات الحياة الأخرى، من الاقتصاد إلى الأمن.

ب/ سوف يقتضي تدارك الفجوة الاقتصادية، فيما بين العالم المتقدم والعالم النامي، تكثيف الجهود للتوسع في الأنظمة التعليمية الحالية، وبخاصة في مجال تعليم الكبار في إطار التعليم المستمر.

ج/ سيواجه التعليم - في المستقبل - ثلاثة ظروفٍ عليه أن يجد الحلول المناسبة لها وهي :

- التزايد الضخم في عدد طالبي التعليم سواء من صغار السن أو من الكبار.
- الانفجار المعرفي، وزيادة مشكلة معالجة المعلومات وتخزينها والتعامل معها.
- تفريد التعليم بهدف مساعدة كل فرد على أن يتعلم حسب السرعة والسعة والعمق التي تتفق وقدراته وإمكاناته، وبأفضل شكل ممكن.

د/ سوف يكون على النظم التعليمية والعربية أن تتخلص من عدة مظاهر سلبية أهمها : سيادة التعليم النمطي ، وأساليب الحفظ والتلقين، وقصور التفكير العقلاني الناقد، وقلة أعداد العلماء المبدعين، والاعتماد على نظام تعليمي مدرسي «نظامي» محدود القدرة والتأثير ، وقصور نظام التعليم غير النظامي.

هـ/ لن يكون للتعليم نهايات قاطعة كما هو عليه الحال الآن، وإنما سيستمر الإنسان في التعليم وفق نظم تتيح له الانتقال من نوع تعليمي إلى آخر، ومن مستوى تعليمي إلى آخر، ببسر وبلا تعقيدات مبالغ فيها، مثل التي تنظمها وتقيدها نظم تقليدية للتقويم والامتحانات.

و/ سوف يتطلب المستقبل نظاما تعليمية وتدريبية كثيفة خارج المدرسة (التعليم المستمر للكبار، بمختلف مجالاته وأنشطته)، ذلك أنه من الثابت والمؤكد أن من ينقطع عن تجديد تعلمه ومعارفه ومهاراته لسنوات معدودة، سينعزل عن عالم المهنة التي يعمل بها، وهذا يعني أن من يريد الاستمرار في العمل عليه أن يجدد معلوماته، ويعيد تعليم نفسه تعلمًا ذاتيًا أو منظمًا.

ز/ سوف يصطبغ التعليم بصبغة لا نظامية أكثر، كما ستزاد إتاحة للأفراد، وسوف تتناقص أهمية المدرسة في التعليم وتتزايد أهمية وسائل الاتصال والتقانات التعليمية الحديثة المتطورة وبخاصة التلفزيون التعليمي والفيديو التعليمي، والحواسب الآلية .. وسوف تزداد كلفة التعليم النظامي نتيجة دينامياته وألياته ونظمه الخاصة، وفي ظل الموارد المحدودة التي ستتاح للمؤسسة التعليمية النظامية، سيتم اللجوء إلى وسائل وأساليب يمكن بها ترشيد الإنفاق على التعليم وزيادة كفايته.

ح/ في وطننا العربي يتطلب الأمر وقفة مخلصّة مع النفس تؤهل الإحساس بأن العمود العربي المراد لتجديد نظمنا التعليمية هو المرتكز الذي لا بديل له. لقد مرّ عشرون عاما على صدور استراتيجية تطوير التربية في الوطن العربي، والاستراتيجية العربية لمحو الأمية، إننا بحاجة ملحة إلى استراتيجية عامة للتعليم المستمر لتدارك الأوضاع التربوية في الوطن العربي. تصدر معها، أو تسبقها استراتيجية لتعليم الكبار شاملة لكل أنواعه ومستوياته بدءا بمحو الأمية إلى إتاحة فرص الدراسات العليا للكبار.

ط/ إن رأس الأمر هو إدراك أن ما ذكرناه من تحديات ذات طبائع كونية شمولية، وإن وقعها على الدول النامية هو الأفدح، وحيلتها معها هي الأقل إذا استكانت لأوضاعها الراهنة، واستسلمت في سلبية لانعكاسات التحديات الدولية معها، وأن التعليم، والتعليم المستمر خاصة هو مفتاح المعالجات الصحيحة لتداعيات هذه التحديات على واقعها ومستقبلها. كما يتطلب الأمر القاء نظرة فاحصة على واقع تعليم الكبار في الوطن العربي للتعرف على إنجازاته وإخفاقاته كمقدمة لصوغ الاستراتيجية التي تساعد على النهوض والتطور.

الجزء الثالث

واقع تعليم الكبار في الوطن العربي

أولاً : العمل العربي المشترك .

1 . البدايات الأولى .

2 . العمل العربي المشترك.

3 . استراتيجية محو الأمية في البلاد العربية.

4 . الأمية عقبة على الطريق.

ثانيا : تجارب الدول العربية .

– المملكة الاردنية الهاشمية.

– دولة الامارات العربية المتحدة.

– دولة البحرين.

– الجمهورية التونسية.

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

– المملكة العربية السعودية.

– جمهورية السودان.

– الجمهورية العربية السورية.

– الجمهورية العراقية.

– سلطنة عمان.

– دولة فلسطين.

– دولة قطر.

– دولة الكويت.

– الجمهورية اللبنانية.

– جمهورية مصر العربية.

– المملكة المغربية.

– الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

– الجمهورية اليمنية.

ثالثاً : خلاصة التجارب العربية .

الجزء الثالث

واقع تعليم الكبار في الوطن العربي

أولاً : العمل العربي المشترك :

1 . البدايات الأولى :

يرجع تاريخ كفاح العرب ضد الجهل إلى الأيام الأولى لنشأة نواة الأمة العربية في المدينة المنورة حيث أمر الرسول الكريم بأن يكون فداء أسرى المشركين المتعلمين في غزوة بدر ، تعليم عشرة من صبية المدينة القراءة والكتابة . وعندما استكمل قيام الدولة العربية وتوافرت مظاهرها واسبابها الحضارية في العصر العباسي قام في ذلك الزمان «المجتمع المعلم المتعلم» ، وتميز التعليم بظاهرتين أساسيتين أولاهما «شعبيته وديمقراطيته» وارتباطه العضوي بالمجتمع كمؤسسة أم ، وثانيهما إلزاميته ، بمعنى أن تعليم القراءة والكتابة كان الوسيلة الأساسية لتعلم الدين أو تمكين المواطن من القيام بالواجبات العينية المفروضة على كل مسلم ومسلمة. ولعل هذا ما جعل ابن حزم يذهب إلى أن يقول في الإلزام «ويجب الإمام أزواج النساء وسادات الأرقاء على تعليمهم إما بأنفسهم وإما بالإباحة لهم لقاء من يعلمهم، وفرض على الإمام أن يأخذ الناس بذلك وأن يرتب أقواما لتعليم الجاهل». وبلغت حيوية العرب في تعليم الكبار أن نص الغزالي في إحياء علوم الدين (الوظيفة الثانية للمعلم) على أن يقتدى المعلم بصاحب الشرع فلا يطلب على إفادة العلم أجراً ولا يقصد به جزاء ولا شكراً، بل يعلم لوجه الله تعالى. ولم يكن طلب العلم، وهو فريضة على كل مسلم ومسلمة، يواجه أي عقبات إدارية أو فنية تحول دون تلقي التعليم في أي سن أو مواصلته في أي وقت .

ولم يكن للمعرفة حد تنتهي عنده أو يصير الإنسان عنده مكتفياً بما لديه من المعرفة، فمهما حصل الإنسان من العلم، فإن ما يجهله أكثر مما يعرفه، وفي الآية «وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً» ، ومن ثم كان على المسلم أن يدعو ربه «وقل رب زدني علماً».

وفي تعليم الكبار في الإسلام نجد أن هذا التعليم والتعلم، بمختلف مستوياتهما - كانا يجريان في كل مكان، وكانا غالبين على كل نشاط ومؤسسة في المجتمع، وكثيراً ما اتخذ شكلاً يطلق عليه «حلقات الدراسة ومجالس العلم». وكانت هذه الحلقات تنمو دون حاجة إلى تدخل من السلطات ودون أموال معينة تخصص لها، ولم تكن لها موضوعات أو موارد موحدة، ولم تكن لها صيغة تنظيمية واحدة، بل لم يقتصر انعقادها على مكان بعينه.

والمتتبع لقضية تعليم الكبار في المجتمع العربي، لابد أن يلمس الفجوة بين تلك الصحوة الكبرى والتسديد الحضاري، وبين ما آلت إليه المنطقة من تفكك وتناحر أدى إلى سيطرة أجنبية دامت لعدة قرون، كان آخرها السيطرة الاستعمارية الغربية التي فرضت أنماطها الحضارية في كل شيء، وكان على رأسها نمط التعليم المدرسي الذي ورثناه عن الاستعمار الأوروبي.

وكانت قضية الأمية ماثلة في كل حين، لا تغيب عنها النظرة، وتقتصر عن مقارعتها الرؤى والوسائل في ظل السيطرة الأجنبية. وكان أول الغيث على يدي منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة حيث بدأت في تطبيق مناهج جديدة لمواجهة التخلف وتسريع التنمية في الدول النامية. والمحلل لتلك الفترة يميز بوضوح مراحل ثلاثا دخل في كل منها منهج من المناهج التي سادت دولياً، وأولها كانت التربية الأساسية والثانية هي تنمية المجتمع، والثالثة محو الأمية الوظيفي. فتعاقب تلك المناهج وتبني بعض الدول العربية لها قد أثر في بنية العمل وتقاليده وفي خبرات العاملين بدرجات متفاوتة.

ولئن كانت تلك الحقبة الممتدة من بداية الخمسينات إلى السبعينات - حوالي ربع قرن من الزمان - تعتبر فترة نقل للمناهج ولنماذج نمت في بيئات أخرى قد شتتت الجهود أكثر مما ساعدت على مواجهة المشكلة، إلا أنها في الواقع فترة مخاض عسيرة، أنضجت التجربة العربية وأسهمت بشكل مباشر في تكوين فكر تربوي تنموي يمكن تأصيله ضمن التجربة العربية.

وعموما فإن تلك المناهج المتعاقبة «تعليم الجماهير» ثم «التربية الاساسية» ثم «التعليم لتنمية المجتمع» ثم «التعليم الوظيفي للكبار» كلها مناهج باشرت بها اليونسكو وعملت على توطيدها في الدول الاعضاء. ولكن الملاحظ أنه على الرغم من مرور أكثر من عقد من الزمان على ممارسة كل منها على التوالي إلا أن تأثيرها على مشكلة الأمية سواء كان على الصعيد العالمي أو على الصعيد العربي لم يكن في مستوى الطموح، بل إننا نلاحظ أن الأعداد المطلقة للأميين في تزايد مستمر. ومن الملاحظ أيضا أن الانتقال من منهج إلى آخر يتم بصورة سريعة دون تقويم لسابقه بصورة علمية دقيقة. ويعزى ذلك إلى أن الانتقال إنما يتم «نتيجة لاكتشاف علاقات جديدة متصلة بالمشكلة (أي مشكلة الأمية)، ومحاولة الاستفادة من مناهج العمل الاجتماعي، وتكيفاً مع التغيرات الحضارية المتسارعة والمتزايدة، ورغبة في التصدي الفعال والعملية لمواجهة هذه الظاهرة التي تنمو في الخط المضاد للتقدم الذي تنتفع به البشرية من الثروة العلمية والتكنولوجية».

وربما تعزى أسباب فشلها في عدم مواجهة قضية الأمية المواجهة المطلوبة، إلى أمر يتصل بفهم تلك المناهج لظاهرة الأمية، فقد نظرت إليها التربية الأساسية وكذلك تنمية المجتمع على أنها ظاهرة تعليمية بحتة يمكن مواجهتها عن طريق التعليم المدرسي مع الاستعانة بالنشاطات الاجتماعية كمدخل لتلك العملية التعليمية. ونظر إليها منهج محور الأمية الوظيفي على أنها ظاهرة اقتصادية بحتة فربطتها بالعمل وأخذت في هذا الربط الطابع المدرسي أيضا.

2 . العمل العربي المشترك :

بدأ الاهتمام بتعليم الكبار من خلال محور الأمية حين قامت جامعة الدول العربية عام 1948 باستفتاء عن مكافحة الأمية في الدول المشتركة في الجامعة (19) وقد انتهى بتوصيات مستفيضة كان من بينها «يوصي المؤتمر بالعناية بتعليم الكبار لإيقاظ وعي الآباء والأمهات بضرورة تعليم البنات وأهمية النهوض بالأسرة والمجتمع».

و تعتبر البداية الحقيقية للعمل العربي المشترك حين دعت اليونسكو إلى عقد «المؤتمر الإقليمي لتخطيط وتنظيم برامج محور الأمية في البلاد العربية» الذي انعقد في الاسكندرية (10-18 أكتوبر 1964) وكان لمركز سرس الليان حضوره المؤثر في ذلك المؤتمر. وقد أصدر المؤتمر ميثاق الاسكندرية المشهور، ومن إيجابيات المؤتمر القرارات

العملية التي اتخذها بشأن العمل العربي المشترك. فقد أصدر ثلاثة قرارات على جانب كبير من الأهمية :

أ/ «إنشاء جهاز خاص لمحو الأمية في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المنبثقة من جامعة الدول العربية». وحدد القرار وظائف الجهاز وكان من بينها : «العمل على القضاء على الأمية في البلاد العربية في مدة أقصاها 15 سنة». كما اشتملت الوظائف على التخطيط، والتنسيق، وتبادل الخبرات والوثائق والمعلومات ، والمتابعة ، والنشر والتوثيق، والدراسات والتجارب والبحوث، وإعداد القادة، وعقد المؤتمرات .. الخ».

ب/ «إنشاء صندوق عربي لمحو الأمية، يكون تمويله بالطرق التي يحددها الجهاز العربي لمحو الأمية، وكاسبا لتكاليف تعليم الأمي الواحد ومستخدمما هذه الحقائق في تحديد المبلغ الذي يجب تجميعه في الصندوق العربي، للقيام بالعمل العربي المشترك في محو الأمية».

ج/ كذلك أصدر المؤتمر قرارا ببدء الحملة العربية لمحو الأمية.

وبقيام الجهاز الإقليمي العربي لمحو الأمية في عام 1966، بدأت مسيرة العمل العربي في مجال محو الأمية وتعليم الكبار تأخذ طريقا جديدا. وتعتبر الفترة إلى عام 1973 فترة استكشاف وبناء. «فكان الجهاز منطلقا من قرارات وتوصيات مؤتمر الاسكندرية الأول، يمارس مهام واضحة هدفت بدرجة أساسية إلى «إثارة الوعي بمشكلة الأمية وأثارها على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، وإلى دعوة الدول العربية لإنشاء أجهزة متخصصة لمحو الأمية إن لم تكن قائمة، ودعمها وتنشيطها إن كانت موجودة. وحث الدول على إصدار تشريعات منظمة لعمليات محو الأمية. وبالإضافة إلى ذلك قام الجهاز بدعم الدول بما تحتاجه من عون فني ومساعدات لزيادة فعالية الأجهزة والإدارات المسؤولة عن محو الأمية، إضافة إلى الدورات والحلقات والمؤتمرات».

ولعل من أبرز الإنجازات التي تمت خلال هذه الفترة عقد مؤتمر الاسكندرية الثاني تحت اسم «المؤتمر الإقليمي الثاني لتقويم نشاط محو الأمية في الدول العربية» والذي انعقد في الاسكندرية في الفترة (14-20 ديسمبر «كانون اول» 1971). والذي اهتم

بمواصلة الدراسة في أوضاع الأمية في الوطن العربي. وصدر عنه ميثاق الاسكندرية الثاني، مجددا العهد والميثاق على الالتزام بما تعاهدت عليه الوفود في المؤتمر الأول بربط الجهود بالعمل الجماهيري، والاستفادة من منجزات العلم، والعمل على تطوير الانسان العربي، وتعزيز العمل العربي المشترك.

وخلاصة القول ان العمل العربي المشترك في تلك الفترة التي وصفت بأنها مرحلة الدعوة والإنشاء قد انفتح على مناهج العمل المختلفة وأخذ من كل منها ما يناسبه، وقد قامت العديد من المراكز بمساعدات من الهيئات الدولية حملت في داخلها سمات تلك المناهج وأساليبها، وبالطبع فإن أولها وأقواها تأثيرا مركز سرس الليان الدولي، فقد بشر بكل المناهج التي تعرضنا لها وأعد من القيادات الأعداد الكافية لنقل تلك المناهج بشتى أساليبها إلى الدول العربية، ومن المراكز المهمة التي نشأت في الدول العربية إضافة إلى مركز سرس الليان الدولي بمصر :

— معهد أبوغريب في العراق للتربية الأساسية ثم تنمية المجتمع وقد أغلق مؤخرا.

— المركز القومي للتنمية الاجتماعية في شندي بالسودان، الذي بدأ بمنهج تنمية المجتمع ثم التعليم الوظيفي ثم محو الأمية الحضاري وما زال دوره على المستوى الوطني العربي قائما.

— المركز الوطني لمحو الأمية في الجزائر بدأ بمحو الأمية الوظيفي، وما زال يؤدي دوره في إعداد الأطر والمواد والإشراف على حركة محو الأمية .

وهناك بعض المراكز التي أثرت في عمليات التدريب وإعداد الأطر منها.

— مركز الدرعية في السعودية .

— مركز الفويهات في ليبيا .

وبحلول عام 1973 بدأ العمل العربي المشترك يشق طريقا جديدا لاكتشاف المنهج الخاص به، وبالطبع فإن الذخيرة الوافرة من التجارب والأعداد المتزايدة من المتخصصين، والإدارات الخاصة بمحو الأمية وتعليم الكبار التي قامت في كل الدول العربية تقريبا، والمراكز المتخصصة في عديد من الاقطار العربية، وأيضا الطريق المسدود الذي وصلت إليه المناهج المتعاقبة على المستوى الدولي، وعجزها جميعا عن

التأثير في مشكلة الأمية بالصورة المتوقعة، بل وعن فهم طبيعتها في إطار حركة المجتمع، كل ذلك كان دافعا للقيادات العربية لإعادة النظر في مجمل النشاط وتوجهاته الفكرية، والخروج بنظرية متكاملة للتعامل مع الأمية كظاهرة تستحق الاهتمام والعمل الجاد.

3. استراتيجية محو الأمية في البلاد العربية :

منذ ان عرضت وثيقة «نحو تطوير الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار» على المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في 19 ديسمبر 1973، بدأ حوار من نوع جديد حول قضايا محو الأمية وتعليم الكبار بين التربويين والمهتمين بقضايا التنمية، فأجريت البحوث العلمية والتجارب الميدانية، وبدأت حركة نشطة على مستوى فكري متميز لاختبار تلك النظرية، فقامت قرية ميدانية في «النكارية» بجمهورية مصر العربية، وامتدت إلى قرية «الراشدية» في العراق. وتم إنشاء ثلاثة مشاريع تجريبية لاختبار الأسلوب في مجتمعات نمطية مختارة. فقام مشروع تجريبي لتنمية القطاع الزراعي في إطار المواجهة الشاملة للأمية الأبجدية والحضارية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقا في منطقة «أبين» الزراعية ومشروع آخر لتنمية القطاع العمالي في «غوطة دمشق» بالجمهورية العربية السورية ومشروع ثالث في دولة الإمارات العربية المتحدة بين أوساط البدو. وعرضت الأفكار والتصورات ونتائج الدراسات والبحوث على ندوات الخبراء، وعقدت اللقاءات الفكرية حول المفهوم الحضاري للأمية والمواجهة الشاملة لها.

وبعد أن أثبتت النظرية وجودها من الناحية العلمية انتقل الحوار من التجارب العلمية والندوات الفكرية ولقاءات الخبراء، إلى مواقع رسم السياسات واتخاذ القرارات. فبدأ برنامج نشط لعقد اللقاءات بين المسؤولين على المستويات كافة، وتشكيل اللجان للنظر في صياغة المفهوم في مسارات عملية قابلة للتطبيق في الوطن العربي. وتوجت تلك اللقاءات بإعداد وثيقة بعنوان «نحو استراتيجية عربية مقترحة لمواجهة مشكل الأمية مستقبلا في الوطن العربي». وقد شارك في إعداد الوثيقة كل من الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار والمركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار في البلاد العربية التابع لليونسكو (سرس السليان). وكانت تلك الوثيقة من أهم أوراق العمل التي قدمت إلى مؤتمر الإسكندرية الثالث (11-16 ديسمبر كانون اول 1976)، الذي انعقد في بغداد

وحظى بمشاركة واسعة من وكلاء وزارات التربية والتعليم، والوزارات المسؤولة عن نشاط محو الأمية والتعليم الابتدائي في الوطن العربي والمدراء المسؤولين عن تلك الأنشطة ونخبة متميزة من الخبراء العرب. وقد أجاز المؤتمر تلك الوثيقة وأخذت الدول على عاتقها دراستها والنظر في إمكانية تبنيها. وللحقيقة فإن الاستراتيجية بمختلف عناصرها، وجدت قبولا كبيرا من الدول العربية ولم يجر عليها أي تعديل يذكر منذ أن كانت وثيقة إلى أن أصبحت سياسة معتمدة لكل الدول العربية بعد أن أجازها المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في الدورة غير العادية الأولى التي انعقدت في الخرطوم عام 1978 .

والاستراتيجية تنطلق أولا من أصل المشكلة وهو التخلف، وترمي إلى اقتحام مواقعه جميعا دفعة واحدة. وللوصول إلى ذلك تدعو الاستراتيجية إلى تبني خطة وطنية شاملة وإلزامية تلتقي فيها الجهود الشعبية مع الجهود الرسمية، وتقوم المؤسسات والهيئات بمختلف أنواع النشاط المتصل بمواجهة التخلف في المجالات الثقافية والتعاونية والتعليمية والرياضية والإعلامية والاجتماعية والاقتصادية والحرفية. وامتدت هذه البرامج إلى ما بعد الحملة لتصبح نشاطا مؤسسيا ينمو ويتكاثر في تصاعد «أذن لا بد من خطة شاملة إلزامية لها بداية ولها نهاية، يقوم بعدها العمل ، بالاستفادة من نتائج التقويم في المراحل المؤسسية الدائمة بعد إنتهاء الحملة، خطة إلزامية شاملة لها عمق في الماضي وسعي في الحاضر وامتداد إلى المستقبل تخطيطا ونشاطا، ومؤسسات».

وتتضمن خطة الحملة برنامجا محددا لتعميم التعليم الابتدائي، وتكامل التعليم النظامي مع التعليم غير النظامي، ومؤسسات لتعليم الكبار تلتقي بقنوات التعليم العام وتكون لشهاداتها «سيولة اجتماعية في سوق العمل».

وتبرز الاستراتيجية في عملية التمويل فكرة أساسية هي فكرة «قومية المعرفة» وهي أن «القدرة العربية قدرة واحدة بشرا ومالا، فإن رأس المال العربي، في كل الأقطار العربية مدعو إلى إعداد رأس المال البشري فيكون هناك صندوق عربي يضع فيه كل قطر عربي ما يستطيع، ويأخذ منه كل قطر عربي ما يحتاج إليه، لاستكمال تعميم التعليم الأساسي وإلزامه، وفي دعم حملات المواجهة الشاملة .. تكملة لالتزامات القطر وليس بديلا عنها».

ومنذ أن أُجيزت تلك الاستراتيجية أصبحت الموجة الرئيسي لحركة تعليم الكبار في الوطن العربي، بل إن ظهور نتائجها المبكرة في «حملات العراق واليمن الديمقراطية»، جعلت المجتمع الدولي يلمس مصادر القوة في هذه الاستراتيجية، فبعد العثرات القوية التي مني بها المشروع الدولي للتعليم الوظيفي في نهاية الستينات ومطلع السبعينات لم يظهر بذل منطقي إلا في المنطقة العربية، وبدأت المحافل الدولية تقبل مفهوم المواجهة الشاملة بدلاً من انتقاء الشرائح. والمفهوم الحضاري بدلاً من التركيز على القراءة والكتابة أو المهنة ..

وشغلت استراتيجية محو الأمية في البلاد العربية حيزاً واضحاً في الساحة التربوية على مدى ما يقارب العقدين من الزمان، في محاولة الوصول إلى محو الأمية الشامل في كل الدول العربية خلال المدى الزمني الذي اقترحته الاستراتيجية، إلا أنه لم يبلغ تلك الغاية.

ومع ذلك فقد أثرت الجهود التي بذلت في وضع لبنات قوية لتطور العمل في هذا المجال مستقبلاً، ومن أبرز ما تم خلال هذه الفترة .

1- قيام حملات شاملة في كثير من الدول العربية :

— الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية الإلزامي بالعراق.

— الحملة الوطنية لمحو الأمية بدولة الكويت .

— الحملات الوطنية لمحو الأمية بالجمهورية اليمنية .

— الحملة الوطنية لمحو الأمية بدولة البحرين .

— الحملة الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار بالجمهورية الإسلامية الموريتانية.

— الحملة الفلسطينية الشاملة بين الجماهير المقيمة في لبنان .

— الحملة الوطنية لتقوية اللغة العربية في جمهورية الصومال الديمقراطية.

وتأثرت باقي الدول العربية كثيراً بمبادئ الاستراتيجية فقامت حملات قطاعية في كل من سوريا والسودان والمغرب، والجزائر . وقامت فيما بعد حملات شاملة في بعض

هذه الدول وغيرها، السودان 1990، مصر 1991، سوريا 1997 كما وضعت الجمهورية اليمنية استراتيجية لمحو الأمية 1998 .

2 - أوجدت استراتيجية محو الأمية في البلاد العربية مناخاً جديداً للعمل في مجال تعليم الكبار. فترافق مع حملات محو الأمية تعليم موازن وتدريب مهني وحرفي، وتأهيل للمرأة، وتفاعل مع قضايا البيئة والصحة والسكان ...

4 . الأمية عقبة على الطريق :

يذهب كثيرون إلى القول بأن «محو الأمية» مجال هام وباب رئيسي من مجالات وأبواب تعليم الكبار، ومع موافقتنا على هذا الرأي نضيف عليه قولنا أن «محو الأمية» هو «الباب الرئيسي» لتعليم الكبار أي كان المعنى الذي نستند إليه سواء بالنسبة إلى «محو الأمية»، أو «تعليم الكبار» ، ذلك أننا لو فكرنا جيداً في هذا المصطلح الأساسي «تعليم الكبار» فسوف نجد أن شقه الأول هو «تعليم»، وأن المحصلة النهائية لعملية محو الأمية هي «تعليم» .. وهكذا يستحيل تصور إمكان قيام جهود لتعليم الكبار إذا استمرت معدلات الأمية أو أعداد الأميين المطلقة مرتفعة.

ومن هنا تجيء ضرورة استقراء واقع الأمية كشفاً أساسياً لبيان الدواعي والبواعث التي توجب قيام إستراتيجية لتعليم الكبار.

ففي عام 1970، بلغ عدد الأميين في الدول العربية قرابة 50 مليون أمي، أي بنسبة 73/ من مجموع السكان العرب الذين يبلغون من العمر 15 عاماً فما فوق. وعلى الرغم من أن معدل الأميين انخفض إلى 48,7/ في عام 1990، فإن العدد المطلق ارتفع إلى 61 مليوناً، وذلك نتيجة لزيادة عدد السكان، وتشير دراسة البيانات الإحصائية المتاحة والإسقاطات المتعلقة بها إلى أنه إذا لم تتجه الجهود المكثفة إلى تغيير هذا الوضع، فمن المتوقع أن يرتفع عدد الأميين إلى 66 مليوناً في سنة 2000، وفي عام 1990، كانت نسبة النساء 62/ من هذا العدد الإجمالي، وهناك خطر حقيقي أن يظل 50/ من النساء من بين الكبار أميات في عام 2000 .

ومن الممكن تصنيف الأميين في المجتمع العربي إلى ثلاث فئات رئيسية هي :

— الفئة الأولى تضم الأفراد الذين حرّموا فرص التعليم في المدارس الابتدائية بسبب ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية المتردية وبسبب عجز الدولة وتقصيرها عن تقديم التعليم لهم فى سن المرحلة الابتدائية .

— الفئة الثانية ، وهي فئة الأطفال ممن يتركون المرحلة الابتدائية قبل نهايتها لأسباب اقتصادية واجتماعية وتربوية ونفسية ، وقد اصطلح على تسمية هذه الفئة «المتسربون» .

— الفئة الثالثة ، تضمّ الذين ارتدوا إلى الأمية بعد أن محيت أميتهم الأولية ولم يتابعوا التعليم الى المستوى الوظيفي ، كما تشمل هذه الفئة المتسربين من مراكز محو الأمية في مرحلتي الأساس والتكميل ، والذين انقطعوا عن الدراسة لأسباب تربوية أحيانا لضعف المنهج ، بالإضافة إلى الأسباب الاجتماعية والاقتصادية.

أما بالنسبة إلى ما وضعتة الدول العربية من خطط لمحو الأمية في كل منها ، فإن دراسة هذه الخطط تشير إلى ما يلي :

— لم تتكامل كثير من هذه الخطط مع خطط التنمية الشاملة في الدولة .

— صعوبة استخدام الأساليب العلمية للوقوف على حجم الأمية بسبب النقص في البيانات الإحصائية الدقيقة ، في بعض الأحيان.

— خلو بعض الخطط مما كان يجب أن تحتويه من بيانات واضحة عن التكلفة ومصادر التمويل وبنود الإنفاق مرتبطة بتقديرات التنفيذ وإجراءاته بما يمكن من تقويم الخطط تقويماً داخلياً سليماً.

— عدم مراعاة بعض الخطط الموضوعة لمحو الأمية التكامل مع خطط أشمل لتعليم الكبار في المجتمع ، مما أدى إلى توقف الجهود عند محو أمية الأفراد.

— عزلة بعض خطط التعليم ، مما أدى إلى تحديد أهداف ثابتة لمحو أمية أعداد محددة من الأميين ، فى ظل ظروف تزايدت فيها هذه الأعداد نتيجة تدفق أميين جدد من أولئك الذين لم يستوعبهم التعليم الابتدائي أو تسربوا منه .

وتشكل قضية الإدارة والتنظيم ، مشكلة ملحة في هذا المجال ، ففي معظم الأقطار العربية ، تقوم وزارة التربية على إدارة محو الأمية وتعليم الكبار ، بينما نجد في أقطار

قليلة، أن وزارات الثقافة أو الحكم المحلي أو الشؤون الاجتماعية هي التي تقوم بذلك، ومع أن التشريعات المنظمة لهذا النشاط تتجه في معظمها إلى إنشاء تنظيم مركزي ومتسلسل للتخطيط والإدارة، فإن الإدارة الفنية تظل تابعة لسلطات التعليم، فيما يتصل بعمليات تدريب المعلمين، ووضع المناهج وإعداد المواد التعليمية والإشراف الفني والامتحانات، مما من شأنه أن يؤدي إلى أن تتولى وزارة التربية عبء الأمر كله، وبخاصة، وأن التنظيمات المركزية الشاملة على مستوى القطر، لم تثبت بعد دعائمها، ولم تتوضح اختصاصاتها في الممارسة، ولم يتم التكامل العضوي الوظيفي بين الشكل التنظيمي، والمضمون الاجتماعي للعمل الميداني.

كذلك فإن دراسة الأوضاع الخاصة بالمرأة في الوطن العربي، سواء من حيث تحقيق مستوى صحي ملائم لها ولأسرتها، أو من حيث المساواة القانونية لها مع الرجل، أو من حيث حقوقها في المشاركة المجتمعية، لا يمكن أن تتم بمعزل عن درجة وعيها أولاً، ووعي المجتمع بكامله بأهمية هذه القضايا. صحيح أن مسألة الوعي ترتبط بعوامل عدة، إلا أن عاملي التعليم والإعلام يمثلان عنصرين لاغنى عنهما في أي تحليل يتناولها.

فالمرأة الأمية هي الأقل حظاً في الانتفاع بما يتيح المجتمع من خدمات، وهي الأقل قدرة على الاتصال بمصادر المعرفة اللازمة للعمل.

ويواجه تعليم الفتيات عدد من المشكلات التي تمنعهن من الالتحاق بالمدارس نهائياً أو تؤدي إلى عدم انتظام دوامهن، مما يوقعهن في جُب الأمية، ويلقي مسؤولية كبيرة على عاتق المسؤولين عن تعليم الكبار لإعطائهن أولوية وخاصة بالنسبة إلى القاعدة الأساسية وهي «محو الأمية».

ثانياً : تجارب الدول العربية

المملكة الأردنية الهاشمية

1 . برنامج محو الأمية :

إن برنامج محو الأمية من أهم البرامج التعليمية التي تقدم للكبار بحكم أنه يشكل القاعدة الأساسية لأي نوع من أنواع التعليم الأخرى، كما يعالج الأوضاع التعليمية

للمواطنين الذين حرمتهم ظروفهم من الالتحاق بالمدارس النظامية يوم كانوا في سن التعليم المدرسي، وبالنظر إلى أهمية هذا البرنامج فقد أدرك الأردن منذ عقود خطورة مشكلة الأمية، وأثارها السلبية على جميع مناحي الحياة، فأخذ يبذل الجهود المكثفة من أجل الخلاص منها متبعاً في ذلك أسلوبين هما :

1-1 الأسلوب الوقائي : يتمثل في توفير التعليم الأساسي المجاني والإلزامي لجميع أفراد المجتمع الذين هم في سن التعليم المدرسي، وقد بدأت وزارة التربية والتعليم العمل بالإلزامية التعليم لمدة ست سنوات وذلك منذ سنة 1952م وفي عام 1964 صدر قانون التربية والتعليم حاملاً معه إطالة فترة إلزامية التعليم ومجانيته لتسع سنوات، وفي عام 1987 أقر مؤتمر التطوير التربوي الأول الذي عقد في عمان مدة هذه الإلزامية لعشر سنوات لتشمل مرحلة التعليم المجاني الإلزامي لجميع الفئات العمرية من سن السادسة وإلى سن السادسة عشرة.

ونتيجة للإجراءات السابقة فقد وصلت نسبة القيد في العام الدراسي 96/97 للطلبة الذين هم في سن التعليم الابتدائي حوالي 98% وبذلك يكون النظام التربوي الأردني قد عمل على إغلاق الرافد الذي يغذي حجم الأمية .

1-2 الأسلوب العلاجي : ويتمثل في برنامج محو الأمية الذي يعمل عليه الأردن منذ الخمسينات ويتضمن البرنامج فتح مركز لمحو الأمية في أي تجمع سكاني يوفر من 10-15 دارساً/ دارسة. وتقوم الوزارة بتقديم مستلزمات الدراسة للدارسين مجاناً، وتوسعت وزارة التربية والتعليم في فتح مراكز لمحو الأمية حيث شملت جميع مناطق المملكة.

وقد نجح هذا البرنامج نجاحاً كبيراً، إذ عمل على خفض نسبة الأمية في الأردن بين مختلف الفئات العمرية من 15 سنة فما فوق من 22,5% عام 1987 إلى 9% عام 1999 .

ولقد استفاد من برنامج محو الأمية في العقود الأربعة الماضية حوالي 360,000 دارس / دارسة، ونتيجة لذلك فقد تدنت نسبة الأمية لتصبح على النحو التالي :

جدول يوضح نسبة الأمية من خلال سنوات مختارة

السنة	المجموع	ذكور	المجموع	ملاحظات
1952	٪88	٪81	٪95	
1961	٪67,6	٪47,2	٪88	
1977	٪34,6	٪19,9	٪49,6	
1995	٪13	٪8	٪18	
1998	٪10	٪6	٪14	
1999	٪9	٪5	٪13	

في حين وصلت نسبة الأمية في الفئة العمرية (15-45) سنة 5٪ وذلك (4٪) للذكور و6٪ للإناث .

إن هذه الإنجازات تشير الى ما يلي .

أ/ نضج النظام التربوي الأردني والإنجازات الكبيرة التي حققها في مجال تعميم التعليم.

ب/ الدور الكبير للتعليم غير النظامي في توفير التعليم للجميع .

ج/ لم تعد الأمية الأبجدية مشكلة أمام النظام التربوي بعد أن أصبحت جيوباً في بعض المناطق.

د/ إن تعليم حوالي (360,000) من خلال برنامج محو الأمية، يخلق تحدياً أمام الجهات العاملة على تنمية القوى البشرية ، يتمثل في تدريب هذه الأعداد وتأهيلها لتأخذ دورها في التنمية الوطنية بعد أن امتلكت مهارات القراءة والكتابة.

إن العرض الموجز السابق ينير الطريق لوزارة التربية لوضع سياسة لتعليم الكبار تأخذ في اعتبارها أن الحاجة لتعليم الكبار تنبع من العلاقة المتزايدة ما بين التعليم والتنمية من جهة ومن الشعور المتزايد بأن التوسع في التعليم لم يقابله الارتفاع في

المستوى أو التحسن في المردود أو الزيادة في فعالية الفرد من جهة أخرى وهي أسباب كفيلة بالعمل على تنظيم برامج التأهيل والتدريب للكبار لإشراكهم بمشاريع التنمية لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية . ومن ثم فإن العمل على تنفيذ تلك السياسة يقوم على المبادئ الآتية :

أ/ مواصلة محاربة جيوب الأمية من خلال العمل على مشاريع قطاعية (مثل العمل على مخيمات نهاية الأسبوع ومشروع وادي عربة .. إلخ) .

ب/ تفعيل دور المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الأمية الحضارية مثل وزارة التربية والتعليم، ومؤسسة التدريب المهني، وصندوق الملكة علياء، ومؤسسة نور الحسين، والجمعيات الخيرية ومراكز الإنماء الاجتماعي الخج / تحديث التشريعات المتعلقة بالتعليم غير النظامي .

د/ إنشاء مظلة تنسيقية للتعليم غير النظامي تضم في عضويتها ممثلين عن جميع المؤسسات العاملة في مجال تنمية القوى البشرية .

هـ/ ربط التعليم بالعمل .

3-1 الخطة الوطنية لمحو الأمية :

تنسجم الأهداف المعلنة في الأردن مع التوجهات الدولية الرامية للقضاء على الأمية في أسرع وقت ممكن، والتي أكدت توصيات البرنامج الاقليمي العربي وتوصيات مؤتمر جومتين (تايلندا، آذار 1990) والمؤتمر الدولي للتربية (جنيف ، أيلول 1990)، وقد جاءت توصيات المؤتمر الوطني الأول للتنوير التربوي (1987) منسجمة مع هذه التوجهات الدولية حيث أشارت إلى أهمية التعليم غير النظامي وأكدت على ضرورة تخفيض نسبة الأمية في الأردن بين مختلف الفئات العمرية 15 سنة فأكثر الى 8٪ بحلول عام 2000 وذلك من خلال .

أ/ سد منابع الأمية بتوفير التعليم الأساسي للجميع.

ب/ تشجيع الجهود الشعبية المختلفة لتأخذ دوراً نشطاً في الإسهام في مكافحة الأمية.

ج/ تحديث التشريعات والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالتعليم غير النظامي والتعليم الأساسي.

د/ تجديد الكتب والمناهج المدرسية وتطويرها لتتلاءم مع حاجات المناطق والمستفيدين.

هـ/ تأهيل العاملين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار وتشجيعهم لزيادة كفايتهم.

و/ تركيز العمل في مناطق ترتفع فيها نسبة الأمية وهي :

- منطقة غور الأردن .

- محافظة مادبا .

- محافظة معان .

- مجموعة من القرى الريادية المختارة .

وتنصب هذه الجهود في إطار التغلب على مشكلة الأمية في هذه المناطق والوصول بالمواطنين المستهدفين فيها إلى مستوى امتلاك المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب والثقافة المهنية التي تمكن الأفراد من امتلاك بعض المهارات التي تجعلهم قادرين على صنع حياة أفضل .

2 . برامج ما بعد محو الأمية :

حرص النظام التربوي في الأردن على توفير فرص التعليم لجميع المواطنين سواء الذين امتلكوا مهارات القراءة والكتابة والحساب من خلال برنامج محو الأمية «المبتدئين» أو الذين انقطعوا عن المدارس النظامية لسبب أو لآخر، وذلك بهدف تعميم التعليم انسجاماً مع توصيات المؤتمرات العربية والدولية، وتحقيقاً لمتطلبات التنمية الشاملة، ولهذا نظم للدارسين برامج تناسب قدراتهم وميولهم وطموحاتهم في إطار تربية مستمرة ضمن مسارين هما :

1-2 المسار الأكاديمي ويشمل .

أ/ برنامج المتابعة . خصص هذا البرنامج للمواطنين الذين تخرجوا من صفوف محو الأمية أو الذين تسربوا من التعليم النظامي وأصبحوا في عمل لا تسمح تشريعات التعليم النظامي أن يلتحقوا به، ومدة الدراسة في هذا البرنامج عامان دراسيان، يمنح المتخرج من هذا البرنامج شهادة تعادل شهادة الصف السادس الأساسي، والدراسة في هذا

البرنامج مجانية. أما عن الكتب المقررة فهي : كتابان باللغة العربية ، وكتابان للحساب وكتابان للثقافة العامة.

ب/ برنامج الدراسات المسائية . يقصد بالدراسات المسائية التسهيلات التعليمية التي توفرها وزارة التربية والتعليم في المدارس مساء (بعد إنتهاء الدوام المدرسي) للأشخاص الذين يرغبون في مواصلة التعليم، ولم يتمكنوا من تحقيق ذلك خلال الدراسة النظامية (وقد حدد نظام مراكز الدراسات المسائية، في المؤسسات التعليمية الحكومية أبعاد هذا البرنامج التعليمي كأن تنشئ الوزارة مراكز للدراسات المسائية، في المؤسسات التعليمية التابعة لها وذلك لإتاحة الفرصة للأفراد الذين لم يتمكنوا من مواصلة دراستهم النظامية، لإتمام دراستهم في المرحلتين الأساسية والثانوية وكذلك للأفراد الذين يرغبون في التدريب على مهارات مهنية) وقد بدأ العمل بهذا البرنامج في مطلع العام الدراسي 79/78.

ج/ برنامج الدراسة غير النظامية (دراسة المنازل) . يقصد بالدارسين غير النظاميين، أولئك الذين لا يلتزمون بدوام مدرسي، بل يتعلمون ذاتيا، ويتقدمون للامتحانات في المدارس الحكومية، مع طلابها النظاميين في نهاية كل فصل دراسي، وإذا ما اجتاز أحدهم الامتحان بنجاح يرفع إلى الصف الذي يليه، وقد بدأ العمل في هذا البرنامج اعتبارا من العام الدراسي 79/78.

ولهذا البرنامج أهمية خاصة تكمن في توفير الفرص التعليمية، لتلك الفئة من المواطنين الذين يرغبون في مواصلة التعليم، ولديهم الرغبة في التعلم الذاتي أو لديهم ظروف مرضية أو خاصة مثل الإعاقات ... الخ، ويستطيع الدارس من خلال هذا البرنامج أن يتقدم لامتحانات شهادة الدراسة الثانوية العامة.

3 . برنامج المراكز الثقافية :

تنتشر المراكز الثقافية في معظم محافظات وألوية المملكة وهى تقوم بعقد دورات أكاديمية (تتعلق بمباحث مدرسية للصفوف الثانوية) . وأخرى مهنية قصيرة المدة، إذ تتراوح ما بين الشهر والأحد عشر شهرا، وتمنح الدارسين المتخرجين فيها وثائق مصدقة من وزارة التربية والتعليم .

ويلتحق بهذه المراكز مواطنون عاملون في مختلف القطاعات الاقتصادية لرفع مستوى كفاياتهم المهنية من خلال اكتساب مهارات معينة أو تطوير مستوى أداء مهارة معينة، أو الاطلاع على معارف جديدة وتنمية اتجاهات مرغوبة، كما يلتحق بهذه المراكز أيضا طلبة بهدف التقوية والتعمق في موضوعات منهجية معينة كالعلوم والرياضيات واللغة الانجليزية، لتمكينهم من القبول في الدراسة الجامعية من خلال حصولهم على معدلات أعلى في الثانوية العامة.

وتتولى وزارة التربية والتعليم مهمة الإشراف على المراكز الثقافية في الأردن، ومتابعة شؤون إنشائها وتنفيذها للبرامج.

والجدول التالي يبين عدد المراكز الثقافية وعدد الدارسين فيها للسنوات الموضحة.

السنة	عدد المراكز الثقافية	عدد الدارسين في المهن المختلفة
1985	98	8848
1990	181	17734
1997	400	40835

4. المسار المهني ويشمل برنامج التأهيل والتدريب المهني :

تنتشر في مختلف مناطق المملكة مراكز للتأهيل والتدريب التي قام على تأسيس بعضها الجهات الرسمية، وعلى بعضها الآخر جهات تطوعية، وتؤدي هذه المراكز خدمات كبيرة لقطاع واسع من المواطنين، ومن أبرز النشاطات التي تقدمها

— النشاط التعليمي الموجه نحو التدريب الوظيفي أو اكتساب مهارات جديدة من أجل الارتقاء في السلم الوظيفي أو من أجل تغيير مسار طبيعة العمل، كما أنه يشمل النشاط الموجه للنساء اللواتي يدخلن سوق العمل بأعداد متزايدة مثل مراكز الطباعة والسكرتارية ومعاهد اللغات .. الخ.

— النشاط التعليمي الموجه للمعنيين وأصحاب المهن من أجل الاطلاع على آخر ما توصل إليه العلم في حقولهم المختلفة مثل الأطباء والمهندسين والمدرسين والعمال الفنيين.

— النشاط التعليمي الموجه من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية والصحية والعائلية ويضم كافة أنواع التعلم المتعلق بالأسرة والصحة والعلاقات العائلية ورعاية الأمومة والطفولة ... الخ وتعمل على هذا المسار العديد من المؤسسات الرسمية والتطوعية مثل . الاتحاد النسائي ومراكز التدريب المهني وصندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي والمدارس المهنية التابعة لوزارة التربية والتعليم .. الخ .

الإمارات العربية المتحدة

1 . محو الأمية :

تزامن إعلان الخطة التي أجازها مجلس الوزراء الموقر في فبراير 1989م مع المبادرة الدولية حول « التربية للجميع » والدعوة لتأمين حاجات التعليم الأساسي للصغار والكبار كما جاء إعلان الخطة متطابقاً مع التوجه العربي لتأمين التربية للجميع في الوطن العربي بحلول عام (2000) .

وتهدف الخطة إلى تحرير المواطنين الأميين من الأمية الأبجدية والحضارية معاً وفي آن واحد وذلك بالوصول بالأمي إلى مستوى تعليمي وثقافي يمكنه من تحقيق ذلك .

وقد تكونت لجنة إشراف ومتابعة برئاسة وزير التربية والتعليم وعضوية وزارات . التربية والتعليم - الدفاع - الداخلية - المالية - العمل والشؤون الاجتماعية - الشباب والاتحاد النسائي العام. وانبثقت من اللجنة أمانة عامة ولجان فرعية . ورغم الصعوبات التي واجهت المسيرة فقد تم خفض نسبة الأمية من 22٪ في عام 89 إلى 16٪ في العام 1995/94م.

وانطلاقاً من خطة وزارة التربية بى مكافحة الأمية وبالتعاون مع جهات أخرى بدأ العمل بالمشروعات التالية :

1-1 مشروع تعليم عمال البترول : بعد إجراء المسح الميداني تبين أن هناك أعداداً كبيرة من المواطنين تعمل في أعمال هامشية بسبب أميتهم. فتم التنسيق مع شركة

البترول بتوفير المكان وتسهيل مهمة تعليم العمال وتوفير المستلزمات من أمكنة وأدوات على أن تلتزم الوزارة بالمعلمين.

وقد بدأ المشروع في عام 73 وشمل جزيرة راس وجزيرة مبرز وجبل الظنه وبوحصا واستمرت المراكز حتى 89/90 إلى أن تم محو أمية كل العاملين بالبترول.

1-2 مشروع وزارة الدفاع : بدأ المشروع في عام 70/1971 بمركز المستجدين وتطور المشروع حيث وضعت وزارة التربية والتعليم جميع مدارسها في الفترة المسائية تحت تصرف القوات المسلحة. وقامت القوات بإعداد جميع مستلزمات الدراسة من معلمين وكتب وخلافه. واستمرت القوات المسلحة في مشروعها حتى عام 90/91 وتمكنت من تعليم 26262 جندياً من محو الأمية وإلى الثالث الثانوي بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم. ولقد انتهجت وزارة الداخلية نفس الأسلوب وتمكنت من محو أمية كل الأميين بالشرطة .

1-3 الاتحاد النسائي وجمعيات نهضة المرأة : تأسس الاتحاد النسائي في عام 1975 برئاسة حرم سمو رئيس الدولة كمؤسسة وطنية تسعى للتنسيق بين الجمعيات النسائية لإتاحة الفرصة أمام المرأة للمشاركة في تطوير قدراتها وتأهيلها عن طريق التعليم والتدريب لتقوم بدورها كمواطنة وزوجة وربة أسرة وقد تم فتح مراكز لمحو الأمية وتعليم الكبار في الفترة الصباحية في المدن والقرى ومضارب البدو بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وكان عدد المراكز 623 مركزاً وعدد الدارسات 1066 دارسة

واشتمل برنامج الدراسة بجانب محو الأمية على تدريب على الصناعات الريفية والخياطة والتطريز والتدريب على الآلة الكاتبة (عربي وإنجليزي) وكمبيوتر وعلى تجويد وحفظ القرآن الكريم وثقافة عامة ورعاية طفولة وأمومة وإسعافات أولية.

1-4 مراكز التنمية الاجتماعية وهي مراكز تمّ فتحها بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي مراكز تهدف إلى تطوير قدرات الأسرة، وتقديم برامج ثقافية واجتماعية واقتصادية وصحية. وفي عام 91/92 بلغ عدد المراكز (18) مركزاً ضمّت 203 دارسة، وبكل مركز توجد روضة للأطفال .

1-5 جمعيات إحياء التراث : تمّ بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم إنشاء جمعيات للمحافظة على التراث برئاسة اللواء الركن طيار محمد بن زايد آل نهيان .

ويشتمل برنامج التدريب الفنون الشعبية والصناعات اليدوية وإقامة المعارض بجانب برنامج مكافحة الأمية، وبدأ العمل بتكوين 10 جمعيات تضم 76 دارسة.

1-6 مشروع تعليم القطاع البدوي : انطلاقاً من توجيهات صاحب السمو / الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بضرورة نقل الحضارة للقطاع البدوي قامت الدولة ببناء قرى نموذجية .

وفي هذه القرى النموذجية قامت وزارة التربية بالتعاون مع الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار في الفترة 74/76 بتجربة تعليم البدو وقد نجحت التجربة وقامت جمعيات محلية ترعى هذا النشاط.

2 . دور المدرسة في محو الأمية وتعليم الكبار وتنمية المجتمعات المحلية :

ظلت المدارس كالخلية يتواصل العمل فيها ليلاً ونهاراً فهي مراكز الإشعاع لجميع المناشط. فالطلاب والمعلمون يقودون حركة التغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

3 . المشاركة الأهلية وجهود المجتمع من أجل توفير فرص التعليم المستمر للجميع وعلى كافة المستويات .

مما تقدم تتضح المشاركة الواعية من كل قطاعات المجتمع في توسيع قواعد التعليم ليكون سهلاً وميسراً لكل راغبه وطالبه من الجنسين .

4 . التعليم الموازي :

أتاحت الدولة الفرصة لجميع الراغبين في التعليم الموازي بإنشاء نظام يتيح الفرصة للدارسين في الصف الخامس ابتدائي وحتى الثالث ثانوي، ويتلقى الدارس نفس المناهج المدرسية المقررة التي يدرسها الطلبة النظاميين ونفس المعلمين والامتحانات ويحصل على ذات الشهادة التي تتيح له فرصة الالتحاق بالجامعة .

وقد بدأ العمل بهذا النظام منذ العام الدراسي 74/1975 وحتى العام الدراسي 93/1994م.

جدول يوضح تطور أعداد المسجلين في التعليم الموازي 1975/74 – 1994/93

المرحلة الابتدائية

المجموع	الجنس		السنة الدراسية
	إناث	ذكور	
2555	890	586	1975/74
3618	830	2522	1980/79
5079	2199	4250	1985/84
3785	2058	3181	1990/89
3022	1799	2217	1993/92
2731	1687	2221	1994/93

المرحلة الإعدادية

المجموع	الجنس		السنة الدراسية
	إناث	ذكور	
790	204	586	1975/74
3223	701	2522	1980/79
6425	2175	4250	1985/84
5780	2599	3181	1990/89
4652	2435	2217	1993/92
4481	2260	2221	1994/93

المرحلة الثانوية

المجموع	الجنس		السنة الدراسية
	إناث	ذكور	
117	07	110	1975/74
1413	490	933	1980/79
3207	1409	1898	1985/84
6754	2992	3762	1990/89
4767	3469	2548	1993/92
5347	2872	2475	1994/93

5 . التطور النوعي :

المناهج : تعتبر المناهج الجديدة التي وضعت لمحو الأمية نقلة نوعية في تصميم البرامج ووضع المناهج لمحو الأمية وذلك وفق ما أوردته بعض التقارير التي أعدت بشأن تقديم هذه المناهج.

ومن أبرز التجديدات في البنية المقترحة لنظام محو الأمية في الدولة

— مواصلة الدراسة لأربع سنوات للحصول على شهادة التحرر من الأمية. منها سنتان لمرحلة الأساس وتعادل مستوى الصف الرابع الابتدائي، وسنتان لمرحلة التكميل وتعادل مستوى الصف السادس الابتدائي .

— وفي مرحلة التكميل تقدم مناهج إلزامية لاستكمال المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات، وتعميق التربية الإسلامية والثقافة العامة بما يحقق الأهداف الموضوعية للحملة، ومناهج اختيارية تتحدد وفق رغبة الدارس إما لمواصلة التعليم أو التدريب المهني الأولي أو الإعداد للحياة. وتضم المناهج الاختيارية الثقافة الإسلامية واللغة الإنجليزية والصيانة الأولية للسيارات وإدارة الأعمال والصيد والحاسوب والتربية الأسرية وقد روعي في بناء المناهج الجديدة عدد من السمات العامة التي يتسم بها الكبار ويأتي من بين أهمها الآتي :

— إن للكبار مخزوناً من التجارب والخبرات التي لا بد من استخدامها والاستفادة منها في عملية التعليم.

— إن الكبار أصحاب مسؤوليات أخرى غير الدراسة لا بد من أخذها بعين الاعتبار في عملية تعليمهم.

— إن للكبار أهدافاً محددة من التعلم ينبغي أن تراعيها عمليات التعليم خاصة عند صياغة المناهج والمواد التعليمية.

— إن الكبار في حاجة إلى الراحة النفسية لتقبل التعلم. ولن يتأتى لهم ذلك إلا إذا شعروا بأهميتهم واحترامهم والمحافظة على كرامتهم، ذلك أن أدبيات تعليم الكبار تشير إلى أن مماثلة الكبير بالصغير تهدد أمنه النفسي، وتدفع به للانصراف عن البرنامج التعليمي .

6 . الجمعيات النسائية :

تعليم المرأة . لقد افتتحت مراكز لتعليم المرأة في بعض الجمعيات النسائية . ففي سنة 1967 افتتحت جمعية النهضة النسائية برأس الخيمة كمركز لتعليم الإناث . كما افتتحت مراكز لتعليم المرأة الطيبانية بدبي والشارقة في عام 1980 . وفي عام 1981 أفتتح مركز للدراسات في الجمعية النسائية بأم القيوين وجمعية أم المؤمنين بعجمان .

وبلغ عدد المراكز النسائية في العام الدراسي 93/94 (89) مركزاً من مجموع (143) مركزاً للجنسين .

7 . النشاط المدرسي :

تقوم الدارسة على عدد من الأنشطة التي تتوافق مع ميول المرأة وطبيعتها مثل : النشاط الابداعي والنشاط الديني والثقافي والمهني والاقتصاد المنزلي .

نسبة الأمية بين السكان حسب فئات السن في الفترة 1980 - 1990

فئات السن			ذكور			إناث
السنوات	1980	1985	1990	1980	1985	1990
النسبة	%	%	%	%	%	%
14-10	6,5	2,9	1,3	10,5	4,7	2,1
24-15	25,7	19,0	15,2	28,4	15,5	9,4
44-25	29,7	19,2	16,0	40,2	29,5	19,3
+ 45	51,0	44,2	40	77,6	74,7	65,4
الجملة	29,9	26,0	20,5	37,6	27,5	22,7

دولة البحرين

من منطلق دستور دولة البحرين الذي يكفل حق التعليم للصغار والكبار تبنت وزارة التربية والتعليم عبارة «من المهد إلى اللحد» شعاراً لها. ووضعت أمامها الغاية النهائية التي يؤكدها الإعلان العالمي حول التربية للجميع وهي «تأمين حاجات التعليم الأساسية لجميع الأطفال والياقين والراشدين».

وتوفر التعليم الأساسي للجميع حق تكفله التشريعات والقوانين في دولة البحرين بحيث يشمل جميع المواطنين صغاراً وكباراً.

ويتوافر في دولة البحرين الهيكل المؤسسي ذو الشخصية الاعتبارية والمتمثل في إدارة تعليم الكبار والتي من خلالها قطعت خطوات متقدمة على طريق محو الأمية الأبجدية، وتسعى الدولة في خططها المستقبلية لتعزيز برامجها في هذا المجال لتحقيق المستوى الحضاري والوظيفي لمحو الأمية، والسعي إلى سد منابع الأمية، وضمان استمرار تعلم المتحررين الجدد من الأمية. وذلك من خلال برنامج مستمر يقوم على أساس تطوير المناهج وفق حاجات الدارسين، وتدريب المعلمين والمشرفين على العملية التعليمية.

وتسعى دولة البحرين إلى توفير تنظيم أكثر ملاءمة ومرونة للتعليم الموازي، بحيث يستوعب احتياجات الكبار وخصائصهم ويتجاوز المعادلة التقليدية في حساب ميزان الشهادات المناظر لتلك الممنوحة للطلبة في مراحل التعليم العام النظامي، بما يعطي لخبرات الكبار وزناً في تقدير إنجازهم وتنظيم آليات انتقالهم في مراحل التعليم المتقدم، مع إيجاد نوع من العلاقة التبادلية بين مؤسسات التعليم النظامي وما يوازيها من مؤسسات وبرامج في التعليم غير النظامي بحيث تراعي الظروف العمرية والاجتماعية والمهنية للدارس الكبير.

وتسعى برامج تعليم الكبار في مرحلة ما بعد المتابعة إلى توفير قدر كاف من الإعداد الذي يؤهل الملتحقين بها للانتساب إلى المرحلة الثانوية، أو الانتظام فيها، أو الانخراط في برامج الإعداد المهني، أو التأهيل الاجتماعي، لمواجهة المتغيرات المستقبلية والتحديات التي تفرضها ضرورة التعامل مع وسائل الاتصال وتكنولوجيا الحاسوب وشبكة الإنترنت وغيرها.

وتسعى دولة البحرين إلى إيجاد نوع من التكامل المرن بين التعليم النظامي وتعليم الكبار وتحقيق ذلك في إطار فلسفة التعليم مدى الحياة.

ولقد قامت إدارة تعليم الكبار بالكثير من الإجراءات والأنظمة التي تتوافق وهيكله العمل منها :

— التنسيق بين إدارة تعليم الكبار والتعليم النظامي فيما يخص الدارسين الناجحين في التعليم غير النظامي الراغبين في التحول إلى الدراسة بالتعليم النظامي الصباحي والذين تقل أعمارهم عن 24 سنة.

- توفير الكتب اللازمة للدارسين في كل المراحل مجاناً.
- توفير المواصلات للدارسات من أماكن تجمع سكنهم إلى مراكز التعليم ذهاباً وإياباً.
- توفير روضة للأطفال في معظم المراكز للعناية بأطفال الدارسات وتعليمهم في فترة الدوام الرسمي للمركز.
- التنسيق مع المؤسسات الحكومية والخاصة بخصوص اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين حضور العاملين بنظام النوبات وعدم انقطاعهم عن الدراسة بسبب عملهم في الفترة المسائية.
- تكريم المجدين من كبار السن في عيد العلم من كل عام.
- إعطاء حوافز مادية من قبل المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية بموافقة جهاز الخدمة المدنية للعاملين من الأميين عند استكمالهم الصف الأول محو والصف الثاني محو.
- اعتماد الخبرات التعليمية السابقة لقياس المستوى المعرفي للمتعلم الكبير إلى جانب أدوات القياس والتقويم التقليدية.

1 . تعليم أساسي للكبار من الجنسين :

وهو يبدأ من مرحلة محو الأمية ويستمر حتى نهاية المرحلة الاعدادية وهذا التعليم مواز للتعليم الأساسي النظامي للصغار، وهو يتيح للكبار فرصة الالتحاق بالتعليم الثانوي، إما من خلال الدراسة من المنازل، أو من خلال التعليم النظامي مع مراعاة السن. وذلك على النحو التالي :

— يتيح هذا التعليم فرصة الالتحاق به للفئات 10 سنوات فما فوق من الجنسين دون تمييز بين المواطنين وغيرهم من الجاليات المتواجدة على أرض هذه الجزر أو الوافدين للعمالة من مختلف الجنسيات والأديان ويقدم دون مقابل مادي، كما تصرف الكتب الخاصة بهذا التعليم دون مقابل أيضاً .

ويشمل هذا التعليم ثلاث حلقات، مدة كل حلقة عامان دراسيان وتسمى الحلقة الأولى «مرحلة محو الأمية» وهدفها محو أمية الأفراد الأميين وإيصالهم إلى الحد الأدنى من المستوى الحضاري المطلوب، وتعادل هذه المرحلة في مهاراتها السنة الرابعة من

التعليم الابتدائي، وتسمى الحلقة الثانية «مرحلة المتابعة» وتهدف إلى أن يستكمل الدارس الذي أنهى الحلقة الأولى أو من اضطرت الظروف إلى ترك الدراسة الابتدائية، وذلك بالالتحاق بنفس الصف الذي تسرب منه إذا كان في مقدوره، وإلا أجري له امتحان تحديد مستوى ووضع في المستوى المناسب له.

كما تتاح فرصة الالتحاق بهذه المرحلة لمن يرون في أنفسهم المقدرة على تأدية امتحان تحديد المستوى الخاص بكل صف فيها. وهذه المرحلة كما هو معروف تثبت مكتسبات الدارس من الكفايات التي حصلها من المرحلة السابقة وتحميه من الارتداد ثانية نحو الأمية. أما الحلقة الثالثة وتسمى «مرحلة التقوية» فتهدف إلى توفير بيئة وظروف لمساعدة الدارسين على مواصلة دراستهم حتى نهاية التعليم الأساسي، (المرحلة الإعدادية) من أجل احتفاظهم بالخبرات والكفايات التي اكتسبوها في الحلقتين السابقتين تحاشياً للارتداد للأمية في حالة مواصلة دراستهم للدراسة، ومن أجل أن يتكون لديهم الأساس للتعليم الذاتي المستمر في حالة الرغبة في مواصلة الدراسة.

وتوفر برامج لمحو الأمية للجنسين إلى جانب البرنامج الرئيسي الذي يقدم في الفترة المسائية، وذلك بهدف توفير بدائل دراسية للذين لا تسمح ظروفهم في الفترة المسائية من الأميين بالالتحاق بالبرنامج الرئيسي وهذه البرامج هي :

- برنامج محو أمية النساء في الفترة الصباحية بالتعاون مع الجهات الأهلية : أندية وطنية - جمعيات النفع العام - الجمعيات النسائية - المراكز الاجتماعية التابعة لوزارة العمل - المساجد - المدارس النظامية في القرى - بعض الأماكن التي يتبرع بها الأهالي . وهناك فئات كثيرة من النساء تتوفر لديهن أوقات فراغ في الفترة الصباحية بما يكفي لأن ينتظمن في فصل دراسة إذا ما أتيحت لهن الفرصة ومن خلال هذه البرامج يقدم الدعم الذي تقدمه الجهات الأهلية لجهود محو الأمية وتعليم الكبار، فمن خلال عمل الدراسات للمناطق المتواجدة فيها هذه المؤسسات وحصر الأمية وعمل التوعية اللازمة، وإقناع الأميين بالالتحاق بالفصول تؤدي هذه الجهات الأهلية دورها الواجب عليها تجاه قضية محو الأمية .

لقد بدأت برامج محو أمية النساء الرسمية عندما أخذت وزارة التربية والتعليم على عاتقها مسؤولية محو الأمية وتعليم الكبار في عام 1973 والذي كان من مسؤولية القطاع الأهلي من قبل هذا التاريخ حيث كانت نسبة الأمية في ذلك الوقت بين النساء

1, 76 ٪ وبعد انخفاض هذه النسبة إلى ما ألت إليه الآن وهي 5, 10 ٪ في الفئة المستهدفة وهي من (10-44) سنة أصبحت المهمة بأكملها من شأن وزارة التربية والتعليم بالدرجة الأولى تتعاون معها جهات رسمية وغير رسمية وأهلية ويمثل هؤلاء أعضاء في اللجنة الوطنية لمحو الأمية التي تم تشكيلها في عام 1983 م.

– برنامج محو أمية العاملين بالقطاعين العام والخاص في مقرر أعمالهم وضمن ساعات العمل الرسمي وبأجر مدفوع، ومنح المتحررين من الأمية مكافأة مالية بقدر 395 دولاراً أمريكياً لكل منهم.

– عمل خطة خاصة لمحو أمية مستخدمى ومستخدمات مدارس وزارة التربية والتعليم وذلك بتخصيص مكافأة مالية بقدر 395 دولاراً أمريكياً للمدرس الذي يقوم بتحرير دارسين اثنين من الأمية ومثل ذلك المبلغ للدارس وعدم ربط الدراسة بعام دراسى بل يترك لإدارة المدرسة تقييم الدارس متى ما رأت أنه أتقن المهارات المطلوبة للمنهج الخاص بمرحلة محو الأمية .

— كما يُوفّر مساق خاص بالمرأة ضمن الحلقة الثالثة من هذا التعليم (مرحلة التقوية) باسم برنامج منهج التربية الأسرية الذي يهدف إلى تحويل قطاع عريض من النساء من فئات مستهلكة إلى منتجة تعتمد على نفسها، بالإضافة إلى تنمية قدراتها واستغلال فراغها واستثماره فيما يفيد شخصياً وفيد أسرته ومجتمعها وربط المرأة بعناصر المجتمع المنتج بهدف تحقيق التكامل الاجتماعي. وقد تم بالتعاون مع منظمة اليونسيف إعداد منهج آخر للمرأة أكثر شمولاً من السابق، يهدف الى «زيادة إكساب الأفراد والأسر المعارف والمهارات والقيم المطلوبة لحياة أفضل ولتنمية سليمة ومستدامة ويحمل اسم «برنامج الثقافة الأسرية للنساء» ضمن منهج مرحلة التقوية في سياق برامج تعليم الكبار ومحو الأمية.

والبرنامج لا يهدف إلى الحصول على شهادة، وإنما يربط التعليم بتطوير أساليب التنشئة الاجتماعية التي تنتهجها العائلة وتحسين ظروفها المادية والبيئية، ويقدم على مدى عامين دراسيين، ويتضمن محتواه ثلاثة أنشطة متكاملة ونشاطا اختياريًا وهي :

أ- نشاط نظري، ب- التدريب على مهارات أساسية، ج- التواصل الاجتماعي وفي النشاط الاختياري اختار تجمع النساء مادة اللغة الانجليزية .

وقد اتخذت وزارة التربية والتعليم (إدارة تعليم الكبار) الكثير من الإجراءات التي ساعدت على انتظام الدارسين والتخفيف من مشكلتي التسرب والإحجام وبالتالي خفض نسب الأمية بين السكان ومن هذه الإجراءات .

- تعميم مراكز محو الأمية في الفترتين المسائية والصباحية بحيث غطت جميع الأحياء في المدن والقرى التي تتواجد بها مدرسة أو ناد أو مركز للشباب أو مكان متبرع به من الأهالي ، ممكن استخدامه كمركز لمحو الأمية .

- وضع استراتيجية متكاملة لمرحلة المتابعة «ما بعد مرحلة محو الأمية» والعمل بها . والاستراتيجيات عبارة عن منهج بكل تفاصيله «أهداف ومحتوى واستراتيجيات وطرائق تدريس وتنفيذ، ونظام للتقويم» وتمت طباعة الكتب الخاصة به وجربت وقومت وعممت ، ويتم تطويرها دورياً .

إضافة إلى ذلك تم توفير برامج تعليمية تدريبية مهنية ، يقدمها قسم التعليم المستمر بإدارة تعليم الكبار ، وهي برامج تعليمية تدريبية مهنية للجمهور من الجنسين بعامه والمتحررين من الأمية بخاصة وتهدف إلى :

أ/ تلبية رغبة المواطنين والوافدين واحتياجاتهم التدريبية .

ب/ تعزيز مكتسباتهم من وسائل ومضامين التعليم السابق .

ج/ تلبية احتياجات سوق العمل المحلي.

وتنظم الدراسة على شكل دورات دراسية .

وتتراوح مدة كل دورة من 15 ساعة إلى 60 ساعة بمعدل ثلاث ساعات في الأسبوع موزعة على ثلاثة أيام وتكرر هذه الدورات عدة مرات في العام الواحد. كما أن الدراسة تتم في الفترة المسائية في المدارس الحكومية حيث توفر الأجهزة للدورات التي تتطلب أجهزة وتقنيات ، ويشمل هذا البرنامج :

أ/ دورة رفع كفاية العاملين في مجال رياض الأطفال.

ب/ دورات متنوعة في المجالات التربوية.

ج/ دورات في الأعمال المكتبية.

د/ دورات في محو الأمية القرائية والكتابية والحساب.

هـ/ دورات في رفع الكفاية المهنية.

و/ دورات في إكساب مهارات في اللغات المتعددة (فرنسية، ألمانية، يابانية، إنجليزية . إلخ).

ز/ دورات في المجال الأسري والثقافة المنزلية والتربية الأسرية.

ح/ دورات في المجال الفني واليدوي.

كما أنّ للمدرسة دوراً في تعليم الكبار وتنمية المجتمعات المحلية حيث تتمتع جميع المدارس الحكومية في المدن والقرى بمواصفات المدرسة الحديثة من حيث المبنى والتجهيزات ومتطلبات المنهج التربوي الحديث من قاعات متعددة الأغراض وملاعب ومراكز مصادر تعلم وأجهزة الحاسوب ... الخ.

وتضع وزارة التربية والتعليم كل هذه الامكانيات تحت تصرف إدارة تعليم الكبار في فترة ما بعد الظهر والفترة الليلية، وتستغل الإدارة 60 مدرسة من مختلف المستويات في برنامج التعليم الاساسى للكبار وبرنامج التعليم المستمر والبرنامج الخاص بالمرأة .

2 . المشاركة الأهلية وجهود المجتمع المحلي من أجل توفير فرص

التعليم المستمر للجميع وعلى كافة المستويات :

ماهية المشاركة : توصل الخبراء العرب في ندوتهم التي انعقدت في الكويت في الفترة من 17 إلى 22 نوفمبر 79 إلى أنه يقصد بالمشاركة الشعبية « تلك المبادرات والإسهامات الجماهيرية للأفراد والجماعات والحركات السياسية والتنظيمات والنقابات المهنية والشعبية والجمعيات التطوعية سواء كانت على شكل حركة عون ذاتي أو تسيير تطوعي أو نتاج الالتزام لقرار سياسي أو بهما معاً لمحو الأمية الحضاري. ومن هنا تبرز مسألتان وهما «الجهود الرسمية والعمل التطوعي» فلا بد لنجاح أية حملة على المستوى القومي من مصداقية القرار السياسي، بحيث تضع الحكومة استراتيجية واضحة لمحو الأمية، وتتبنى خطة شاملة لذلك تجند لها كافة القطاعات، وتوفّر لها الإمكانات وتحفز لها الجهود الأهلية والشعبية.

لقد شدد المؤتمر العام لليونسكو في دورته التاسعة عشرة بشأن تنمية تعليم الكبار على دور الدولة في تشجيع المشاركة الشعبية، وانطلاقاً من التوصيات التي خرج بها المؤتمر عملت وزارة التربية والتعليم ممثلة في إدارة تعليم الكبار على

أ/ تشجيع وتطوير روابط التعاون والتواصل بين الإدارة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والجمعيات والأندية.

ب/ دعم جميع الهيئات والمؤسسات التي ترغب في المشاركة في محو الأمية بالموارد الفنية من مدرسين وقرطاسية وكتب وكل ما يمكنهم من أداء مهمتهم.

ج/ تفعيل دور المشاركة الأهلية من خلال الأندية والمراكز الاجتماعية والمساهمة في تعليم الكبار.

د/ اتخاذ التدابير المناسبة لضمان الفاعلية والجودة التربوية والفنية للبرامج والأنشطة التي تنفذها الهيئات التي تتلقى مساهمات من الأموال العامة.

3. تفعيل دور المشاركة الأهلية من خلال أندية القرى والمراكز الاجتماعية في الإرشاد والتوجيه والإسهام في تعليم الكبار :

لدولة البحرين تجربة ثرية في مجال إشراك أندية القرى والمراكز الاجتماعية والمساجد وبعض المجالس التي تطوع بها الأهالي وبعض مدارس التعليم العام في الريف .

ويظهر الإحصاء السكاني لدولة البحرين لعام 1991م أن نسبة الأمية بين الإناث في كل الأعمار هي 23,9 / وأن نسبتها في الفئة المستهدفة (10-44 سنة) هي 10,5 / وهي نسب منخفضة نوعاً ما إذا ما قيسست بنسبة الأمية في بعض البلدان الأخرى.

لذا سعت الدولة حثيثاً إلى تعميم التعليم الابتدائي وتجويده ونشر مراكز محو الأمية في جميع مناطق البلاد وتوفير كل السبل التي ساعدت على التحاق الفتاة بمعاهد الدراسة وقد وضعت الخطط الخمس لمحو الأمية. الأولى من 83 / 1984 م إلى 87/1988 م ثم تلتها الخطة الثانية من 88/1989 م إلى 92/1993 م، ويجري تقويم هذه الخطط سنوياً ويعدل من مسارها لتتناسب ومستجدات الظروف الطارئة .

وقد استفادت دولة البحرين من المنظمات الإقليمية والعالمية في تحديث برامج تعليم الكبار وتمويل طباعة بعض الكتب. كما قامت هذه المنظمات إلى جانب ذلك بتغطية جزء من تكاليف زيارات الخبراء والمستشارين.

الجمهورية التونسية

يندرج تعليم الكبار في البلاد التونسية في صلب السياسة التي راهنت عليها الدولة لإدراك التطور الذي يكفل للمرء حياة مرفهة. ومن ثوابت هذه السياسة أنها تجعل من التربية الأداة الأهم للنهوض وتمتين الشعور بالمواطنة وتحقيق الديمقراطية.

التجربة التونسية :

مرت التجربة التونسية بمرحلتين هما :

— المرحلة الأولى : بدأت من الاستقلال (1956) إلى نهاية (1987) وكان فيها تعليم الكبار متجهاً بالأساس إلى محاربة الأمية وتمكين الشباب والكهول من مهارات علمية وعملية تعدهم للتشغيل .

— المرحلة الثانية : بدأت في (1987) . وفيها اتسع تعليم الكبار ليشمل كثيراً من الميادين ساعياً لتحقيق أهداف عديدة نشأت عن التحولات السريعة التي طرأت على المجتمع التونسي الحديث .

ولقد أصبح تعليم الكبار الوسيلة الأساسية للتعامل مع العالم المتغير بفضل ما يسمح به للقدرة والطاقت والملاكات من انطلاق للاستنباط والإبداع والتجديد وتحقيق التنمية لمواجهة التحديات المعقدة والوافدة مع قدوم القرن الحادي والعشرين. وتبعاً لهذا الفهم تصاعدت العناية بتعليم الكبار ووضع القوانين والتشريعات للنهوض به في برامج تنموية في ضوء سياسة التكوين المهني والتشغيل المتجاوبة مع الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

وتضمنت القوانين والتشريعات تنصيهاً على ضرورة إيلاء الفئات ذات الاحتياجات الخصوصية عناية خاصة .

واحتل تعليم الكبار منزلة بارزة في وسائل الاعلام متناولاً موضوعات متعددة يصعب حصرها لتعلقها بالمواطنة والتدبير المنزلي والبيئة والصحة الإرشاد الفلاحي .

— المحور الأول : تعليم الكبار ومحو الأمية :

تمكنت الدولة عن طريق الجهدين الرسمي والشعبي من خفض نسبة الأمية في الفئة العمرية 10 سنوات فأكثر من 84,7/ في سنة 1956م إلى نسبة 37,2/ في سنة

1989م، ثم إلى نسبة 31,7٪ في سنة 1994م. وهذه النسبة ما زالت مرتفعة وتقتضي علاجاً يكفل القضاء عليها .

1 . البرنامج الوطني لمحو الأمية :

إدراكاً من الدولة لخطورة المشكلة وضرورة المعالجة، وفي نطاق السعي إلى محو الأمية محوً كاملاً وتحقيق التنمية المؤسسية على المواطن المتعلم الواعي بقدراته ومعارفه ومهاراته اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير المتكاملة وقائياً وعلاجياً وإدماجياً، مشركة في ذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص :

التدابير الوقائية الإصلاح الجذري للتعليم النظامي بمختلف مراحله تطويراً للمورد البشري وسعياً لسد منابع الأمية.

التدابير العلاجية الادماجية : الإصلاح الجذري لنظام التكوين المهني حتى يتكامل مع النظام التربوي من جهة ويستجيب من جهة أخرى إلى متطلبات الشغل والبرامج التنموية.

وكان العلاج الجذري هو إقرار الخطة الوطنية لمحو الأمية في 1992م لتكون المنبع الأساسي للإصلاحات التي شملت النظام التربوي .

1-1 أهداف الخطة . تهدف الخطة إلى :

— القضاء على التفاوت في نسبة التعليم بين الإناث والذكور من ناحية، والمناطق الحضرية والريفية من ناحية أخرى .

— تمكين المرشحين للانتفاع بمختلف المشاريع التنموية من المعرفة والمهارة اللازمة لإنجاح تلك المشاريع .

— تمكين المنقطعين من التعليم من المحافظة على رصيدهم المعرفي وتطويره، حتى لا يرتدوا إلى الأمية، والعمل على تمكينهم من مواكبة التطورات السريعة في المجتمع.

1-2 مبادئ الخطة . اعتمدت الخطة على ثلاثة مبادئ .

— انخراط الجمهور المستهدف في البرامج المعدة له.

— إدماج نشاط محو الأمية فى البرامج التنموية.

— تطوير الشراكة مع المؤسسات والجمعيات المشرفة على البرامج الخصوصية .

3-1 إنجازات الخطة :

تمّ على مستوى التشريع والهيكلية من 1992 وحتى 1996 تحقيق مجموعة من الإنجازات منها :

— إحداث المجلس الوطني لمحو الأمية بلجانه الجهوية والمحلية، وهي لجان تضم ممثلين لجميع الوزارات والمؤسسات والمنظمات المهنية المعنية بمحو الأمية وتعليم الكبار والتنمية .

— إصدار أول تنظيم هيكلي لإدارة محو الامية وتعليم الكبار ضمن التنظيم الجديد لوزارة الشؤون الاجتماعية بعد أن كان نشاط محو الامية ولمدة طويلة منحصرأ في إطار مصلحة تابعة للادارة العامة للنهوض الاجتماعي .

— استحداث نمط إدماجيّ يدخل في ثلاثة مجالات كبرى وهي :

1- الأبجدة .

2 - المهارات الأساسية .

3- التواصل الاجتماعي.

— إعداد مناهج محو الأمية وتعليم الكبار لمرحلتى ما قبل محو الأمية أو الترغيب في العلم ومرحلة التحرر من الأمية - وهذه المناهج تشتمل على محاور تتعلق بالمواطنة والأسرة والسكان والثقافة والعمل الاجتماعي والصحة والبيئة والاقتصاد والتنمية.

— وضع خطة إعلامية واتصالية لاستقطاب الدارسين والدارسات وتعبئة الأطراف المعنية بتنفيذ الخطة الوطنية لمحو الأمية.

— وضع برامج إطارية مع بعض الوزارات والمنظمات والجمعيات الوطنية تضبط مساهمة كل طرف من حيث توفير الموارد البشرية والفضاءات والأجهزة المتعلقة بنشاط محو الأمية وتعليم الكبار ضمت ما لا يقل عن 1300 إطار ينتمون إلى قطاعات عديدة وذلك في الفترة من 92 الى 1996 .

- صياغة مرجعية حول إدماج محو الأمية وتعليم الكبار في البرامج التدريبية والتكوينية والمشاريع التنموية .

- استنباط مقاربة جديدة وتجربتها في مجال محو أمية العائلة .

- إحداث مراكز لمحو الأمية وتعليم الكبار في كل مؤسسة ترغب في الإسهام في هذا المجهود، وذلك وفق النسيج الشبكي للنظام الإدماجي الذي يسعى كل مركز فيه إلى إقامة نسيج شبكة من العلاقات مع المؤسسات التي تجاوره أو يمكنها أن تتعامل معه ولو عن بعد، وذلك بتمكين المنتسبين إليها من اكتساب المعارف الأبجدية والعددية والمهارات التقنية اليدوية والتواصل الاجتماعي.

وقد انطلق العمل بهذا النظام بدايةً من 1993 أخذاً في التطور حتى بلغ عدد الهياكل المتبينة لمراكز محو الأمية 17 هيكلاً في العام الدراسي 1996/95 وتتوزع تلك المراكز كما يلي .

الجهة	عدد المراكز	النسبة
الهياكل الحكومية	319	65,8٪
المنظمات والجمعيات	166	34,2٪
المجموع	485	100٪

ويؤم هذه المراكز 16484 دارساً ودارسة في مراحل الأساس والتكميل والمتابعة . وفي العام الدراسي 1996 / 1997 بلغ عدد المراكز 657 مركزاً تستوعب 19419 دارساً ودارسة.

1-4 أطراف التنفيذ . تعتمد الخطة الانتقال بنمط التدخل من مجرد التنسيق الآلي الى مستوى الشراكة النشطة. ولذلك أسهمت في تنفيذ الخطة وزارات ومنظمات حكومية وغير حكومية تمثلت في الآتي .

- وزارة التربية .

- وزارة الشؤون الاجتماعية .

– وزارة الصحة .

– الاتحاد الوطني للمرأة .

– المنظمة التونسية للتربية والأسرة.

– الجمعيات ذات الصلة المباشرة بمحو الأمية وتعليم الكبار.

هذا بالإضافة إلى المراكز الخاصة بالتكوين النسائي والتي يتجاوز عددها 500 مركز ذات اختصاصات متنوعة مكنت ما لا يقل عن 90520 دارسة من الانتفاع بدروس محو الأمية. وتشمل مجالات التدخل موضوعات عديدة منها :

صحة الأم والطفل والأسرة، وصحة البيئة ، والماء الصالح للشرب، والحوادث المنزلية، وتنمية الدخل العائلي وحسن التصرف فيه، والحفاظ على مكاسب المرأة وحقوقها، والإرشاد الزراعي والتأمين الفلاحي.

المحور الثاني : تعليم الكبار وسياسة التكوين المهني والتشغيل .

ولما كان تعليم الكبار يتنزل في صلب سياسة التكوين المهني والتشغيل باعتبار أن المعنيين به ينتمون غالباً إلى الفئة العمرية التي تزيد عن 15 سنة فإنه شهد تحولاً كبيراً استلزمته مقتضيات عدة منها :

– بداية العمل ببرنامج الإصلاح الهيكلي منذ عشر سنوات والاستعداد للانخراط في الاقتصاد العالمي.

– انضمام تونس للمنطقة العالمية للتجارة.

– التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .

– بلوغ البلاد مرحلة من النمو والتطور تستدعي إقبالاً متصاعداً على أنماط أخرى في العمل الاقتصادي والاجتماعي .

واستوجبت هذه العوامل اعتماد جملة من الإصلاحات والبرامج تهدف أساساً إلى تقرير قدرة المنشآت على التحكم في التكنولوجيا وزيادة الإنتاجية وضمان الجودة لكسب رهان المنافسة والتصدير.

وفي سنة 1990م أنشئت وزارة خاصة بالتكوين المهني والتشغيل، وبقيام الوزارة توفر الإطار القانوني بما تبع قيام الوزارة بإصدار نصوص تشريعية.

تعليم الكبار وسياسة التكوين المهني :

ولما كان واقع تعليم الكبار في ضوء سياسة التكوين المهني والتشغيل شديد التشعب والتعقيد من جراء تنوع الطلبات الاقتصادية واختلاف الحاجات الاجتماعية وتباين مستويات الجمهور المستهدف وتفاوت أوضاعه وتطلعاته رأت الحكومة أن تكون منظومة التكوين متسمة بالمرونة، وأن تشرك في التنفيذ مختلف الأطراف، حكومية وغير حكومية، واستهدفت هذه المنظومة التكوينية ثلاث فئات وهي :

— الشبان الذين أتموا بنجاح مرحلة التعليم الأساسي (9سنوات) أو المرحلة الأولى ثانوي أو الحاصلون على البكالوريا.

— العاملون في مختلف المجالات والباحثون عن تنمية معارفهم بقصد مواكبة التحولات العلمية والتطورات التكنولوجية .

— المجموعات التي لا يخول لها مستواها متابعة التكوين الأولي .

ويقوم النظام التكويني الذي يستهدف هذه الفئات على :

أ/ التكوين المهني الأساسي ، ويرمي إلى إعطاء تكوين أولي عام يمكن من اكتساب الكفايات والمعارف المهنية من أجل الإعداد لممارسة حرفة أو مهنة .

ب/ التكوين المستمر والتأهيل الفني، ويرمي إلى دعم المعارف العامة والمهنية المكتسبة وتنميتها .

ج/ التكوين المهني الخاص، ويحظى بعناية مركزة في مجال التأطير البيداغوجي.

في التنفيذ : يهدف مخطط تأهيل قطاع التكوين المهني والتشغيل إلى إدراك طاقة تكوين تقدر بحوالي 60 ألف شاب في عام 2002 .

ويرتكز برنامج تأهيل التكوين المهني والتشغيل على العناصر الأربعة التالية .

أ/ توجيه منظومة التكوين المهني بالنظر إلى الطلبات المتأتية من النسيج الاقتصادي .

ب/ تطوير طاقة جهاز التكوين المهني وتحسينه حتى يصبح قادراً على الاستجابة لمتطلبات السوق .

ج/ إدخال آليات الجودة في كافة مراحل مشاريع التكوين .

د/ وضع سياسة تصرف فعالة في سوق الشغل تعتمد آليات وبرامج تدخل متطورة وإدارات تخطيط وإشراف عصرية وفي مقدمتها المرصد الوطني للتشغيل والتكوين .

جدول مراكز التكوين المهني والتشغيل والجهات التابعة لها

المتدخلون	عدد المراكز	طاقة الاستيعاب
وزارة التكوين المهني والتشغيل	82	11000
الوكالة التونسية للتكوين المهني	34	3000
وزارة الفلاحة	19	1200
وزارة الصحة العمومية	31	2500
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	52	2200
وزارة الشؤون الاجتماعية	1	052
المراكز المندمجة - وزارة المواصلات	2	251
وزارة النقل	1	20
وزارة التنمية الاقتصادية	1	50
وزارة الصناعة	98	22000
وزارة التربية	411	25000
المؤسسات التكوينية الخاصة		
المجموع	732	67273

2 . البرامج الموجهة إلى الفتاة الريفية :

لم تعد الفتاة في تونس في حاجة بأن تتفرد بمزيد من العناية بعد المكاسب الكبيرة التي تحققت لها سواء في المساواة مع الرجل في الحقوق والواجبات أو في اقتحام كافة مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولقد تم في العشرية الاخيرة الاعتناء بالمراكز الخاصة بتكوين الفتاة الريفية إن عهد بها لوزارة التكوين المهني والتشغيل (1990) لإدراجها في البرامج والمخططات التنموية .

ويتصل برنامج التكوين المهني بميادين الفلاحة والخياطة والصناعات التقليدية .

وبالتعاون مع كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان والوكالة الألمانية للتعاون الفني، تم إدماج وحدات جديدة في هذا التكوين تتعلق بمجالات صحة الأم والطفل والتغذية والتربية الأسرية وزراعة الخضروات وتربية الدواجن والأرانب والنحل كمشروعات مدرة للدخل، وبلغ عدد الفتيات بهذه المراكز 759 فتاة في عام 1996 .

المحور الثالث : التكوين المستديم وفتح الآفاق :

إن محو الأمية لدى الفرد لم يعد يعني محوها لديه إلى الأبد وإن اكتساب المعارف العلمية والمهارات العملية لم يعد يضمن الاستمرار في الاستفادة والإفادة منها حتى سن التقاعد، فقد يرتد أشباه الأميين إلى الأمية إذا لم يتعهدوا مكاسبهم المعرفية بالثابرة ويفقد أصحاب المعارف العلمية والمهارات العملية قيمة ما كانوا قد اكتسبوه.

التكوين الجديد وفتح الآفاق : إن التغيرات الهامة والتحولات العميقة التي حصلت في العلوم والتكنولوجيا والاتصال والإعلام وما ينتج عنها من تفجر معرفي قد جعلت مفهوم التكوين المستمر في حاجة للمراجعة، ولقد ولّى الزمن الذي كان فيه هذا النوع من التكوين ترفاً وأصبح ممكناً للعاملين الراغبين في تحسين مستوياتهم التأهيلية أو مواصلة الدراسة أن يقوموا بذلك، إذ أن مؤسسات عديدة بالتعليم العالي والثانوي ومراكز التكوين المهني والتشغيل والهيكل العمومية والخاصة أصبحت تفتح أبوابها لمزاولة التكوين مدى الحياة.

المحور الرابع : تعليم الكبار والفئات ذات الحاجة الخاصة : في هذا الإطار يثمن الاهتمام الخاص الذي توليه الدولة لهذه الفئات خاصة وأن سيادة رئيس الجمهورية يحيط ذوي الإعاقة بفضل من سامي رعايته وقد صدرت الأوامر والتشريعات والقرارات بضرورة المعاملة الخاصة لهذه الفئة .

ففي مجال التربية مثلاً بلغ عدد المعوقين المرسمين بالمعاهد الثانوية الحكومية خلال العام الدراسي 95/1996 م (2032) تلميذاً وتلميذة.

المحور الخامس . تعليم الكبار وسياسة الدفاع والإدماج الاجتماعي : يتم في هذه المراكز تقديم الرعاية النفسية والتربوية المختصة في محو الأمية والإعداد المهني وهي موجهة إلى الأطفال والشبان المهددين بالحرمان والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي .

وقد تمكنت ورش العمل التربوي بمركز الدفاع والإدماج الاجتماعي من تأطير 2047 من الجنسين في الفترة من 1996/92 م.

المحور السادس : تعليم الكبار في سياق التثقيف العام . هذا النوع من التعليم تقوم به وسائل الإعلام بواسطة الأجهزة السمعية البصرية وصيغ التثقيف العام، ويزاول في إطار التظاهرات الثقافية والفنية والأيام الوطنية (محاضرات / ندوات / مهرجانات / يوم الأسرة / يوم البيئة).

والمعروف أن الإذاعات الوطنية والجهوية تخصص حصصاً يومية من برامجها لتعليم الكبار، وكذلك التلفزة الوطنية توفر عدداً من الحصص لتعليم الكبار في صيغة منابر للحوار أو وصفات نوعية و تحسيسية .

وإذا كان نجاح هذه الحصص في إدراك الغايات المرجوة منها في مجال تعليم الكبار متوقفاً إلى حد ما على مهارة المخرجين ولباقة المنشطين وطرافة المشاركين والمتدخلين، فإن الانتشار الواسع لهذه الحصص يجعلها أداة فعالة في تطوير هذا النوع من التكوين .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

إن تعليم الكبار في الجزائر تنظمه هيئات مختصة تابعة للدولة، ويوفر هذا النظام إمكانات تستجيب إلى احتياجات التعلم والتكوين بداية من محو الأمية إلى الدراسات الجامعية. وتختلف طرائق التعليم حسب الفئات المستهدفة، وتعتمد في ذلك على التعليم الإقليمي المباشر والتعليم عن بعد باستعمال المراسلة ومختلف الوسائل السمعية البصرية.

1 - محو الأمية :

إن الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، الذي تأسس سنة 1964 باسم المركز الوطني لمحو الأمية لوضع حد لظاهرة الأمية «إحدى مخلفات الاستعمار»، يعتبر الوسيلة الأساسية التي تستعملها الدولة لتنفيذ السياسة الوطنية في مجال مكافحة الأمية.

وقد سمحت سياسة تعميم التعليم في الجزائر ومنذ التسعينات باستيعاب كل الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس دون تمييز في الجنس، وانخفضت بذلك نسبة الأمية إلى 31,90 ٪ بعد أن كانت تفوق 74 ٪ سنة 1966.

ويعتمد الديوان لتنفيذ برامج على الهيئات العمومية وعلى الوسائل المتوفرة لدى المنظمات والجمعيات المحسوبة على المجتمع المدني والتي يتجاوز عددها 120 جمعية. ويقدر عدد الأميين المتكفل بهم حوالي 100 ألف دارس في كل سنة، ومن بين أهم عمليات محو الأمية المنظمة بالجزائر نشير إلى :

— البرنامج التجريبي العالمي لمحو الأمية خلال السنوات 1967-1974 بمشاركة اليونسكو.

— برنامج محو أمية المرأة والفتاة خلال العشرية الماضية 1990-2000 بمساهمة اليونسيف.

ولقد سطرت الجزائر مجموعة من البرامج التجديدية من بينها :

— تكوين إطارات جامعية متخصصة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

— التفكير في إعداد دروس نموذجية لمحو الأمية تبث عن طريق التلفزة.

كما تنوي الجزائر تعزيز وسائل العمل وتنويعها من أجل تخفيض نسبة الأمية إلى النصف على الأقل، إلى غاية سنة 2010، وهذا ما يتطلب مساعدة الهيئات الدولية المتخصصة وأهمها الألكسو.

2 - التعليم عن بعد :

وضعت الجزائر منذ سنة 1969 نظاما تعليميا عن بعد يسمح لكل مواطن بتحسين مستواه التعليمي، وتتكفل بهذه المهمة هيئتان تابعتان للدولة :

أ/ المركز الوطني للتعليم المعمم بالمراسلة والإذاعة والتلفزة

تأسس هذا المركز سنة 1969، وهو مكلف بتوزيع الدروس عن طريق المراسلة وبثها عن طريق الوسائل السمعية البصرية، وتخص التعليم العام في مرحلة ما بعد الابتدائي إلى المستوى النهائي من التعليم الثانوي، كما يوفر دروسا عن بعد موجهة للتكوين

المتواصل للمعلمين، وفي بعض فروع التسيير الإداري والمالي. وبلغ عدد الطلبة المستفيدين من هذا المركز 70,733 طالبا في سنة 1999، ويأمل هذا المركز في اكتساب وسائل تكنولوجية حديثة من أجل تعزيز شبكة التبادل والمشاركة الفعالة لتحسين نظام التكوين وتعليم الكبار.

ب / المركز الوطني للتعليم المهني عن بعد :

تأسس المركز الوطني للتكوين المهني عن بعد سنة 1984 من أجل تلبية احتياجات المواطنين في التكوين المهني من غير القادرين على التنقل أو مواصلة التكوين المهني من النوع التقليدي، بسبب نشاطاتهم أو وضعيتهم الاجتماعية أو بسبب البعد. ويوفر هذا المركز مجموعة كبيرة ومتنوعة من فروع التكوين المهني عن بعد كالمحاسبة والإعلام الآلي، والإلكترونيك، والخطاطة وغيرها. وينظم امتحانات للحصول على شهادات رسمية في كل تخصص. وعلاوة على التسجيلات الفردية، يعقد المركز اتفاقيات مع التنظيمات الشعبية والمهنية ومؤسسات الإنتاج والخدمات من أجل التكوين وتحسين المستوى المهني للعمال.

3 — التعليم الجامعي :

تأسست جامعة التكوين المتواصل سنة 1989 بهدف تكوين جامعي عال في التدرج وما بعد التدرج، وكذلك التكوين التأهيلي، وهي موجهة إلى الأشخاص المسجلين بصفة فردية أو إلى التنظيمات الشعبية والمهنية والمؤسسات في إطار اتفاقيات تكوين موظفيها من أجل رفع مستوى تأهيلهم المهني أو التخصصي.

ويغطي التكوين ميادين مختلفة كالعلوم الدقيقة، والعلوم الإنسانية، والعلوم الاقتصادية والإلكترونيك، والإعلام الآلي، والتسيير وغيرها.

كما تنظم الجامعة دروسا لتأهيل المترشحين من ذوي المستوى النهائي من التعليم الثانوي لإجراء امتحان الدخول إلى جامعة التكوين المتواصل.

وتتم الدراسة في قاعات تابعة لقطاع التعليم العالي في المساء وفي أيام العطل. وقد تم تجريب الدروس عن بعد، عن طريق بث حصص إذاعية يومية وحصص تلفزيونية أسبوعية تدوم ساعتين.

وعلاوة على هذه الهيئات المتخصصة في التعليم والتكوين المفتوحة للكبار في كل المستويات، توجد مجموعة أخرى من فرص التعليم تقدم في مراكز التكوين المهني، وفي المساجد، وفي دور الثقافة، وفي مراكز إعادة التربية، وفي ثكنات الجيش الوطني الشعبي وداخل مؤسسات الإنتاج.

المملكة العربية السعودية

السياسة التعليمية للمملكة العربية السعودية جزء أساسي من السياسة العامة للدولة التي تنبثق من الإسلام الذي تدين به الأمة عقيدة وعبادة وخلقاً وشرعية وحكماً ونظاماً متكاملًا للحياة.

وقد نصت المادة الثلاثون من نظام الحكم في المملكة العربية السعودية على أن «توفر الدولة التعليم العام وتلتزم بمكافحة الأمية»

وقد عكست السياسة التعليمية اهتمام الدولة بهذا النوع من التعليم إذ صدر نظام تعليم الكبار ومحو الأمية بالمرسوم الملكي رقم م / 22 في 9/6/1392 هـ (1971م)، وقد كان من أبرز ملامح هذا النظام تحديد الهدف من محو الأمية، ففي مادته الثانية نص على «أن هذا النظام يستهدف محو الأمية بين جميع المواطنين بالمملكة بمختلف فئاتهم وإعداد المواطن الصالح المستنير ليتمكن من إفادة نفسه والإسهام في النهوض بمجتمعه».

وقد اهتمت الدولة بمكافحة الأمية، واهتمت بتعليم الكبار ودعمت هذا النوع من التعليم فنياً ومالياً وإدارياً وقد كان من أبرز أهداف هذا التعليم :

– تنمية حب الله وتقواه في قلوب الأميين وتزويدهم بالقدر الضروري من العلوم الدينية.

– تعليم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب .

– التوعية العامة في شؤون الحياة عبر وسائل الإعلام.

– تشجيع الأفراد والجماعات على الإسهام في مكافحة الأمية تحت إشراف الجهات المختصة.

وتتولى الجهات المختصة محو الأمية بين النساء، وتكيف برامجها بما يحقق الأهداف الخاصة بتعليم المرأة وفقاً لأحكام الإسلام.

1 . الجهود الفردية :

المملكة العربية السعودية مهبط الوحي ومنبع الرسالة. فيها الحرمين الشريفان مقصد المسلمين ومأوى أفئدتهم. لذا فلا غرو أن نجد من المسلمين من يعز عليه أن تنتشر الأمية في بلاد الحرمين، فقاموا بإنشاء مدارس أهلية تقوم بتدريس الناس مجاناً يصرف عليها من أوقاف خصصت لها. وقد أدت هذه المدارس دوراً كبيراً في نشر التعليم في مكة والمدينة وما جاورهما. ومن تلك المدارس المدرسة الصوليته التي افتتحت عام 1290هـ (1871م) ومدرسة دار الحديث عام 1291هـ (1871م) والمدرسة الفخرية العثمانية 1296هـ (1876م) ومدرسة الفائزين عام 1304هـ (1876م) ومدرسة دار الحنان للبنات 1375هـ (1954م) ومدرسة الزهراء للبنات 1378هـ (1967م) .

أما في بقية أنحاء المملكة فقد اقتصر التعليم على جهود بعض المتعلمين الذين احتسبوا علمهم عند الله فقاموا بالتعليم في الكتاتيب أو اتخذوا من المساجد أماكن لتعليم الناس القراءة والكتابة حتى يتمكنوا من قراءة القرآن الكريم وتلاوته وحفظ الأحاديث النبوية الشريفة واستنباط الأحكام منها، وفي هذا الإطار نذكر هنا لجنة تشجيع المدارس الأهلية .

بل إن بعض أولئك المحسنين ساهم في فتح عدة كتاتيب وصرف عليها وجلب لها من يعلم فيها القرآن الكريم، ثم طوّرت حتى أصبحت تعلم القراءة والكتابة والعلوم الشرعية. وكانت هذه نواة لمدارس حديثة افتتحت بعد أن استقرت الأوضاع وعم الخير وانتشر التعليم ، نذكر منها على سبيل المثال مدارس القرعاوي .

2 . مرحلة الجهود الرسمية :

بدأ التعليم في المملكة العربية السعودية متأخراً مقارنة بدول العالم الأخرى بل حتى بالدول العربية المجاورة. ولكنه انطلق انطلاقاً موفقة وسار بخطى حثيثة حتى وصل إلى مكانة مرموقة في العالم. ولم تكن تلك الجهود مقتصرة على التعليم النظامي بل شملت محو الأمية، وبفضل من الله ثم نتيجة للجهود الكبيرة والبذل السخي استطاعت المملكة أن تتغلب على اتساع رقعتها وتوزيع السكان فيها بنشر التعليم بين الصغار وتوفير الفرص لتعليم الكبار.

ولقد نصت المادة (19) من نظام تعليم الكبار على إنشاء لجنة عليا لمحو الأمية وتعليم الكبار تشترك فيها جميع الجهات المعنية بمحو الأمية في المملكة تكون من مهامها إقرار الخطة الشاملة لمحو الأمية وإقرار السياسة التخطيطية لتعليم الكبار ومتابعة تنفيذها .

وسنتطرق باختصار إلى جهود بعض الجهات التي تعمل في مجال القضاء على الأمية في المملكة العربية السعودية.

3 . جهود وزارة المعارف للقضاء على الأمية :

بدأت الجهود الرسمية في مكافحة الأمية في المملكة العربية السعودية منذ عام 1369هـ (1949م) بفتح مدارس ليلية في عدد من المدن. ونتيجة لإقبال المواطنين على الالتحاق بتلك المدارس ولعزم الدولة على القضاء على الأمية أنشئت إدارة خاصة في وزارة المعارف تشرف على هذا النوع من التعليم وتخطط وتضع البرامج الطموحة له، بل إن القضاء على الأمية أصبح رمزاً وشعاراً وتميزت تلك الجهود بالمواجهة الشاملة للأمية. ومن أجل تحقيق هدف القضاء على الأمية استفيد من خبرات المنظمات الدولية المختصة كما استعين بخبراء ومختصين لإعداد مناهج لهذا الغرض تلبي طموحات الدارسين وتحقق رغباتهم. كما تم تدريب الكثير من المعلمين العاملين في هذا المجال وافتتحت المدارس في كل حيٍّ من أحياء المدن وفي كل قرية وهجرة، ووضعت الحوافز والمغريات للالتحاق بهذه المدارس.

بل إن المملكة العربية السعودية ممثلة في وزارة المعارف عملت على أن لا تقتصر خدماتها على السكان المستقرين وإنما سعت إلى الوصول إلى البدو الرحل، وذلك عبر الحملات الصيفية التي تنظمها الوزارة كل عام وذلك في الأماكن التي يتجمعون فيها خلال فصل الصيف ، حيث نص نظام تعليم الكبار على : «تنظيم حملات انتقائية مركزة في الأماكن التي لا يسهل فيها إعداد فصول منتظمة كمناطق سكن البدو الرحل، والمناطق النائية ، وذلك لفترة مناسبة لتحقيق محو الأمية».

وقد نظمت وزارة المعارف منذ عام 1387هـ (1967م) أكثر من (72) حملة.

وتتكون هذه الحملات من قوافل من السيارات تحمل أعداداً كبيرة من المدرسين والأطباء والوعاظ والمرشدين والأخصائيين الاجتماعيين يتم تزويدهم بجميع ما

يحتاجون إليه من خيام وكتب وأدوية .. الخ، ويقصدون الأماكن التي يستقر فيها أولئك البدو أثناء فصل الصيف ويبدوون في تعليمهم وتوعيتهم وحثهم على الاستقرار ليستفيدوا من الخدمات التي تقدمها الدولة لجميع المواطنين وأهمها تعليم أبنائهم.

وقد كان من أهم أهداف تلك الحملات

أ/ تمكين المستهدفين بتلك الحملات من الوصول إلى مستوى تعليمي يمكنهم من قراءة وكتابة الكلمات والجمل القصيرة وإجراء العمليات الحسابية الأربع .

ب/ تكوين وعي إسلامي يدفع المواطنين إلى المزيد من العلم بالدين الإسلامي والعمل به والتمسك بتعاليمه الصحيحة.

ج/ تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والزراعية والثقافية لمجموعة من المواطنين لم تمكنهم ظروفهم المعيشية من الانتفاع بالخدمات الثابتة التي تقدمها لهم الدولة لبعدهم عن تلك الخدمات، وعدم استقرارهم.

د/ تبسيط العملية التعليمية وترغيب الأميين في التعلم.

هـ/ توعية المواطنين في تلك المناطق وإشعارهم باهتمام الدولة بهم.

و/ المساهمة في إنجاح مشروعات التوطين التي تقوم بها الدولة.

وقد شجعت النتائج الإيجابية التي تحققت من تنظيم هذه الحملات الوزارة على الاستمرار فيها وتطويرها وتكثيفها .

4 . جهود الرئاسة العامة لتعليم البنات في مجال محو الأمية :

في نفس العام الذي صدر فيه نظام تعليم الكبار ومحو الأمية بدأت الرئاسة العامة لتعليم البنات بتنفيذ سياسة محو الأمية بين النساء باتباع الأساليب المناسبة لتعليم الكبيرات وفقاً للشريعة الإسلامية . حيث افتتحت خمس مدارس لمحو الأمية في عام 1392هـ (1971م) في كل من الرياض ومكة المكرمة وجدة والدمام، وقد لوحظ إقبال المواطنات على الدراسة فيها إذ التحق بها أكثر من (1400) دارسة ثم أخذت هذه المدارس في النمو المطرد عاماً بعد عام حتى شملت جميع ربوع المملكة مدنها وقراها وسهولها وجبالها.

ولم تقتصر جهود الرئاسة العامة لتعليم البنات على فتح المدارس وإنما سبق ذلك إعداد مناهج خاصة بتلك المدارس تلائم أعمار الدارسات وتحقق رغباتهن. كما تم تطوير مناهج وخطط محو الأمية بما يتلاءم والاحتياجات الفعلية للمرأة السعودية واهتمامها ودورها في الأسرة وفق أهداف خطط التنمية الشاملة للدولة .

كذلك تم الاهتمام بتدريس المعلمات في مجال محو الأمية بل إن الرئاسة العامة لتعليم البنات أقامت دورات تدريبية للخريجات الجامعيات غير التربويات وخريجات الثانوية العامة للاستفادة منهن في التدريس في مدارس محو الأمية وذلك لدعم برامج محو الأمية بمعلمات متفرغات .

كما أن الرئاسة تنظم كل عام دورات تدريبية في فروع التفصيل والخياطة والتطريز والتدبير المنزلي وتربية الأطفال وتغذيتهم وغيرها من الأمور التي تهتم بشؤون المرأة عامة .

5 . جهود القطاعات العسكرية في محو الأمية :

في الوقت الذي عملت فيه القطاعات العسكرية مثل وزارة الدفاع والطيران ورئاسة الحرس الوطني ووزارة الداخلية على فتح مدارس لتعليم أبناء منسوبيها وخصوصاً في المدن المخصصة لهم فإن تلك القطاعات حرصت على محو الأمية بين منسوبيها ففتحت المدارس لهم وشجعتهم على الالتحاق بها ووضعت الحوافز التي تدفعهم لذلك مثل الترقية وزيادة الراتب.

6 . تعليم الكبار في إطار التعليم مدى الحياة :

أشرنا فيما سبق إلى بعض جهود المملكة العربية السعودية في القضاء على الأمية والتي تميزت بالمواجهة الشاملة وقد استطاعت تلك الجهود أن تحقق نتائج مرموقة وأن تخفض الأمية إلى حوالي 26٪ بين الذكور والإناث لعام 1995 .

ولأن المملكة تؤمن بأن رسالتها لا تقتصر على محو الأمية وإنما الاستمرار بالاهتمام بالأمي ورفع كفايته وفتح الطريق أمامه لإفادة نفسه وتطوير مجتمعه. لذا فقد واكبت جهود القضاء على الأمية جهود أخرى تميزت ببعد النظر وعمق التفكير، فالأميون يجب تهيئتهم للقيام بأعمال منتجة تعزز إحساسهم بذاتيتهم وإدراكهم لمشكلات مجتمعهم مما يقوي إسهامهم في حياة المجتمع.

ويمكن تقسيم تلك الجهود الى قسمين :

— إتاحة الفرصة أمام الجميع للاستزادة من التعليم، وتمثل هذا في فتح المدارس المتوسطة والثانوية الليلية لمن أكمل مرحلة محو الأمية حيث تحقق لكثير من الأميين مواصلة دراستهم حتى المرحلة الجامعية بل إن بعضهم أكمل المرحلة الجامعية وما بعدها ونال درجات علمية عليا وتولى مناصب عليا، وقد استطاع الكثير من الأميين تحسين مستواهم الاجتماعي والإسهام في تطوير مجتمعهم وأصبحوا أعضاء منتجين .

— إيلاء التعليم الفني والتدريب المهني للكبار اهتماماً خاصاً منذ زمن طويل ، وإقرار وثيقة سياسة التعليم في المملكة (الفصل الثالث من الباب الخامس) توضيحاً لأهدافه وغاياته وظلت مسؤولياتها تدخل ضمن اختصاصات وزارة المعارف حتى عام 1400هـ (1979م) . حيث صدر قرار بإنشاء المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني بهدف تطوير الأطر المطلوبة من العمالة الوطنية الماهرة المدربة باعتباره عصب الإنتاج في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة وغيرها.

وقد عملت المملكة على توفير مراكز التدريب المهني والمعاهد الفنية التي يمكن أن تساهم في رفع الكفاية الإنتاجية لمن محيت أميتهم من الذكور والإناث ولم تمكنهم ظروفهم من الحصول على قدر كاف من التعليم. وقد استطاعت الجهات التي تعمل في هذا المجال أن تحقق نتائج تفخر بها المملكة وتجعلها في مصاف الدول المتقدمة التي تعتنى بأبنائها.

وحيث أن هناك مراكز للتدريب خاصة بالرجال وأخرى بالنساء. فإننا سوف نتطرق باختصار إلى جهود كل جهة على حدة .

أ/ معاهد التعليم الفني ومراكز التدريب المهني للذكور . الهدف من إنشاء مراكز التدريب المهني كما سبق أن أشرنا هو توفير عمالة وطنية مدربة لسد احتياج البلاد وفي نفس الوقت إيجاد سبل عيش لشريحة هامة من المجتمع لم تمكنهم ظروفهم وقدراتهم من مواصلة دراستهم. وقد كان أول مركز افتتح في المملكة العربية السعودية هو مركز التدريب المهني في مدينة جدة عام 1374هـ (1955م) وتقبل هذه المراكز حملة شهادة السادسة الابتدائية أو محو الأمية بل إن هناك فروعاً في هذه المراكز تقبل من يحمل شهادة الرابعة الابتدائية أو شهادة السنة الثانية لتعليم الكبار.

وقد بلغ عدد مراكز التدريب المهني عام 1417هـ (1996م) (30) مركزاً يتدرب فيها أكثر من (8000) متدرب في الفترة الصباحية وحوالي (3000) متدرب في الفترة المسائية .

ب/ مراكز التدريب المهني للإناث . في الوقت الذي فتح فيه المجال لمن محيت أميتهم من الذكور للالتحاق بمراكز التدريب المهني ومعاهد التعليم الفني لم تغفل الدولة عن أهمية ذلك بالنسبة إلى المرأة . فالمرأة صنو الرجل ، وتهيئة سبل العيش الكريم لها بما يحفظ كرامتها ويلائم طبيعتها أمر تلتزم به المملكة . لذا كان توجه المسؤولين منذ بداية تعليم المرأة في المملكة فتح مراكز للتدريب المهني خاصة بالمرأة ، وقد كان التخوف من أن لا يجد ذلك إقبالاً من المواطنات إلا أن الواقع كان غير ذلك .

وقد بدأت الرئاسة العامة لتعليم البنات بافتتاح أول مركز للتدريب على التفصيل والخياطة عام 1392هـ (1973م) التحق به (137) متدربة وقد شجع الإقبال الكبير الرئاسة على زيادة هذه المراكز عاماً بعد آخر حتى بلغت عام 1417هـ (1996م) (28) مركزاً يتدرب فيها أكثر من (2000) متدربة .

كما تم افتتاح مراكز ومعاهد ثانوية للتدبير المنزلي التحق بها حوالي (350) طالبة . وبلغت جملة المتخرجات من هذه المراكز منذ بدايتها حتى عام 1416هـ (1995م) حوالي عشرة آلاف متدربة .

جمهورية السودان

تطور التعليم في السودان بوجه عام منذ دخول العرب وانتشار الإسلام في السودان . فقد نتج عن دخول العلماء المسلمين للسودان تطور الخلاوي (الكتاتيب) وانتشارها . فكانت الخلوة هي المؤسسة التعليمية لتلقي علوم الدين وتفسير القرآن وشرحه وتلقي بعض دروس النحو والصرف والحساب . وكان «الفكي» «الفقيه» هو المعلم . وكان يلقي الاحترام والتقدير من شيوخ القبائل وعامة الناس . وكان طالب العلم في الخلوة يقضي فترة تتراوح بين سبعة أعوام وخمسة عشر عاماً يدرس خلالها العلوم الشرعية وأساسيات القراءة والحساب .

ثم تطورت الخلاوى وصار يؤمها الكثير من الطلاب من أنحاء السودان المختلفة وبعض بلدان إفريقيا المجاورة .

وهكذا ظلت الخلاوى المؤسسات التعليمية الوحيدة لتعليم الكبار في شمال السودان حتى بداية التجارب الأولى للتعليم النظامي للكبار.

1 . التعليم النظامي للكبار وتجربته الأولى في السودان :

كانت بداية هذه التجربة بمعهد بخت الرضا بمدينة الدويم بمديرية النيل الأبيض حيث يعتبر قيام معهد بخت الرضا عام 1934م بداية لتطور التعليم النظامي في السودان وفي نفس الوقت يعتبر نقطة تحول في تاريخ تعليم الكبار في السودان . فبتأسيس هذا المعهد بدأ التفكير الجاد في وجود إدارة متخصصة لتعليم الكبار في السودان يرعاها المعهد وتكون تحت إشراف مصلحة المعارف .

وكانت أول مساهمات معهد بخت الرضا في مكافحة الأمية في السودان .

– إنشاء أول ناد للصبيان عام 1944م .

– إنشاء أول مكتب نشر في مدينة الدويم عام 1944م .

– بدء حملات منظمة لمكافحة الأمية في عام 1949م في قرية (أم جر) وتبعت هذه الحملة ثلاث حملات أخرى ، واحدة بين سكان الريف في الجزيرة وأخرى للسجناء والشرطة وثالثة بين العمال في مدينة بركات وقرشى والحصاحيصا .

2 . بداية الحملات المنظمة لمكافحة محو الأمية :

بدأت حملات محو الأمية بطريقة منظمة في عام 1949م ، في ذلك العام أجريت تجارب لمحو الأمية بين الجماهير في أربع بيئات مختلفة . فبدأت الحملة الأولى في مديرية النيل الأبيض (منطقة الدويم) ، وكانت تتكون من حملة رئيسية في مدينة الدويم وأخرى صغيرة في قرية (أم جر) ، وتبعت هذه الحملة ثلاث حملات أخرى .. كما أوضحنا سابقاً .

ولقد أتاح اختلاف الظروف التي أنجز فيها العمل الفرصة لاستكمال كتب القراءة مع فئات مختلفة من الأميين ، وأفرزت معطيات في عملية التنظيم يمكن تطبيقها على جهات

كثيرة من البلاد. ولقد بلغ عدد الأميين الذين شملتهم هذه الحملات (1755) فرداً، تمكن (1400) منهم من الوصول إلى مستوى من التعليم يؤهله للنجاح في اختبار بسيط في الجزء الثاني من «كتاب باب المعرفة» - الكتاب المقرر للقراءة - ولقد لاقت هذه الحملات نجاحاً مرضياً باستثناء جوارشى، وكان النجاح متفاوتاً بين مكان وآخر.

ففي مدينة الحصاصيصا - وسط الجزيرة - مثلاً، لم تسفر حملة محو الأمية إلا عن نسبة مئوية ضئيلة وكان هذا ناتجاً، إلى حد كبير، عن تقصير المتطوعين في المثابرة على التعليم وذلك لصعوبة المواصلات المحلية وعدم توفر وسائل مواد القراءة وفشل المنطقة في إثارة الحماس الكافي بين المواطنين. وفي الدويم - منطقة النيل الأبيض - وأم جر، وبركات، كانت النتائج أكثر تشجيعاً، فلقد حصل 80٪ من الدارسين في هذه الأماكن على شهادات محو الأمية، وكانت الحملات الصغيرة بين الشرطة والمسجونين ناجحة جداً.

ويجب ألا يغرب عن البال أن شهادة محو الأمية لا تعني أكثر من مستوى منخفض جداً من التعليم ألا هو القدرة على القراءة المبسطة وكتابة الاسم وكتابة رسالة بسيطة مفهومة وإن لم تكن صحيحة بالضرورة، إذ أن إجادة القراءة والكتابة لا يكون إلا نتيجة للمرمان المستمر والمتابعة.

3 . مكافحة محو الأمية في السودان في الفترة ما بين 1956 - 1966 م .

بعد أن نال السودان استقلاله في عام 1956 م ونتيجة لتوسع حملات محو الأمية، قام قسم بوزارة المعارف بحمل اسم «قسم تعليم الكبار» وذلك للإشراف على جميع مناشط محو الأمية في البلاد بالتعاون مع سلطات الحكومات المحلية ووزارة الإسكان وتنمية المجتمع.

وبالإضافة إلى نشاط وزارة المعارف، ساعدت هيئات ومؤسسات أخرى في تنظيم حملات محو الأمية للعاملين بها مثل مشروع الجزيرة، ومشروع القاش، والقوات المسلحة، والشرطة.

وانقسمت فصول محو الأمية في ذلك الوقت إلى مستويين، مقررات تدرس في المستوى الأول لمدة خمسة أشهر، ومقررات تدرس في المستوى الثاني لمدة أربعة أشهر.

والدراسة مسائية لمدة أربعة أيام في الأسبوع، كما كانت تنظم أحياناً دروس متابعة خاصة بربيات البيوت وتوزع كتب من المكتبة للمتابعة .

وكان الهدف الأساسي لدروس محو الأمية في تلك الفترة هو تنمية أسس مهارات الاتصال (القراءة والكتابة والحساب) لدى الدارسين . ولقد تم إعداد كتب الأساس بواسطة مكتب النشر التربوي التابع لوزارة التربية والتعليم (وزارة المعارف سابقاً) والذي ألحق به قسم لوحدة في الوسائل السمعية والبصرية .

4 . البرنامج التجريبي العالمي لمحو الأمية في السودان :

في يناير 1966م تقدمت حكومة السودان بطلب رسمي إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية للحصول على معونة لإقامة مشروع لمحو الأمية ، وفي عام 1969م تمت الموافقة على القرض وصدر الأمر بالتنفيذ .

وقد كانت مدة المشروع أقصر من معظم المشروعات الأخرى في البرنامج التجريبي العالمي . فقد انتهت مرحلته الأولى عام 1973م. ولقد طلبت حكومة السودان خبيراً لمحو الأمية الوظيفي ليساعد في التدريب على محو أمية (6,000) فرد من رجال الشرطة و (6,000) فرد من العاملين في المشروعات الزراعية. وكان الهدف الرئيسي للمشروع هو إدخال طريقة محو الأمية الوظيفي إلى السودان وربط برنامج محو الأمية بالتنمية الزراعية والتدريب المهني في مجال الصناعة .

وتم تنفيذ المشروع في منطقتين إحداهما منطقة «خشم القربة» (مدينة في شرق السودان)، ومنطقة الخرطوم بحرى (مدينة صناعية)، واختيرت هاتان المنطقتان كمناطق مستهدفة لأنهما كانتا تمثلان القطاعات الأساسية في الاقتصاد القومي كما كان هناك مشروع كبير للاقتصاد المنزلي للنساء نفذ في كلتا المنطقتين الزراعية والصناعية

وتولت وزارة التربية والتعليم مهمة التخطيط والتوجيه والتنسيق للمشروع .. وأشرف مدير إدارة تعليم الكبار بالوزارة على المشروع بمساعدة فريق من الخبراء الدوليين. وتعاونت وكالات أخرى بالأمم المتحدة في تنفيذ المشروع من بينها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية لرعاية الطفولة والأمومة «يونسيف» .

وصممت مناهج المشروع بصفة عامة حسب ظروف كل مشروع فرعي، واستخدم في المناهج أسلوب « حل المشكلات » الذي يشجع فيه الدارس على المشاركة الفعلية في تحقيق أهداف الدرس.. وقسم المقرر الكامل إلى ثلاث مراحل، وفي المشروعات الفرعية أعد كتاب قراءة أولية في المرحلة الأولى بالإضافة إلى مذكرات تقنية، ودليل للمعلم، وبطاقات للقراءة، وملفات، وأفلام ثابتة. وكان هدف كتاب القراءة الأولية مساعدة الدارس على الوصول إلى مستوى أولي في القراءة والكتابة، وتزويده بنظرة شاملة لمهام معينة أو نشاط إنتاجي معين في الاقتصاد القومي، والمشاكل الكبرى في عمليات الإنتاج والموضوعات ذات الصلة بذلك في العلوم الأولية والحساب والتدريب الاجتماعي - الاقتصادي .

ويطالب الدارس في المرحلة الثانية بقراءة نص الدروس في صمت وبعد أن يتعرف على الكلمات الجديدة في النص، يشترك الدارسون في مناقشة جماعية، تربط النص بتحسين الأداء المهني أو تطبيقات الاقتصاد المنزلي .

وفي المرحلة الثالثة كانت كتيبات المتابعة ذات المضمون التقني - المهني والاجتماعي والاقتصادي - هي الوسيلة الرئيسية للتعليم وتحسين الأداء .. وكان الهدف من هذه المرحلة هو تعزيز المهارات والاتجاهات التي اكتسبت حديثاً .

ولقد أوضحت الدراسات التي أجريت لتقويم المشروع حدوث تغيرات إيجابية في مستويات المعرفة واكتساب المهارات وفي الاتجاهات والأنماط الاستهلاكية وفي سلوك الدارسين الذين أكملوا الدورة.

وفي إطار المشروع الوظيفي تم إنشاء المعهد القومي للتعليم الوظيفي وذلك لإعداد الكوادر السودانية ذات الكفاية في ميدان محو الأمية الوظيفي .. ليقوم بمسؤوليات التدريب في مستويين :

أ/ مستوى المعلمين والمتدربين .

ب/ مستوى المشرفين والمخططين .

هذا وقد درب المعهد أعداداً كبيرة من المعلمين، وتخرج في العام الأول (66) مشرفاً ومشرفة، يمارس بعضهم مسؤولية الإشراف على برنامج محو الأمية الوظيفي في مواقع مختلفة في البلاد.

كذلك من التطورات التي شهدتها ميدان تعليم الكبار في تلك الفترة عقد مؤتمر الثورة الثقافية في عام 1972م الذي تضمنت توصياته أهداف ومضمون محو الأمية من حيث تأصيل المفاهيم التي تساهم في رفع الكفاية الإنتاجية وزيادة الدخل القومي والفعالية الاجتماعية للكبار. كما تركزت توصياته في مجال التخطيط لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار على أهمية تكوين الأجهزة القومية والإقليمية لوضع خطط قومية للتغير الثقافي والاجتماعي .

ومن التطورات التي شهدتها ميدان تعليم الكبار في هذه الفترة صدور قانون محو الأمية والتعليم الوظيفي للكبار لعام 1972م. وكان لصدور هذا القانون أثر كبير على حركة تعليم الكبار، حيث ترتب عليه تقنين العمل بالصورة التي تحدد مهام الجهات المشتركة، لتركيزه على مشكلة الأمية كمسألة قومية لا يتوقف التصدي لها على وزارة أو جهة معينة ، بل لابد من تضافر الجهود كلها وعلى كافة المستويات للقضاء على الأمية في البلاد .

5 . التعاون مع المنظمات الدولية :

بالتعاون مع المنظمات الدولية المختلفة تم تنفيذ المشروعات التالية :

5-1 - المركز القومي لتدريب العاملين في مجالات محو الأمية وتعليم الكبار .

أنشئ المركز بمدينة شندى في عام 1960 لتدريب العاملين في مجالات تنمية المجتمع وكان نشاط مكافحة الأمية جزءاً من مناشط تنمية المجتمع آنذاك .

ثم تحول المركز في السبعينات ليدرب على محو الأمية الوظيفي وتغير اسم المركز من «المركز القومي للتدريب على تنمية المجتمع» إلى «المركز القومي للتعليم الوظيفي» وبعد العمل بالاستراتيجية العربية لمحو الأمية أصبح الاسم «المركز القومي لتدريب قادة تعليم الكبار». ولقد كان هذا المركز وما زال المقر القومي لتدريب قيادات محو الأمية وتعليم الكبار بالسودان.

5-2 - مشروع تنمية المنطقة : تم تطبيق هذا المشروع في 5 مناطق مختارة من بين

المناطق الأكثر تأثراً بالجفاف وتهديداً بالتصحّر، وذلك عن طريق تعليم السكان وتدريبهم على حماية البيئة وتوفير المياه للرعي وحفظ الماشية ووقايتها ، ويرتبط

بمشروع التنمية برنامج لمحو الأمية وتعليم الكبار، ولدعم المشروعات المدرة للدخل خاصة في مجال الصناعات البيئية من الألبان والجلود والأصواف . وقد استخدم في هذه المشروعات نظام التمويل (بالرصيد الدوار) وقد أثبت المشروع نجاحاً وفق ما كشفت عنه نتائج التقييم عن السنوات الخمس الأولى .

3-5 - مشروع القرى الصديقة: يقوم مشروع القرى الصديقة بدعم جهود القرى التي تلحق جميع أطفالها بالمدارس. وتطبق برنامج التحصين ضد الأمراض المحددة. ويكون الدعم عن طريق تكوين لجان محلية للتنمية تشرف على مراكز محو الأمية والتدريب على المهارات وتوفير الماء الصالح للشرب وإقامة مزارع الخضر والفاكهة وتربية الحيوان. وقد بلغ عدد القرى المستفيدة حتى عام 1996 (420) قرية .

4-5 - مشروع تأهيل اليافعين في إطار مجتمعاتهم المحلية . وهو مشروع يستهدف 1,3 مليون طفل خارج النظام المدرسي إما من الذين لم يلتحقوا أصلاً أو تسربوا من التعليم الأساسي ممن هم في الفئة العمرية (6-14) .

وينفذ المشروع حالياً في 10 ولايات وتضم 20 صفّاً لليافعين و 60 صفّاً لليافعات. ويدرسون بمنهج محوري في أربعة مستويات للقراءة والكتابة والحساب ومنهج خاص للتواصل الاجتماعي يدمج اليافعين مع مجتمعهم المحلي بصورة فريدة. ويؤدي اليافعون هذا المنهج والذي يعادل الصف الثامن (مرحلة الأساس) كل حسب قدراته في نظام مرّن وصفوف متعددة المستويات أو في نظام القرناء وغيره من الأساليب، مع تشجيع قيام الجمعيات الإنتاجية والزراعية والرعوية والفنون والتمثيل والرياضة .

ويؤهل إكمال المستوى الرابع للدخول للثانوي أو الالتحاق بالثانوي المسائي أو مراكز تعليم الكبار المفتوح . ويعمل في كل ولاية منسق وعدد من المشرفين والمدرّبين ورائدة أو رائد لكل صف.

قضى المشروع ثلاث سنوات ويستمر لسنتين أخريين قبل أن يعمل على تقويمه وتعميمه.

ويساهم في تمويل المشروع المجتمع المحلي (المجلس المحلي) بتوفير المكان المناسب ودفع مرتبات الرواد، وتتولى الولاية مرتبات المنسق والمدرّبين والمشرفين. ويشارك في

العمليات التعليمية التدريبية العديد من العناصر المحلية من ذوي الخبرة والمعرفة ، ويتم التعليم في كل المحيط المحلي، وقد اختير المشروع ليعرض ضمن تقرير أحوال الأطفال عام 1999م الذي يصدر سنوياً من منظمة اليونسيف.

5-5 - مشروع تعليم أبناء البدو الرحل : ينفذ هذا المشروع في منطقتي كردفان ودارفور (6 ولايات) وذلك بإقامة مدارس متنقلة على الجمال، ترحل مع القبيلة أثناء سعيهم وراء الماء والكأ في الرحلات الموسمية .

ويقوم على المدرسة معلم مدرب على منهج مدرسي للصفوف الأربعة الأولى ويخطط الآن لتتولى إدارة تعليم الكبار ترتيب استكمال مرحلة الأساس عن طريق وسائل التعليم غير النظامي، وتتولى القبيلة تحفيز المعلم إذ تزوده بناقاة لركوبه وأغنام مع حافز مجز عندما يذهب المعلم في إجازته السنوية، كما يتولى المجلس المحلي دفع راتب المعلم.

الجمهورية العربية السورية

إن الجمهورية العربية السورية تنظر إلى الكبار بمزيد من الاهتمام ، إيماناً بأن الإنسان قيمة عليا ضمن مسيرة المجتمع التاريخية، وبأن تعليم الكبار ضرورة ملحة لمواجهة تحديات العصر وتحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم، لذلك فقد تبنت شعار التربية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بهدف خلق مجتمع متجدد، يواكب مسيرة الحضارة الانسانية في الوقت الذي يحافظ على أصالة أمتنا العربية. وفي هذا المجال استمرت التطورات الإيجابية التي تناولت بنية الهرم التعليمي للسكان خلال عقد التسعينات بوتائر أسرع مما كانت عليه في عقد الثمانينات. وتوضح الإحصاءات أن نسبة الأميين انخفضت على مستوى إجمالي السكان الذين تبلغ أعمارهم 10 سنوات فأكثر من 21,5 ٪ عام 1990 إلى 17,4 ٪ عام 1995 أي بمقدار 3,8 ٪ في المتوسط سنوياً، ثم انخفضت إلى 14,2 ٪ عام 1998 أي بمقدار 6,1 ٪ في المتوسط سنوياً.

وفي أوساط الذكور، انخفضت نسبة الأميين من 11,2 ٪ عام 1990 إلى 9,4 ٪ عام 1995 أي بمقدار 3,2 ٪ في المتوسط سنوياً، ثم انخفضت إلى 7,1 ٪ عام 1998 أي بمقدار 8,2 ٪ في المتوسط سنوياً.

أما الإناث، فقد انخفضت نسبة الأميات من 32, 2 ٪ عام 1990 إلى 25, 9 ٪ عام 1995 أي بمقدار 3, 9 ٪ في المتوسط سنوياً، ثم انخفضت إلى 22 ٪ عام 1998 أي بمقدار 5 ٪ في المتوسط سنوياً.

ويستخلص من ذلك، أن الانخفاض في مستوى الأمية كان أكثر تسارعاً لدى الإناث منه لدى الذكور بين عامي 1990-1995 وعكس ذلك بين عامي 1995-1998. وعليه فقد ضاقت الفجوة في نسبة الأمية لدى الإناث والذكور من 21 عام 1990 إلى 16, 5 عام 1995 ثم إلى 14, 9 عام 1998، في حين يدل مؤشر تعادل نسبة الأمية بين الجنسين على أن مستواها لدى الإناث بقي أكبر تناسيباً من مستواها لدى الذكور بنحو الضعفين أي 3 إلى 1.

والجدير بالذكر أن معدل القرائية لدى الجنسين من الشباب في الفئة العمرية (15-24) سنة، قد ارتفع على المستوى الإجمالي من 87, 9 ٪ إلى 95, 2 ٪ بين عامي 1994-1998، وفي أوساط الذكور من 93, 6 ٪ إلى 97, 6 ٪، بينما ارتفعت في أوساط الإناث من 82, 1 ٪ إلى 92, 8 ٪ خلال الفترة نفسها.

وفي مجال تعليم الكبار خلال العقد الماضي تحقق الكثير من التطور الذي يمكن تحديده من خلال :

- تصاعد العمل في مجال محو الأمية بمفهومه الحضاري .

- توسع مجالات تعليم الكبار بحيث تستوعب جميع القطاعات.

- تصعيد فعاليات مؤسسات تعليم الكبار.

- تزايد أعداد المستفيدين من برامج تعليم الكبار .

- فتح قسم لتعليم الكبار بكلية التربية - جامعة دمشق .

1. دور المدرسة في تعليم الكبار وتنمية المجتمعات المحلية :

تعد المدرسة مصدراً للإشعاع الثقافي والاجتماعي، وهي الأكثر انتشاراً وأثراً، تمتد من مركز المدينة إلى شرايبيها وأوردتها في الريف ، وتجمعات البدو، ولها دور فعال في

تكوين المواطن الصالح، وفي توعية الجماهير وتبصيرهم بأهمية العلم، وخطورة الأمية ودور تعليم الكبار في تنمية المجتمعات المحلية، وتسهم المدرسة بما يتوفر لها من معلمين ومبنى وأدوات ووسائل في تحريك المجتمع، وخلق القيادات المحلية التي يمكن أن تلعب دوراً اجتماعياً قيادياً في محاربة العادات البالية التي تعوق حركة المجتمع. هذا وتتوقف أوضاع المعلمين إلى حد كبير على مدى نجاحهم في عملهم في بيئة التعلم ويمكن أن ينسب جزء من ذلك النجاح إلى مدى إقرار المعلمين بأساس الشراكة بينهم وبين التلاميذ ويؤدي المعلمون دوراً حاسماً في تكوين المواقف الايجابية أو السلبية إزاء الدراسة، فعليهم إيقاظ حب الاطلاع وتنمية الاستقلالية وتشجيع الاستقامة الفكرية وتهيئة الظروف اللازمة لنجاح التعليم النظامي والتعليم المستمر.

إن انفتاح المدرسة على العالم الخارجي من الأمور الأساسية، ذلك أنه لا يمكن تجاهل مشكلات المجتمع المحيط، وتركها خارج أسوار المدرسة، وما هو مطلوب اليوم من المعلمين ليس فقط أن يكونوا قادرين على مواجهة هذه المشكلات بل يتطلب منهم أيضاً أن ينجحوا حيث فشلت في كثير من الأحيان جهود الآباء .

ويتصاعد دور المدرسة في تعليم الكبار وتنمية المجتمعات المحلية بتصاعد قدرات المعلمين والإدارة المدرسية. وتفهم السكان لأهمية هذا الدور .

2 . المشاركة الأهلية وجهود المجتمع من أجل توفير فرص التعليم المستمر للجميع وعلى كافة المستويات :

لقد أثبتت التجارب أن ضمان نجاح أي برنامج يهدف خير المجتمع يتطلب مشاركة شعبية على مختلف المستويات والشرائح الاجتماعية، ويتم ذلك من خلال المنظمات الشعبية التي تعد الأداة الفاعلة لحشد الطاقات وتعبئتها لتحقيق المشاركة الجماهيرية المرجوة بإثارة معاني واجبات المواطنة من جهة، والحث على حسن تنفيذها من جهة أخرى.

ومما لا ريب فيه أيضاً أن توظيف الجهود الشعبية والطاقات الجماهيرية في التصدي لظواهر مرضية في المجتمع يعد دعامة أساسية من دعائم التنمية الاجتماعية فلا يمكن الاعتماد على الجهود الرسمية وحدها في إحداث التغييرات التنموية والاجتماعية بل لابد

من تضافر الجهود الرسمية والجهود الشعبية وتعاون كل هذه الجهات على إحداث التنمية والتحويلات الاجتماعية والحضارية .

وهذا يتطلب تربية المواطنين وتنشئتهم عائلًا ومدرسيًا واجتماعيًا على أهمية المشاركة والتطوع في سبيل إحداث التحويلات الاجتماعية.

إن المشاركة الجماهيرية في تنمية المجتمع تسهم في تأكيد ذاتية الفرد وتشعره بكرامته وتثبت وجوده، وتجسد قيمته، وتبلور حرية وحقوقه.

وتعد عملية تنسيق جهود المؤسسات الرسمية والمنظمات والهيئات الشعبية وتكاملها عملية أساسية، والمقصود بالتنسيق في هذا المجال هو الربط العضوي بين نشاط الأجهزة الرسمية والمنظمات الشعبية في عمل مشترك تحدد فيه الأدوار والمسؤوليات تحديدا دقيقا فيما يتصل بوضع السياسة العامة وخطة العمل والتمويل والمتابعة والتقويم ومستلزمات الخطة الأخرى .

3 . دور الإرشاد في تعليم الكبار في المناطق الريفية وتشجيع المبادرة، وتبادل الخبرات بشأن الطريقة التي يمكن أن يسهم بها في تعليم الكبار وفي تعزيز التنمية المحلية المستديرة والمجتمع المدني :

إن أهم ما تعنى به التربية المستمرة هو تشجيع الكبار على التعليم، بما يتطلب تهيئة الدوافع لهؤلاء الكبار غير المتعلمين للبدء في التعليم، ومساعدة هؤلاء الأشخاص الذين يتعلمون على مواصلة التعليم.

ومن الضروري أن نسعى إلى تهيئة الدوافع بهدف تحقيق التقدم المهني، والارتقاء بنوعية الحياة، بالإضافة إلى ذلك لابد وأن تتكامل التربية للكبار مع النواحي الأخرى الهامة في الحياة كالعمل والأسرة وبذلك يصبح التعليم جزءاً أساسياً لا يتجزأ من الحياة المعاصرة.

ولعل ما تم النهوض به في مجال الإرشاد في المشروعات التدريبية والرائدة التي نفذتها وزارة الثقافة لتعليم المرأة الريفية وتأهلها مهنيًا ورفع مستوى وعيها بالتعاون مع الاتحاد العام النسائي ومنظمات عربية ودولية، يعد مثالا رائدا في هذا المجال .

4 . التعليم المهني والفني للكبار :

تنهض عدد من الوزارات والمنظمات الشعبية بالتعليم المهني والفني للكبار من خلال المؤسسات التابعة لها. فتقدم وزارة الثقافة من خلال معاهد الثقافة الشعبية، ومراكز الفنون التشكيلية والتطبيقية، والمراكز الثقافية العربية برامج تهدف إلى تزويد الدارسين بها بمعارف ثقافية وعلمية وأدبية وفنية ومهنية. وتقوم وزارة التربية بتدريب المعلمين والاداريين في سبيل رفع كفاياتهم وصقل مهاراتهم وتزويدهم بما يستجد في ميدان عملهم. أما وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي فتقدم من خلال قسم الاقتصاد المنزلي الريفي، أحد أقسام مديرية الإرشاد الزراعي، نشاطات لرفع الوعي لدى النساء الريفيات بأهمية إسهاماتهن بجهود التنمية من خلال أعمالهن في الإنتاج الزراعي والحيواني والتصنيع الغذائي لأسرهن. وتقوم مديرية التنمية الريفية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل برفع مستوى المرأة الريفية من خلال وحدات الصناعات الريفية لصناعة البسط والسجاد، أما وزارة الصناعة فمن خلال مراكز التدريب المهني تقدم برامج تدريبية لعدة مستويات منها التدريب السريع لمن أنهى المرحلة الابتدائية، والتلمذة الصناعية لمن أنهى المرحلة الإعدادية.

5 . دور المنظمات غير الحكومية في تعليم الكبار :

في إطار توجهات القطر لتحقيق ديمقراطية التعليم وتعميمه بعد قيام الحركة التصحيحية المباركة عام 1970 صدر قانون محو الأمية رقم (7) لعام 1972 الذي حدد نهج العمل في محو الأمية وحقق قفزة نوعية ورسم استراتيجية جديدة تنسق ما بين جهود العاملين في محو الأمية وجهود وزارة التربية التي ألقى القانون المذكور على عاتقها تطبيق الزامية التعليم الابتدائي .

وتشكل بموجب القانون رقم / 7 / مجلس أعلى لمحو الأمية برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وأسندت مهمة نائب الرئيس إلى وزير الثقافة، وهي الوزارة المعنية بمحو الأمية، وعضوية الوزراء في الوزارات المعنية وهي .

«التعليم العالي - التربية - الشؤون الاجتماعية والعمل - الزراعة والإصلاح الزراعي - الدفاع - الصناعة - الإعلام - التخطيط - المالية». وكذلك عضوية رؤساء المنظمات الشعبية والاتحادات التالية :

«الاتحاد العام النسائي - الاتحاد العام لنقابات العمال - الاتحاد العام للفلاحين - اتحاد شبيبة الثورة - الاتحاد الوطني لطلبة سورية - اتحاد الكتاب العرب - نقابة المعلمين» إضافةً إلى رئيس لجنة التوجيه والإرشاد في مجلس الشعب، ليكون الجهاز المسؤول رسمياً عن رسم السياسة الهادفة إلى تحقيق محو الأمية في القطر، ويتولى إقرار مختلف الخطط العامة والخاصة والمرحلية والمناهج، وتحديد مسؤولية كل من الجهات الرسمية والشعبية في محو الأمية.

وشكلت لجان محو الأمية في المحافظات برئاسة المحافظين. ويتخذ المجلس جميع التدابير والإجراءات اللازمة لإنفاذ هذه المهمة.

كما أحدث بموجب القانون صندوق خاص يتبع المجلس الأعلى لمحو الأمية بغية إيجاد استقلال مالي لتمويل عمليات محو الأمية على مستوى القطر كله.

وكان لصدور هذا القانون أثر كبير في العمل على محو أمية المواطنين الأميين من ذكور وإناث دون تمييز وتقوم وزارة الثقافة بالتعاون مع الجهات المختلفة من رسمية وشعبية بتنفيذ هذا القانون، في ضوء قرارات المجلس الأعلى لمحو الأمية .

وفيما يلي مهام المنظمات الشعبية في مجال محو الأمية :

— الاتحاد العام لنقابات العمال : يتولى أمر متابعة تعليم الأميين المتبقين ، ذكورا وإناثا ، ممن لا تزيد أعمارهم عن 45 سنة من العاملين في القطاع المشترك وقطاع الخدمات التابع للدولة ، ويفتح الاتحاد من أجل ذلك صفوفاً لمحو الأمية بالتعاون مع المعامل والمؤسسات ومختلف الإدارات التي يعملون فيها .

— الاتحاد العام للفلاحين : يواصل الاتحاد العام للفلاحين افتتاح صفوف لمحو الأمية في الجمعيات الفلاحية التعاونية للفلاحين من الفئة (13-45) سنة وذلك في إطار الخطة العامة لمحو الأمية في محافظات القطر .

— اتحاد شبيبة الثورة : يتولى اتحاد شبيبة الثورة الإسهام في افتتاح صفوف لمحو الأمية ومتابعتها تنفيذاً للمهام المناطة به في إطار خطة محو الأمية في كل محافظة من محافظات القطر والقيام بندوات توعية مكثفة لحث المواطنين الأميين للانتساب إلى صفوف محو الأمية مستفيداً من هيكله التنظيمي في سبيل تحقيق ذلك .

الاتحاد الوطني لطلبة سورية : يسهم في

– متابعة القيام بندوات توعية مكثفة لحث المواطنين الأميين للانتساب إلى صفوف محو الأمية ، والإفادة بشكل خاص من المعسكرات الطلابية الإنتاجية لبث روح التشجيع للانتساب الى صفوف محو الأمية والاستمرار فيه وذلك بأساليب مختلفة.

– التنسيق مع مكاتب محو الأمية في المحافظات التي تتوفر فيها فروع للاتحاد بهدف إعداد معلمين اتحاديين للتدريس في صفوف محو الأمية لمرحلة الأساس، وتنظيم دورات متابعة للمتحررين من الأمية في المحافظات التي تتوفر فيها فروع للاتحاد بهدف تثبيت معلوماتهم وتوفير القدرة لديهم على متابعة الدراسة .

– نقابة المعلمين : تتولى النقابة بالتعاون مع وزارة التربية وبالتنسيق مع وزارة الثقافة مركزيا ومكاتب محو الأمية في المحافظات تأمين العدد اللازم من المعلمين الذين يجب تكليفهم بالتعليم في صفوف محو الأمية .

أما مهام المنظمات الشعبية في مجال تعليم الكبار فهي على الشكل التالي :

أ/ المنظمات الشعبية :

– الاتحاد العام لنقابات العمال «المعاهد النقابية» : تعد المعاهد النقابية أولى وإحدى مؤسسات الثقافة للحركة العمالية السورية وتنظيمها النقابي ، وسيلتهما الرئيسية للثقافة، وتنمية الوعي السياسي والاقتصادي والثقافي للعمال ، وإغناء تجاربهم الكفاحية وتعميقها، وقد استطاع الاتحاد العام لنقابات العمال توسيع نشاطاته وتأطيرها وبناء البرامج والمناهج التي تتلاءم مع توجهيات واحتياجات الحركة العمالية .

– المعهد النقابي المركزي : يهدف هذا المعهد الذي تأسس عام 1968 إلى تحقيق ما يلي :

* نشر الثقافة العمالية وتعميق الوعي النقابي والعلمي في سائر المجالات والنشاطات .

* إعداد قيادات عملية واعية ومؤهلة علميا وثقافيا واجتماعيا وقادرة على قيادة الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي وممارسة دورها الفعال في إدارة المجتمع .

-الاتحاد العام للفلاحين : بفضل ما وفرتة الحركة التصحيحية المجيدة من مناخ ثوري وديمقراطي للفلاحين كما لسائر المنظمات الشعبية ، فقد مارس التنظيم الفلاحي دوره كاملا في قيادة جماهير الفلاحين وتمكن من زجها في معركة البناء الجديد .

ب/ دور المنظمات غير الحكومية في تعليم وتنمية المرأة :

إن عمل المنظمات الشعبية المعنية بمحو الأمية وتعليم الكبار يشمل الذكور والإناث على حد سواء كما هو موضح في البند السابق غير أن منظمة الاتحاد العام النسائي تركز اهتمامها على تعليم المرأة وتنميتها، وبخاصة بين ربات البيوت . وكذلك فإن لجنة المرأة العاملة التابعة للاتحاد العام لنقابات العمال، تولي عناية خاصة للنهوض بواقع المرأة العاملة من خلال قنوات متعددة وفيما يلي دور كل من منظمة الاتحاد العام النسائي ، ولجنة المرأة العاملة في هذا الميدان.

- دور منظمة الاتحاد العام النسائي في مجال تعليم النساء الأميات :

عملت منظمة الاتحاد العام النسائي في مجال محو الأمية منذ إحداثها (أب 1967) إيمانا من هذه المنظمة أن محو أمية المرأة منطلق أساسي لتتمكن من ممارسة حقوقها وتأدية واجباتها. وقد تمكنت هذه المنظمة وبخاصة بعد قيام الحركة التصحيحية، ومن خلال خطط سنوية تعمل على تنفيذها من أن تحقق نتائج إيجابية في محو أمية عدد كبير من المواطنات الأميات، مستفيدة من هيكلها التنظيمي المتشعب في مختلف المناطق والنواحي ، منفذة المسؤوليات المنوطة بها في إطار قرارات المجلس الأعلى لمحو الأمية، ومنسقة مع مختلف الجهات الرسمية والمنظمات الشعبية المعنية بهذا المجال، ومتعاونة مع وزارة الثقافة في سبيل تأمين مستلزمات التنفيذ وبخاصة في مجال تأهيل الأطر العاملة في هذا الميدان، ومستفيدة من الحلقات الدراسية والندوات والدورات التدريبية التي تقام في القطر بالتعاون مع المنظمات العربية والدولية المهتمة بمحو الأمية وتعليم الكبار .

- دور لجنة المرأة العاملة :

عملت لجنة المرأة العاملة على تطبيق مقررات الاتحاد العام لنقابات العمال الرامية إلى حشد طاقات المرأة وصبها في مجرى النضال السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبناء

مجتمع التقدم والاشتراكية . وإدماج المرأة في العمل والإنتاج الاجتماعي . كما عملت على زيادة نشاط المرأة في العمل القيادي عامة والنقابي خاصة . وزيادة إسهام النساء في الحياة الاجتماعية والسياسية والنضال في سبيل تحقيق أهداف الطبقة العاملة وجماهير شعبنا في الوحدة والحرية والاشتراكية .

جمهورية العراق

تنوعت مسارات تعليم الكبار في القطر العراقي وكان من نماذج تلك المسارات أنواع من التدريب المهني على تعدد صيغ المؤسسات التي تتولاها سواء كان في نطاق مؤسسات الإنتاج ذاتها أو مؤسسات الموظفين أو كانت في نطاق مراكز للتدريب . وكان لهذا النشاط المهني آثاره الملحوظة في رفع كفايات العاملين وتحسين الأداء . ويأتي ذلك استجابة لمطالب التنمية الصناعية والزراعية وجودة التخطيط له . وقد أسهمت الجامعات في مشروعات التدريب المهني وخدمات المجتمعات ورفع كفاية العاملين في المؤسسات ، وعينت بعضها بإنشاء مراكز لخدمة المجتمع ونشر الثقافة العامة والمهنية بين الدارسين ، كما أصبح من خلال الجامعات أن ينفذ العلم مجموعة من الناس امتهنوا العلم واختصوا به ، وبذلك أصبحت الجامعات تتحسس مشاكل المجتمع وهمومه وتقف على احتياجاته ومطالبه وتعبر عن طموحاته ونواذعه وتتفاعل معه من أجل البناء والتقدم ، ذلك أن التغذية العلمية المستمرة والسريعة المواكبة للتطور العلمي هي التي تجعل الإنسان قادراً على تحمل ضغوط الحياة وصعوبتها ومن ثم ترويضها وتوجيهها وفق ما يريد من أجل خدمته وسيادته وتحسين أوضاعه .

1 — وفيما يأتي عرض نبذة من المسارات :

— الاهتمام بالتعليم اللا نظامي بوصفه جزءاً من شبكة مؤسسات التربية والتعليم والتوجيه في المجتمع ، وقد نفذت برامج التعليم خارج المدرسة في المؤسسات الرسمية والمنظمات المهنية والجامهيرية ، كما اعتبرت المدارس الشعبية قنوات موازية للمدارس الابتدائية حيث تم توفير مدارس لليافعين بلغ عددها أكثر من (150) مدرسة ، وصفوف ملحقه بالمدارس تكون مدة الدراسة فيها (4) سنوات للذين تجاوزت أعمارهم التاسعة ولم يتعدوا الخامسة عشر . وتوجد قنوات تتولى مهمة التعليم الموازي في مرحلة الدراسة الإعدادية مثل المراكز التدريبية التي يمنح خريجوها شهادة معادلة للشهادة

المهنية مثل مركز التدريب النفطي ، ومركز التدريب المهني للسكك الحديدية ، والمراكز المهنية الكهربائية الالكترونية والميكانيكية التابعة لوزارة الدفاع والصناعة والمعادن .

— المدارس الشعبية التي تم فتحها لخريجي مرحلة التكميل، وفتحت هذه المدارس لمواصلة العسكريين الدراسة في مرحلة التكميل أيضاً. ويقوم فيها التدريس على أساس التعاون بين وزارتي التربية والدفاع ، وتسهم المنظمات الشعبية والمهنية في تقديم المعونة الفنية والمادية ، وتعطى أفضلية لتشغيل المتخرجين من المدارس الشعبية .

— التدريب المهني . وفي هذا الميدان توجد مراكز ومعاهد التدريب المهني حيث تعنى إلى جانب المواد الدراسية بالجوانب الحرفية والمهنية .

— نشاط الثقافة النقابية في مجالات الثقافة العمالية والنسوية وتدريب المعلمين وغيرهم من العاملين، وفرص التعليم المستمر في الجامعات .

— على صعيد التعليم الجامعي اتخذت الجامعات على عاتقها توفير فرص التعليم المستمر وعلى النحو الآتي :

أ/ الجامعة التكنولوجية ، وتعمل على تنمية الكوادر الهندسية والفنية وتطويرها باستمرار لتماشى آخر التطورات العلمية والتكنولوجية الجارية في العالم لسد حاجات خطط التنمية في القطر وتطوير العاملين في مختلف الميادين لمواكبة التطورات العلمية . وقد أنشأت هذه الجامعة مركزاً للتعليم المستمر الذي قام منذ تأسيسه بإقامة الدورات والندوات التخصصية مستهدفة في ذلك تطوير المهارات والخبرات لدى الكادر الهندسي وإطلاعه على آخر التطورات العلمية والتكنولوجية . وتعتمد الجامعة أساليب متعددة في هذا المجال، منها منهج دورات داخل الجامعة . وحقول العمل لفترات متباينة، وتنظيم اللقاءات داخل القطر وخارجه. والتفرغ الجزئي أو الكلي للمشاركين في دورات التعليم المستمر، وعقد الندوات والمؤتمرات العلمية ، والمشاركة في المؤتمرات القطرية والعربية والعالمية وتكون هذه الدورات على مستويين، الأول دورات خاصة بمنتسبي مؤسسة أو دائرة معينة بعد تشخيص حاجتها التدريبية، والثاني دورات قصيرة تتراوح بين أسبوع وأُسبوعين لتزويد العاملين في عدد من القطاعات الصناعية والاقتصادية بأحدث المواضيع التي تحتاجها.

ب/ أقسام التعليم المستمر في الجامعات العراقية كما هو الحال في جامعة بغداد والجامعة المستنصرية وجامعة الموصل وجامعة البصرة حيث تتولى هذه الأقسام توفير الفرص والبرامج التدريبية المختلفة للعاملين فيها من ناحية ، وتوفير برامج تدريبية وثقافية مختلفة تقدم لأبناء المجتمع المحلي وذلك لإكساب العاملين في دوائر الاختصاص ذات العلاقة بأقسام الكليات المهارات التي تتماشى مع الأساليب والنظم الحديثة المرافقة لتطور تكنولوجيا الإنتاج وقطاع الأعمال ، ومتابعة الخريجين ، وتنشيط معلوماتهم.

ج/ الجامعات المسائية بمختلف اختصاصاتها والتي تقوم بدور كبير في مجال تعليم الكبار وإعدادهم وتأهيلهم.

— دار الثقافة الجماهيرية ، وتعمل هذه الدار على تطوير الأجهزة الخاصة بها وتعزيز حركة النشر والإعلام لتناسب المستويات الثقافية المتطورة وتحقيق التناسق والتكامل بين الجهات المعنية بحيث تستوعب كافة الأبعاد القومية والمهنية والعلمية لتوفير المواد الفرعية المناسبة للمتحررين من الأمية في شكل كتيبات ومجلات وصحف إذاعية وتلفزيونية وتوفير مراكز تثقيفية على الصعيد النوعي والجغرافي ، وتنوع الأساليب المستخدمة والتوسع في الأساليب الحديثة وبخاصة الاتصال الجماهيري .

— الهيئة الوطنية للتدريب المهني ، وتضم ممثلين من الوزارات والجهات التالية (التخطيط ، التجارة ، والصناعة ، والمعادن ، والنفط ، والدفاع ، والزراعة والإصلاح الزراعي ، والتربية ممثلة في المديرية العامة للتعليم المهني ، والنقل والمواصلات ، والإسكان والتعمير ، والتعليم العالي والبحث العلمي ، ممثلة في مؤسسة المعاهد الفنية والجامعة التكنولوجية ، وأمانة العاصمة ، والاتحاد العام لنقابات العمال ، واتحاد الصناعات العراقية) وتهدف هذه الهيئة إلى تنسيق الجهود لتلبية متطلبات خطة التنمية من القوى العاملة المدربة وضمان رفع مستوى مهارة اصحاب المهن والعاملين وفقاً للتطورات العلمية الحديثة للنهوض بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في عموم القطر .

2 . دور كل من المدرسة والمشاركة الأهلية والإرشاد والتعليم المهني

والفني والمنظمات في تعليم الكبار وتنمية المجتمع :

— دور المدرسة في تعليم الكبار وتنمية المجتمعات المحلية : من منطلق مفهوم تعليم الكبار في أن يكون التعليم شاملاً لجميع أنواعه وضعت التشريعات لإكمال الدراسة في

المدارس المتوسطة لمن تجاوزت أعمارهم سن القبول في هذه المرحلة مما أتاح الفرصة للعديد من متخرجي المدارس الشعبية لإكمال دراستهم ومواصلة التعليم إلى مراحل أعلى.

— المشاركة الأهلية وجهود المجتمع المحلي من أجل توفير فرص التعليم المستمر للجميع وعلى كافة المستويات : بما أن التعليم المدرسي لا يمكن أن ينهض بتعليم الكبار فإن الأمر يتطلب إسهام فئات الشعب المختلفة والمؤسسات المعنية بتنمية المجتمع بكل خبراتهم وإمكاناتهم المادية وغير المادية من أجل توفير فرص التعليم المستمر لكافة المواطنين وعلى المستويات كافة ذلك أن تعلم الكبار يصنعه المواطنون ويعمل على تقدم المجتمعات ورفي الأمم .

— دور الإرشاد في تعليم الكبار في المناطق الريفية وتشجيع المبادرة وتبادل الخبرات بشأن الطريقة التي يمكن أن يسهم بها في تعليم الكبار ، وفي تعزيز التنمية المحلية المستديمة والمجتمع المدني : نظراً إلى التخلف الذي يسود المناطق الريفية في استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج الزراعي واستخدام المكننة الزراعية واستعمال المخصبات، وبغية تنمية الجماعات المحلية وهو ما يعني التربية البيئية وإرشاد العاملين في هذه المناطق واطلاعهم على ما هو مستحدث من أساليب ووسائل إنتاجية متطورة، فإن للإرشاد دوراً فاعلاً ومهماً في رفع مستوى الفلاحين.

— التعليم المهني والفني للكبار : ويهدف هذا النوع من التعليم إلى إعداد أفراد لممارسة مهن وحرف جديدة لم يسبق لهم القيام بها، كما يهدف إلى تدريب العاملين أو المواطنين مهنيًا بقصد تحسين كفاياتهم وتزويدهم بالمعارف والمهارات الجديدة التي جاء بها التحديث التكنولوجي والتقدم العلمي في دوائر تخصصاتهم مما يزيد من درجة تفهمهم للعمل.

— دور المنظمات غير الحكومية في تعليم الكبار : تضم المنظمات غير الحكومية شرائح مختلفة وواسعة من المجتمع، ولها دور مؤثر وفاعل في تنمية الميول الاجتماعية والاقتصادية وتمكينهم من إرضاء نزعاتهم إلى العمل الجماعي .

ويمكن أن يتخذ دور هذه المنظمات في تعليم الكبار مسارات عديدة نخص منها :

أ/ قيام المنظمات غير الحكومية بتنظيم برامج التربية المستمرة وتيسيرها وذلك بالتنسيق مع الجامعات والمعاهد لتنفيذها في مقار العمل (المصانع والشركات) لتعليم العاملين فيها وتدريبهم.

ب/ الاستفادة من مراكز التأهيل والتدريب المختلفة ومراكز الصناعة والزراعة والتجارة والورش بشكل مباشر وغير مباشر .

ج/ إيجاد مراكز ثقافية لكل منظمة مهنية تعنى بأعضائها من خلال تنمية برامج الثقافة الجماهيرية سواء عن طريق أساليب التواصل الجماهيرية أو عن طريق النشر في الصحف والمجلات أو عن طريق المسرح والتمثيل وما إلى ذلك، إذ لم تعد التربية مسألة فردية تتوقف على مزاج الفرد ودافعيته وقابليته بل أصبحت مسألة ثقافية لاغنى عنها في مواجهة طوفان المعرفة المتفجرة والتمتع بفرص الحياة .

د/ إيجاد مراكز تدريبية لهذه المنظمات في المركز وفروع لها في المحافظات بهدف تحويل العمال غير المهرة الى نصف مهرة .

— دور المنظمات غير الحكومية في تعليم وتنمية المرأة : تلعب المنظمات النسوية دوراً كبيراً وفاعلاً في تعليم الكبار من خلال الجهود الشعبية المساندة للجهود الرسمية إذ جميعها تصب في مسار واحد يعود بالتالي على حركة تعليم الكبار بالفائدة ويؤدي إلى تسريع نموها وحركتها . وهناك مسارات عديدة يمكن من خلالها تحقيق ذلك نخص منها :

أ/ إعداد دورات لعموم النساء في مجال العمل المتعدد كالخياطة ، الاسعافات الأولية ، تدريب مربيات دور الحضانة ، التجميل والحلاقة ، تعليم سياقة السيارات والرافعات . صيانة الأجهزة الكهربائية... الخ.

ب/ تنظيم دورات تدريبية في مجال القيادة .

ج/ فتح أبواب التعليم لكل راغبة في التعليم في جميع مراحله دون التقيد بالسن أو أية شروط من شأنها أن تعوق الاستمرار في التحصيل العلمي والمعرفي .

د/ فتح أبواب جديدة من الدراسات بعد وصول الدارسة إلى المستوى الحضاري على أن تلبي هذه الدراسات رغبات المتعلمات في نوع الدراسة التي يرغبن فيها وتحقيق آمالهن مثل :

- * معاهد تعليم الضرب على الآلة الكاتبة والسكرتارية .
- * معاهد زراعية وصناعية .
- * معاهد للتدريب على أعمال الفنادق والسياحة .
- * معاهد لتعليم التصوير الفوتوغرافي والسينمائي .
- هـ/ نشر الوعي الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والصحي بين الجماهير النسوية .
- و/ التعرف على مشاكل المرأة بقصد القضاء على المعوقات التي تحد من مشاركتها في التحولات الاقتصادية والصحية .
- ز/ دراسة ظروف المرأة الريفية والعمل على تحسينها .
- ح/ التوسع في دورات التدريب النسوي وبخاصة الحياكة في الحضر والصناعات المنزلية في الريف .
- ط/ العمل على رفع مستويات مهارة العاملات شبه الماهرات وغير الماهرات المشتغلات في بعض الصناعات كالصناعات التحويلية والمواد الغذائية وخياطة الملابس الجاهزة وذلك من خلال إدخالهن في دورات ومراكز التدريب المهني .
- ي/ إنشاء مكاتب متخصصة في التوجيه المهني للإناث تحت إشراف الاتحاد العام للنساء .

سلطنة عمان

بنيت مبادئ فلسفة التربية وأهدافها بسلطنة عمان على الجمع بين «تحديث المجتمع العماني والتقدم الاقتصادي والأصالة العمانية» وفي إطار هذه الفلسفة جاء الهدف الاستراتيجي للتربية والتعليم على النحو التالي :

«إتاحة الفرصة للعمانيين - من خلال نظم تعليمية مناسبة - لاكتساب خبرات تربوية تؤهلهم للقيام بالأدوار المناسبة لقدرات كل فرد منهم في إحداث التغيير الحضاري اللازم في العلم والتكنولوجيا والاقتصاد والفن مع التمسك بالعقيدة الإسلامية السمحة والصالح من التراث العربي».

1 . دور المدرسة في تعليم الكبار بالسلطنة :

أخذت السلطنة بتعليم الكبار الموازي «المتسارع» للكبار الذين انقطع تعليمهم في مرحلة دراسية معينة لظروف خارجة عن إرادتهم، ولخبرجي محو الأمية لمواصلة التعلم حتى أعلى المراحل، وبذلك مدت بهذا النظام الجسور بين التعليم النظامي واللا نظامي .

وقد بدأ نشاط تعليم الكبار بالسلطنة في العام الدراسي 1975 / 74 م وأخذ في التنامي انتشاراً وعدداً مع الطفرة التعليمية التي تعيشها البلاد في هذا العهد .

2 . نظام تعليم الكبار :

وتقنيا لهذا النشاط أصدرت وزارة التربية والتعليم «نظام تعليم الكبار» بقرار وزاري رقم : 31 لسنة 1981 (معدل) وقد تضمنت مواده تعريفاً بهذه الدراسة وشروط التسجيل فيها، وتنظيم العمل في المراكز والأدوات الضابطة والمنظمة له، والإشراف والتوجيه على المستويين المركزي والمحلي، ونظم الامتحانات، والخطط الدراسية لكل صف بكل مرحلة، ونظم التقارير الفنية والإدارية ... الخ .

ويسير هذا النشاط وفق نظامين للدراسة النظام الأول هو : «الدراسة المنتظمة» والذي فسره النظام بالآتي

— الدراسة المنتظمة : وتتم في المراكز، وهي الدراسة التي يلتحق فيها الدارس بأحد مراكز تعليم الكبار، ويتقدم للامتحان النهائي باسم المركز الملحق به .

أما النظام الثاني فهو الدراسة خارج المراكز أو ما يعرف «بالدراسة المنزلية الحرة» وفسره النظام بالآتي :

— الدراسة المنزلية الحرة : وهي الدراسة التي لا ينتظم فيها الدارس في المركز بل يدرس في بيته ويتقدم للامتحان النهائي في أقرب مركز أو مدرسة إلى سكنه بإسم دراسة منزلية حرة .

وتغطي الدراستان المنتظمة والحرة مراحل التعليم الثلاث (ابتدائي، إعدادي، ثانوي) .

ويدار هذا النشاط فنيا وإداريا بالنظام الهرمي للإدارة، فعلى المستوى المركزي تتولى دائرة محو الأمية وتعليم الكبار التخطيط للنشاط من خلال المعطيات الإحصائية للمناطق

التعليمية، كما تقوم بدراسة التقارير الفنية واستقراء محتوياتها والرد والإفادة على كل متطلبات العمل .

وعلى مستوى المناطق التعليمية تتولى مديريات وإدارات التربية والتعليم تنظيم النشاط من حيث فتح الشعب وتجميع الإحصاءات وتقارير الموجهين وإرسالها للدائرة المختصة بالوزارة، ومتابعة العمل وتقويمه على مستوى المنطقة .

وتشير الإحصاءات الرقمية السنوية إلى الزيادة المطردة في أعداد الدارسين بهذه الدراسة ذكوراً وإناثاً بنظاميها منذ بداية النشاط وحتى العام الدراسي 1996/95م. ولم يكن هذا المردود كمياً فقط بل كان انتشاراً مكانياً حيث زادت أعداد المراكز والدارسين بنفس حجم زيادة المدارس وانتشارها في أرجاء السلطنة المختلفة، وقد لوحظ في السنوات الأخيرة زيادة عدد الدارسات مقارنة بالدارسين مما يعكس مدى اهتمام المرأة وحرصها على التعليم.

أما بالنسبة إلى المناهج، فتستخدم مناهج التعليم المدرسي في مراكز تعليم الكبار وبنفس المعلم . ومن حيث زمن الدراسة، فإنها تمتد على خمسة أيام في الأسبوع وبحساب خمس حصص يومية.

3 . المشاركة الأهلية وجهود المجتمع المحلي من أجل توفير فرص التعليم المستمر للجميع وعلى كافة المستويات :

إنّ تعليم الكبار في مفهومه المتقدم جزء فرعي من مشروع شامل للتربية المستديمة، بل أصبح مرادفاً لها حتى أن بعض الدول تطلق على الإدارة المسؤولة عنه «إدارة التعليم المستمر» وهذه التسمية أعطت لتعليم الكبار وضعاً متميزاً ، فالنظرة لتعليم الكبار في البلاد النامية لدى العامة أو حتى لدى بعض المتعلمين والمتقنين تعني محو الأمية فقط، مما أدى إلى ضعف الاستجابة لمؤسساته، وتشنته بين إدارات في وزارات متعددة ، بحيث انعدم التنسيق بينها وضاعت الجهود التي كان يمكن أن تستثمر بصورة أكبر لو توحد المفهوم وتم التنسيق المقنن بين هذه الجهات .

وقد بدأ تعليم الكبار عملاً شعبياً وكل البلدان التي حققت نجاحات فيه مثل السويد والصين اعتمدت على أسلوب المشاركة الشعبية في تحقيق الهدف المنشود.

إن خاصية التكافل الاجتماعي التي يتمتع بها الشعب العماني ... والتي تمثل جذوراً أصيلة للمساهمة الشعبية كانت من الأسباب المساعدة على انتشار برامج تعليم الكبار. فوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من خلال البرنامج الوطني لتنمية المجتمعات المحلية وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم قامت بجهود مكثفة للقضاء على الأمية وذلك منذ عام 1976م في الأماكن التي يخدمها البرنامج .

ولما كان البرنامج الوطني يهدف إلى تنمية الإنسان العماني اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وصحياً وبخاصة في المناطق النائية فقد وجد البرنامج تجاوباً من المواطنين في توفير أماكن الدراسة ومستلزمات تنفيذ برامج التربية الأسرية في غالبية القرى مما ساعد في استمرارية النشاط من مرحلة محو الأمية إلى مراحل تعليم الكبار المختلفة، وبذلك أتاحت للفتيات والنساء اللاتي لم يجدن فرصاً للتعليم في المدارس من تعلم القراءة والكتابة بجانب البرامج الثقافية والمهنية التي تركز على تعليمهن معرفة أصول بعض الحرف المحلية والتطريز والحياسة والخياطة وكل ما يتعلق بحياة المرأة كفتاة وربة أسرة وأم .

وتقوم بممارسة نفس الأنشطة التي تنفذ عن طريق البرنامج الوطني، جمعيات المرأة العمانية والتأهيل النسوي التي أصبحت منتشرة في أماكن عديدة من السلطنة.

4 . دور الإرشاد في تعليم الكبار في المناطق الريفية، وتشجيع المبادرة وتبادل الخبرات بشأن الطريقة التي يمكن أن يسهم بها تعليم الكبار، في تعزيز التنمية المحلية المستدامة والمجتمع المدني :

تقوم غالبية الجهات الحكومية بالسلطنة بجهود واضحة ومقدرة في إرشاد الكبار وتوجيههم لتحقيق التنمية المحلية والتي من شأنها أن تحقق نمواً في كل المجالات، فوزارات الإعلام ، والتراث القومي والثقافة ، والصحة والزراعة والثروة السمكية والشؤون الاجتماعية والعمل ، تقوم كل منها بدور كبير في مجال إرشاد الكبار ... فعن طريق الإعلام المرئي والمسموع والمقروء تلعب وزارة الإعلام دوراً رئيسياً في توجيه المواطنين الكبار في أهم الموضوعات المتعلقة بحياتهم صحية كانت أو بيئية أو اجتماعية

أو ثقافية ، كما تقوم وزارة التراث القومي بإصدار كتيبات إرشادية توجيهية مبسطة في مادتها يتم توزيعها على جميع مناطق السلطنة ، وتلعب وزارة الصحة دوراً هاماً في إصدار مطبقات وملصقات إرشادية تهدف إلى تنوير المواطنين بالجوانب الصحية المطلوب اتباعها ضماناً لسلامة صحتهم وصحة بيئتهم ، وايضاً توجه وزارة الزراعة والثروة السمكية المواطنين عن طريق النشرات والملصقات والمطبقات والبرامج الإرشادية التي تبث عن طريق التلفزيون والإذاعة إلى كل ماهر مفيد لتنمية مواردهم المحلية الزراعية والحيوانية ...الخ .

وتلعب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل دور الريادة في مجال الإرشاد ، من خلال البرنامج الوطني لتنمية المجتمعات المحلية ، وبجانب نشاط محو الأمية وتعليم الكبار يتم فتح الفصول بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ، ويقوم البرنامج الوطني بواسطة الرواد والرائدات الاجتماعيين بدوره التليعي في توجيه الكبار وإرشاد ذلك عن طريق المحاضرات والندوات والعروض السينمائية وقد أصبح هذا البرنامج برنامجاً ثابتاً في العديد من القرى الريفية للسلطنة ، كما وأن البرنامج الوطني يلعب دوراً هاماً في إنشاء المكتبات الريفية الثابتة منها والمتنقلة والتي تحوي بجانب الكتيبات التي تصدرها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل كتيبات القراءة والاطلاع (مكتبة الراشدين) التي تصدرها وزارة التربية والتعليم ، كما تحوي أيضاً جميع الكتيبات والملصقات والمطبقات الإرشادية التي تصدرها الوزارات الأخرى .

5 . التعليم المهني والفني للكبار :

كما أشرنا من قبل فإن التنمية الشاملة لا يتم تحقيقها بصورة مرضية إلا عن طريق الإنسان فهو صانعها والمستفيد الأول منها ، لذلك تجندت كل الجهود فقامت وزارة التربية والتعليم بفتح مدارس ثانوية صناعية وتجارية ، كما قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ممثلة في البرنامج الوطني لتنمية المجتمعات المحلية بفتح مراكز التأهيل النسوي وقامت هيئة التدريب المهني بفتح مراكز التدريب المهني ، هذا إلى جانب المراكز التي يقوم بإنشائها القطاع الخاص .

لقد وجدت هذه المراكز إقبالاً من قبل المواطنين خاصة وأنها تقدم برامج عملية تتيح للفرد الاستفادة منها فرصة العمل الميسر في سوق العمالة ، كما تتيح للفتيات والنساء في المناطق الريفية فرصة المساهمة في دخل الأسرة وتحسين أوضاعها المعيشية ونذكر هنا على سبيل المثال البرامج التدريبية التي يتم التدريب عليها في المراكز المفتوحة من قبل الدولة وغيرها من المراكز التي تدار بواسطة القطاع الخاص منها : تعليم المهن والمهارات الخاصة ، الميكانيكا ، الكهرباء بأنواعها ، النجارة ، والتدريب على الأمن الصناعي ، الكمبيوتر ، الآلة الكاتبة ، قيادة السيارات ، التفصيل والحياسة والخياطة ، الصناعات الريفية والحرف اليدوية .

6 . دور المنظمات غير الحكومية في تعليم الكبار :

بما أن وزارة التربية والتعليم باعتبار انها الوزارة المسؤولة عن نشاط تعليم الكبار بالسلطنة قد أخذت بنظام التعليم الموازي لنشاط تعليم الكبار منذ بدايته وذلك لظروف خاصة أملتها حاجة البلاد زمن الطفرة والتحول بهدف تأهيل المواطن العماني لينخرط في برامج التنمية المختلفة ، فإن مجالات تعليم الكبار الأخرى تأخرت لبعض الوقت لحاجة البلاد إلى تأهيل أعداد كبيرة من المواطنين أكاديمياً لشغل الوظائف التي يحتاجها جهاز الدولة الناشئ .

ولما كانت متطلبات التنمية الشاملة لا تقتصر على التأهيل الأكاديمي فحسب وإنما لابد من تكامل التأهيل المهني معه ، فالاستحداث التكنولوجي في مجالات الصناعة والزراعة والاتصال والحياة العامة والذي صار يتدفق بصورة مكثفة ومعقدة أصبح يصعب التعامل معها إلا لمن أُعدّ وتأهل لذلك ... إزاء هذا كان لابد للمنظمات والمؤسسات غير الحكومية من الاضطرار بدورها حيال مجالات تعليم الكبار المختلفة حتى تؤدّي دورها الرئيسي في إعداد المواطنين وتأهيلهم وتدريبهم في المجالات التي تدفع عجلة التنمية ، فأصبحت غالبية مجالات تعليم الكبار التي تمارس حالياً بالسلطنة تدار بواسطة الهيئات والمؤسسات الخاصة باستثناء المجالات التي سبق ذكرها والتي تمارس بواسطة وزارتي التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية والعمل .

7 . دور المنظمات غير الحكومية في تعليم وتنمية المرأة :

يتميز المجتمع العماني بأنه مجتمع عربي إسلامي يتمتع بتراث وتقاليده عريقة كما أنه مجتمع سريع التطور والتقدم في جميع مشارب الحياة .

وقد شهد التعليم في سلطنة عمان نهضة كبيرة شملت جميع مراحلها بأنواعها المختلفة، ولم تتخلف المرأة عن ركب هذا التطور والتقدم، فقد حظيت بفرص متكافئة مع الرجل في جميع مراحل التعليم وفي الوظائف المختلفة، ومع ذلك ظلت دائماً في حاجة إلى من يزودها بالمعارف والمهارات التي تؤهلها لأن تكون ربة بيت صالحة .

فالوظيفة الأساسية للمرأة أن تكون ربة أسرة ومديرة لشؤون بيتها، ورعاية لزوجها وأولادها ومشاركة في دفع حركة التنمية حتى تكون نافعة لنفسها ووطنها، ولتحقيق كل ذلك فقد عنيت العديد من الجمعيات الخاصة بالسلطنة والمؤسسات الأهلية بالاهتمام بتعليم المرأة ومساعدتها لتحقيق الوظيفة الأساسية التي خلقت من أجلها .

فجمعيات المرأة العمانية ومراكز التأهيل النسوي المنتشرة في بعض المناطق تقدم برامج ثابتة تتناول كل الجوانب الحياتية التي من شأنها أن تحسن من مستوى المرأة بصفة خاصة، وتسعى لتحقيق التنمية الشاملة بصفة عامة. فبجانب المحاضرات التثقيفية التي تقدمها جمعيات المرأة العمانية والتي تتناول شتى الموضوعات المتعلقة بالصحة العامة والمحافظة على صحة البيئة ومحاربة العادات الصحية والاجتماعية الضارة وتربية الطفل، تقوم بتدريب الفتيات والنساء على فنون الطهو والتفصيل والتطريز والخياطة والعديد من الحرف اليدوية .

كما تقوم المؤسسات الخاصة بتأهيل النساء وتدريبهن على العديد من مجالات تعليم الكبار المختلفة بهدف إسهامها في مجالات التنمية نذكر منها : الحاسوب، المحاسبة، الآلة الكاتبة، التطريز، الخياطة والعديد من المهن والحرف التي يمكن أن تقوم بأدائها المرأة خاصة وأن سياسة الدولة تهدف إلى تعميم الوظائف التي كان يقوم بها الوافدون ويمكن تأهيل المرأة المواطنة وتدريبها للقيام بها بجانب الرجل .

بيان احصائي بأعداد الأميين العمانيين
في الفئة العمرية (15-45) وفقاً لإحصاء عام 1993م

بيان	ذكور	إناث	مجموع
عدد السكان في الفئة العمرية 15-45	282373	277550	559923
عدد السكان الأميين في الفئة العمرية 15-45	36581	99095	135676
النسبة المئوية للأميين في الفئة العمرية 15-45	12,95 %	35,7 %	24,23 %

دولة فلسطين

تنفرد فلسطين عن بقية الأقطار العربية بخصوصية مميزة، حيث غابت عنها السلطة التعليمية التربوية الوطنية رداً من الزمن بحكم الاحتلال، جعلت العملية التعليمية برمتها مبعثرة الأركان لا تلتقي بالنظريات التربوية، ولا بالتطورات الطارئة عليها نتيجة تجاهل سلطات الاحتلال لهذا القطاع الهام في هذا الوطن.

لذلك، وعندما تسلمت وزارة التربية والتعليم في عام 1994 زمام الأمور التربوية كان لابد وأن تولي الاهتمام الأول للتعليم العام النظامي، وترميم البنية التحتية لهذا التعليم لاستيعاب الطلاب ممن هم في سن دخول المدرسة وكذلك بقية المراحل التعليمية، وتوفير كل متطلبات هذه المراحل «مباني، تجهيزات، مناهج، كتب، إعداد، معلمين»، وهذا يستنفذ الموارد المالية المخصصة لجهاز التعليم كله.

ولم يغب عن ذهن الوزارات الالتفات أيضاً إلى فئة الشباب المحرومين قسراً من حق التعليم ممن هم في سن التعليم الإلزامي أو التعليم الثانوي، فهذه الفئة التي تنفرد فيها فلسطين عن بقية الأقطار العربية والتي استهدفتها مختلف الوسائل الهمجية التي تحول دون ممارستها لهذا الحق، تعاظم عددها خلال فترة الاحتلال حتى أصبح البلد يضم عشرات الآلاف من الشباب المتسربين المنقطعين عن الدراسة وبخاصة في فترة الانتفاضة.

لهذا تنظر الوزارة بمنتهى الجدية إلى وضع برنامج تعليمي شبه نظامي لهؤلاء الشباب من سن 12-18 وفق منهاج دراسي خاص يدرس في مستويين دراسيين، الأول يضم الفئة العمرية من 12-15 عاماً، والثاني يضم الفئة العمرية من 15-18 عاماً. ويتم التركيز في المستوى الأول على تزويد الدارس بالمعارف والمهارات الأساسية والثقافة العامة، كما يتم التركيز في المستوى الثاني على تزويده بالمهارات المهنية التي تساعد على التوجه إلى سوق العمل وتأمين مصدر رزق يضمن له ولعائلته الحياة الكريمة.

أما المسار الثالث الذي تدأب الوزارة على إخراجهم إلى النور فهو برنامج محو الأمية وتعليم الكبار كما هو الحال في الأقطار العربية الأخرى، وقد خصصت جزءاً من موازنتها المتواضعة لدعم هذا النوع من التعليم غير النظامي الذي أهمل من قبل سلطات الاحتلال تنفيذاً لسياساتها الرامية إلى تجهيل الشعب الفلسطيني وتجويعه. وقد قطعت شوطاً كبيراً في الإعداد والتحضير حيث تم فتح 43 مركزاً لمحو الأمية وتعليم الكبار خلال العام الدراسي 99/2000 بلغ عدد الدارسين بها 1335 دارساً ودارسة، وهذه المراكز موزعة على مدن وقرى ومخيمات الوطن كافة، وتقوم الآن بتدريب المعلمين وتأهيلهم وكذلك إعداد المناهج والكتب الدراسية لهذه الفئة.

دولة قطر

حرصت دولة قطر على أن توفر للتعليم العام كل الإمكانيات التي كفّل له النمو السريع والوصول به إلى مستوى علمي يتمشى مع مستويات التعليم في البلاد المتقدمة. كذلك فقد أخذت دولة قطر تضاعف ميزانية التعليم في البلاد عاماً بعد عام لمواجهة التوسع في إنشاء المدارس وتطوير المناهج.

وأدركت دولة قطر مشكلة الأمية بأبعادها وأخطارها على المجتمع فسارعت إلى تأسيس أول مركز لتعليم الكبار ومحو الأمية في عام 1954م، وقد حظي هذا المركز بالإقبال الشديد من قبل المواطنين رغبة في التعليم وتعويضاً عما فاتهم في صغرهم مما شجع المسؤولين في وزارة التربية والتعليم على التوسع في فتح المراكز استجابة لهذه الرغبة الملحة من المواطنين واندفاعهم بحماس للتعليم،

ولقد بدأت تجربة محو الأمية وتعليم الكبار مع بدء النهضة التعليمية في قطر وبذلت جهود خلال أعوام 1954، 1955 م . ولعل أول صفوف منتظمة فتحت في أواخر عام 1956 م عندما أنشئ قسم جديد في دائرة معارف قطر سمي بقسم التعليم الفرعي. وكان هذا القسم يضم عدة أقسام مثل تعليم البنات، والتعليم الليلي، وتعليم الأجانب اللغة العربية، والتعليم الصيفي.

المراحل التي مر بها محو الأمية وتعليم الكبار :

يمكن أن تقسم المراحل التي مر بها تعليم الكبار ومحو الأمية في قطر الى أربع مراحل رئيسية هي :

— المرحلة الأولى من 1956 م حتى 1963 م : تأسست أول مدرسة نظامية للتعليم المدني في عام 1955 م وفي السنة التالية كانت مدارس التعليم النظامي هي المركز الذي يرتاده الكبار لمن فاتهم قطار التعليم لينهلوا من منابع العلم مجموعة المعارف المتوفرة ومنها مهارة القراءة والكتابة .

— المرحلة الثانية : من 1964 م حتى 1972 م : بدأت مشكلة الأمية - مع بداية سنة 1964 م - تأخذ طابعاً قومياً صحيحاً في طرحها على مستوى العالم العربي نتيجة نمو الوعي الثقافي والعلمي في البلاد العربية إلى درجة جعلت أكثر رجال التربية ينادون بضرورة التعاون في إيجاد الحلول لهذه المشكلة الخطيرة خاصة وأن بلاداً كثيرة غير عربية استطاعت أن تتخلص من الأمية في زمن يسير.

— المرحلة الثالثة من 1972 م حتى 1976 م . بدأت قطر تدخل المرحلة الثالثة من مراحل مواجهة الأمية في البلاد بشكل أكثر جدية من المرحلتين السابقتين، ويظهر ذلك من خلال استقدامها عام 1972 م فريقاً من الخبراء للمعاونة في وضع برامج جديدة لمحو الأمية، وتميزت هذه المرحلة بما يلي .

أ/ يقوم برنامج محو الأمية وتعليم الكبار على أساس الاحتفاظ بمحو الأمية ومواصلة التعليم كهدفين أساسيين متكاملين من أهداف تعليم الكبار والتحرك نحو تحقيقها للأهداف على نحو أكثر فعالية .

ب/ يقوم البرنامج على ربط الأمية ببرنامج الدراسات المسائية وجعل الأول قاعدة للثاني مما يتيح لكل منهما فرصة للانتعاش، إذ ينفث الطريق أمام دارسي محو الأمية

لمواصلة التعليم، كما أنه يضمن لبرامج الدراسات المسائية أعداداً لا بأس بها من الدارسين .

ج/ يعالج البرنامج مشكلة التسرب عن طريق اختصار سنوات الدراسة إلى النصف استجابة لرغبات الدارسين الكبار ويقرب إليهم الهدف الذي يسعون إلى تحقيقه، وبالتالي يحفزهم على الانتظام، عن طريق فعالية المناهج والكتب المقررة وجعلها أو في حاجات الدارسين واهتماماتهم .

د/ يساعد البرنامج على خفض التكاليف إلى النصف - على أقل تقدير - مما يسمح بتوجيه جزء كبير من الأموال المرصودة إلى إنشاء مراكز أو فتح فصول جديدة.

— المرحلة الرابعة من 1976 حتى الآن : وقد برزت هذه المرحلة في دولة قطر بعد إقرار استراتيجية محو الأمية في البلاد العربية (مؤتمر الإسكندرية الثالث لمحو الأمية - بغداد 11-16 ديسمبر 1976) . وبإقرار الاستراتيجية وتبني مشكلة محو الأمية كقضية قومية أصبح هناك التزام قومي سياسي في كل بلد عربي، تبعاً لخطة منهجية ، من أجل تعميم مشروعات وطنية وتنفيذها لتحقيق الأهداف الموضوعية في مدة زمنية محددة .

ونتيجة للجهود التي بذلت فقد تطور عدد المدارس وأعداد الدارسين والدارسات بمحو الأمية وتعليم الكبار، وذلك نتيجة لإيجابية التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقويم بجوانب التجربة والتوسع الأفقي والرأسي في التجربة، واستوجبت أن يتنامى الجهاز الإداري والفني حتى أصبح جهازاً متكامل الجوانب والإمكانات، وأصبح هناك قسمان أحدهما خاص لمحو الأمية والآخر لتعليم الكبار. وتم إنشاء قسم لمراقبة مدارس النساء في إدارة تعليم البنات تشرف عليه موجهة عامة للتعليم المسائي .

— ونتيجة لتلك الجهود انحسرت الأمية في قطر بصورة كبيرة حيث كانت نسبة الأمية حسب تعداد 1986 م 22,3 ٪ منها 15,4 ٪ بين الذكور و 29,1 ٪ بين الإناث. ثم انخفضت عام 1993 م إلى 17,6 ٪ منها 11,3 ٪ بين الذكور و 23,7 ٪ بين الإناث ثم انخفضت عام 1997 م إلى 13,6 ٪ منهم 4433 أمي بنسبة 8,6 ٪ و 9583 أمية بنسبة 18,4 ٪.

دور المدرسة في تعليم الكبار وتنمية المجتمعات المحلية :

تنهض وزارة التربية والتعليم بقطر بمسؤوليات التخطيط والإشراف والتنفيذ من خلال إدارة مركزية تسمى «إدارة محو الأمية وتعليم الكبار» وتوجه أنشطة تعليمية متنوعة تتجاوز حدود التعليم الأكاديمي الموازي للتعليم المدرسي كأنشطة التدريب الحرفي والمهني، وأنشطة التثقيف الشعبي، ومختلف الألوان الفنية، وغيرها، ولكنها أنشطة تمارس في أجهزة متناثرة تخضع لوزارات وهيئات مختلفة، ولا يقوم بينها أدنى تنسيق تنظيمي يربطها بخطوط سياسة قومية عامة .

أما عن إدارة مراكز محو الأمية وتعليم الكبار ، فإنها إدارة مدرسية، تقليدية تتفق وطبيعة التعليم الأكاديمي الذي يقوم به مدرسون عاملون بالمدارس وينتدبون مساء للعمل بالمراكز نظير مكافآت تضاف إلى رواتبهم الأصلية .

والمراكز تقام داخل المدارس الحكومية النظامية ويديرها نظارها (أو مديروها) بنفس الأسلوب الذي يديرون به مدارسهم، ولم تتكون بعد سلطات إدارية مجتمعية تمثيلية لقوى الشعب وهيئاته العاملة في مجالات التنمية .

ولا أمل في إصلاح الإدارة وتحسين كفايات العاملين في مجالات التعليم المستمر للكبار، ما لم تتغير فلسفة العمل وسياساته في هذه المجالات، وتتحدد أهدافها بشكل يعين على تنصيب سلطات إدارية تنهض وفق تنظيمات الثورة الإدارية الحديثة بمسؤوليات الإشراف والتخطيط والتنسيق والتسيير والتمويل والتقويم والتدريب التأهيلي والتجديدي لكل العاملين .

التعليم المهني والفني للكبار :

تتنوع برامج التأهيل المهني للكبار وذلك لإعدادهم لممارسة مهن وحرف جديدة لم يسبق لهم القيام بها. كما تشمل برامج التدريب المهني العاملين أو الموظفين في الخدمة، وذلك بقصد تحسين كفاياتهم وتزويدهم بالمعارف والمهارات الجديدة التي جاء بها التحديث التكنولوجي والتقدم العلمي في دوائر تخصصاتهم، مما يزيد من درجة تفهمهم مع العمل، ويزيد من ترقيتهم الأدبية والمادية .

دور المنظمات غير الحكومية في تعليم الكبار وتنمية المرأة :

في معظم دول الخليج لم تظهر وبصورة واضحة جهود أهلية تقوم بها الأندية والجمعيات والشركات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، وكلها تنفض يديها وتفرغ نهنها من الاشتغال بهذه المهمة النبيلة تاركة أمرها لوزارات التربية والتعليم. ونستثنى من ذلك العراق التي استغلت كافة المباني بما فيها الغرف السكنية بالمنازل والخيام والصريفات ومضاييف الريف ، وتذكرنا بالجهود الشعبية فى تنزانيا التي سمحت بتقديم كل شيء للتدريس حتى المقاهي وحانات البيرة .

إن المجتمع كله مسؤول عن تعليم الكبار ولا يجب أن تعفى فيه أية هيئة مهما كان حجمها وقدرها من القيام بدور ولو متواضع، فالنهر الطامي من قطرات متجمعة .. وربما كانت هناك جهات ليست لها صلة على الإطلاق بأمور التعليم والتثقيف ، ولكن لها إمكانات مضمرة لو استغلت لأثمرت على نحو مذهل .. لقد خصصت البرازيل ثلثي مداخيلها من «اليانصيب» الرياضي لمحو الأمية، فهل فكر أحد من قبل في مثل هذا العمل ؟!

دور الإعلام والإرشاد في تعليم الكبار في المناطق الريفية :

إن الإيمان بدور الإعلام والإرشاد كأداة فعالة في حفز إدارة تعليم الكبار وخاصة في المناطق الريفية هام وله تأثير كبير في المساعدة على القضاء على الأمية . ويمكن أن يتم ذلك عن طريق :

— إشترك الإذاعة في إعداد مواقف تعليمية للكبار عن طريق حثهم على الالتحاق بمراكز محو الأمية .

— استحداث برامج في مجال الدعوة لمحو الأمية بنوعيه الهجائي والحضاري عن طريق الأحاديث والندوات واللقاءات التي توضح أهمية التعليم، والتمثيلات الهادفة التي تحث الأميين على التعلم .

— قيام التلفزيون بزيارات ميدانية لمراكز محو الأمية وتعليم الكبار لتقديم نماذج من الدارسين يبين فيها دوافع التحاقهم بالمراكز لحث الأميين على الاقتداء بهم والتسجيل في المدارس الليلية من واقع واجبههم الديني والوطني .

— إسهام وسائل الإعلام الأخرى كالصحف والإعلانات والطوابع البريدية والنشاط المسرحي بجهودها في إبراز قيمة العلم والتعليم .

— ضرورة إشراك الهيئات والأفراد ، كل وفق إمكانياته ، في دعوة الأميين للالتحاق بمراكز تعليم الكبار .

— الاستئناس بآراء ذوي الخبرة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار وإشراكهم في وضع مقترحات لتشجيع الأميين بمراكز تعليم الكبار .

— الاستعانة بدور الصحف اليومية والمجلات الدورية والمطبوعات الأخرى لما لها من تأثير قوي على اتجاهات الأفراد والجماعات ، أياً كانت مستوياتهم واهتماماتهم .

— الاستعانة بالمؤسسات ذات التأثير القوي والدائم مثل .

أ/ المسجد ، وكلنا يعرف فضله ورسالته العظيمة في التوعية ، والتربية والتعليم ، وشحن العواطف ، واستثارة الهمم لعمل الخير ، وخير العلم .

ب/ تجمعات الجيش والشرطة ج/ رعاية الشباب ونشاطاتها .

د/ البريد هـ / السينما .

دولة الكويت

1 . واقع تعليم الكبار في دولة الكويت 1999/ 98 :

يعتبر المسؤولون عن التعليم في دولة الكويت أنه لا غنى عن وجود نظام خاص لتعليم الكبار يساعد العديد من أبناء المجتمع الذين لم تسمح لهم الظروف بالدراسة في مدارس التعليم العام الصباحي على مواصلة دراستهم وفق نظام يراعي ظروفهم على مختلف أنواعها ويراعي خصائصهم النفسية والجسمية . فكان نظام تعليم الكبار ومحو الأمية للدراسة خلال الفترة المسائية .

وينقسم نظام تعليم الكبار ومحو الأمية من حيث النوع إلى قسمين هما :

— محو الأمية .

— المتوسط والثانوي .

ويتولى خدمة هذا النظام 40 مركزاً للدراسة المسائية تغطي جميع مناطق الكويت، ويدرس بها خلال العام الدراسي 98/99 حوالي 13 ألف دارس ودارسة يمثلون حوالي 2/ من نسبة عدد السكان البالغ حوالي 630 ألف نسمة .

1-1 - محو الأمية :

إدراكاً من الدولة لخطورة الأمية باعتبارها آفة اجتماعية خطيرة فقد أوليت هذه المرحلة، على وجه التحديد، أهمية قصوى ورعاية خاصة، تمثلت في صدور تشريع خاص سمي القانون رقم 81/4 بشأن محو الأمية .

وهو تشريع تضمن العديد من الأحكام الخاصة لمعالجة وضع الأمية تارة بالتجريم والعقاب وتارة أخرى بالتشجيع والمكافآت المادية والمعنوية. وكان لهذا القانون الأثر الكبير في تقليص نسبة الأمية وذلك على النحو الآتي :

العام	نسبة الأميين بين الرجال	نسبة الأميين بين النساء
1980		50,5٪
1985	27,4٪	35,6٪
1995	17,5٪	12٪
1998	4٪	11٪

وهذه النسب تبرز التدني العام للأمية بين جميع المواطنين. أما فيما يتعلق بالملزمين بأحكام قانون محو الأمية فإن عدد المطلوبين حتى إعداد هذا التقرير من الجنسين لا يتعدى أربعة آلاف ملزم وملزمة وهو رقم يعادل أقل من 7٪ من عدد السكان.

أ/ المناهج : تعتبر هذه المرحلة ذات صفة خاصة ومستقلة عن التعليم العام من حيث الكتب المقررة وهي : اللغة العربية - التربية الإسلامية - الحساب . وقد روعي في تأليفها الأمور التالية

- أن تتناول جميع مهارات اللغة العربية المقررة في المرحلة الابتدائية في كتابين لمحو الأمية حيث يدرس الكتاب الأول خلال السنة الدراسية الأولى ويتضمن جميع المهارات اللغوية المقررة في منهج الصفين الأول والثاني في المرحلة الابتدائية ، ويتناول الكتاب

الثاني جميع مهارات اللغة العربية المقررة فى الصفين الثالث والرابع الابتدائى ويدرس فى السنة الثانية لمحو الأمية.

- روعي فى إعداد مادتي التربية الإسلامية والحساب ما روعي في منهج اللغة العربية من حيث المهارات لتفي بحاجات الكبار فى مجال التربية الإسلامية وإجراءات المعاملات الحسابية .

- تناول المهارات اللغوية في كتاب القراءة للسنة الأولى محو الأمية من خلال موضوعات تثير اهتمام الرجل والمرأة .

وفيما يتعلق بكتاب القراءة للسنة الثانية محو الأمية فقد وضع كتابان : أحدهما للرجال ويتناول موضوعات تخص الرجال. والثاني يشمل موضوعات تختص بشؤون المرأة بحيث يساعدها في تنمية خبرتها بشؤون رعاية الأسرة ومراكز المواطنة الصالحة .

ب/ خطة الدراسة .

عدد الحصص الاسبوعية		المواد الدراسية
الصف الاول	الصف الثاني	
2	2	التربية الإسلامية
9	9	اللغة العربية
4	4	الحساب
15	15	المجموع

1-2 - المتوسط والثانوي :

وهي المرحلة التالية لمرحلة محو الأمية ، وحتى يستكمل «الدارسون الكبار» الذين أنهوا مرحلة محو الأمية أو تركوا الدراسة الصباحية بعد إنهاء المرحلة الابتدائية تعليمهم أتيحت لهم فرصة الالتحاق بالدراسة المتوسطة ثم الثانوية في الفترة المسائية .

- المناهج المقررة : تدرس في هذه المرحلة نفس المواد التي تدرس في مدارس التعليم العام الحكومية في الفترة الصباحية .

ونظراً إلى ظروف الدراساتين الكبار بالمراكز وطبيعتهم فقد استبعدت بعض المواد مثل التربية البدنية والتربية الموسيقية والتربية الفنية وما شابه ذلك .

2 . البناء التنظيمي لتعليم الكبار ومحو الأمية :

شهدت بداية العام الدراسي 1994/93 إسدال الستار على إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية التي استمرت أكثر من ربع قرن كإدارة مركزية للتخطيط والإشراف والتنفيذ على مجريات العمل بتعليم الكبار ومحو الأمية وحل محلها ثلاثة أجهزة لكل منها اختصاصاته وذلك على النحو التالي :

2-1 المجلس الاستشاري لتعليم الكبار ومحو الأمية : برئاسة وزير التربية ووكيل وزارة التربية نائباً للرئيس إضافة إلى اثني عشر عضواً يمثلون بعض الوزارات ذات الصلة وجامعة الكويت والقطاع الأهلي ويختص المجلس بما يلي :

أ/ وضع السياسة العامة لتعليم الكبار ومحو الأمية والإشراف على تنفيذها من أجل رفع المستوى الثقافي والاجتماعي للمواطنين وجعلها أكثر قدرة على الإسهام في النهوض بأنفسهم وبالمجتمع لمواجهة متطلبات الحياة .

ب/ إقرار تقديرات تكاليف الخطط المعتمدة لتعليم الكبار ومحو الأمية، ومتابعة تنفيذ هذه الخطط في ضوء التقارير التي ترفع إلى المجلس من المناطق التعليمية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتقويم هذه الخطط وتعديلها بما يكفل وضع الحلول المناسبة للمشكلات أو الصعوبات التي تعترض التنفيذ .

ج/ البت في الدراسات والأبحاث التي ترفع إلى المجلس من الأجهزة المعنية.

د/ تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بما يتيح الفرصة للنهوض بمستوى الأداء بوحدات تعليم الكبار ومحو الأمية .

هـ/ وضع قواعد منح الجوائز التشجيعية والمكافآت للمتفوقين في وحدات تعليم الكبار ومحو الأمية .

و/ إقرار المقترحات باستحداث مراكز جديدة لتعليم الكبار ومحو الأمية أو إعادة توزيع القوائم منها في ضوء اعتبارات الكثافة السكانية من الفئات التي تحتاج إلى هذه الخدمات .

ح/ الاتصال المستمر مع أجهزة الإعلام من صحافة وإذاعة وتلفزيون بهدف التنشيط المستديم لحملات التوعية واجتذاب محتاجي هذه الخدمات .

2-2 الأمانة العامة للمجلس الاستشاري لتعليم الكبار ومحو الأمية . وهي إحدى الوحدات التابعة لقطاع الوزير ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة التربية .. ويرأسها أمين عام وتختص بما يلي :

أ/ اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات المجلس وتوصياته.

ب/ متابعة المزمين بقانون محو الأمية في أماكن عملهم ومراكز الدراسة للتأكد من سلامة تنفيذ ما أوجبه القانون من أحكام .

ج/ متابعة أعمال وحدات تعليم الكبار ومحو الأمية بالمناطق التعليمية للتأكد من تنفيذ قرارات المجلس وتوصياته .

د/ تزويد وحدات تعليم الكبار ومحو الأمية بالمناطق التعليمية بأسئلة امتحانات تحديد المستوى العلمي لمن يعرفون القراءة والكتابة ولا يحملون مؤهلات دراسية، وكذلك تحديد مواعيد إجراء هذه الامتحانات، وتزويدها بأسئلة آخر العام الدراسي لمرحلة محو الأمية .

هـ/ اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنشيط كافة وسائل الإعلام فيما يخدم مجال تعليم الكبار ومحو الأمية بالتنسيق مع إدارة العلاقات العامة والإعلام التربوي .

و/ الإشراف على مجلة تعليم الكبار ومحو الأمية والأرشيف الخاص بها بالتنسيق مع إدارة العلاقات العامة والإعلام التربوي .

ح/ مخاطبة الجهات المعنية بمجال تعليم الكبار ومحو الأمية والرد على استفساراتهم في حدود سياسة الوزارة وخطط العمل المعتمدة .

2-3 وحدات تعليم الكبار ومحو الأمية بالمناطق التعليمية : وهي إحدى الوحدات الإدارية التابعة لإدارة كل منطقة تعليمية وتختص هذه الوحدات باتخاذ كافة الإجراءات التنفيذية التي يتطلبها سير العمل بمراكز الدراسة بهذه المنطقة ومنها ما يلي .

أ/ اختيار أجهزة الإشراف بالمراكز والقوى البشرية اللازمة للعملية التعليمية .

ب/ الإشراف على الامتحانات .

ج/ الإشراف المالي على مراكز الدراسة .

د/ تقويم كفاية العاملين بالمركز .

هـ/ توفير الكتب الدراسية وتوزيعها على الدارسين .

الجمهورية اللبنانية

إن آثار الحرب التي امتدت طوال 17 سنة، كانت بالغة الأهمية في مختلف القطاعات، ومنها القطاع التربوي الذي عانى بدوره من التأثيرات السلبية التي تشعبت وتفاقت .

وفي أوائل التسعينات بعد إنتهاء الحوادث الأليمة، باشرت مختلف القطاعات اللبنانية عمليات البناء والتنمية على مختلف الأصعدة ، وما زالت تعمل في هذا الاتجاه للنهوض بالوطن إلى المستوى الذي يطمح إليه اللبنانيون .

فتعليم الكبار في لبنان مسؤولية منوطة بعدة إدارات وأجهزة رسمية وخاصة يعمل كل منها في إطار صلاحيته وإمكاناته ومن هذه الأجهزة نذكر :

المركز التربوي للبحوث والإنماء، وزارة الصحة، وزارة التعليم المهني والتقني، المؤسسة الوطنية للاستخدام، وزارة الزراعة ، وزارة الشؤون الاجتماعية.

وهذه الوزارات والمؤسسات تنسق فيما بينها إذا دعت الحاجة، كما تتعاون مع المنظمات الدولية والجمعيات الأهلية لتنفيذ برامجها في لبنان استناداً إلى الأهداف التي رسمتها منظمة اليونسكو فيما يخص تعليم الكبار والإطار التربوي العائد له، وسنعرض فيما يلي النشاطات المنجزة والمشاريع المستقبلية في لبنان تبعاً للمؤسسات المذكورة آنفاً .

1 . دور المركز التربوي للبحوث والإنماء :

بعد أن أقر مجلس الوزراء «خطة النهوض التربوي في لبنان» بتاريخ 17/8/1994 المعدة من قبل المركز التربوي للبحوث والإنماء، باشر المركز التربوي، برسم الاستراتيجيات ومخططات العمل، البعيدة والقصيرة المدى، لتنفيذ البنود والمشاريع المنصوص عليها في الخطة التربوية .

وقد اعتمدت أولويات تربوية في تسلسل المهام المنوطة بالخطة التربوية، وانطلقت ورشة ضخمة بالتعاون بين المركز التربوي والمؤسسات اللبنانية المختلفة والمنظمات الدولية التي تعنى بالشؤون التربوية والاجتماعية والاقتصادية.

ولم يغب عن الخطة التربوية، وكذلك عن هيكلية التعليم المستحدثة والتي كانت من أوائل الإنجازات التي تمت ضمن الإصلاحات التربوية المرتقبة، موضوع تعليم الكبار.

2 . دور الوزارات المختصة :

أما برامج بعض الوزارات والمؤسسات المعنية بتعليم الكبار فتتلخص في ما يلي :

1-2 وزارة الصحة : تشتمل هيكلية وزارة الصحة على «دائرة التثقيف الصحي» وهي تتولى المهام التالية :

- اقتراح مناهج نشر الإرشاد الصحي على الأهلين وفقاً لأعمارهم وحسب بيئاتهم .
- الإشراف على تنفيذ هذه المناهج وتوجيه الموظفين الموكلين إليهم نشر الإرشاد الصحي.

- تلحق بدائرة الإرشاد الصحي مفرزة الإرشاد الصحي في محافظة بيروت وتقوم بتنفيذ مناهج نشر الإرشاد الصحي التي تضعها الدائرة وفقاً لبرنامج شهري ..» .

إن هذه الدائرة تقوم اليوم، بمهام التخطيط والإرشاد وتوعية الكبار والصغار بغية مساعدتهم على تجنب المشاكل الصحية وحلها، وتدريب المعلمين والمرشدين الصحيين في المدارس العامة والخاصة وفي مراكز المحافظات . ومن المواضيع التي تعالجها : صحة البيئة ، الوقاية من الحوادث، التدخين، السل، الاسهالات الحادة، السيدا ، صحة الفم، الرضاعة من الثدي ، .. الخ .

2-2 وزارة التعليم المهني والتقني : تعنى وزارة التعليم المهني والتقني بشؤون التعليم والتدريب المهني والتقني الرسمي والخاص. وتتولى إدارة المدارس ومراكز التأهيل والتدريب المهني الرسمي ، وتراقب المؤسسات الخاصة، وتهدف إلى تنمية شاملة لقطاع التعليم والتدريب وتطويره وتحديثه بما يتلاءم ، ومقتضيات المستقبل ومعطيات سوق العمل والبنية الاقتصادية .

وقد نظمت - ولأول مرة - مصلحة التأهيل المهني في الوزارة ، خلال عام (1995) دورة تدريبية للكبار حول مهن البناء وتناولت 12 مهنة. وقد تراوحت الدورة ما بين ثلاثة وتسعة أشهر، تم في نهايتها تخريج 600 متدرب .

2-3 المؤسسة الوطنية للاستخدام : ورد في المادة 22 «لدائرة الرعاية المهنية» في المرسوم الذي ينظم عمل المؤسسة الوطنية للاستخدام - وزارة العمل - ما نصه :

«تنفيذ الإجراءات والتدابير التي من شأنها تشجيع وإنجاح مشاريع الإعداد المهني والتكوين المهني المتواصل وإعادة التدريب وذلك على صعيد الافراد المستفيدين والمؤسسات المتخصصة».

تنفذ المؤسسة الوطنية دورات تدريبية مكثفة وسريعة في بيروت والمناطق، حسب الحاجات الاقتصادية في كل منطقة. ويتم التعاون مع المدارس المهنية الخاصة لتنفيذ هذه الدورات التي تمولها المؤسسة الوطنية ، ويستطيع الانتساب إليها من هم ضمن فئات الأعمار 15 سنة وما فوق .

2-4 وزارة الزراعة : تهتم وزارة الزراعة بأمور البحث والإرشاد والتدريب الزراعي والتنمية الريفية. وتوفر التعليم الزراعي المباشر في أربع مدارس فنية زراعية موزعة على المناطق . ويتم حالياً ترميم مدرستين كان قد توقف نشاطهما . كما تتوزع ستة مراكز إرشادية على المحافظات تهتم بتوفير الإرشاد للمزارعين في أمور الزراعة والخيارات الزراعية وإمكانات التسويق وتوجه الى المرأة الريفية ضمن برامج تثقيفية زراعية .

2-5 وزارة الشؤون الاجتماعية : يقوم 12 مركزاً للتنمية الاجتماعية في الوزارة موزعة على المناطق، بالنشاطات الإنمائية في حقول المرأة والأسرة والسكان والتعليم والتدريب والتنمية الاجتماعية . كما أن وزير الشؤون الاجتماعية يرعى اللجنة الوطنية لمحو الأمية واللجنة الوطنية للسكان وتشارك الوزارة في الهيئة العليا للإغاثة وفي الهيئة الوطنية للمعوقين .

وتنبثق عن الوزارة المراكز والمشاريع التالية : مشروع التغذية المشترك، بيت المحترف اللبناني، مشروع تشجيع صناعة السجاد الوطني وتطويره، مشروع تطوير الرعاية

الاجتماعية، والمركز النموذجي. كما تتعاون الوزارة مع الجمعيات والهيئات الأهلية المختلفة وذلك في ميادين عديدة تتناول نشاطات اجتماعية متنوعة .

وفي مجال محو الأمية وتعليم الكبار تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بأنشطتها من خلال مراكز الخدمات الإنمائية البالغ عددها 88 مركزا أساسيا، ملحقا بها 224 فرعا يعمل منها حاليا 58 مركزا أساسيا و 54 فرعا، وتقوم هذه المراكز بأنشطة وخدمات متنوعة (صحية، اجتماعية، مهنية، تربوية، تعليمية) وتعتبر هذه المراكز نموذجية في أنشطتها.

وإضافة إلى ما تقدمه مراكز الخدمات الإنمائية تقوم اللجنة الوطنية لمحو الأمية التابعة للوزارة بتفعيل محو الأمية وتعليم الكبار وتنشيطه في عشرين مركزا أساسيا و 11 مركزا فرعيا، وقد وصلت نشاطات اللجنة الوطنية لمحو الأمية، التدريبية منها والتعليمية، إلى مختلف القطاعات (الأميين من مجندي خدمة العلم، المساجين ذكورا وإناثا، الأميين والعمال والمتسربين من الأحداث، النساء في المناطق الزراعية) وذلك من خلال تعاون اللجنة مع المنظمات والجهات المختصة محليا ودوليا.

ومن نشاطات الوزارة أيضا ما تقدمه من برامج إعداد وتدريب للعناصر البشرية في مجالات الخدمة والتنمية الاجتماعية من خلال (مركز التدريب الاجتماعي — حدث) الذي يعني بإعداد برنامجين تدريبيين متفرغين : برنامج الرعاثيين ومدته تسعة أشهر، وبرنامج المرشدين الاجتماعيين ومدته سنتان دراسيتان. كما ينظم المركز دورات تدريبية أثناء الخدمة لمرشحين من الجمعيات الأهلية والمؤسسات الرعاثية وبعض المؤسسات الحكومية.

3 . دور الجمعيات الأهلية :

إن للجمعيات والهيئات الأهلية نشاطات مهمة ومختلفة في حقل تعليم الكبار، وذلك من خلال المشاريع المشتركة مع المؤسسات الرسمية والمنظمات العالمية. وقد توزعت هذه النشاطات على النواحي التربوية والصحية والمهنية ... وفي مختلف المناطق اللبنانية .

وتهدف هذه النشاطات إلى تزويد الكبار بمعارف صحيحة وحديثة، كما تقوم بتزويدهم وتعليمهم مهارات تساعد في حياتهم المهنية .

وقد أقامت هذه الجمعيات، خصوصاً في المناطق الريفية، دورات لمحو الأمية كما ساهمت في عملية الإرشاد والتوعية الصحية للوقاية من الأمراض والحوادث .

ومن الناحية المهنية، يتركز الاهتمام خاصة بالنساء وتوفر لهن امكانات التثقيف والتدريب والعمل ..

كما تعتني بعض الجمعيات بتأهيل المعوقين وتدريبهم لجعلهم أعضاء عاملين ومنتجين في المجتمع. وتتواجد مراكز أهلية تهتم بمعالجة المدمنين على المخدرات وتؤهلهم لاستعادة حياتهم الطبيعية ودورهم في المجتمع .

أما بالنسبة إلى النصوص الرسمية المتعلقة بتعليم الكبار والتي وردت في خطة النهوض التربوي والهيكلية الجديدة للتعليم ، فإن المركز التربوي يعمل جاهداً لوضع هذه النصوص حيز التنفيذ بالتعاون مع كافة المؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية، وهو بصدد برمجة الاستراتيجيات ورصد الموازنات لهذه المشاريع .

ونعرض أخيراً المشاريع المقترحة التي لها علاقة مباشرة بتعليم الكبار وهي التالية :

- إنشاء خمسة مراكز نموذجية لمحو الأمية ، في دور المعلمين تتوزع على المحافظات الخمس.

- إعداد دورات تدريبية لعشرة أساتذة - يختارون من بين أساتذة دور المعلمين - حول مفهوم تعليم الأميين وطرقه وأساليبه.

- تجهيز المراكز النموذجية بمستلزمات هذا التعليم .

- تجهيز كافة دور المعلمين في لبنان بالمستلزمات الضرورية المتعلقة بالتعليم المستمر غير النظامي، وفتح المجال أمام الكبار لاستعمال دار المعلمين خارج الدوام الرسمي النظامي، لممارسة مختلف النشاطات الثقافية والمهنية والترفيهية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع اللجنة الوطنية لمحو الأمية.

4 . دور المدرسة في تعليم الكبار وتنمية المجتمعات المحلية :

إذا كان دور المدرسة مساعدة الطالب على اكتشاف كفاياته وميوله الشخصية وتوجيهه نحو الدراسة التي تتلاءم مع هذه الكفايات وهذه الميول، وإذا كان أيضاً دور

المدرسة مساعدة الطالب على بلوغ النضج الفكري واكتساب المعرفة الأساسية اللازمة لاختيار اختصاصه الذي يتلاءم مع مؤهلاته، فإن الدور الأساسي للمدرسة في تعليم الكبار هو إعدادهم وتأهيلهم لتلبية حاجاتهم الحياتية والانتقال بهم من الحالة الفطرية التي يعيشونها إلى الحالة المعرفية. لأن الإنسان مدفوع بحكم موقعه الإنساني إلى البحث بشكل متواصل عن تحقيق التوازن مع البيئة التي يعيش داخلها، ويكون ذلك بهدف تنمية المجتمعات التي تعتبر عملية معقدة وشديدة الصعوبة ضمن الظروف الداخلية لمجتمعنا العربي وضمن الظروف الدولية القائمة حالياً. وبالرغم من أن تنمية المجتمعات عملية معقدة إلا أنها تبقى ممكنة التحقيق إذا انطلقنا من فهم عميق وصحيح لواقعنا، وإذا اعتمدنا على أنفسنا بصورة أساسية وعلى قوانا الذاتية واستغلال مواردنا بشكل صحيح وجيد، ولكن تبقى هذه العملية قبل كل شيء خياراً وإرادة سياسية .

5 . المشاركة الأهلية وجهود المجتمع المحلي من أجل توفير فرص التعليم المستمر للجميع وعلى كافة المستويات :

يستمد توفير فرص التعليم المستمر للجميع وعلى كافة المستويات شرعيته من حاجة المجتمع إلى الطاقة البشرية ، ومعالجة مظاهر الإهمال التي قد تضيع على بعض الأطفال فرص الالتحاق بالمدرسة عند بلوغهم السن المناسبة .

وتتم المشاركة الأهلية وجهود المجتمع المحلي من خلال تحديد خطة متكاملة يجب أن تكون من أجل الإنسان وليس على حسابه ، وهذه المشاركة ليست غاية بحد ذاتها بل وسيلة لا بد منها في البداية، وقد لا تبقى ضرورية في المستقبل من أجل إخراج الإنسان من مواقعه في المجتمع، لأن المسؤولية الأولى والأخيرة لتوفير فرص التعليم المستمر تقع على عاتق الدولة بدءاً من سن القوانين إلى وضع خطط عامة وتأمين الموازنات المطلوبة وصولاً إلى تأمين العنصر البشري بعد إعداده وتدريبه بشكل جيد. فالتقاش لا يدور حول ضرورة مشاركة هذا القطاع بل حول مدى الدور الذي يجب الاضطلاع به ومسؤوليته فيه.

6. دور الإرشاد في تعليم الكبار في المناطق الريفية وتشجيع المبادرة وتبادل الخبرات بشأن الطريق التي يمكن أن يسهم بها في تعليم الكبار وفي تعزيز التنمية المحلية المستدامة والمجتمع المدني.

الإرشاد في تعليم الكبار له أهمية تفوق بدرجات إرشاد البالغين والصغار باعتبار أن الكبار يمتلكون النضج الفكري والوقت الكافي للمشاركة في حلقات إرشادية . والإرشاد هنا يلعب دوره كحافز في إظهار ما لهم من قدرات ومواهب مخزونة في ذاتهم إلى حيز الوجود وتنميتها ورعايتها. وبالتالي يمكنهم من فرص نجاح في مجالات شتى وهذا ما أظهرته الدورات التدريبية المهنية السريعة مع الكبار كما أن إرشاد الكبار في المناطق الريفية يجب أن يستند إلى مبادئ تتوافق مع الواقع الجغرافي .

7 . التعليم المهني والتقني والكبار :

التعليم المهني عملية منظمة تسعى إلى إكساب الفرد مهارات عقلية وأدائية واتجاهية تفي بمتطلبات محددة في سوق العمل. وفي إطاره يمكن تحديد تعليم الكبار في الآتي :

— إعداد اليد العاملة لممارسة عمل موصوف ومحدد المستوى في ميادين العمل .

— تلبية متطلبات القطاعات الاقتصادية من القوى العاملة كمأ ونوعاً عبر التعاون للصيق بين المؤسسات الرسمية وقطاعات الإنتاج .

— مواكبة التطورات الهيكلية والتقنية لميادين العمل وانعكاساتها على مضامين البرامج التدريبية. لذلك يجب أن يتسم التعليم والتدريب المهني للكبار بالمرونة من حيث المدة الزمنية للتدريب ومراعاة الفروق الفردية للمتدربين بحيث يتقدم المتدرب وفق قدراته واستعداداته لتحقيق معايير الأداء المحددة. كما أن البرنامج التدريبي المكون من وحدات تدريبية متكاملة، يسمح للمتدرب بالإنسحاب من البرنامج بعد إنجاز متطلبات حلقة محددة لممارسة العمل، ومن ثم العودة إلى النظام لاستكمال متطلبات حلقة أخرى ، وبهذا يتحقق مبدأ النظام المفتوح. ويجب تنفيذ البرنامج التدريبي في مؤسسة تدريبية وفي مواقع العمل لتأكيد الإعداد المتناغم مع متطلبات سوق العمل .

وتبني سياسة التعليم المهني والتقني للكبار على الأسس التالية :

أ/ الموازنة بين العرض والطلب ضمن مستويات العمل الأساسية (محدود المهارات ، والماهر، والمهني) لميادين العمل .

ب/ تنظيم الالتحاق والإعداد بناء على قاعدة معلومات لقطاع العمل تتمتع بمصداقية واعتمادية.

ج/ معايير أدائية مهنية مشتقة من التصنيف والتوصيف المهني المعتمد .

د/ اكتساب المهارات عن طريق العمل المنتج كلما كان ذلك ممكناً .

هـ/ مراعاة احترام أخلاق المهنة وأدابها عند وضع البرامج وتصميمها وتنفيذها.

8 . دور المنظمات غير الحكومية في تعليم الكبار :

إن روح التعاون والمساعدة وجدت منذ وجود البشرية، فالإنسان اجتماعي بالفطرة، والعمل الاجتماعي كان يتم عبر التاريخ في أشكال مختلفة فردية أو جماعية، إلا أن دور المنظمات غير الحكومية أخذ يتطور مع بروز دور الحكومات وتحديد مهامها، كما أن اندلاع الحروب وما خلفته من مآسى شجع على تأسيس مثل هذه المنظمات الطوعية للقيام بدور لا تمارسه الحكومات، وتنفيذ أعمال إنسانية من خلال التقاف شعبي عارم. ولقد حكم هذا النوع من العمل في سياقه الزمني ثقافتان مختلفتان الأولى تعتمد على الإغاثة والإحسان والثانية على التضامن والتعاون. وفي ظل التطورات السياسية المتلاحقة في العالم أخذت روح التضامن والإنماء تحل مكان العمل الإحساني. ومن أهداف هذه المنظمات دعوة الناس إلى العمل للحصول على حقوقهم الاجتماعية والسعي إلى تحقيق التنمية عن طريق محو الأمية. وقد لعبت المنظمات الدولية دوراً بارزاً في توجيه الجمعيات المحلية وإرشادها إلى كيفية استغلال مواردها وتطوير قدراتها الذاتية والتركيز على أن الإنسان هو المحرك والهدف في الإنماء، وإقرار مبادئ الاكتفاء الذاتي، وتوفير الحقوق الأساسية للمواطنين، والحرية في التعليم والصحة والسكن والعمل والعدالة الاجتماعية .

من هنا ، وفي ظل غياب التعليم الإلزامي في النظام التعليمي الحالي «رصد التعليم الإلزامي في الخطة التربوية الجديدة» كان لابد للمنظمات غير الحكومية أن تقوم بدور فعال في عملية تعليم الكبار والانتقال بهم من إتقان الحرف الى إتقان المهنة.

9 . دور المنظمات غير الحكومية في تعليم وتنمية المرأة :

تشكل المرأة نصف المجتمع، وهي تشكو من تمييز هائل في القانون وفي الواقع بينها وبين الرجل، إذ تفوق نسبة الأمية لديها نسبة الرجال (نحو 65٪ من الأميين هن من النساء حسب إحصائيات اليونسيف في بداية التسعينات). فضلاً عن إقصائها عن مراكز القرار، وعن المراكز العليا في الإدارات والمؤسسات العامة، كما تشكو أيضاً من التمييز في شروط العمل وأجره، ومن ضعف شأنها في النقابات العمالية والمهنية وفي القوى السياسية. وقد التزمت بعض الجمعيات والمنظمات الأهلية غير الحكومية ومنها على سبيل المثال لا الحصر جمعية تنظيم الأسرة في لبنان - اللجنة الوطنية للطفل - المجلس النسائي اللبناني - لجنة حقوق المرأة اللبنانية - مؤسسة عامل، التزمت بالقضايا المتعلقة بالمرأة وكان دورها تفعيل العمل الرسمي ومؤازرة الدولة في التنمية المستدامة للقدرات البشرية وعلى كافة الأصعدة الفكرية والذهنية والمهارات اليدوية والاجتماعية والعمل على الانصهار في المجتمع المحلي. فعمل هذه المنظمات يركز على المرأة والطفولة إلى جانب محور الأمية. (ولهذه الجمعيات مؤسساتها العاملة في حقل التدريب المهني والتعليم النظامي - التدريب الزراعي) كما يركز عملها على توعية المرأة ومؤازرتها على الاندماج في محيطها كي تكون منتجة بالمعنى الاقتصادي إلى جانب دورها المنزلي. كما تقوم هذه المنظمات بالتثقيف الصحي، كل ذلك أعطى الدور الأساسي للمنظمات غير الحكومية في تعليم وتنمية المرأة لتقف في مواجهة المعاناة التي ناء بثقلها المواطن. ويتيسر لها القيام بالمهام الأساسية المنوطة بها والمتمثلة بالخصوص في :

- إدارة اقتصاد المنزل أو المساهمة في إدارته .

- تربية أطفالها وتعليمهم فهي تعلمهم الكلمات الأولية الملتصقة بواقعهم.

- العمل في إطار المنزل والذي يستمد احترامه من مبدأ حفظ بقاء الأسرة .

وقد شكلت هذه الجمعيات المرتكز الأساسي وصمام الأمان في مواجهة الظروف المعقدة والمعطيات المتغيرة باستمرار .

جمهورية مصر العربية

تؤكد وثيقة تطوير التعليم وتحديثه في مصر على أن التطورات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية القائمة والمتوقعة في المجتمع المصري تجعل مطلب استمرارية تعليم المواطن مطلباً ملحاً، ومن ثم تتطلب التربية المستديمة توافر مؤسسات للتعليم غير النظامي تتكامل مع مؤسسات التعليم النظامي بهدف توفير فرص تعليم تساير التعليم المدرسي أو توازيه أو تستكملة، من هنا وفي إطار فلسفة التعليم المستمر كانت مصر ورشة لعديد من التجارب المتصلة باستراتيجيات التعلم في مرحلة ما بعد محو الأمية ومواصلة التعلم.

ونود قبل عرض هذه الاستراتيجيات أن نبين أن استراتيجية التعلم هنا تعني أساليب التعلم المستخدمة وطرائقه، ولا تعني مصطلح الاستراتيجية المرتبطة بالسياسة والتخطيط النابع أصلاً من المجالات العسكرية، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن مصر استخدمت وما تزال تستخدم استراتيجيات للتعلم أو بالأحرى أساليب للتعلم وطرائق متعددة خلال هذا القرن المنصرم نذكر منها:

- التعليم الموازي .
- النشريات وكتيبات مؤسسات التنمية .
- التدريب المهني .
- المكتبات والمتاحف .
- برامج الإذاعة والتلفزيون .
- الأساليب التقليدية والشعبية .
- الصحف والمجلات .
- برامج الأزهر الشريف لتعليم الكبار .
- الكتب وكتيبات المتعلمين الجدد .
- المواد القرائية الإضافية المعنية .
- الجامعة الشعبية .
- الثقافة الجماهيرية وبرامج تعليم الكبار .
- الجهود المشتركة بين مصر والمنظمات الدولية (اليونسكو).

ويتضح من هذه الاستراتيجيات تعددها مؤسسياً، وتنوعها بين التعليم والتدريب والتثقيف واختلاف فئات المستفيدين، وتباين مستوياتهم، ولهذا سنقتصر على عرض بعض النماذج بحيث تعبر في مجموعها عن أنماط مؤسسية وبرامجية متنوعة .

1 - التعليم الموازي :

حصر هذا التعليم على إتاحة فرص مواصلة التعلم لمن تسربوا أو حرموا من التعليم الأساسي ولمن انتهوا من الدراسة في مراكز محو الأمية عبر قنوات عديدة منها : مدارس الفصل الواحد ، والتقدم للإمتحانات المدرسية من الخارج، والمدارس المسائية (إعدادية / ثانوية) والانتساب لبعض الكليات، والدراسة بمعهد التعاون التجاري، ومعهد التعاون الزراعي - الدراسة بها مسائية - وكذا بمعهد الكفاية الإنتاجية ومدارس التحرير التابعة لوزارة الدفاع، فالقنوات مفتوحة بين خريجي فصول محو الأمية وبين هذه المدارس إذ يسمح للحاصلين على مصدقة محو الأمية الالتحاق بهذه المدارس المنتشرة بالمناطق العسكرية، وقد بدأ نشر مدارس التحرير هذه خارج القوات المسلحة بتعاون مشترك بين وزارة التعليم ووزارة الدفاع.

2 - الأزهر وبرامج تعليم الكبار :

ونموذج الأزهر الشريف واحد من أهم معاهد العلم لا يزال حتى اليوم يقدم برامج إضافية واسعة للكبار من أهمها :

- برامج قسم الوعظ والإرشاد يرسل الخطباء والوعاظ في أنحاء مصر - ريفاً وحضرأ - لتوعية الناس ذكوراً وإناثاً، وتقوية معتقداتهم ، وتعريفهم بأساليب تربية الأبناء وفق الشريعة الإسلامية.

- برامج الفصول غير النظامية على مدار السنة للكبار الراغبين في الاستزادة من المعارف الدينية وهذه الفصول في الأزهر نفسه وفي المساجد، والمعاهد الدينية التابعة للأزهر الشريف .

- إصدار صحيفة تنشر مقالات عن الإسلام وموضوعات عن حياة الفرد المسلم ، وتدرج هذه الموضوعات من مقالات في الشريعة إلى موضوعات في العلوم الطبيعية باللغتين العربية والإنجليزية.

3 - الجامعة الشعبية - الثقافة الجماهيرية وبرامج تعليم الكبار :

هناك نموذج ثالث تولته وزارة المعارف آن ذاك . ويمثل فرصة تربوية للكبار في مصر منذ الأربعينات، وهي مؤسسات شعبية مفتوحة للراغبين في الاستزادة من الثقافة

والمعرفة، وهي متحررة من شروط السن والمؤهل . وتقدم برامج دراسية في مجالات سياسية وتاريخية وأدبية وعلمية تجارية وزراعية وصناعية واجتماعية ودينية وطبية وفنية ونسوية، ومحتوى كل برنامج يتوقف على مستوى الجمهور المستفيد من الجنسين ممن ترتفع أعمارهم عن 16 سنة والدراسة بها مسائية، وأحياناً صباحية للإناث ، ومصروفاتها رمزية لا تذكر .

وكانت الجامعة الشعبية متعددة الأنشطة تضم الحفلات والمعسكرات الثقافية والرحلات والمحاضرات العامة. وقد اتسعت مجالاتها لتشمل أكثر من عشرين شعبة، وتعددت مراكزها وانتشرت في المدن دون الريف بسبب الإمكانيات . وقد تحولت الى مؤسسة عامة للثقافة الشعبية للكبار ، وبعض دراساتها عملية توفرت لها كافة الوسائل. وقد تزايد إقبال الإناث عليها. ولمرونة برامجها ازدادت نجاحاً حيث كانت تقدم للجمهور ما يريد تعلمه أكثر مما كان قائماً على تصور السلطات، فقد كانت مؤسسة الثقافة الشعبية بحق أنجح مشروع قدمته السلطات التربوية في مصر في تاريخها لتعليم الكبار، وقد تطورت بعد ذلك إلى ما يسمى بجامعة الثقافة الحرة، واستقرت في النهاية تحت مسمى الثقافة الجماهيرية، وهي تقدم برامج لتعليم الكبار أقرب ما تكون إلى برامج الخدمة العامة بالجامعات ، وتؤدي دورها كأداة من أدوات تعليم الكبار والتعليم المستمر وتحقيق التنمية عبر فصول للخدمات تقترب من صيغة التعليم النظامي ولا تتطابق مع مكوناته، فهي تقدم دراسات حرة في مجالات اللغات (إنجليزي، فرنسي ، ألماني ، عربي) تفصيل ، حياكة ، تطريز وأشغال إبرة، تدبير منزلي، وآلة كتابة ، اختزال وسكرتارية، لاسلكي وإلكترونيات، كهرباء وميكانيكا، تصوير ضوئي وتصوير سينمائي، خزف وسجاد ، تطعيم صدف، وحفر خشب، موسيقى ، ورسم وتمثيل، نحت وشعر وكتابة نثر. وتكشف هذه القائمة المتنوعة الثرية من الدراسات الحرة عن أن لها وزنها في أطر التعليم غير النظامي وترتبط بحاجات الكبار وبمشاركتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والفكرية.

4 - التدريب المهني للكبار :

وتقدمه عديد من الوزارات والمؤسسات المعنية مثل وزارات : التعليم ، الصناعة ، القوى العاملة ، الإسكان ، التعمير ، الدفاع ، الشؤون الاجتماعية ، وغيرها .

وجميع هذه الوزارات والمؤسسات تقدم برامج مختلفة في التدريب المهني، على حرف متعددة للمستفيدين من المتعلمين الجدد، والمتسربين من التعليم، والمنتقلين منه، والحاصلين على الشهادة الابتدائية أو الإعدادية والراسخين فيهما. بحيث تمكنهم من اكتساب مهارات هذه الحرف، مع اكتساب ثقافة عامة ووطنية واجتماعية تتيح لهم المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتساهم وزارة الصناعة في هذا المجال ببرامج متعددة منها: برامج التلمذة الصناعية وبرامج التدريب السريع، وبرامج رفع المستوى، كما تنظم هيئة الإصلاح الزراعي برامج للزراعيين على فنيات المكننة الزراعية وصيانتها.

5 - جهود مشتركة بين الحكومة المصرية والمنظمات الدولية (اسفك) :

لمصر جهود مشتركة مع المنظمات الدولية والاقليمية من أبرزها منظمة اليونسكو من خلال مركز سرس الليان «اسفك» أنشئ هذا المركز بسرس الليان - منوفية عام 1952 بموجب اتفاقية بين حكومة مصر ومنظمة اليونسكو ليقوم بوظائف أربع، هي تدريب القيادات العليا في محو الأمية وتعليم الكبار، وإجراء البحوث والدراسات، وإنتاج المواد والوسائل التعليمية، وتقديم المشورة الفنية للجهات والهيئات المعنية بتعليم الكبار.

وقد مر المركز في فلسفته بمراحل بدأت بالتربية الأساسية، وتنمية المجتمع، فمحو الأمية الوظيفي وأخيراً تعليم الكبار المرتبط بالتنمية الشاملة وخاصة الريفية.

وقد قام المركز بدور فعال في إعداد الاستراتيجيات العامة وتطوير استراتيجيات التعلم في مرحلتي محو الأمية وما بعد محو الأمية ومواصلة التعلم. كما استخدم استراتيجيات في قرى التدريب بمحافظة المنوفية وغيرها من المحافظات شملت مجالات التدريب، وإعداد المواد التعليمية وتجريبها، واستخدام استراتيجيات التعلم الذاتي والمكتبات وبخاصة الريفية.

كما لعب دوراً في المؤتمرات الدولية والاقليمية والقومية وأسهم من خلال الأبحاث والدراسات في تعميق المفهوم الوظيفي لمحو الأمية في مصر ونشره، حيث تبنته في مناهجها كما أصبح بفضل جهود اسفك لا يقتصر على برامج التدريب المهني بل اتسع ليشمل احتياجات الكبار اجتماعية كانت أو اقتصادية أو فردية بالإضافة لمهارات الاتصال وقد امتدت خدماته أخيراً للدول الأفريقية والآسيوية منذ عام 1982.

6 - الصحف والمجلات للمتحربين حديثاً من الأمية :

هو نموذج سادس لخدمة المتعلمين الجدد والمتحربين حديثاً من الأمية ويتمثل في إصدار صحيفة الساقية لخدمة الريفيين في مرحلة ما بعد محو الأمية، أصدرها اسفك لخدمة الموضوعات الحياتية والعملية المتصلة بالتنمية المحلية، كما صدرت مجلة التعاون الأسبوعية خاصة للعمال والفلاحين وكانت تفرد مساحة بها لتعليم الأميين وصفحات للمتحربين تكتب موضوعاتها ببنط كبير وبلغة مبسطة للمعلومات المتصلة بحياتهم، كذلك تفرد الصحف القومية مساحات لفئات متعددة من المجتمع بقصد التعريف والتوعية والتنوير والإلمام بمجريات الأحداث العامة والعمل الخاص بكل فئة مهنية .

7 - التلفزيون ومحو أمية المرأة :

نظراً إلى إمكانات التلفزيون في التغلب على مشكلة الأمية في وقت أقصر ونفقة أقل وتعليم أفضل، وبرغم حاجته لتعاون مجموعة خبراء متخصصين في إعداد برامج محو الأمية وتصميمها وإنتاجها وإخراجها بالتلفزيون فقد استخدمت مصر التلفزيون في محو الأمية منذ عام 1963 وأخيراً عاودت البث التلفزيوني من القنوات المحلية (3 ، 4 ، 5 ، 6 ، 7 ، 8) لتغطي محافظات مصر في أوقات متعددة بين الساعة الرابعة والثامنة لتتيح بدائل الزمان والمكان لكل دارس ودارسة ولمدة نصف ساعة يومياً ما عدا يومي الخميس والجمعة.

إن استخدام التلفزيون في محو الأمية بهذا الانتشار في ظل مناهج مطورة يحمل رسالة تنويرية واضحة محددة للجماهير المصرية ويتيح بدائل تعليمية لقطاع المرأة بما يناسب ظروفها خاصة في المناطق المحرومة والنائية .

8 - تجارب في محو أمية الإناث :

1-8 المشروع التجريبي لمحو أمية المرأة في سن الإنجاب : وينفذه المجلس القومي للطفولة والأمومة، تجريبياً لمحو أمية (50,000) أمية في سن الإنجاب من الفئة العمرية (16-35) بالتعاون مع الهيئة العامة لمحو الأمية والهيئات المعنية الأخرى .

ويستهدف الوصول بالمستفيدات إلى مستوى نهاية الصف الخامس الابتدائي وضمان توظيف المهارات القرائية حياتياً .

ويتبنى المشروع مفهوماً واسعاً لمحو الأمية يتصل بالاحتياجات الحقيقية للمرأة في سن الإنجاب اقتصادياً وتعليمياً واجتماعياً، وتحريك الموارد المجتمعية لدى الأجهزة الرسمية والشعبية بإمكاناتها للمشاركة والمساهمة في التنفيذ والمتابعة ، كما يروج المشروع ويدعو لمحو الأمية بين النساء في سن الإنجاب من خلال دعوة مكثفة مستمرة بالقيادات المحلية .

8-2 المشروع التجريبي لمدارس المجتمع : يستهدف المشروع محو أمية الصغار (6-14) في العزب والنجوع الفقيرة مركزاً على الإناث. وقد طبق المشروع تدريجياً في العام الأول بأربع مدارس ثم عشرين ثم مائه في العام الثالث ، ويسمح بوجود مستويات داخل الفصل وفق طرق تعليمية حديثة، ومساعدات تعليمية بيئية ، ويشترك المجتمع المحلي في إنشاء هذه المدارس وإدارتها والإشراف عليها وتيسير احتياجاتها .

ويركز على التدريبات المهنية للفتيات والتعلم الذاتي ، وتتم متابعته باستمارات خاصة بالمتابعة والتقويم.

8-3 برامج التكوين المهني للإناث : وهي من المشروعات الهامة لوزارة الشؤون الاجتماعية وهذه المراكز تقبل الإناث والذكور بين (12-17) سنة بشرط اللياقة الطبية واجتياز قدرات .

ومدة الدراسة بهذه المراكز مستمرة لعامين حسب ظروف كل مهنة وطبيعتها، وتقدم للدارسين مزايا ورعاية اجتماعية وثقافية ورياضية ، ومصروفاً يومياً وملابس للتدريب ووجبة غذائية بأجر رمزي، وتمنح أولية مشروعات الأسر المنتجة لخريجات هذه المراكز .

وتخصص هذه المراكز 8 ساعات ثقافية للإناث الأميات الملتحقات بجانب 24 ساعة، للتدريب المهني و 4 ساعات للمواد النظرية وتعلم هذه المراكز مهن الحدادة واللحام وخرائط المعادن والمباني والكهرباء والنقش والطباعة والإلكترونيات والنجارة والخياطة والتطريز ونجارة الأثاث والباب والشباك والخزف والصيني والجلود والتبريد والتكييف وغيرها .

وهناك برامج مثيلة لخدمة أغراض محو أمية الإناث منها :

أ/ برامج تدريب المرأة في التنمية وتنظيم الأسرة بالتعاون بين الشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية.

ب/ برنامج تدريب المرأة الريفية على المهارات الأساسية المدرة للدخل .

ج/ برامج وزارة الزراعة لتنمية دخل المرأة الريفية .

9 - مركز تعليم الكبار المتعدد الأغراض بحلولان :

أنشئ بالتعاون بين وزارة التعليم واليونسكو عام 1978 بغرض الربط بين التعليم والتدريب المهني، وانتقلت تبعيته أخيراً للهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، ويهدف المركز إلى تعليم المتسربين والمتسربات والذين حرّموا من التعليم مع ربط التعليم مهنيّاً بما يلائم قدراتهم ويرفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي .

وبالمركز مجال مهني للإناث يركز على الاقتصاد المنزلي والتفصيل والخياطة والتريكو الآلي وأشغال الإبرة وأعمال المكرمية والصناعات الغذائية، ومجال مهني للرجال يركز على النجارة ودهانات الأخشاب والسباكة والكهرباء والنقش والزخرفة . ويعتمد أسلوب الدراسة على بدائل تشمل المحاضرات، التدريبات العملية، العروض السينمائية .. الخ .

10 - مدارس الفصل الواحد ومحو أمية الإناث :

للحد من الأمية بين الإناث في المناطق النائية والمحرومة من الخدمات كالقفور والنجوع أنشئت مدارس الفصل الواحد للفئة العمرية (8-14) لسد منابع الأمية بين الفتيات. ويدرس بهذه المدارس معلمات فقط مقيمات بنفس الكفر أو النجع ومدة الدراسة ثلاث سنوات تجمع بين الدراسة النظرية والمجالات المهنية، وهي تعتبر مرحلة منتهية للفتيات إلا إذا أظهرن قدرة على مواصلة التعليم فيمكن من ذلك بالمدارس الإعدادية المهنية والثانوية المهنية .

وتمنح في نهاية الدراسة شهادة إتمام الدراسة بمدرسة الفصل الواحد، حيث يدرس فيها مناهج الحلقة الابتدائية بجانب التكوين المهني والمشاريع الإنتاجية .

11 - في مجالات التعاون :

تؤكد استراتيجية محو الأمية ، وخطة الحملة والتشريع على أهمية التعاون والتنسيق بين الهيئة والوزارات والجهات المعنية بمحو الأمية والمنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني والعربي والدولي. ويتسع هذا التعاون ليشمل :

— بعداً فكرياً ويتمثل في توسيع قاعدة مشروعات محو الأمية بنوعيتها النمطي والريادي التجريبي.

— وبعاد إعلامياً ويتمثل في تجنيد كافة إمكانات الدعوة والإعلام بجناحيه الجماهيري والشخصي وحشدتها لتحريك شرائح المجتمع للإسهام في هذه الحملة.

ومن أهم صور التعاون الوطني ما يلي :

أ/ المنظمات غير الحكومية : وتمثل في جهوده (25) جمعية أهلية فتحت أكثر من ألف ومائة فصل تضم أكثر من عشرين ألف دارس، فضلاً عن المشاركة في ندوة القيم الدينية ومحو الأمية بتنسيق بين الهيئة والأهرام والكنيسة.

ب/ الجامعات ومراكز البحوث والجامعة العمالية وتمثل في إجراء البحوث (التسرب ، الإحجام) والمؤتمرات والندوات والتدريب التربوي وتطوير المناهج والمواد التعليمية وإعداد الكوادر المتخصصة في تعليم الكبار من خلال شعبة تعليم الكبار بجامعة القاهرة ومشروعات الاستفادة بطلابها في محو الأمية .

ج/ المجالس القومية والأجهزة التنفيذية : ومن أبرزها المجلس القومي للطفولة والأمومة، وبرامج محو أمية الطفل والمرأة في سن الإنجاب، وبرنامج التنمية المتكاملة، ومدارس الفصل الواحد بالتعاون مع اليونسيف ووزارة التعليم والجهاز التنفيذي لبناء وتنمية القرية والمشروع التنموي شروق الذي يغطي ما يقرب من ألف وحدة محلية (قرية أم) في إطار تنمية محلية مزدوجة بجهد ذاتي ودعم حكومي متكامل مع مشروعات محو الأمية والمجلس القومي للسكان وإدخال المفاهيم السكانية في برامج محو الأمية .

د/ الوزارات : ومن أبرزها التعاون مع وزارة التعليم لسد منابع الأمية ووزارة الأوقاف في الدعوة ومحو الأمية ، والقوات المسلحة ، وتجريب مشروع تجنيد المؤهلات في محو الأمية بمحال إقامتهن في محافظتي الغربية وبني سويف بقوة بلغت ما يقرب من ألف مجندة، هذا بالإضافة إلى تنشيط جهود محو الأمية بين أفراد القوات المسلحة بتدريب الضباط للمشاركة في محو أمية مجنديهم حيث تسهم الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار بالكتب والوسائل وتتولى الاختبار وإصدار الشهادات .

وتتعاون وزارة الإدارة المحلية في إنشاء وتدعيم جمعيات المقاول الصغير لشباب الخريجين العاملين في فصول محو الأمية والأمينين الدارسين بهذه الفصول، وكذا في إجراء مسح الحصر للمستهدفين .

ويتركز تعاون وزارة الشؤون الاجتماعية بالرائدات الريفيات في الدعوة وتوعية الأسرة خاصة الأمهات بأهمية التعليم والالتحاق بمراكز محو الأمية .

ويتجه التعاون مع وزارة الإعلام في استخدام الإذاعة والتلفزيون في حملة الدعوة لمحو الأمية وتعليم الأميين والاستغلال المستقبلي للقمر الصناعي المصري في برامج محو الأمية .

المملكة المغربية

لقد كان لتنامي الوعي الاجتماعي بخطورة الأمية على المسار التنموي العام بالمملكة المغربية، وبضرورة تجديد الوسائل الكفيلة بالتصدي لها وتعزيزها وتنويعها، الأثر الكبير على إقدام وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني في شخص مديرية محاربة الأمية، باعتبارها الجهاز الحكومي الموكل إليه أمر تخطيط ومتابعة تنفيذ وتنسيق برامج محو الأمية وتعليم الكبار في المملكة، على إعادة النظر في استراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار، واقتراحها للنقاش والإغناء على مختلف الفعاليات المكونة للجنة الوطنية لمحو الأمية .

ولجعلها فلسفة تتجاوز ما كان معمولاً به في هذا المجال، فإنها لا تجعل من تعلم القراءة والكتابة والحساب آلية تعليمية فحسب ، بل تجعل منها عملية تكوينية لازمة لانخراط الفرد بطريقة واعية وفاعلة في المجتمع المعاصر المتعدد الخصوصيات، أخذاً بعين الاعتبار ما أصبحت تتميز به الوضعية الاقتصادية العالمية من عالمية المبادلات والتطور التكنولوجي السريع والهائل الذي يحمل في طياته بروز هيمنة مجتمع الإعلام / الاتصال .

في هذا المناخ المتميز كذلك بانضمام المغرب إلى منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، من المنتظر أن تنمحي الحدود الجمركية على حركة مبادلات البضائع والخدمات في أفق سنة 2010 .

وفي خضم هذه التحولات العميقة يتحتم على المجتمعات أن تعمل على الرفع من تنافسيتها وهو ما لن يتأتى إلا بالرفع من مستوى كفاياتها البشرية بتأهيلها وجعلها قادرة على الخلق والإبداع وعلى التأقلم مع هذا الوضع العالمي الجديد .

ولما كانت كذلك، فإن هذه الاستراتيجية الجديدة تسعى إلى تنويع البرامج التعليمية وعملياتها بحكم تعدد الفئات المستهدفة، وبيئات التعلم وشعب النشاطات المهنية وغيرها، في الاتجاه الذي يضمن تحويل منطق عرض منتج محو الأمية وتعليم الكبار الى منطق الطلب عليه بتفجير الرغبة في التعلم والبحث عن سبل التعليم مدى الحياة لدى الأشخاص الأميين .

1 - وضعية الأمية في المغرب :

1-1 معطيات إحصائية : بالمقارنة مع بعض الدول المماثلة، لا زالت نسبة الأمية مرتفعة في المغرب، إذ تصل إلى 54,9٪. في صفوف البالغين (10) سنوات فما فوق حسب ما أثبتته نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 1994 ، (عدد السكان العام بلغ 26023536 نسمة) .

هذه الوضعية لا زالت تخفي تفاوتات كبيرة بين الجنسين ووسط الإقامة والفئات العمرية .

فبينما تصل نسبة الأمية بين النساء إلى 69,5٪، فإنها لا تتعدى 41,7٪ عند الذكور (7 أميات من 10 نساء بينما 4 أميين من 10 رجال) .

وإذا كانت لا تتجاوز 36,9٪ في الوسط الحضري ، فإنها تصل إلى 75,4 في الوسط القروي .

وترتفع هذه النسبة بحدة في صفوف النساء القرويات بـ89٪ . مقابل 48,6٪ فقط لدى النساء في الوسط الحضري .

وحسب الشرائح العمرية، ترتفع نسب الأمية بحدة في أوساط الجيل المولود قبل 1944 (نوى 50 سنة فما فوق حالياً)، ومع ذلك لا يمكن إغفال وضعية أمية الشرائح العمرية الدنيا 10-14 سنة و 15-24 سنة، والتي تبلغ نسب الأمية لديها على التوالي 36٪ و 42٪ .

وبتحليل تطور نسب الأمية على مر العقود الثلاثة الفارطة، نستنتج أنه رغم انخفاضها من 87٪ سنة 1960 الى 75٪ سنة 1971 ثم الى 65٪ سنة 1982، فألى 55٪ سنة 1994 فإن أعداد الأميين المطلقة قد ارتفعت من 9 ملايين سنة 1982 إلى 12,630,000 مليون سنة 1994 من أصل 19,420,000 شخص تفوق أعمارهم 10 سنوات .

من جهة أخرى تمس الأمية بشكل كبير أوساط السكان النشيطين بنسبة 54٪، كما تنتشر، على سبيل المثال، بنسبة 49٪ في أوساط عمال القطاع الصناعي .

1-2 تقييم جهود محو الأمية : بحكم هذه الوضعية، ظهر جليا بأن البرامج السنوية لمحو الأمية، رغم ما سجلته من نتائج هامة، فإنها بقيت قاصرة عن تحقيق كل الأهداف المسطرة سواء الرقمية منها أم النوعية. ويعزى ذلك إلى تداخل عدة عوامل نلخص أهمها فيما يلي :

أ/ ارتفاع معدل النمو الديمغرافي الذي ينعكس على القدرة المحدودة لبرامج محو الأمية على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأشخاص الأميين .

ب/ عدم استيعاب برامج التعليم الأساسي النظامي لكامل الأطفال في سن التمدرس خصوصا في الوسط القروي، مما يبقي على أخطر منبع يغذي صفوف الأميين سنويا.

ج/ ضعف الدافعية إلى التعلم لدى جزء كبير من السكان خصوصا القرييون منهم لعدم ملائمة البرامج لحاجاتهم الحقيقية.

د/ ارتفاع معدلات التسرب من مراكز محو الأمية.

هـ/ ضعف مساهمة القطاعات ذات الطبيعة الحيوية كالجماعات المحلية المنتخبة والقطاع التطوعي والجمعوي والمنظمات المهنية والقطاع الخاص وغيرهم.

و/ هزلة البحث العلمي في هذا المجال على مستوى المؤسسات الجامعية .

ل/ ضعف إمكانات التدخل (المالية - البشرية - اللوجستكية ...) بالنظر إلى حجم المشكلة والحاجات التعليمية لليافعين والكبار .

ح/ صعوبات في تنسيق الجهود والعمليات وتشنت الأنشطة والنتائج وبالتالي صعوبة تقويمها وتحسينها .

من هذا المنطلق ، بدأ واضحا أن تجديد استراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار في الاتجاه الذى يضمن لبرامجها الفاعلية المطلوبة أصبح أولوية جوهرية تحظى بإجماع جميع الفعاليات الاجتماعية ودعمها وتجلب إليها اهتمام الأشخاص الأميين .

2 – منطلقات وأسس استراتيجية محو الأمية :

تستند هذه الاستراتيجية إلى المنطلقات التالية :

2-1 المنطلقات العربية .

— الاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار .

— أدبيات الأجهزة والمنظمات العربية المتخصصة .

— توصيات اللقاءات العلمية والتكوينية للمنطقة العربية .

2-2 المنطلقات الدولية :

— توصيات مؤتمر جومتين لسنة 1990 ، والمؤتمر الخامس لتعليم الكبار ، هامبورغ 1997 .

— أدبيات ودراسات وتوصيات اليونسكو والأيسيسكو والمجلس الدولي لتعليم الكبار وغيرهم .

2-3 المنطلقات الدينية :

— تعاليم الدين الإسلامي الحنيف الواردة في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة والتراث الفكري والفلسفي الإسلامي .

2-4 المنطلقات الوطنية :

— النداء الملكي السامي الموجّه إلى الشعب المغربي بمناسبة السنة الدولية لمحو الأمية 1990، والرسالة الملكية السامية بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية لسنة 1997 ومختلف التعليمات الواردة في الخطب الملكية حول محاربة الأمية .

— مقتضيات الدستور الذي ينص على حق المواطنين والمواطنات في التعليم (الفصل 13).

— استراتيجية التنمية الاجتماعية .

— الدراسات الإحصائية والسوسيو - ديمغرافية والتربوية .

— توصيات المناظرات والندوات الوطنية التي انعقدت حول مجالي التعليم الأساسي ومحو الأمية وتعليم الكبار.

3 - أهداف استراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار :

3-1 الأهداف الكمية :

— تخفيض نسبة الأمية إلى أقل من 25٪ ما بين 1997 و 2010 .

— العمل على استيعاب ما يناهز 500 ألف شخص سنويا .

3-2 الأهداف النوعية :

أ / أهداف تنموية :

— دينية لمساعدة الفئات المستهدفة على الفهم الجيد لديننا الحنيف وتعاليمه الروحية والدنيوية .

— معرفية وسيكولوجية تتوخى مساعدة الدارس على امتلاك مهارات التواصل والافتتاع بأهمية العلم والتعلم وتعزيز الثقة بالنفس .

— سياسية وتروم توعية المواطن بحقوقه وواجباته وإكسابه القدرة الكافية للمشاركة الفعالة في الحياة السياسية وتعريفه بالمؤسسات الدستورية للمملكة وأدوارها التنموية.

— اجتماعية وتسعى إلى جعل الفئات المستهدفة واعية بواجباتها الاجتماعية والأسرية وتنمية روح التضامن والتعاون لديها ورفع مستوى وعيها للقيم الاجتماعية .

— صحية وتتوخى إمداد المستفيدين بالمعارف اللازمة للتعامل الصحيح مع القضايا السكانية .

— اقتصادية لتزويد المستفيدين بالمهارات الوظيفية، كل حسب مجال نشاطه المهني والإنتاجي بغية الرفع من إنتاجيتهم ومستواهم المادي وتعزيز الاقتصاد الوطني بالكفايات البشرية المؤهلة لتلعب أدوارها التنموية بالشكل المطلوب .

ب / أهداف إجرائية :

— تطبيق الشراكة مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين ف تنظيم برامج محو الأمية وتمويلها.

— إنتاج مناهج جديدة لمحو الأمية الوظيفي وما بعد محو الأمية وتنويعها بما يتيح للمتحررين من الأمية استثمار المهارات المكتسبة في مجالات أنشطتهم السوسيو- مهنية وولوج أنظمة لاحقة للتكوين المستمر .

— تعزيز الكفايات البشرية (تدريب القيادات والأطر التربوية واستكمال تكوينها ..).

— إرساء نظام قار ومستمر للتتبع والتقويم (شبكة مؤشرات للتتبع والتقويم، نظام للبحث الميداني، تحليل المعطيات ...).

— تعزيز أساليب الدعوة باستغلال جميع وسائل الإعلام الجماهيرية .

— إحداث صندوق وطني لتمويل جهود محو الأمية وتعليم الكبار ودعمها.

— الدعم المؤسساتي والتنظيمي لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار، (تنظيم العمل، أجهزة التدخل والتتبع، الدعم اللوجستيكي والبشري، وحدات البحث المستمر، شبكة المعلومات والاتصال ..).

— تحسين فعالية النظام .

— اعتماد نظام تربوي للكبار يسمح بمحو أمية وظيفية ومهنية تفضي إلى ممارستهم لأنشطة منتجة ومدة للدخل .

— فتح آفاق التكوين المستمر والمتجدد في وجه المتحررين من الأمية وخصوصا لفائدة العاملين منهم بالقطاعات المنتجة، (خلق ممرات بين محو الأمية وبرامج التكوين المستمر).

— تشجيع المؤسسات الإنتاجية على تطوير برامج محو الأمية داخلها وربطها ببرامج التكوين المستمر .

4 - الفئات المستهدفة :

— الفئة العمرية 15-24 سنة أساسا ، مع تلبية الحاجات التعليمية للشرائح العمرية الأخرى 45 سنة فما فوق .

— إعطاء الأولوية للنساء القرويات بالخصوص.

— العناية بالفئات النشيطة في حقول الإنتاج الفلاحي والصناعي وغيره، وشعب الأنشطة المهنية المختلفة، وقطاعات الخدمات العامة .

5 . محاور استراتيجية محو الأمية :

تشمل الاستراتيجية ثلاثة محاور أساسية هي بمثابة العمود الفقري لمختلف العمليات والأنشطة المبرمجة في خطة تنفيذ الاستراتيجية .

5-1 محور محو الأمية :

— تصميم وتنفيذ مختلف التعديلات والتغييرات المنهجية المعتمدة لتطوير الأنظمة التعليمية والتكوينية والتقويمية والمؤسسية وملاءمتها لمرحلة محو الأمية .

5-2 محور ما بعد محو الأمية والتكوين المستمر .

— وضع جملة من العمليات ذات طابع تكويني وظيفي وتنفيذها مما يتيح للدارسين

إمكانات تطبيق المهارات والمعلومات في مجالات نشاطهم المهني لتحسين مستوياتهم الانتاجية والمادية وتمكينهم من سبل الترقى الاجتماعي والمهني .

— تنفيذ عمليات تعليمية مندمجة ومكاملة للتدخلات الميدانية للقطاعات الأخرى (فلاحية - صحية - صناعية - تجارية واجتماعية ..).

— صياغة نظام تربوي للكبار وتطبيقه بما يضمن ربط محو أميتهم بمجالات أوسع للتكوين المستمر بتركيز الاهتمام على المؤسسات الانتاجية .

3-5 محور الدعم المؤسساتي :

أ/ التنظيم والتأطير :

— وسائل التدخل (مالية - لوجستكية - بشرية للإدارات المركزية والمحلية).

— أجهزة التدخل .

— تأهيل الكفايات البشرية (تنظيمية وتربوية).

ب/ التقويم والبحث :

— وحدات محلية للتقويم والبحث التطبيقي تضطلع بمهام إجراء التقويم الدوري وتنسيق العمليات المندمجة بين المتدخلين والإشراف على البحوث النوعية، واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب .

6 - الترتيب الزمني للاستراتيجية :

— يتم تنفيذ خطة أولى لتطبيق الاستراتيجية على مساحة زمنية تمتد من سنة 1997 إلى سنة 2010

— يتم التنفيذ على مراحل، مدة كل منها سنتان، تتوج بتقويم مرحلي يتوقف على نتائجه تنفيذ المراحل اللاحقة ، (1997-2010).

— المرحلة الإعدادية (1994-1995-1996)، أنجزت خلالها الدراسة التشخيصية لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار الحالية .

— اعتمدت نتائجها في إعداد الاستراتيجية وخطة تنفيذها .

— مرحلة تنفيذ الأنشطة التعليمية / التكوينية وتقويمها 1997-2010 .

— مرحلة التقويم الإجمالي وتجديد خطة العمل 2010 .

7 - آليات تنفيذ الاستراتيجية :

— الآلية التشريعية : قانون محو الأمية وتعليم الكبار (قانون إطار) ومرسوم إحداث وتنظيم اللجنة الوطنية لمحو الأمية ولجانها الإقليمية. (المشروعان يخضعان حالياً لمسطرة الاستصدار).

— الآليات التنظيمية : تعزيز الهياكل الإدارية المركزية والمحلية وتطويرها وتوسيعها.

— المؤسسات : تعبئة كل الهياكل والبنىات والقاعات القابلة لاستقبال أنشطة محو الأمية في ظل هذه الاستراتيجية (المؤسسات التعليمية - مراكز التكوين المهني - المراكز الاجتماعية - الأندية النسوية - دور الشباب - المراكز الفلاحية - الخزانات العمومية - المساجد - مقرات المنظمات غير الحكومية .. الخ).

— آلية التقويم : باستغلال شبكة مؤشرات كمية ونوعية لتتبع عمليات محو الأمية المختلفة وتقويمها، إضافة إلى إحداث وحدات التقويم المركزية والمحلية .

— آلية الإعلام والتواصل : تنفيذ برامج للدعوة والتحسيس المستمرين تواكب تنفيذ مراحل الاستراتيجية وذلك عبر الوسائل الإعلامية المكتوبة والمرئية والمسموعة .

— آلية الشراكة : إقامة شراكة تعاقدية لتنفيذ خطة العمل وعقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع الفاعلين الحكوميين، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات المحلية (هيئات منتخبة)، والمقاولات والمؤسسات الإنتاجية والصناعية، والمنظمات المهنية، والمؤسسات الجامعية والمعاهد، والمنظمات الدولية والجهوية.

— آلية التعاون الدولي والعربي والإسلامي مع المنظمات الدولية والجهوية المتخصصة والدول والهيئات المختلفة في شكل مشاريع مدعومة ماليا وفنيا .

8 - أجهزة التتبع والتنفيذ :

1-8 أجهزة مركزية :

— مديرية محاربة الأمية بوزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والشغل والتكوين المهني (الوزارة الوصية) وتعنى بالتخطيط والتوجيه والدعم الفني والتنسيق وهندسة النظام .

— اللجنة الوطنية لمحو الأمية وهي هيئة استشارية، تضم جميع الفعاليات الوطنية .

— اللجنة الوزارية المشتركة وتضم مسؤولين من أعلى مستوى وتضطلع باتخاذ القرارات وتوجيه العمل والتدخل لحل مشكلات تنفيذ الاستراتيجية .

2-8 أجهزة إقليمية / محلية :

أ/ اللجنة الإقليمية لمحو الأمية وهي هيئة استشارية محلية .

ب/ الفريق التقني الإقليمي ويتألف من الأطر الفنية والتربوية للقطاعات المتداخلة على صعيد الأقاليم ويعمل تحت إشراف مندوبيات الوزارة الوصية على :

— وضع برامج العمل المحلية .

— تنفيذ البرامج ميدانيا وتتبعها .

— اقتراح الحلول التقنية .

— تجميع المعطيات والمعلومات والبيانات .

— تقويم النتائج .

— تقديم التقارير الدورية .

9 - التمويل :

يجرى تمويل خطة تنفيذ الاستراتيجية من ميزانية الدولة ومساهمات الهيئات المنتخبة والمؤسسات الصناعية والفلاحية والمنظمات المهنية والمنظمات الدولية والجهوية .

ومن شأن إحداث صندوق وطني لدعم برامج محو الأمية وتعليم الكبار أن يساعد على استيعاب الحاجات التعليمية المتشعبة وبالتالي تسهيل تنويع المناهج والبرامج .

10 - البرامج الداعمة :

بموازاة مع هذه الاستراتيجية وفي إطار ذات أهدافها يجري تطبيق مجموعة من البرامج النوعية الداعمة أهمها :

أ/ برنامج الأولويات الاجتماعية : (BAJI) .

- يتم تنفيذه بتعاون مع البنك الدولي .

- يستهدف الوسط القروي (300 جماعة قروية في 14 إقليما من أصل 65) .

- تبلغ مدته 4 سنوات ابتداء من 1996 .

- يستهدف نحو 40 ألف شخص سنويا .

- وهو مشروع مندمج (محو الأمية - الصحة الأساسية - التمدرس - انعاش الشغل

- التتبع الإحصائي لمستويات المعيشة) .

- يقوم على تنفيذ أنشطة تعليمية وظيفية تفضي إلى مساعدة السكان القرويين على

ممارسة أنشطة إنتاجية مدرة لدخل قار ومتطور .

ب/ برنامج محو أمية النساء القرويات : (EDUCATION V)

- أنشئ بتعاون مع البنك الإفريقي للتنمية .

- مدته سنتان .

- يستهدف نحو 50,000 مستفيدة عبر قوافل متنقلة على صعيد النقاط القروية

النائية .

ج/ برنامج إدماج مفاهيم الصحة الإنجابية في كتب محو الأمية :

- أقيم بتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA .

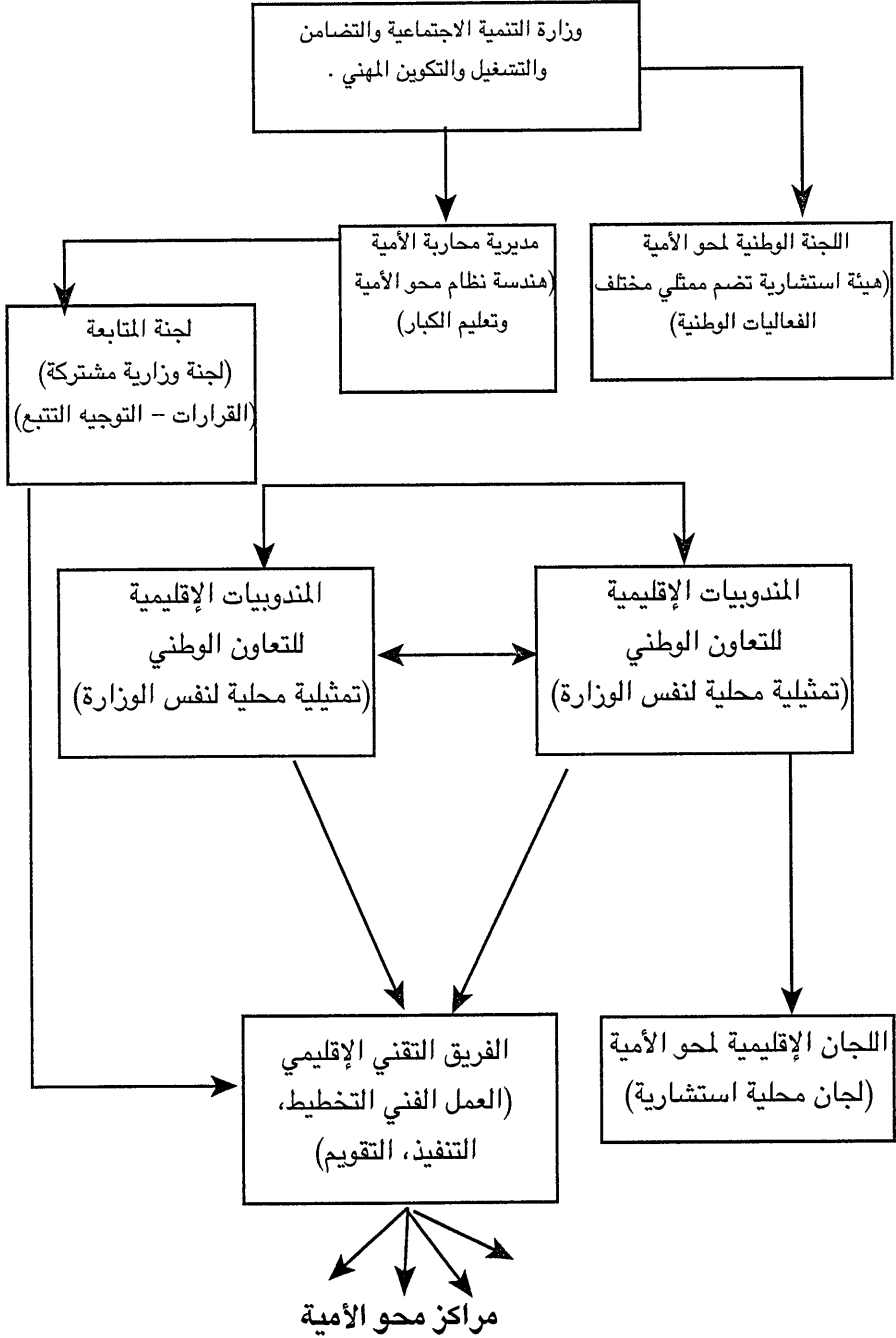
- يستهدف 9 أقاليم نموذجية ونحو 75,000 مستفيدة ومستفيدة .

- يعطي الأولوية للفتيات والنساء في سن الإنجاب .

د/ تجري حاليا دراسة تمويل برنامج لمحو الأمية الوظيفية للعمال في مقرات عملهم

في إطار التعاون مع المجموعة الأوربية (Programme Meda) .

أجهزة التنفيذ والتتبع



الجمهورية الإسلامية الموريتانية

مقدمة :

يعتبر الجهل تحديا يواجه الإنسانية جمعا ويوصفه عائقا حقيقيا للتنمية ومصدرا للتفاوت واللامساواة، وقد تعهدت الجمهورية الإسلامية الموريتانية بمحاربته وعيا منها بآثاره السلبية .

وتم هذا التعهد بالتزام شخصي ومؤكد من رئيس الجمهورية الذي جعل من خيار محاربة الجهل أولوية وطنية ودعا الشعب كافة إلى القضاء عليه، نهائيا واصفا إياه «بشبح أكبر إضرارا من الجفاف الماحق» .

ومنذئذ تمت تعبئة جميع الوسائل المادية والبشرية من أجل إنجاح هذا المجهود الحيوي، فما هي حصيلة العمل المنجز حتى الآن ؟ وما هي العوائق التي تمت مجابعتها ؟ وما هي الحلول المقترحة للرفع من مستوى أداء المجهود بغية بلوغ الهدف المتوخى في الأجل المحدد؟ تلکم هي أبرز الأسئلة التي يحاول هذا التقرير الإجابة عنها.

أولا - الحصيلة :

قد يجدر بنا قبل كل شيء أن نذكر بأن إحصاء 1977 و 1988 حددا نسبة الأمية بـ 81,8 و 61,1٪ في صفوف السكان البالغين من العمر 10 سنوات وأكثر، وحسب آخر التوقعات الإحصائية بالتعاون مع المكتب الوطني للإحصاء فإن هذه النسبة وصلت أدنى مستوى لها وهو 42٪ سنة 1998

هذا وقد قامت كتابة الدولة منذ إنشائها لمحاربة الأمية وحماية التعليم الأصلي وتطويره وذلك بتنفيذ سياسة الحكومة في هذا المجال عن طريق :

- التعبئة الدائمة للرأي العام الوطني حول مخاطر الجهل وأضراره .
- التعميم المتواصل لمراكز محو الأمية سواء من خلال الحملات ذات الفترات المحددة أو من خلال الفصول الدائمة .
- تكوين مؤطرين فاعلين .
- تصميم المعدات التربوية المناسبة والفاعلة وإنجازها وطباعتها.

- توظيف المحاضر في مجهود محاربة الأمية .
- حماية التعليم الأصلي وتنميته وتكييفه مع متطلبات العصر .
- تنسيق المجهود المبذول مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المهتمة بمحاربة الأمية.

وقد تم من أجل بلوغ هذه الأهداف تحقيق النتائج التالية :

1 - الإنجازات في مجال محو الأمية :

- 1-1- التعبئة : وهي مهمة تضطلع بها الدولة يوميا من أجل توعية الأمي نفسه بل وتوعية المجموعة كلها بمخاطر الجهل ، وقد قامت كتابة الدولة في هذا المجال بنشاطات عدة نذكر منها على سبيل الخصوص :
- حملات في وسائل الإعلام الرسمية .
- حملات لنشر الملصقات والشعارات
- إنشاء مجلس وطني لمحو الأمية .
- إنجاز لوحات إشهارية .
- وضع التشريعات اللازمة .
- تخليد الأيام : الوطني ، العربي والدولي لمحو الأمية كل سنة .
- إنشاء جوائز في مجال محو الأمية وتعليم الكبار .
- حملات تحسيسية تسبق كل حملة لمحو الأمية بالتعاون مع السلطات الإدارية والسياسية .

- نقاشات وندوات ومحاضرات لزم الجهل ومدح العلم والتعلم.

1-2 إنتاج المعدات التعليمية :

أ/ إعداد 5 كتب لمرحلة الأساس ونشرها :

- القراءة : لنعمل ونتعلم - التربية الدينية.

– الحساب. – التربية المدنية .

– دليل المعلم .

ب/ تصميم وإنتاج عدّة كتب لمرحلة التكميل طبع منها :

– الإنتاج الحيواني – النظافة

– الإنتاج الزراعي – تسيير التعاونيات

– التغذية – المرشد فى القراءة

– التربية الصحية – التعاونيات النسوية

– الصيد – البستاني والخضروات

ج/ تصميم كتاب جديد للقراءة والكتابة.

د/ مراجعة 4 كتب لمرحلة الأساس هي :

– القراءة والكتابة – التربية الدينية

– التربية المدنية – الحساب

هـ/ مراجعة كتابين من كتب مرحلة التكميل هما :

– الإنتاج الحيواني – النظافة

1-3 التكوين : يتوقف نجاح جميع المجهودات المبذولة على تكوين العمال القائمين على التأطير وتحسين خبرتهم باستمرار، ولهذا نظم 20 ملتقى استفاد منها 600 إطار في مجالات عديدة هي البرمجة وإعداد المواد التعليمية للتخطيط والحملات والمتابعة والتقييم ..

كما استفاد عدد كبير من إطارات القطاع من دورات لتحسين الخبرة وذلك عن طريق إشراكهم في عدد من الملتقيات والورشات والندوات المتخصصة المنظمة بالخارج، إلا أنه يجدر بنا أن نلاحظ في هذا السياق أن عددا كبيرا من هؤلاء الأطر قد غادر القطاع لسبب أو لآخر .

1-4 الحملات : وهي نشاطات تنظمها كتابة الدولة نفسها وتمكنها في الوقت ذاته من تعبئة واسعة للرأي العام ومن فتح عدد من فصول محو الأمية وتوظيف مساهمة جميع المسؤولين والأشخاص الفاعلين على مستوى المنطقة المختارة، وقد تكون هذه الحملات شاملة حيناً وجزئية أحياناً أخرى. ويزيد عدد هذه الحملات على العشرين وقد مكنت من استقبال 176836 مسجلاً تم محو الأمية عن 145146 منهم .

وفي عامي 1994 و 1995 تم تبني الحملات الجزئية التي تشمل في الوقت ذاته ولاية أو ولايتين وقد تم اختيار هذه الطريقة الأخيرة لسببين رئيسيين :

- التحكم في برمجة العمل المنجز ومتابعته وتقييمه.

- توفير الوسائل البشرية والمادية المتاحة .

1-5 المراكز الدائمة لمحو الأمية : وتقوم بنشاط مستمر تشرف عليه المنسقيات المحلية والجهوية وتستقبل هذه المراكز الدائمة في الوقت نفسه الأشخاص الأميين وكذلك الأشخاص الذين يرغبون في تحسين مستواهم بعد استفادتهم من حملات محو الأمية.

وقد تم في الفترة من 83/84 وإلى 97/98 إنشاء 589 مركزاً افتتحت أساساً في الإدارات والمؤسسات والتعاونيات وبعض التجمعات البشرية الأخرى .. إلا أن أداء هذه المراكز قد تناقص منذ بعض الوقت قبل أن يشهد توسعاً ملحوظاً فيما بعد بحيث وصل أخيراً إلى 991 مركزاً .

وقد استقبلت هذه المراكز 223161 شخصاً، تم محو الأمية عن 180045 منهم .

1-6 مراكز محو الأمية الوظيفية : وتشكل خياراً حديثاً يعلق القطاع على تجسيده آمالاً كبيرة تتمثل خاصة في تمكين الذين محوا أميتهم حديثاً أن يواصلوا تطوير مستوياتهم عن طريق ممارسة بعض الحرف.

ثانياً : الإنجازات في مجال التعليم الأصلي :

يتمثل الهدف المتوخى في هذا المجال في الارتقاء بنظام التعليم في المحاضر عن طريق تذليل الصعاب التي تكتنفه، وتكييفه بشكل متوازن مع متطلبات العصر الحديث .

وإضافة إلى الوسائل البشرية والمادية الهامة التي خصصتها الدولة لدعم المخاض، فقد قامت كتابة الدولة بتنظيم إحصاء شامل للمحاضر الوطنية . وقد أسفر هذا الإحصاء عن النتائج التالية :

عدد المدرسين			عدد المحاضر	المحاضر
المجموع	إناث	ذكور		
11130	3706	7424	151	الجامعية
13781	4590	9191	246	المتخصصة
64950	12295	52655	1331	القرآنية
89861	20591	69270	1728	المجموع

تم أيضاً في مجال المحاضر بذل مجهودات هامة منها .

– تنظيم ملتقى حول دور المحاضر في مجهود محو الأمية .

– تنظيم ملتقى وطني حول إمكانات إدخال بعض المواد العلمية في مناهج المحاضرة .

– تنظيم ملتقى وطني حول تنمية التعليم الأصلي والارتقاء به (يونيو 1995)
وتعكف كتابة الدولة حالياً على دراسة النتائج التي تمخض عنها المتلقي الأخير وذلك من أجل بلورة مقومات استراتيجية مستقبلية لحماية التعليم الأصلي وترقيته.

1 – المحاضر التجريبية :

وهي محاولة لتزويد المناطق التي كانت محرومة من العلم بمحاضر تقوم بمحو الأمية الأبجدية وتقدم تعليماً مدنياً ودينياً متحكماً فيه .

إلا أن هذه المحاضر توقفت عن النشاط لبعض الوقت – قبل أن تستأنف نشاطها من جديد – نتيجة انعدام الوسائل، ومع ذلك قامت كتابة الدولة بوضع برنامج منسجم لهذه المحاضر ونظمت إحصاء للمناطق المستهدفة .

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن نتائج هذا الصنف من المحاضر كانت جد إيجابية أثناء التجربة الماضية .

2 - مركز التكوين المهني :

يتمثل أحد الأهداف الأساسية في هذا المجال في تكييف التعليم الحضري مع متطلبات العصر عن طريق إنشاء الظروف الملائمة لدمج فاعل ومنظم لخريجي المحاضر في الحياة النشطة. ولتحقيق هذا الهدف وبمبادرة من رئيس الجمهورية أنشئ مركز مهني لتكوين خريجي المحاضر وهو الآن في طوره العملي، وقد استقبل هذا المركز 230 طالبا في سنة 1994، يتابعون تكوينا مهنيا متوسطا في المجالات التالية :

- الكهرباء
- النجارة .
- اللحام
- الميكانيكا .
- البناء
- المنشآت المعدنية

وقد زود المركز أخيراً بورشة سابعة للمعلوماتية ستستقبل في بداية شهر ديسمبر القادم 15 امرأة متدربة من خريجات المحاضر.

وتقدر الكلفة الإجمالية لبناء هذا المركز وتجهيزه بـ 250,000,000 أوقية ، وقد انتدب 6 خبراء لتكوين المكونين الموريتانيين، ويسري عقدهم لمدة سنتين، ويتم الآن التفكير في إنشاء مراكز مماثلة.

وقد أنشئت خلية للإعلام والبرمجة بغية جمع مختلف المعلومات المتعلقة بالمحاضر وبرمجة الجهود المبذولة لصالح التعليم الحضري .

ثالثا : الصعاب المعترضة والحلول المقترحة :

على الرغم من هذه النتائج التي نعتبرها إيجابية فإن النشاط المنجز تعترضه بعض الصعاب المرتبطة أساسا بكون القطاع لم يشرك في الماضي في المشاورات والتنسيقات الجارية على مستوى مجمل القطاعات ولم يتم بالتالي دمجها في برامج التنمية المعتمدة .

وهذه بدون شك مفارقة كبيرة لأن محاربة الجهل هي إحدى أولويات التنمية التي تتخذ من الإنسان هدفا وغاية في الوقت ذاته. وانطلاقا من هذه الرؤية فإن نشاط محو الأمية

ينبغي أن يحتل مكانته الطليعية في جميع المشاريع الإنمائية وخاصة ما يكتسب منها طابعا جهويا أو محليا، وينبغي تأمين تنسيق دائم بين القطاعات المكلفة بتنفيذ هذه المشاريع وكتابة الدولة. ولا تنحصر ميزة هذا الخيار في كونه سيرصد الوسائل لمجهود محو الأمية وإنما سيضمن أيضا تحقيق تنمية متوازنة ودائمة للسكان المستفيدين .

وعلى صعيد آخر تعاني كتابة الدولة من بعض الصعوبات المتمثلة خاصة في .

– النقص الواضح في المعطيات الإحصائية المحددة لعدد الأميين وتوزيعهم الجغرافي وتصنيفهم الإجمالي ، فالإحصاءات الوحيدة المتوفرة هي إحصاءات 1977 و 1988 المشار إليها أعلاه .

– النقص في وسائل تقييم العمل المنجز حتى الآن وما ينجّر عنه من صعوبة التعرف على السلبيات.

– عدم استقرار أطر كتابة الدولة وبالتالي عدم الاستفادة من التكوين ومن الخبرة التي اكتسبوها في مجال محو الأمية.

– النقص في الكفايات التقنية لأعضاء هيئة التأطير في مجالات البرمجة والتقييم والتخطيط وإنجاز المعدات التعليمية.

وقد يكون من الوارد التنبيه إلى ما يعانيه هذا القطاع منذ سنتين من توقف في مصادر التمويل الخارجي والمساهمات التطوعية على المستوى الوطني. فالمساعدات التي تلقتها كتابة الدولة في إطار دعم مجهود محو الأمية انحصرت في مساعدات مفوضية الأمن الغذائي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبعض المؤسسات الخصوصية .

الخاتمة : وبقدر ماتعتبر النتائج المسجلة إيجابية بقدر ما يعتبر من الضروري والملح توسيع نطاقها ومداها لتشمل المجموعة الوطنية جمعاء. فبذلك وحده نكون قد استجبنا لنداء 20 يناير 1985 الذي جعل من محاربة الأمية تحديا يتعين علينا رفعه. وأخيرا فإنه من الوارد بعد انقضاء 13 سنة على إنشاء كتابة الدولة وضع إعلان لسياسة وطنية لمحو الأمية يتم في نطاقها تحديد نشاطات محدّدة تلزم بها جميع القطاعات المعنية .

الجمهورية اليمنية

الجهود اليمنية لمحو الأمية وتعليم الكبار

1 . الخلفية التاريخية :

يمثل عقد السبعينات بداية الاهتمام المقنن في مجال محو الأمية فقد صدر القرار رقم (30) لعام 1970، بمحو الأمية وتعليم الكبار في المحافظات الشمالية، وعلى اثره نفذ أول مشروع تجريبي لمحو الأمية باليمن بالتعاون مع الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار خلال العام الدراسي 71/72 في خمس من المحافظات هي (صنعاء - تعز - الجديدة - إب - رداع) حيث تم فتح 23 فصلاً استوعبت (1111) دارساً ودارسة، واستمر منهم حتى نهاية المشروع (837) دارساً ودارسة بنسبة (75,3/%) وقد أثار هذا المشروع اهتمام الجهات المسؤولة لهذا النوع من التعليم وإمكان نجاحه في حالة وضع الضوابط والأسس اللازمة له .

وفي عام 1974م صدر قانون التعليم العام رقم (22) الذي أفرد الباب السابع منه لمحو الأمية وتعليم الكبار وتضمن هذا القانون تحديد أهداف محو الأمية وتعليم الكبار وسن القبول ونظام الدراسة والإدارة والإشراف وطرق التمويل وأدوار الجهات المختلفة وفي عام 1976م صدر القانون رقم (136) بإعادة تنظيم وزارة التربية والتعليم، وكان أهم ما جاء فيه إنشاء اللجنة العليا للتعليم غير النظامي ومكافحة الأمية، وكذا إنشاء إدارة التعليم غير النظامي ومحو الأمية وتحديد اختصاصاتها . وقد بدأ العمل بصورة منظمة في محو الأمية الأبجدية في اليمن عام 76/77م حيث أدرجت منذ ذلك الحين برامج محو الأمية ضمن خطط التعليم التي بدورها ارتبطت بخطة التنمية .

2 - الحملة الشاملة لمحو الأمية :

وفي عام 1981م صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (87) بشأن الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار الذي قضى بتبني اليمن حملة وطنية شاملة لمحو الأمية تستهدف القضاء على الأمية في أوساط السكان للفئة العمرية (10-45) سنة، وقدرت الحملة عددهم بـ 2,826,405 أمياً وأمياً منهم 1,710,105 أمية، وحددت نسبة الأمية عموماً بـ 87,5٪ وقد بلغت هذه النسبة لدى الإناث 98٪ ولدى الذكور 75٪. وحدد

القرار مدة الحملة بـ(12) عاماً قسمت إلى ثلاث مراحل ، الأولى والثانية مدة كل منهما خمس سنوات، والثالثة مدتها سنتان. وتستهدف المرحلة الأولى نحو 50٪ من الأميين ويتم التركيز فيها على القطاعات المنظمة والتجمعات السكانية الكبيرة .

وتستهدف المرحلة الثانية نحو 50٪ من الأميين الذين لم يشملهم هذا التعليم بالمرحلة الأولى، أما المرحلة الثالثة ومدتها سنتان فتستهدف نحو 50٪ من الأميين النائية والتجمعات السكانية قليلة الكثافة والتي لم يتيسر الوصول إليها في المراحل السابقة مع تصفية الجيوب .

كما صدرت قرارات رئيس مجلس الوزراء رقم (11) لعام 1982م بشأن البناء التنظيمي للحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية ورقم (43) لعام 82م بشأن تحديد اختصاصات وأدوار الوزارات والهيئات الحكومية والشعبية في الحملة ورقم (84) لعام 1982م بشأن محو الأمية في القطاعات المنظمة.

وقد بدأت الحملة نشاطها للمرحلة الأولى في أول نوفمبر عام 1982م ومن ضمن فعاليات قيام السيد / احمد مختار أمبو المدير العام لمنظمة اليونسكو آنذاك بتوجيه نداء عالمي لدعم الحملة الوطنية لمحو الأمية في اليمن وذلك من مقر جامعة صنعاء في ديسمبر عام 1981م.

3 - مراكز التدريب الأساسي :

وبالإضافة إلى جهود المحافظات الشمالية في مجال محو الأمية فقد تم إقامة برنامج لتعليم الكبار تمثل في تجربة التعليم الوظيفي من خلال مراكز التدريب الأساسي التي جاءت بناءً على قرار مجلس القيادة بالقانون رقم (68) لعام 1977م بإصدار نظام المشروع الوطني للتعليم غير النظامي والتدريب الأساسي الذي قضى بتكوين المجلس وتحديد مهامه واختصاصاته وكذا بتشكيل اللجنة الفنية ومجالس المناطق ومجالس المجتمعات المحلية في مناطق تواجد هذه المراكز. كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم (74) لعام 1977م بشأن تشكيل المجلس الوطني للتعليم غير النظامي والتدريب الأساسي والذي بموجبه تم تحديد أسماء أعضاء هذا المجلس وقد باشرت مراكز التدريب الأساسي عملها اعتباراً من عام 1979م بدعم من هيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي حيث وصلت إلى أحد عشر مركزاً إضافة إلى بعض الوحدات الأممية ومراكز التدريب النسوي .

4 - الحملة الشاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار بالمحافظات الجنوبية والشرقية :

أما تجربة محو الأمية وتعليم الكبار في المحافظات الجنوبية والشرقية فقد أشارت أن نسبة الأمية لدى السكان كانت عشية الاستقلال في الثلاثين من نوفمبر 1967م قرابة 90٪ وفي عام 1973م أوضح التعداد العام للسكان أن عدد الأميين هو 736224 نسمة يشكلون نسبة 46,2٪ من إجمالي السكان، لذا فقد صدر القانون رقم (32) لعام 73م بشأن محو الأمية وتعليم الكبار الذي قضى بالبداية في تنفيذ حملة شاملة لمحو الأمية وتعليم الكبار حدد القانون مدتها بخمس سنوات ابتداء من عام 1975م، وتمت مراجعة منجزات هذه الحملة في سبتمبر 1979م. وقد أوضحت نتائج التقويم وجود قصور وتعثّر واضح في تنفيذ ذلك القانون وهو ما دعا الحكومة إلى إصدار قانون جديد لمحو الأمية وتعليم الكبار ، وهو القانون رقم (9) لعام 1980م الذي أكد على ضرورة اتباع أسلوب الحملة الشاملة المنظمة نهجاً لإنجاز هذه المهمة التنموية الشاقة، وعزز هذا القانون بالقانون رقم (8) لعام 1981 المعدل للقانون رقم (9) والذي حدد من يشملهم القانون من الأميين في الفئات العمرية (12-40) سنة للذكور و (12-35) سنة للإناث ومرت الحملة الوطنية الشاملة لاستكمال تصفية الأمية بفترتين أساسيتين هما فترة الإعداد من يناير 1983م وإلى يونيو 1984م، وفترة التنفيذ التي استمرت ستة أشهر من أول يوليو 1984م وإلى نهاية ديسمبر 1984م.

5 - تعليم الكبار بالمحافظات الجنوبية والشرقية :

أما فيما يتعلق بنشاط تعليم الكبار في المحافظات الجنوبية والشرقية فقد تمثلت بالمشروع التجريبي لتنمية القطاع الزراعي في إطار المواجهة الشاملة للأمية الأبجدية والحضارية بدلتا أبين التي تضمنت عدداً من المشروعات المتنوعة مثل محو الأمية الأبجدية، الثقافة المهنية، الثقافة الجماهيرية، مشروعات العون الذاتي إضافة إلى التدريب النسوي المتعدد الأغراض والتدريب المتنوع في مجالات الميكانيكا وقيادة الجرارات الزراعية وغيرها من المجالات.

وعلى الرغم من كل تلك الجهود وما حققته من إنجازات طيبة وما قدمته من تجارب مشهود لها بالأسبقية والتميز خاصة تجربة مراكز التدريب الأساسي إلا أن مشكلة الأمية ما زالت تؤرق البلاد قيادة وشعباً لذا فإنه بمجرد أن أعاد الشعب اليمني تحقيق

الوحدة اليمنية وإعلانه قيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م وضعت الجمهورية الوليدة من ضمن أولويات مهامها العمل على إعادة ترتيب الأوضاع وخاصة فيما يتعلق منها بمحو الأمية وتعليم الكبار باعتبارها واحدة من القضايا بالغة الأهمية التي تمثل الركن البارز والضمان الأساسي لترسيخ الوحدة ونهجها الديمقراطي .

6 - إنشاء جهاز محو الأمية وتعليم الكبار :

لذا فقد بادرت الدولة بإصدار القرار الجمهوري رقم (28) لعام 1992م بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة التربية والتعليم والذي تضمن إنشاء جهاز محو الأمية وتعليم الكبار كأحد القطاعات الرئيسية والبارزة في كيان وزارة التربية والتعليم ، وقد أنيطت به مسؤولية محو الأمية وتعليم الكبار في الجمهورية اليمنية ومنحته كافة الصلاحيات لوضع تصورات المستقبلية لمحو الأمية وبلورة نظام لتعليم الكبار وترسيخه باعتبار ان قضية محو الأمية وتعليم الكبار تمثل مؤشراً وريفاً أساسياً لنجاح خطط التنمية ومشروعاتها. ومن هذا المنطلق وضع الجهاز بعض المؤشرات لتقييم نشاط محو الأمية وتعليم الكبار في الجمهورية بناء على أعداد الأميين في المحافظات الشمالية والغربية والمحافظات الجنوبية والشرقية قبل إعادة تحقيق الوحدة اليمنية استناداً على تعداد 1975م في المحافظات الشمالية وتعداد 1973م في المحافظات الجنوبية والشرقية واللذين أوضحا أن عدد الأميين كان إبان تلك الفترة 3,300,741 - وانطلاقاً من نتائج التعداد السكاني لسنة 94م والتي أظهرت أن عدد الأميين في الجمهورية اليمنية قد بلغ 5,381,150 في الفئة العمرية من 10 سنوات فأكثر.

ومن خلال هذه الإحصاءات نلاحظ الآتي :

— ازدياد عدد الأميين في تعداد عام 94م رغم الجهود التي بذلت في محو الأمية في اليمن بصورة عامة ويعزى ذلك للأسباب الآتية .

أ/ الزيادة الطبيعية في عدد السكان ، فالنسبة العالية للنمو السكاني في اليمن حسب نتائج الإحصاء السكاني 1994م قد بلغت 3,7٪ سنوياً لها الأثر الكبير في الزيادة المطردة في عدد الأميين خلال السنوات العشر الأخيرة .

ب/ قاعد التعليم العام النظامي «مرحلة الأساس» لا تتسع لاستيعاب الأطفال من الجنسين والذين هم في سن الإلزام (6-9) سنوات إذ بلغت نسبة الذكور المستوعبين

79,4٪ بينما نسبة الإناث المستوعبات 28,2٪ فقط وبالتالي تضاف الأعداد المتبقية إلى رصيد الأمية في الجمهورية .

ج/ أوضح المسح الديمغرافي لليمن 92/91 أن نسبة المستوعبين من الجنسين في الفئة العمرية (6-15) سنة في التعليم العام 57,4٪ فقط .

د/ الأميون العائدون من دول المهجر .

هـ/ الجهود الرسمية بالإضافة للجهود الشعبية المتمثلة في مساهمات اللجنة الوطنية للمرأة والجمعيات الخيرية النسوية وغيرها من الجهات المتطوعة لا تتساوى وحجم المشكلة .

و/ عدم وجود مؤسسة وطنية تعنى بتدريب العاملين في هذا المجال وخاصة على المستوى القيادي والوسيط والقاعدي (معلمين ومعلمات) مما أثر بالسلب على مردود تلك الجهود .

ثالثاً - خلاصة التجارب العربية

في مقدمة ما يمكن أن نذكره هنا هو مظاهر القصور التي لمسناها في التعليم النمطي وتأثيرها السلبي المعروف على تعليم الكبار. فمن حيث العملية التعليمية، ما يزال تعليم الكبار، في مجتمعاتنا، عالة على نظريات التعليم العام وطرائقه ووسائله، حيث يتعلم الكبار - وخاصة في مجال محو الأمية - بالأسلوب الذي يتعلم به الصغار ابتداءً من مكان التعليم (فصول مكافحة الأمية)، ومن معلم المدرسة الابتدائية، ومن المناهج التي تشتمل على كثير من المفهومات والتصورات التي يتعرض لها الصغار، إلى عملية لتقويم والامتحانات، وإلى شهادة التحرير من الأمية... الخ.

والذي يهمننا في هذا الشأن، أن نقول في غير مبالغة أن نشاط تعليم الكبار في المجتمع العربي، أصيب بحول، وهو يمد ببصر، في كل خطوة إلى التعليم المنمط، فتأثر به، إلى درجة التوحد معه، مع اختلاف وارد في بنائهما، مما أعجزه عن قدر من النمو والتطور يتيح له الوصول إلى منهج تربوي واجتماعي يتفق مع طبيعته وأهدافه، ويتكامل به مع التعليم العام، يخصبه به، كما ينتفع به هو من معطيات ذلك التعليم.

العقبة الكبرى التي تعرقل جهود التخطيط لتعليم الكبار، نجدها متمثلة في ندرة المعلومات وعدم دقتها، بل وغيابها في بعض الأحيان سواء فيما يتصل بحصر الأفراد أو الحاجات أو المستويات أو المجالات، أو المؤسسات أو الإمكانيات، وذلك لغياب المنهج العلمي الذي يقوم عليه جمع البيانات في هذا الميدان، فالإحصاءات والمعلومات المتداولة فيه، يتم الحصول عليها إما من إحصاءات القبول في المدارس النظامية، ومن التعداد العام، وهذا هو أفضل الحالات، مع ما يشوب ذلك من ضعف، وإما من التقديرات الإدارية، أما المنهج الذي يعرف مجال تعليم الكبار ويحدده، ويختار له الأدوات البحثية المناسبة، فهو أمر غير وارد.

ومن الملاحظ أن هناك غيابا واضحا لسياسة عامة لتعليم الكبار، ونعني بالسياسة العامة بيان موقف المجتمع أو الدولة من قضية من القضايا، ويشير بصفة عامة إلى نوع الحركة أو العمل الذي يتجسد فيه هذا الموقف، ومما لا شك فيه أن هذه السياسة على جانب كبير من الأهمية على اعتبار أنها تشكل الأساس الذي تترتب عليه الخطوات التالية، وهكذا إذا نظرنا إلى البرامج الحالية لتعليم الكبار في البلاد العربية من هذه الناحية فسوف نجد أن قليلا منها هو الذي يستند إلى سياسة عامة، مثل محو الأمية والثقافة العمالية، مع اختلاف في درجة وضوح هذه السياسة العامة. أما بقية البرامج، فإن مثل هذه السياسة تنقصها، ويزداد النقص وضوحا إذا نظرنا إلى تعليم الكبار ككل، وهنا لا نجد سياسة عامة بين موقف الدولة من هذا النوع من التعليم، سواء من حيث أهميته، أو ما تريده منه، أو علاقته بغيره من أنواع النظم التعليمية. إن وجود مثل هذه السياسة أمر لا بد منه لما يترتب عليه من خطط توضع، ومشروعات تنشأ لتنفيذ هذه السياسة.

أما بالنسبة إلى مفهوم تعليم الكبار، يكون على درجة من الوضوح والإحاطة بحيث تجعله يشمل جميع المؤسسات العاملة في الميدان، ويحدد لكل منها الدور الذي تقوم به، فإننا نجد أنه في كثير من الأحيان يستعمل تعليم الكبار مرادفا لمحو الأمية، وبذلك يصبح الكل مساويا للجزء. ومحو الأمية متردد بين الصغار والكبار، والثقافة الجماهيرية يضطرب نشاطها بين التعليم والتثقيف، بين الثقافة الرفيعة والثقافة الجماهيرية، بين أسلوب التثقيف ومضمونه. والثقافة العمالية حائرة بين العناصر العامة التي يشترك فيها العمال مع بقية المواطنين. والدراسات التكميلية تمارس أحيانا على أنها نشاط شرعي يوضع له نظام ثابت، وأحيانا على أنه نشاط جانبي يتحمل

الدارس وجوه مسؤولياته. وهكذا تعمل كل مؤسسة من هذه المؤسسات في ناحية من نواحي تعليم الكبار، دون أن يكون هناك تصور واضح للميدان، يبين حدوده، وحالاته، وعلاقاته الداخلية والخارجية وأساسه الاجتماعية والنفسية، كما يساعد على اكتشاف الفجوات التي توجد في أنواع مناشطه الحالية.

وقد انعكس هذا الأمر على مؤسسات تعليم الكبار، فليست هناك مؤسسات نمطية محددة لتعليم الكبار، يتم الاتفاق عليها، كما نجد الأمر بالنسبة إلى التعليم النظامي الذي تتمثل مؤسساته في تنظيمات محددة كالمدارس والمعاهد والجامعات ومراكز البحوث... الخ.

فنشاط محو الأمية يمارس أساسا بحكم المرونة التي تنطوي عليها طبيعته في أبنية المدارس، في غير أوقات الدراسة، كما يمتد كذلك إلى الأندية، والمصانع وأماكن العمل. ولا بأس من أن يكون في أماكن العبادة أو حتى في المنازل الخاصة.

إن ما نريد أن نؤكد هنا، أن تحديد مؤسسات تعليم الكبار، وتعيينها يساعد على تحديد مفهومه ووظيفته في المجتمع، فهناك نشاط لتعليم الكبار يمارس في مراكز التدريب وفي المعاهد الفنية، وفي الجامعات، وفي القطاع الخاص مؤسسات كثيرة لتعليم اللغات والصناعات والمهارات، دون أن يجمع بينها رابط أو يضمها نظام، فالمؤسسات ليست هي الأبنية ولا الأماكن، ولكن ما ترمز إليه من مضمون اجتماعي.

وعلى ذلك، فإن تحديد مؤسسات تعليم الكبار، وتصنيفها، إنما يوضح مجالاته ومستوياته، سواء ما اتصل منه بالتعليم العام وتكامل معه، أو ما اتخذ منه نهجا مستقلا... فتكون هناك المدارس التكميلية، ومدارس الإعداد والتأهيل في أثناء العمل في المعاهد الميدانية في المؤسسات، أو المتخصصة لذلك في غير أوقات العمل، والجامعات الشعبية، على أن تقن هذه المؤسسات على أساس من مناهجها ومستوياتها ثم تقوم مؤهلاتها التي ينبغي أن تكون على درجة من المرونة بحيث تتواءم دائما مع ما يستجد من مستحدثات وتغيرات سواء على الساحة التربوية أو الاقتصادية أو العلمية أو الاجتماعية. إن المستقرى للأوضاع الحالية يجد أنها تشكو من انعزال مؤسسات تعليم الكبار بعضها عن بعض، فمحو الأمية يعمل بمعزل عن الثقافة العمالية، والثقافة الشعبية لا علاقة بينها وبين المؤسسات السابقتين. والدراسات التكميلية تسير في طريق لا

يتصل بالطريق الذي سلكته المؤسسات والبرامج الأخرى. وهكذا تضاربت الأهداف، وتكررت الأعمال، وتبعثرت الجهود، مما كان له أثره في ضعف حركة تعليم الكبار بصفة عامة، وقصورها عن تقديم الزاد التعليمي والثقافي الذي يحتاج إليه ملايين الكبار في النهضة الحالية للبلاد العربية، وبذلك يتضح أن تعليم الكبار في هذه البلاد يحتاج إلى أن يتأطر أيضا في نظام شامل يجمع بين مؤسساته ويحدد لكل منها الدور الذي ينبغي أن تقوم به، وينسق العمل بينها، ويصل بعضها ببعض قنوات دائمة الاتصال تيسر التعاون وتبادل المعلومات والخبرات.

ويتصل بهذا أيضا - إذا استثنينا عددا قليلا من البلاد العربية، وبعض البرامج الخاصة - أننا نجد أن أغلبية العاملين في برامج تعليم الكبار من الحاصلين على شهادات متوسطة أو أقل، وأنهم تلقوا تدريباً قصيراً نظمته الإدارة المختصة قبل إلحاقهم بالعمل أو في أثناءه. بل إن بعض البلاد تقتضي ظروفها إلحاقهم بالعمل بدون تدريب. وكانت نتيجة هذا أن أصبح ينظر إلى تعليم الكبار، وبخاصة في مجالات محو الأمية والثقافة العمالية والشعبية على أنه أقل من المهن الأخرى، وأن أصوله وأساليبه إنما تكتسب بالممارسة والتقليد، ولا تحتاج إلى إعداد وتدريب خاصين، بل إن العاملين فيه أنفسهم أخذوا ينظرون إليه على أنه عمل مؤقت، ومجاز لعمل آخر، وليس مهنة حياة مستدامة. إن توسيع مجالات تعليم الكبار، وإثراء مضمونها، وتحديث طرقها وأساليبها والارتقاء بالمستوى العلمي والفني والمادي للعاملين فيها كفيل بجذب العناصر المؤهلة تأهيلا عاليا إليها، كما أنه كفيل بجعلها مهنة محترمة لا تقل مكانة عن المهن الأخرى.

ويبرز التمويل باعتباره مشكلة عامة، والحق أن هناك عددا من البلدان العربية يرصد الجزء الأكبر من موارد القطاع للتعليم الابتدائي بينما تتنافس القطاعات الفرعية الأخرى من التعليم النظامي بشراسة لتحصل على حصة مما تبقى. لكن المؤسف ألا نجد برامج التعليم غير النظامي في مصاف المتنافسين الشرعيين، بل تترك في كثير من الحالات لمصيرها، ونتيجة لذلك لا تقوى بلدان عديدة على وضع أنماط البرامج اللازمة للتغلب على مشكلة الأمية - مثلا - التي يعترف بإنها متفشية على نطاق واسع في المنطقة.

وتجد مؤسسات تعليم الكبار وبرامجه نفسها عاجزة عن الوفاء بحاجات الملايين من أبناء الشعب العربي. فعلى الرغم من كثرة هذه البرامج وتعددتها، فلا زالت الملايين من

أبناء هذا الشعب لا تجد لها مكانا في أي من هذه البرامج، وهكذا نجد نقصا في البرامج الخاصة بأنصاف المتعلمين من خريجي مراكز محو الأمية والمدارس الابتدائية، كذلك في البرامج الموجهة إلى سكان المجتمعات الجديدة، والعمال الموسميين والمهاجرين من الريف إلى المدينة أو من بلد إلى بلد عربي آخر، بل إن البرامج الموجودة نفسها لا تصل خدماتها إلا إلى عدد يسير من ملايين الناس الذين ينبغي أن تخدمهم. وبرامج الأمية والثقافة الشعبية والدراسات التكميلية وغيرها من البرامج دليل واضح على صدق هذا الحكم.

وتقدم كثير من برامج تعليم الكبار القائمة مضمونا تقليديا غالبا ما يكون قد استمد من برامج سابقة مضى زمنها، أو من برامج "أجنبية" وضعت لبيئات مختلفة عن البيئة العربية، لم تب على أساس دراسة حقيقية لمشكلات الناس ومطالب التنمية، والدليل على ذلك البرامج التقليدية لمحو الأمية وغيرها من البرامج الموجهة إلى الجماهير، أما الطرق والأساليب المستخدمة فمعظمها من النوع الذي يعتمد على الاستماع، ونادرا ما تقدم للمتعلمين الكبار ذوي الخبرة العميقة فرصة المشاركة بالبحث والاكتشاف والتفكير. كذلك ينقص هذه البرامج بصفة عامة المواد والمعينات التعليمية الفعالة.

ولا حاجة بنا إلى القول أن المعلم هو حجر الزاوية في أي نظام تربوي، وأنه العنصر الأساسي في العملية التربوية مهما كان مستوى المرحلة أو نوعية التلاميذ أو الهدف من البرنامج التربوي.

ومن أبلغ ما قيل، عن معلم الكبار إنه شخص واحد في عدة أشخاص، إن هذا يعني أنه بجانب إعداداته التربوي، ينبغي أن يكون على وعي بالجوانب الأساسية المتعلقة بالمتعلم الكبير - نفسيته، خصائصه الجسمية، طرق تدريسه، بيئته الاجتماعية والحضارية، ودوافعه ... الخ.

وبخصوص الحد الأدنى من الشروط التي لا بد من توافرها، فهناك تقارب بين البلدان العربية بهذا الشأن، إذ أن معظم البلاد العربية تتبع نظام تكليف معلم المدرسة الابتدائية للتدريس في مراكز وصفوف محو الأمية، كعمل إضافي، نظير مكافآت يقررها النظام، قد تكون على أساس عدد الحصص التي يدرسها أو قد تكون بأجر شهري

مقطوع. ويمكن أن نشير بهذا الصدد إلى أن هناك أنظمة في بعض دول العالم تدفع مكافآت للمعلمين تقوم على أساس عدد الأميين الذين تمكن من تعليمهم وأوصلهم إلى مرحلة إنهاء الأمية. ولا نظن أن بلدا عربيا قد أخذ بهذا المبدأ. كما أن هناك من يرى أن محو الأمية عمل وطني شعبي ينبغي أن يكون تطوعيا، ويكافأ العاملون الجادون في هذا الميدان مكافأة معنوية. وفي هذا مثالية مبالغ فيها، وتغافل عن مسعطيات الواقع البشري حيث تحتل المكافأة المادية ركنا أساسيا في التحفيز إلى العمل وإجادته.

وعلى الرغم مما قد يتوافر من جهود لتعليم الكبار، إلا أننا قد نجد بين الكبار أنفسهم إجماعا عن هذا التعليم، بفعل عوامل متعددة، نذكر منها ما يلي :

- يعتبر الوقت من العوامل الفاعلة وخاصة إذا ما ارتبط بالمستوى الاقتصادي، فالأفراد الذين لديهم وقت للتعليم قد لا يتوافر لديهم فائض مادي، كما أن الأفراد الذين لديهم فائض مادي، قد لا يتوافر لديهم الوقت للاشتراك في برامج تعليم الكبار.

- وهذا يعني أن القدرة المالية لها دورها الهام، خاصة أن كثيرا من برامج تعليم الكبار مكلفة إذا استثنينا جهود محو الأمية التي تقدم غالبا، مجانية، أما ما يتعلق ببرامج تعليم الكبار الأخرى فهي تقدم نظير أجور قد لا يستطيعها كثيرون.

- والسبب له دوره في مدى إقبال / إجماع الكبار عن التعليم، حيث إن فرصة صغار السن تكون أكبر مقارنة بغيرهم من الكبار.

- ولعل كثيرا من صور النقص والسلب والتعويق في مجال تعليم الكبار ترجع في جزء كبير منها إلى الفقر الواضح في ميدان البحث العلمي في هذا المجال، فلم تجر دراسات علمية منظمة في البلاد العربية - باستثناء القليل الذي جرى في بعض البلاد العربية دون البعض الآخر - لواقع تعليم الكبار ومشكلاته التي يمكن أن تكون مجال دراسات وبحوث ميدانية ونظرية تسهم في تأصيل هذا المفهوم وإثراء مجالات العمل فيه.

ولا بد من الاعتراف بأنه لا توجد سياسة عامة واضحة المعالم، واستراتيجية للبحث العلمي في مجال تعليم الكبار بصفة عامة، وبالمثل لا توجد إلا هيئات ومؤسسات قليلة تعنى بآثر البحث العلمي في هذا المجال. كما أننا نجد أيضا، أن البحث العلمي في هذا

المجال يقوم على عائق قلة قليلة من الباحثين الذين تصدوا لدراسة بعض مشكلاته مما يشكل جهدا فرديا يقوم أساسا على جهودهم الذاتية سعيا وراء الحصول على درجات علمية من الجامعات التي يعملون بها. والحقيقة أن هذه البحوث القليلة تفتقر إلى التنسيق الذي يعنى أن تنظم البحوث بحيث تكشف عن حاجات الناس الكبار، وتساعد في بناء المناهج واختيار الطرق والأساليب الفعالة، كما تساعد في تصحيح البرامج وتذليل الصعوبات التي تواجهها.

لقد كان من نتيجة هذا النقص، حرمان العمل في مجال تعليم الكبار من فرص التصحيح والترشيد، هذا فضلا عن حرمان الفكر من إثراء التجربة الواقعية. وهذا النقص في البحوث العلمية يرتبط به نقص آخر في المعلومات التي تتناول النواحي المختلفة لتعليم الكبار، كما صاحب ذلك كله نقص في وحدات التوثيق التي ترمي إلى إتاحة هذه المعلومات وتوفيرها.

وفي مجال التدريب المهني والحرفي نجد العوامل التالية :

- تتباين مؤسسات التدريب وتختلف فيما بين الأقطار العربية، غير أن النمط الغالب على تلك المؤسسات هو مراكز التدريب المهني، ويكاد يتواجد مثل هذه المراكز في المدن الكبرى، حيث تنتشر الصناعات والأعمال التجارية. ومعظم تبعية هذه المؤسسات لوزارات العمل، وقليل منها يتبع وزارات أخرى كالزراعة أو الصناعة أو الكهرباء، أو الإسكان والتشييد، والأقل تنشئة مؤسسات الأعمال مثل : مؤسسات الاتصالات أو المواصلات والسكك الحديد والنقل البري والبحري والطيران، أو المقاولات.

- تكاد تنحصر أنشطة التدريب المهني في تدريب أولي للمنتجين من مراحل التعليم الأولي ونادرا ما تتوافر برامج تدريبية للارتقاء بمستويات الكفاية أو لاكتساب التقانات الجديدة على المستوى العام - باستثناء تلك البرامج التي تقدمها بعض الشركات للعاملين فيها وتتراوح مدد التدريب في معظم هذه البرامج فيما بين ستة أشهر وستين.

- توجد في معظم الأقطار العربية برامج تدريبية لم يتم حصرها، أو مسحها، أو التعرف على طبائعها بعد، وهي برامج يقدمها القطاع الخاص بمبادرة منه، وفي إطار نشاط اقتصادي يمارسه، ومن أمثلتها : مراكز تعليم اللغات، أو قيادة السيارات، أو الحواسب الآلية أو الحياكة وما ماثل ذلك من مراكز يلتحق بها الراغبون مقابل أجر

يدفعونه لصاحب المؤسسة، ومعظم هذه المؤسسات تندرج تحت القطاع الاقتصادي غير المنظم، والإشراف عليها محدود أو منعدم.

ولا تنتشر مؤسسات الثقافة العمالية إلا في عدد محدود من الأقطار العربية، وتتوجه معظم جهود هذا الميدان نحو تنمية الوعي الثقافي والاجتماعي والاقتصادي بين العمال، وإعداد القيادات النقابية لتولي مسؤولياتها في قيادة الحركة العمالية النقابية، والنهوض بمستوى العامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتدريب على الأمن الصناعي والعلاقات الإنسانية. وجهود الثقافة العمالية جيدة التنظيم، والعطاء في عدد من الأقطار العربية، وفي البعض الآخر يكاد ينعدم تأثيرها، أو تغيب غيابا مطلقا.

ويكاد تتوافر في جميع الأقطار، العربية مؤسسات للتثقيف العام وللبث الإذاعي والتلفزيوني تتباين في مدى انتشارها وكثافة الجهود التي تبذلها، غير أن الإنتاج العربي للمواد الإذاعية والتلفازية ما زال أقل من أن يفي بمجمل ساعات الإرسال التي تقدمها بعض هذه المؤسسات. من ناحية أخرى مازال الإنتاج العربي من المواد المطبوعة منخفضا، ومعدلات القراءة عامة، دون نظيرتها في الدول والمجتمعات التي حققت تقدما اقتصاديا. والأمية أحد الأسباب التي دعت إلى زيادة الاعتماد على البث الإذاعي والتلفزيوني كمصادر للتثقيف العام، مقترنة بنظم تعليمية لا تشجع على القراءة الحرة !

وفي مجال الإرشاد الزراعي، كنشاط من أنشطة تعليم الكبار يتم تقديم برامج للإرشاد الزراعي للمستفيدين من القطاع الزراعي وتربية الدواجن والحيوان، وتستهدف أكثرية هذه البرامج توفير القروض الزراعية والخدمات الآلية ومستلزمات الإنتاج الزراعي، وتنفيذ برامج إرشادية زراعية أو لتربية الحيوان، وإكساب المزارعين مهارات زراعية حديثة، وتبني استخدام تقاوى محسنة أو مبيدات أقل ضررا للبيئة، وبعض هذه البرامج يقدم خدماته في مجالات حفظ المحصول وتخزينه، وتصنيع أولي لبعض منه، سواء للاستفادة المباشرة أو لأغراض التسويق.

وعموما فإن التجارب العربية في مجال تعليم الكبار ما زالت في مراحلها الأولى ولا بد من تطويرها لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين وأن تنطلق في هذا المجال من أسس واضحة تراعي فيها المستقبل ومتغيراته والجذور الثقافية للأمة العربية.

الجزء الرابع

المنطقات

- 1 . المستقبلية.
- 2 . الجذور.
- 3 . التوجه الإنساني.
- 4 . العلمية.
- 5 . الواقعية.
- 6 . البعد النفسي.
- 7 . التنمية.
- 8 . التكامل والتنسيق بين التعليم المدرسي والتعليم غير المدرسي.
- 9 . الاستمرارية.
- 10 . أولوية محو الأمية كجزء أساسي من تعليم الكبار.

الجزء الرابع

المنطقات

على الرغم من تنوع مضمون تعليم الكبار وتعليم الاطفال واليا فعين تبعا للسياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ولاحتياجات الناس في المجتمعات التي يجري فيها التعليم والتعلم ، فإنهما يشكلان عنصرين ضروريين من عناصر رؤية جديدة للتربية ، يصير فيها التعلم نشاطا يمتد حقا مدى الحياة . فأفق التعليم مدى الحياة يتطلب هذا التكامل وذلك الاستمرار . والواقع أن ما ينطوي عليه تعليم الكبار والتعليم المستمر من إمكانات للإسهام في تكوين مواطنين مطلعين متسامحين ، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ، وتعزيز محو الأمية والتخفيف من وطأة الفقر ، وحفظ البيئة ، كل هذه العناصر تشكل إمكانات هائلة ينبغي استغلالها .

والآن ومع مابداً يسود العالم من اتجاهات ، ومن نمو سكاني وتفجر معرفي وتزايد في الآمال والتطلعات ، فضلا عن الثورة الهائلة في الاتصال بدأ الاقتناع يترسخ بأن أفضل إعداد للمستقبل يكون بالاهتمام بالحاضر ، كذلك أصبح من المسلم به الآن أن ركيزة أي تنمية إنما هي استثمار طاقات كل أفراد الأمة . ومن هنا أدركت العديد من المجتمعات المتقدمة والأخذة في النمو أن تعليم الكبار يعتبر جهدا استثماريا يجعل أفراد المجتمع أكثر توافقا مع أنفسهم ومع ما يحيط بهم .

1- المستقبلية :

لقد كان اهتمام جامعة الدول العربية ، والمنظمات العاملة في إطارها ، بالمستقبل كبيرا ، فهو عنصر بارز في ميثاق الجامعة ووكالاتها المتخصصة ، وتحت إشراف هذه الأجهزة وضعت منذ بداية السبعينات مواثيق واستراتيجيات وبرامج العمل العربي في كثير من المجالات . التصنيع ، الزراعة ، الإسكان ، الصحة العامة ، التعليم العمل الاجتماعي ، العمل الاقتصادي العربي المشترك ، حقوق الطفل المرأة ، العلوم الإدارية ،

والعمل، والطاقة، وإشباع الحاجات الأساسية، الإغاثة، والشباب والرياضة، الثقافة، التنمية الاجتماعية الشاملة وغير ذلك من الدروب.

ومن هنا كان التأكيد على ضرورة التوجه المستقبلي لتعليم الكبار في المنطقة العربية مما يعني بيان " منطق " هذا التوجه وفلسفته.

ولقد عاشت البشرية الآلاف العشرة الأخيرة على الزراعة، وعاشت القرون الخمسة الأخيرة على الصناعة، ونعيش الآن ما بعد الصناعة. وبدأت الزراعة في بلد واحد من بلاد أحواض الأنهار الكبرى، ثم انتقلت - ولا تزال - إلى غيره من البلاد وعبر آلاف السنين، وبدأت الصناعة في إقليم واحد، غرب أوروبا، ثم انتقلت - ولا تزال - إلى غيره من البلاد والأقاليم عبر عشرات أو مئات السنين. أما ما بعد الصناعة فعملية تاريخية عظمى، تجري في العالم كله في أن واحد، هو الآن هذا الزمان الذي نعيشه وتعيشه الأجيال القادمة حتى تبدأ عملية تاريخية عظمى أخرى تكون الرابعة في التاريخ الإنساني كله.

وبديهي أن البشرية لن تستغني عن الزراعة والصناعة، لكن الفيصل الذي يحدد كل انتقال تاريخية أساسية هو الجديد الذي يأخذ في الهيمنة وقيادة الحياة على هذا الكوكب الأرضي، ولا شيء يغني عن عمل الإنسان، فكل مرحلة تحمل في أحشائها ما يتواصل من المراحل التي سبقتها، ومعنى الثورة أن النشاط الجديد يتقدم ليكون هو النشاط المهيمن في المرحلة الجديدة، حاكما العملية البشرية بكل تجلياتها التاريخية والاجتماعية والفلسفية والإبداعية. وبديهي كذلك أن كل انتقال كبرى تمهد لنشوء قاعدتها، ويواكب هذا النشوء تغيير عميق في المفهوم والتصورات والعلاقات والمؤسسات.

وطوال مراحل تطور الإنسان كان كل مظهر من مظاهر التقدم يثبت بما لا يدع مجالا للشك فضل قدرته - دون سائر أكثر من مليون نوع مختلف من الكائنات الحية - على الكلام وتسجيل كلامه.

لقد تمكن الإنسان بفضل تلك القدرة الخاصة به من السيطرة على كافة أشكال الحياة الموجودة حاليا على الأرض، فاستأنس الكثير منها بينما أودع البعض الآخر حظائر معينة ليلاحظها وقتما يروق له. وحقق الإنسان تلك السيطرة خلال فترة وجيزة جدا

من الزمن ، فلقد اكتشفت عظام متحجرة للإنسان البدائي يرجع تاريخها إلى مائة ألف عام، بينما وجدت رسوم في الكهوف يبلغ عمرها عشرين ألف عام، أما التسجيلات المكتوبة للأحداث التاريخية فلا يرجع تاريخها إلا إلى أكثر من خمسة آلاف عام.

فإذا كان بإمكان الإنسان أن يرتقي وينمو بهذه السرعة ويذهب إلى هذا المدى البعيد في مثل هذا الوقت القصير ، فأى مدى يستطيع الوصول إليه في المستقبل ؟.

من المؤكد أن المستقبل يخبئ له إنجازات أخاذة ولكن أهمها يتعلق بتلك الميزة الخاصة التي يمتلكها الانسان ألا وهي تدوين خبراته حتى يستفيد منها الآخرون ، فهذه القدرة الفريدة تسمى (الترميز) ، وبها تكون الكلمات المكتوبة رموزا للأفكار، وهذه الرموز نفسها يمكن استخدامها لتوضيح الأفكار بل وللوصول بسرعة أكبر فأكبر إلى أفكار أكثر تعقيدا .

ومعظمنا لا يدرك أن التعليم يغير أيضا من تركيب عقل الطفل تغييرا جذريا . إن القراءة والكتابة والحساب التي يدرسها الجميع ليست من أعمال العقل الفطرية ، وإنما هي تحولات أساسية للطريقة التي يعمل بها الجهاز العصبي . إن مراكز المخزون بالعقل تختص بالكلام والاستماع ، لكن التعليم ينمي صيغا ذهنية جديدة في مخ الطفل ، تخلق عقلا جديدا قادرا على القراءة والكتابة.

لماذا لا نفيد من برمجة مخزوننا لنخلق عقلا جديدا يتوافق مع حاجات العالم الجديدة؟ ولعمل ما يشكل دافعا للتوجه المستقبلي مجموعة من الظروف المعاصرة سبق أن أشرنا إلى عدد منها من قبل ، ونشير في هذا الجزء إلى ما يلي :

أ - الطفرة التي تميزت بها الدراسات الإحصائية حيث أضحت الإحصاء الرياضي أداة الباحث في دراساته الميدانية على ضوء الثوابت والمتغيرات وصولا إلى اليقين في أحكامه عن الحاضر . ومعيارا يهيئ له استشراف المستقبل إذا ما توافرت عوامل بذاتها. تحددها له دراسته الإحصائية .

ب - تقدم البحوث العلمية وتوافر كم هائل من المعلومات في مجالات البحوث المتخصصة مما أتاح للانسان رؤية أوضح للواقع ، وفهما أصوب لدينامية الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وعلاقاتها. كل هذا في حدود تطور مناهج

البحث العلمي، ومنطق العلاقات الذي أكد أن العلاقات بين عناصر الظاهرة لها قيمة العناصر ذاتها.

ج - التلاحم بين العلم وبين الصناعة أو التطبيق أو التحقيق في مجال الواقع ، هذا فضلا عن شمولها ، إذ لم تعد قاصرة على مجال واحد للعمل أو التكنولوجيا بل شاملة كل نواحي الحياة الاقتصادية والفكرية والاجتماعية.

وهكذا أصبح علينا أن ننظر إلى الأمام وأن نعرف كيف نكون مخلصين في التزامنا الخلقي إزاء الكبار، فالتربية والتعليم لا ينموان بشعارات سياسية تردد ، بينما يجري العمل في ميدانهما بالشكل الروتيني المعتاد. إنه لا بد من التنبيه إلى أن ضغط المشاكل العاجلة المباشرة علينا في يومنا يحول بيننا وبين رفع الغشاوة التي تحجب عنا الرؤية السليمة وتوقعنا عن مباشرة مسؤوليتنا إزاء راشدين الذين يشقون طريقهم في الحياة . إننا اذا لم ننتبه لهذا، وإذا واصلنا انتهاج سياسة قصيرة النظر تلخصها مقولة البعض "دع الأمور تجري" فان التربية والعلم سيبعدان عن دائرة اهتماماتنا القومية، وسيظل الأفق أمامنا قائما ملبدا بالغيوم.

إن البعض يفهم خطأ أن التوجه المستقبلي لتعليم الكبار يعني أننا بذلك نسعى إلى أن يحاول الكبار التنبؤ بالمستقبل ، وليس هذا الفهم دقيقا، ذلك أن الصحيح أننا نريد به أن يحاول الكبير أن يتعرف ما عساه "يحدث" على ما يمكن أو يحتمل أو يرجح أن يحدث إذا ما استمر التيار الفلاني ، أو توقفت الظاهرة الفلانية أو..... الخ.

2 - الجذور :

وإذا كان على تعليم الكبار أن يتوجه إلى المستقبل ، فإنه في الوقت نفسه مطالب بأن يستند إلى الجذور أي إلى المبادئ والقيم الأساسية والخبرات التي يقوم عليها تراث الأمة العقائدي والفكري والحضاري ، وهذا الاستناد لا بد أن يقوم على الانتقاء والاختيار والنقد ، وخاصة بالنسبة إلى ما أنتجه العقل العربي وتجسد جهوداً وأعمالاً.

والارتباط بالجذور الأساسية والضرورية من الأمور التي تساعد على تمييز الذات الثقافية للأمة ، ومن ثم يعينها على التفرقة بين حسن الاستفادة من تجارب الغير الذين هم الأكثر علما وتقدما وبين الذوبان فيهم والتبعية لهم.

والإسلام هو أول وآخر دين سماوي ينزل كتابه للبشر، وأول أية مقدسة منه تبدأ بالقراءة والكتابة (اقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم ، الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم)

فالقراءة كما هو معروف هي نتاج المعرفة ، والمعرفة هي طريق التقدم ووسيلة السيطرة على الطبيعة ، ومن ثم نلاحظ أن هناك ترابطا بين كون الشعب متقدما وكونه قارئاً.

والقراءة التي يقصدها الإسلام أعم وأشمل من القراءة كما يفهمها كثيرون ، فالقراءة في نظر هؤلاء قد لا تتعدى قراءة المکتوب لاستيعاب محتواه ، استفادة منه او تطويرا له ، بينما القراءة في الإسلام هي قراءة المکتوب وقراءة لغير المکتوب ، مما تقع عليه العين ، او تستمعه الأذن أو تحسه أي حاسة من حواس الإنسان ، في النفس ، أو في السماء والأرض ، وفي خلق الله الكثير من حولنا.

وهكذا يقرر الإسلام، منذ اللحظة الأولى أنه دين يقوم على العلم، ويجعله قيمة أساسية في أصل العقيدة من حيث شرف المعرفة، وفضيلة السلوك "إنما يخشى الله من عباده العلماء" ، ويضعه معيارا للمفاضلة بين الناس "هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون".

هذا إلى جانب أن كلمة العلم في الفكر الإسلامي، تأخذ معنى شموليا، فكلمة العلم في اللغة العربية التي شرفها الله بالقرآن الكريم تشمل كل أنواع المعرفة البشرية في الجوانب الطبيعية والاجتماعية والفلسفية، ولا تقتصر على جانب من جوانبها كما هو الحال في اللغات الاجنبية التي تخص العلم بالنظر في الظواهر الطبيعية.

وهكذا يتبنى الإسلام منهجية تكامل المعرفة الشرعية ويسبق التشريعات السياسية، ديمقراطيا، فيجعل العلم، حقا مشروعا للمواطنين فيفرض طلب العلم على كل مسلم، ضرورة اتصال ذلك بممارسة الواجبات الدينية والاجتماعية، وضرورة معرفة الواجبات، تلك المعرفة التي تعتمد على التعليم.

وتفسير ذلك أن أقل المسلمين الكبار علما في المجتمع الاسلامي، كان عليه أن يعلم تلك الفرائض، كالصلاة والصيام والحج والزكاة وأحكامها الرئيسية، أو أن يتعلمها إن لم

يكن تعلمها، لأنه مطلوب منه ممارستها عمليا، فبدونها لا يصح إسلامه، وهي بحد ذاتها تستلزم قدرا جيدا من العلم وتدفع إلى المزيد، وعلى هذا الأساس بوب البخاري (باب العلم) في مقدمة الأبواب وقال في مقدمته. قال النبي صلى الله عليه وسلم: من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وإنما العلم بالتعلم.

ثم إن الإسلام جعل الجهل بالأحكام الشرعية يستتبع المسؤولية، وبيان ذلك أن الجهل بالأحكام الشرعية وهي أحكام التشريع الإسلامي لا يشكل عذرا لصاحبه من حيث استحقاق الجزاء والعقوبة في الدنيا والآخرة، فكان لابد للنجاة من هذا الجزاء طلب العلم بالأحكام مما دفع الجميع إلى معرفتها والبحث عنها، ذلك أن الإسلام إذا كان يعذر الصغير غير المتعلم فلا يؤاخذ به بالتقصير ويثيبه على التعلم وأداء الفرائض، فإنه لا يعذر الكبير بجهله لأن البلوغ والعقل مناط التكليف بالأحكام، ومع التكليف بالأحكام من جهة، وعدم اعتبار الجهل عذرا من جهة ثانية، كان لابد من تعلم الكبار.

وقد سوى الإسلام بين الذكر والأنثى في وجوب تحصيل المعرفة، فالإسلام حين يقرر ما يجب على المسلم، لا يخص جنسا دون آخر، وقد قرر الإسلام - بالنسبة إلى النساء والرجال - وجوب طلب العلم " طلب العلم فريضة على كل مسلم "، ومن المعروف أن الحكمة ضالة المؤمن، يطلبها أينما كانت، لا يبالى من أي وعاء خرجت، وهذا يعني أن العلم النافع يطلبه من ينتمي إلى الإسلام حيث يوجد حتى لو كان في بلد يختلف عن بلادنا في الدين واللغة والثقافة.

وفي سياق الإشارة إلى المرأة، ينبغي أن نفرق بين أمرين: الأول موقف الإسلام من المرأة، والثاني موقف بعض المسلمين منها، فالإسلام قد أعطى المرأة حقوقا، ولكن البعض من الرجال قد يسلبونها هذه الحقوق، أو قد يتعسفون في استخدام حقوقهم تجاه المرأة، أو قد لا يوازنون بين واجباتهم نحوها وحقوقهم عليها.

والمسلم المكلف أو الكبير - مسؤول عن الإنفاق على نفسه مادام قادرا على العمل. والإسلام يطلب من الشباب ألا يكون عالة على غيره، وفي الحديث "خيركم من أكل من عمل يده، وأن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده". ولعل ذلك يلقي ضوءا على ما عرف عن المسلمين على مر العصور من تناوب للعمل وطلب العلم، فحلقات الدراسة ومجالس العلم كانت تأخذ مكانها في بعض الدكاكين وخاصة دكاكين الوراقين. وبعض الأدباء

كانت لهم حرف يتعيشون منها، ولم يعفهم ذلك من التعلم وممارسة الأدب، ومن هؤلاء الشاعر العباسي أبو العتاهية الذي نشأ في صناعة الفخار، وهناك كثيرون من المشاهير كانوا يتعلمون ويعملون. وإذا كان الإسلام قد بدأ في مكة، وبدأ بالكبار، فقد كان الهدف مزدوجاً أن يتعلم الكبار "التصور الاعتقادي" الإسلامي ويستقر في قلوبهم وعقولهم أولاً، ثم يتعلمون بعد ذلك "التصور الاجتماعي" المنبثق عن التصور الاعتقادي، وعلى هذا وتلك يبنون المجتمع المتحضر الإسلامي.

ولقد قضى الرسول صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة سنة من فترة البعثة وهو يجاهد في سبيل تثبيت "التصور الاعتقادي" الإسلامي في نفوس الفئة المؤمنة، ثم هاجر الرسول والمسلمون إلى المدينة، وهناك قضى الرسول صلى الله عليه وسلم عشر سنوات وهو يحول هذا التصور الاعتقادي إلى تصور اجتماعي ويبني مجتمع المدينة على هذا الأساس.

وتستطيع أن تقول أن معظم مؤسسات التعليم في العصور الإسلامية - إذا استثنينا "الكتاب" - إنما كانت مؤسسات لتعليم الكبار، لا مجرد أن طلابها كانوا كبار السن، وإنما لأن (تنظيمها) و(قواعدها) ومرونتها هي التي جعلتها كذلك، فضلاً على "ديمقراطيتها".

فلم يكن هناك سن معينة تشترط للقبول، ولا سن معينة تنتهي عندها التعليم. ولم تكن هناك "شهادات" دراسية يُمنحها المنتهون من التعليم، وإنما هي "شهادة" من المعلم بأن الطالب قد قرأ عليه كذا وكذا من كتب العلم.

ولم يكن هناك وقت للتعليم بعينه يبدأ في الصباح لينتهي ظهراً أو عصراً، وإنما ارتبط وقت التعليم بأوقات الصلاة، ثم صار حراً، ومعظمه كان بعد صلاة العصر أو العشاء مما أتاح لكثيرين ممن يعملون أن يطلبوا العلم.

لم تكن هناك رسوم دراسية، فالتعليم كله كان مجانياً، بل كان ينفق في معظم الأحوال على الطلاب أنفسهم، وذلك نتيجة "غنى" الأوقاف التي أوقفها أغنياء المسلمين للإنفاق منها على التعليم لما وقر لدى الجميع أن الإنفاق على التعليم سبيل من سبل الخير الواجبة على القادرين بصفة خاصة.

وهناك مؤسسات كانت للثقافة الحرة العامة لعموم الناس، منها " المكتبة " وخاصة المكتبات العامة التي تملكها الدولة وتفتح لكافة الراغبين في القراءة والاطلاع ، ومن ثم كانت فائدتها أعظم، وأثرها التعليمي أشمل وأعمق، ولو تنبهنا إلى أن الطباعة لم تكن قد ظهرت بعد، وأن الاعتماد الرئيسي كان على الكتابة باليد مما يجعل الكتاب عسير التداول، مكلفا تكلفة تفوق طاقة أغلب الناس من عشاق المعرفة، أدركنا الدور الكبير الذي لعبته مثل هذه المكتبات في تيسير قراءة الكتب دون مقابل لمن يريد، ومن أشهر هذه المكتبات، " بيت الحكمة " في بغداد.

وكانت هناك كذلك " دور العلم " وهي غير المدارس، منها دار العلم التي أنشأها الحاكم بأمر الله في عهد الدولة الفاطمية، وكان ذلك سنة 395هـ، فقد أقام بها القراء وأصحاب النحو واللغة والأطباء والمنجمين، وأجرى عليهم الأرزاق وأباح دخولها إلى سائر الناس على اختلاف طبقاتهم . وكان الحاكم يستحضر بعض علماء الدار المذكورة بين يديه ويأمرهم بالمناظرة، كما كان المأمون يفعل في بغداد، ويخلع عليهم الخلع تشجيعا لهم، ويشهد هذه المناظرات جمهور لا بأس به فيتزوّد تلقائيا بقدر من الثقافة وتتاح له الظروف لمزيد من الوعي.

واتخذ كثير من علماء المسلمين من بيوتهم الخاصة أماكن يتجمع فيها حولهم مريدو العلم وطلاب المعرفة لينهلوا المزيد، فالعقل الإنساني نهم لا يشبع وخاصة من المعرفة، بل إنه ليشعر بالجوع كلما زودناه بالزاد وعلى قدر ما نزوده على قدر ما يشعر بهذا الجوع.

3 - التوجه الإنساني :

من أكثر المسائل إثارة للقلق، تلك التي تتصل بماهية الهدف العام للتعليم وللأهداف الخاصة التي يسعى إلى تحقيقها، ذلك أن النهج الذي تضمنته كثير من الكتابات وهيكلية العمل، تشير إلى اتباع نظرة اقتصادية ونفعية ضيقة للتعليم، وربما يكون ذلك راجعا إلى تأثير فكر بعض المنظمات الدولية وخاصة البنك الدولي وموقفه من تكوين رأس المال البشري وتنميته، حيث يرى أن التعليم ضروري لتحسين المهارات وبالتالي زيادة الإنتاجية لدى قوة العمل البشرية، وهذا ما يمكن استنتاجه من الدراسات المتعددة وخاصة تلك التي تصدر عن جهات ذات طابع دولي ومن اللغة التي تستخدم والتركيز الذي توليه هذه الدراسات.

هذه مسألة تثير الاهتمام الجدي لدى المهتمين منا بالتربية باعتبارها تجربة إنسانية أوسع نطاقاً، تسعى إلى تعزيز القدرات والمهارات النقدية والفهم والتفاهم لدى الناس، وفضلاً عن ذلك، فإن الكم الأكبر من الدراسات المشار إليها تقلل من شأن الجانب السياسي للتربية والذي يعكسه الأسلوب الذي تمت به هيكلة بنية النظم التعليمية في مجتمعاتنا.

ويتعلق بالقضية السابقة، قضية أخرى وهي التي تعني أن فائدة التعليم هي زيادة قدرة الناس على التكيف والاستيعاب في الاتجاه الوطني السائد وهكذا يجيء التركيز على جانب الضبط والتطبيع في التعليم بصورة أساسية. لقد كان هذا الوجه من أوجه التعليم، والذي يحاول المحافظة على الوضع القائم ويحد من قدرة الناس على انتقاد النظام القائم هو الوجه السائد طوال التاريخ، وأحد الصفات المميزة للنظام التربوي المعاصر المسيطر في كثير من بلداننا، بينما المطلوب، هو تعظيم قدرة التعليم على تكوين القدرة على التغيير والتربية من أجل التحرر، والتربية من أجل تعزيز الاتجاهات الديمقراطية في بلادنا.

ومن نقاط الضعف التي نلمسها في كثير من الكتابات كذلك، ربط الجهل بالأمية، والذين يقولون ذلك يقصدون أن التعليم سوف يؤدي إلى التنوير والحكمة، وبهذا يتم تجاهل حقيقة أن الكثيرين من الأميين يتمتعون بالحكمة وسعة الاطلاع والتأدب، وأن لدى الكثير منهم مهارات وقدرات وأفكار اكتشف علمنا المتعلم أنها مفيدة وصالحة للتدوال، كما يبدو أن أصحاب هذه الكتابات يتجاهلون أن قدراً كبيراً من الدمار الذي حل ببيتنا والتهميش الاقتصادي والاجتماعي المستمر نزل بنا على أيدي أولئك الذين نطلق عليهم اسم (المتعلمين)، ويتجاهلون أن التعليم لا يصبح بالضرورة صنواً للحكمة والمعرفة والقيم والاتجاهات المؤدية إلى قيام مجتمع إنساني عادل وقائم على المساواة. إن المسألة ليست مجرد مسألة تعليم، ولكن الأهم هو نوع التعليم والقيم التي يتضمنها هذا التعليم والأسلوب الذي تحدث به عملية التعليم.

إن مهمتنا اليوم، العمل على إحياء الوعي بالعدل والحق ومكافحة ما يحول دون انطلاق الإنسان والأفكار، كالبؤس، والقسر، وتحرير الإنسان من قبضة الاستغلال. ولعل من بديهيات القول أن التربية في مجتمعنا العربي ينبغي أن تعكس قيماً روحية لا

أثر فيها لغير الحق، ولا سيادة لغير الأمانة والإخاء. نقول هذا وذاكرتنا تعي جيدا أن إشارة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى أحد الأركان التي تثبت للإنسان إذا مات، وهو العلم الذي "ينتفع به" وأن هذا "النفع" لا يضيق إلى الدرجة التي تحصره في المنافع المادية الجزئية المباشرة للفرد، إنما يتسع إلى الدرجة التي تجعله يشمل مجموع الأمة، وما هو ضروري لبناء مستقبلها، وهذا هو المعنى الذي وعاه أبو حامد الغزالي في رسالته (أيها الولد) حينما نصح الناشئة أن لا يطلبوا العلم لنيل أغراض الدنيا والمباهاة على الأقران بل أن يقصدوا إحياء الشريعة وتهذيب الأخلاق، ويذكرهم بأن العلم بلا عمل جنون، والعمل بلا علم لا يكون.

وفي هذا السياق نجد قولاً لأحد الفلاسفة يقول فيه، وذلك منذ أربعة قرون: "إنني أسوق إلى الجميع وصية عامة واحدة، عليهم أن يقدروا ما هي الأغراض الحقيقية للمعرفة وأن يطلبوها لا للذة العقلية ولا للحاجة، ولا للتقدم على الآخرين، ولا للربح أو الشهرة أو القوة، ولا لأي من تلك الأشياء الدنيا، ولكن لفائدتها واستعمالها في الحياة".

وللمدقق في هذه العبارة يستطيع أن يلمس "التوجه الإنساني" الذي يجب أن يكون لعملية التعلم بصفة عامة، وبالضرورة لعملية تعليم الكبار.

إن المتعلم الحق هو ذلك الذي يقدر أن يكيف سلوكه بمعلوماته وتجاربه وأن يدمجها في الفعاليات البشرية في مستوياتها المتعددة، محاولاً أن يعين على إيجاد قابلية للتطور لدى النوع الانساني، إلا أن الانسان المتمدن هو الذي يجعل من الكرامة الإنسانية في كل إمتداداتها قيمة عليا لا تستلب مطلقاً.

إن هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الهدف الرئيس للتعليم إنما هو تحقيق الكينونة للإنسان وتمكينه من بلوغ أقصى ما يتيح له استعداداته وقواه ومقومات شخصيته بتمامها وبتوازن وانسجام بينها، أو هو يتعلم ليكون، وذلك هو عنوان التقرير الذي أعدته اللجنة الدولية للتربية برئاسة (ادجار فور).

ولابد أن تقتضي عملية الكينونة وما تشتمل عليه في التطور، التكيف لمطالب الحياة الرئيسية والاضطلاع بمهام معينة تناسب كل مرحلة من مراحلها، بحكم طبيعة التطور من ناحية، وبحكم التغير الاجتماعي المتواصل والمتسارع الذي تتميز به الحضارة المعاصرة، ومنها مهمات الحياة الأسرية الزوجية الوالدية، ومهمات العمل والمساهمة في

أنشطة المواطنة الوطنية، ومهام التدين والمطالب الروحية والإنسانية، ومهام رعاية الصحة ومطالب الراحة والانسجام. والتكيف المنشود، إنما يكون في خير حالاته مستندا إلى الابتكار والتميز الذاتي، ومطلقا للطاقت محمرا لها في وجه التحديات التي يواجهها المرء من مصادرها المتعددة في المجتمعات.

ولا تتحقق اتجاهات الكينونة والتطور في خير صورها إلا في وسط تتوافر فيه الحقوق الإنسانية : التعلم والتعليم، وحق العقيدة وحق الأمن على الصحة والحياة، فالحرية بأوسع معانيها ملازمة لمطالب التعليم، ويصدق ذلك على العدالة والمساواة، وهي الأسس الثلاثة للديمقراطية، وبذلك يتحقق التلازم بين الفرد وبين مجتمعه بأعمق المعاني والدلالات. كما أن من مستلزمات هذا التطور السليم تنامي وعي الفرد بذاته، وتقديره لمقومات شخصيته وسعيه لسبر أغوارها، ولا يتاح له ذلك إلا بحظ من المعرفة العلمية تتصل بهذا الموضوع بالذات. وإذا كان العلم قد هيا للإنسان أن يمضي في جهوده للسيطرة على الطبيعة والانتفاع من خيراتها وأن يصيب في ذلك حظا من النجاح، وأن يمضي في جهوده لتنظيم مجتمعاته، فإن الشوط أمامه في معرفة شخصيته والتحكم في بواعثها وتنمية قدراتها لا يزال طويلا، غير أن مما يتيسر من المعرفة في هذا الشأن لا يستغى عنه بأي حال.

إن هذا من شأنه أن ينمي تعليم الكبار ويعززه، إذ يمكن أن يصبح:

أ. تعليما يمنح الشباب والمسنين الشعور بأنهم ينتمون إلى كيان ما وبأنهم هم أنفسهم كيان ما.

ب. تعليما يحترم الخبرة ويراعيها.

ج. تعليما يمنح الناس شعورا بالقيم الذاتية والاحترام الذاتي والانتماء.

د. تعليما يعزز قيم المشاركة والسعادة والتعاون والروح الإنسانية والتضامن ويشجع عليها.

هـ. تعليما يتفهم أن الموارد التعليمية أكثر من مجرد كونها موارد مالية أو طبيعية وأنها تشمل الخبرة والحكمة الإنسانية المشتركة.

و. تعليما يقود ولا يقاد.

ز. تعليمًا يساعد في تطوير نوع جديد من (التربية للجميع) التي تشمل بالفعل جميع الناس.

ح. تعليمًا يعد للأمر الأساسى للحياة اليومية، ولللاقات الاجتماعية مع توافر اتجاهات بناءة من الأسرة والأولاد، ومن العمل ومن الكفاح من أجل البقاء، وهذا هو التعليم الذي تظهر فيه التناقضات ويؤدي الجدال حول هذه التناقضات إلى خلق أفكار جديدة.

ط. تعليمًا يكون أكثر من كونه تعليمًا لخدمة السوق - أي أكثر من مجرد معرفة للحصول على عمل.

4 - العلمية :

تفتقر برامج تعليم الكبار في الوطن العربي، افتقارًا شديدًا إلى الدراسات العلمية التي تكشف عن حاجات الجماهير وتساعد في بناء المناهج واختيار الطرق والأساليب التعليمية الفعالة، أو في تقويم البرامج وتذليل الصعوبات التي تواجهها. وقد أدى هذا النقص إلى حرمان العمل من فرص التصحيح والترشيد كما أدى إلى حرمان الفكر من عطاء التجربة الواقعية. وهذا النقص في البحوث العلمية يصاحبه نقص آخر في المعلومات التي تتناول النواحي المختلفة لتعليم الكبار.

لذا ينبغي إعطاء أولوية لأعمال البحث والتجريب فيما يختص بالتعرف على الواقع وتحديد المحتوى وإعداد المواد التعليمية لهذا الواقع بهدف تطويره مع مساندة هذا بمزيد من التدريب المركز والمناسب للمعلمين، وأن تمارس الجامعات وكليات تدريب المعلمين ومؤسسات الثقافة العمالية ومراكز تعليم الكبار هذا اللون من النشاط العلمي وبحوث الفعل في مجالات تعليم الكبار بصفة عامة.

بالإضافة إلى ما سبق فإن البحوث العلمية في ميدان تعليم الكبار تستحق من كل الحكومات ورجال تعليم الكبار منحها أولوية كبرى للأسباب الآتية .

أولها، أن زيادة الإنتاج الاقتصادي للأمة في أيامنا هذه يتوقف على التدريب الجيد لقوة العمل، وهذا بدوره يتطلب وجود تخطيط جيد، وتوفير مواد تدريس وهيئة تدريس ذات كفاية، وتطبيق التكنولوجيا التعليمية، وتصميم المناهج الدراسية وتجنيد الطلاب، وهي احتياجات لا يمكن تركها لتدابير تتم بالمصادفة وحدها.

ثانيها : أنه في جميع فروع تعليم الكبار لن تصبح أي أساليب جديدة أو طرق مرنة جديدة للبرمجة والاتصال فعالة إلا حين يتوافر لدينا تجمع مطرد ومتميز من المعرفة والخبرة المجربة التي يمكن على أساسها تطبيقها وتقويمها.

ثالثها : سوف لا يحصل الممارسون على نتائج طيبة إلا حين يراعون عادة صياغة الافتراضات العلمية حول أثر البرامج الخاضعة للقياس التجريبي. وتبعاً لذلك يجب عليهم أن يبحثوا باستمرار طرق التعرف على الحاجات، واتخاذ القرارات حول أي الدورات يقدمون وطريقة تقديم هذه الدورات، والحد الأقصى لطول أي دورة يقدم وما إلى ذلك. وأخيراً، أننا لا نستطيع أن ننتظر من الإدارات الحكومية والمؤسسات المقدمة للمنح، خاصة في عصر حساب التكلفة والعائد الذي بدأنا نعيشه، أن تزيد زيادة كبيرة من مساعداتها المالية لتعليم الكبار ما لم تواجه ببراهين قاطعة مبنية على أساس بحوث منهجية، بدلاً من الحجج الأخلاقية.

ولقد مرت منهجية تعليم الكبار بنفس طريق التطوير المنهجي الذي مر به التعليم بوجه عام، بل وكل العلوم الاجتماعية، وحدث تحول هام في النموذج، ذلك أن تلك المنهجية - التي بدأت بالاهتمام بالفلسفة الوضعية ومنهجيات العلوم "الصرفة" ثم شقت طريقها باستخدام أساليب فنية شبه تجريبية، قد وصلت إلى قبول أسلوب البحوث النوعية الانثوغرافية والطبيعية. ويؤكد كثيرون على أهمية أن تصبح بحوث تعليم الكبار أكثر من مجرد "المعالجة الإحصائية للفقير"، ويؤكدون أن النظرية المنهجية لتعليم الكبار يجب أن تتضمن "تحقيقاً لا مركزية القدرة على البحوث لتصل إلى مستوى الموظفين الميدانيين".

ومن ثم فإن هذه البحوث يجب أن تكون "بالمشاركة" فضلاً على ذلك، يجب أن تستخدم هذه البحوث أدوات موجهة إلى المجموعات وليس إلى الأفراد فتشتمل على الملاحظة الجماعية والمقابلات الجماعية. وأخيراً يجب على الباحث أن يدرك أن السلوك يكون خاضعاً لقانون السياق.

وهناك نهجان منهجيان يمكن القول بأنهما خاصان بالمشتغلين بتعليم الكبار وحدهم وهما. منهجية تقوم على دراسة مسوغات تعليم الكبار، وأسلوب البحوث بالمشاركة الذي ذاع صيته عن طريق المجلس العالمي لتعليم الكبار، والمبحوثون في دراسات النوع

الأول هم الأفراد الكبار أنفسهم اثناء قيامهم بتعليمهم الخاص في أوضاع زمنية وحياتية واقعية. وتقوم طرق جمع البيانات على تسجيلات للأنشطة وإجراء لمقابلات خاصة لتفسير التسجيلات. أما طريقة البحوث بالمشاركة فتوجد جذورها في مفهوم (باولر فريري) بشأن الأوضاع التطبيقية التي يستطيع خلالها الكبار أنفسهم أن يتصرفوا على راحتهم وأن يحددوا طبيعة التغيير في هذا الواقع وكذا معاييرهم الخاصة لتقويم التغيير.

وبعد تطبيق نتائج البحوث عمليا من نقاط الضعف الخاصة حاليا في التركيب الكلي للنشاطات الموجهة نحو تكثيف العمل في مجال تعلّم الكبار وتعجيلها في مختلف أرجاء العالم. والواقع أنه يجب الاعتراف بأن البحوث قد أثبتت عدم كفايتها في حالات كثيرة، أو قدمت عوناً قليلاً في حل المشكلات العملية التي ينطوي عليها تعليم الكبار والعمل في محو الأمية.

ومما لا شك فيه أنه، مهما تكن القرارات التي تتخذها السلطات السياسية فإن المخططين والمنظمين عليهم أن يعتمدوا على نتائج البحوث ويوجهوا العمل الميداني في ضوء المشكلات التي يتم التعرف عليها والظواهر التي أميط اللثام عنها والعلاقات بها، والحلول الممكنة واختبارها - أو باختصار، البيانات الميدانية عن الوسائل والنجاحات أو صعوبات التنفيذ.

وفضلاً عن هذا، فإنه، إذا أريد للبحوث أن تكون فعالة وملائمة للتكامل في الممارسات اليومية، فينبغي أن يشترك فيها كل المعنيين ببرامج تعليم الكبار وخاصة مجموعة العاملين في الميدان، وأن تتم بالتعاون مع المصممين والإداريين والمعلمين إلى جانب الباحثين، والأهم من ذلك مع الدارسين أنفسهم، وهم هدف تعليم الكبار، والذين يغفل عنهم في الأغلب الأعم. ولكي نحصل على نتائج فعالة، فإنه من الضروري أيضاً الربط الوثيق بين البحث وتدريب المعلمين من ناحية، وبين البنية الإدارية للمشروع من ناحية أخرى. ويجب أيضاً اشتراك الطلبة والجامعات نفسها بشكل أوثق، وخاصة فيما يتعلق بالبحوث الميدانية.

أما عن الأوليات فيتم تحديدها على المستوى الوطني تبعا للسياقات الخاصة بكل بلد ولكل مشروع يزمع تنفيذه.

إن مشكلتنا في المجتمع العربي مثلما هو الحال في سائر المجتمعات النامية أشد حدة وأعظم خطراً، لأننا نستهلك الإنتاج السلعي والمادي للحضارة الغربية دون أن نتمثلها أو نتمثل مغزاها الاجتماعي، ومن ثم فإن مشكلة الاغتراب عن الأرض العربية والتناقض القيمي أعمق غوراً وأوسع مدى في أثرها. ولعل من أبرز السبل لتجاوز هذا ومواجهته، أن نؤسس جهودنا لتعليم الكبار تأسيساً منهجياً علمياً.

5 - الواقعية :

تأتي أهمية " الواقعية " ونحن نفكر في استراتيجية تعليم الكبار، واقعية لا تعني اعتقال العقل بين قضبان الواقع، وإنما في أخذ الفكر معطيات الواقع بعين الاعتبار، وعلى سبيل المثال، فإنه لأمل عزيز بطبيعة الحال عند كل عربي أن لا يبقى كبير وقد أفلت من قناة ما من قنوات التعليم في مدى زمني قصير، لكن لابد من الأخذ بعين الاعتبار التباينات المحلية في الأقطار العربية من حيث الظروف الثقافية والقدرات المالية والإمكانات البشرية وإلا فلماذا مرت عشرات المشروعات -مثلاً- لمحو أمية الكبار دون أن يتحقق الهدف رغم مرور الزمن المحدد أكثر من مرة؟

إن أحد السبل الهامة للنظر الواقعي هو ضرورة دراسة البيئة التي نخطط لتعليم الكبار فيها.

ودراسة البيئة هي مرحلة وسط بين تحديد الأهداف، وتعيين المشكلات. وتفسر هذه الحقيقة أهداف مثل هذه الدراسات: اختيار المناطق التي يراد تحقيق الهدف فيها وقطاعات السكان المعنية في المقام الأول، وصياغة أهداف أكثر تحديداً من التي حددت أصلاً، على أساس هذا الاختيار للمناطق ذات الصلة والمشاركين المرتقبين. ولهذا ينبغي أن تكون المنهجية المناسبة من نوع معين تتفق مع المتطلبات، ويجب توخي الحرص لتجنب إجراء مسح للبيئة بالغ الطول والتشعب لدرجة أن النتائج لا تكون متاحة إلا بعد فوات الأوان، وتكون محددة الصلة بالنسبة إلى المسؤولين عن تدريب البرنامج.

إن الغرض الأساسي من عمليات مسح البيئة هو فحص الممارسات الاجتماعية بغية جمع كل البيانات ذات الصلة التي ستسهم في فهم الأوضاع أو اقتراح الحلول المناسبة للمشكلات التي تنشأ في بيئة معينة، ومن ثم وضع استراتيجية تربوية عملية، فالهدف باختصار هو تحديد الحاجات والمشكلات من الوجهة التربوية، وسوف تقترح " الأرضية " نفسها الطريقة التي ينبغي استخدامها.

وطالما أن الأهداف ذات طابع عملي، فلا يمكن تحليلها إلا من حيث علاقتها بالبيئة بالعروج على فروع العلم المتنوعة التي لا تشمل التكنولوجيا والزراعة وحسب، وإنما أيضاً علم الأجناس، وعلم الاجتماع الصناعي أو الريفي وعلم النفس واللغويات ... الخ.

ولعل من السبل الأساسية لربط جهود تعليم الكبار بالواقع، الحرص على الاستناد إلى نظام معلومات خاص بإدارة برامج تعليم الكبار، ويشار إليه عادة باسم " منظومة المعلومات الإدارية " وهونظام يتم تصميمه للاستفادة منه في خزن البيانات. ومن الناحية النمطية تكون هذه البيانات رقمية، وإن كان يتم في الغالب الأعم استكمال منظومة المعلومات الإدارية بملفات تحتوي على وثائق حول السياسة والتخطيط ومواد تعليمية وصور وأفلام وتسجيلات تلفزيونية. والنمط المتبع هو أن يتم جمع البيانات عند فترات محددة وثابتة من الزمن. ولتلبية كل من الحاجات الدورية والطارئة لمتخذي القرار، يتم استرجاع هذه البيانات لتجهيز معلومات مفيدة بالنسبة إلى متخذي القرار.

وأحياناً ما تؤخذ القرارات بصورة (حدسية)، دون الاستفادة من المعلومات، وستظل هذه الممارسة متواصلة، طالما توجد في بعض الأحيان حالات تكون فيها المعلومات المتوافرة قليلة جداً أو لا يمكن الاعتماد عليها بشكل جاد. إن فكرة منظومة المعلومات الإدارية تستمد جذورها من المفهوم الواضح القائل بأن القرارات المستندة إلى المعلومات تكون أفضل القرارات غير العلمية، وأنه ينبغي بذل كل جهد مستطاع لجمع المعلومات التي يعتمد عليها والتي تكون كافية لمساندة القرارات اليومية للإدارة وتخزينها، واسترجاعها في وقت لاحق.

وبالنسبة إلى محتوى تعليم الكبار فهناك وجهة نظر ترى أن الحاجة ملحة لتدريس المحتوى الأساسي لتعليم الكبار. والمحتوى الأساسي هو مجموعة من القيم الأساسية وهو كذلك مجموعة من القدرات الأساسية. والقيم الأساسية الواجب تغلغلها في كل مناهج تعليم الكبار هي : الإيمان والحب والحرية والمساواة والتقدم. أما القدرات الأساسية التي يرى هؤلاء وجوب أن يعززها تعليم الكبار فهي " معرفة كيف يتعلمون " .

وفي الوقت الذي لا يعترض فيه أحد على تدريس الكبار المحتوى الأساسي لتعليم الكبار، فإن الكثيرين يرون أن هذا ليس كافياً، ويرون أنه لابد من تعليم الكبار مهارات المشاركة في مؤسسات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بحيث يكون المحتوى وثيق الصلة بسياقات الزمن (والعمر) والحيز المكاني في حياة الكبار اليومية.

ويؤكد بعض الخبراء، أنه بمثل ما كانت هناك حاجة في بعض البلدان إلى " الإصلاح الزراعي " في فترة معينة، فإن بلداننا الآن بحاجة إلى " إصلاح معرفي " على نفس درجة الأهمية والإلحاح، مما يوجب إعادة هيكلة قوام المعرفة لصالح الدارس الكبير في ضوء الخصائص الهيكلية للأحداث الجارية في العالم، وأن تقدم في أشكال يمكن الاستفادة منها، وأن تعرف عن طريق الأمثلة أكثر من تعريفها من خلال قواعد عامة.

ويقضي المنهج الواقعي التعويل كثيرا على " التدريب العملي " لأن الغالب في برامج تعليم الكبار، اكتساب القدرات والمهارات العلمية وتنميتها، مثل تشغيل الأجهزة واستعمال أدوات القياس، وسياسة الجرارات والكتابة على الكمبيوتر، وجني القطن وتسميد المزروعات ... الخ. فغني عن البيان أن تعليم الكبير أية مهارة من هذه المهارات لا يكفي فيه أن يستمع إلى حديث، أو أن يقرأ صفحة، أو حتى أن يحضر مشاهدة توضيحية تبين كيف يؤدي العمل، بل لابد من أن يمارس الكبير، العمل عددا من المرات تحت إشراف وتوجيه حتى يصبح ماهرا في أدائه.

واستعمال طريقة التدريب العملي يختلف باختلاف الأهمية التي يوليها لتنمية القدرات والمهارات العملية، ففي برنامج مثل التدريب المهني، حيث تنمية القدرات والمهارات العملية هي الهدف الأكبر، نجد التدريب العملي هو الأساس الذي يقوم عليه البرنامج. وفي برنامج مثل برنامج الثقافة الجماهيرية، حيث تحظى المهارات بعناية قليلة، نجد أن التدريب العملي أقل الطرائق استعمالا، على أنه ينبغي أن نضيف أن كثيرا من برامج تعليم الكبار قد أخذت في استخدام صور من التدريب العملي كوسيلة لمواجهة مطالب التنمية والتغير التكنولوجي.

6 - البعد النفسي :

ظهر حديثاً عدد متزايد من الدراسات عن الكبار وبخاصة أولئك الذين تقدمت بهم السن، أما عن السنوات الوسطى من العمر، فليس هناك إلا عدد قليل من التقارير المتخصصة تخصصاً عالياً، ولكن يندر أن توجد بحوث شاملة عن حياة الإنسان بكاملها وتمامها، من حيث علاقتها -على الأقل- بموضوع التعليم، وكأننا حسبنا أن مرحلة كبر السن مرحلة واحدة ليس فيها نمو ولا تطور، وكأنما هي تخطو من أولها إلى آخرها بخطى متساوية في نفس الاتجاهات، وعلى نفس المسطح.

وإذا كان أحسن وصف للمرافقة هو أنها مرحلة الصراعات، فإن أصدق وصف لمرحلة الشباب (من 18 - 35 على وجه التقريب)، هو أنها مرحلة المسؤوليات، فهي مرحلة الزواج واختيار شريك أو شريكة الحياة، وهي مرحلة التوظيف أو البحث عن العلم أو المهنة في أغلب الأحوال، وهي المرحلة التي يقع فيها غالباً الحمل وإنجاب الأطفال أو على الأقل الطفل الأول، وهي مرحلة المشاركة في المسؤولية الاجتماعية الإيجابية كمواطن له دور معين في قطاع معين في الأسرة والعمل والمجتمع.

وتظهر هنا أكثر، حاجة الشباب إلى تعلم المهارات الضرورية لتحقيق أو إشباع تطلعاتهم، فالرغبة في تعلم المهارات العملية التي تتطلبها المهنة أو العمل تبلغ الذروة، والرغبة في تعلم المهارات التي تحقق المزيد من الدخل وتضمن الأمان المادي والكفاية الاقتصادية تبلغ نهاية حداثتها. وتعلم المهارات التي تحقق النجاح في الحياة الزوجية تأخذ الكثير من أوقات الشباب وتفكيرهم، وهذه فرصة مسؤولي تعليم الكبار.

أما بالنسبة إلى المرحلة التالية التي تبدأ من سن 35 إلى 55 على وجه التقريب، فتمتيز بأن الأفراد فيها يحتلون أهمية كبيرة بالنسبة إلى المجتمع، فقد وصلوا غالباً إلى درجة عالية من التجربة العملية والاجتماعية، وأصبحوا نتيجة لذلك يتحملون مسؤوليات أكبر نسبياً من المرحلة السابقة.

ففي السنوات العشر الأولى من هذه الفترة تبلغ الدوافع ذروتها، ويبلغ الطموح الفردي أقصى مداه، ولكن في السنوات الأخيرة منها تبدأ التغيرات الجسمية التي تقتضيها طبيعة المرحلة تحد من هذا الطموح، وتضغط مطالب الأسرة، ومسؤوليات العمل في هذه الفترة فتقلل من حماس الفرد نحو ذاته وشخصيته، ولكن حماسه نحو أبنائه وتأمين مستقبلهم ومستقبل الأسرة يزداد حتى يستوعب كل وقته ومجهوده، ومن هنا قد تصادفنا بعض الصعوبات في اجتذاب الأميين في هذه الفترة وفي تكوين الدوافع القوية عندهم نحو التعلم.

والفرق الرئيسي بين التعليم الإلزامي وتعليم الكبار هو أن النوع الأول إلزامي، بينما الثاني ليس كذلك، فمن الناحية العلمية يشكل الموجودون في الدراسة جمهوراً مأسوراً. فهم بحق في حالة تلمذة، ذلك أن ما يتعلمونه وتوقيت وكيفية التعلم، أمور يقررها لهم شخص آخر، وعلى العكس من ذلك فإن الكبار هم الذين يقررون بأنفسهم نوع العلم

وتوقيته وطريقة تلقيه. وهم في ذلك كله، يختارون ما إذا كانوا سيتعلمون أو لا يتعلمون، وانطلاقاً من ذلك لا تستطيع مؤسسات تعليم الكبار المضي في تشجيع نشر تعليم الكبار على نطاق واسع إلا عن طريق عرض فرص التعليم، وهم لا يستطيعون ضمان استفادة عدد كبير من الكبار، من مثل هذه الفرص ولا يستطيعون بكل تأكيد ضمان أن تقوم المجموعات المكلفة بإنجاز ذلك.

إن أي مؤسسة لتعليم الكبار أشبه ما تكون "بالسوق المركزي" من حيث أنها لا تستطيع ضمان الحصول على عدد كاف من الزبائن من المقيمين في منطقة التجمع المحيطة بها لتحقيق المبرر الذي دعا إلى وجودها، ولكنها تستطيع عن طريق التجربة والخطأ وحدهما أن تكتشف أي منتجاتها، أي دوراتها الدراسية وأنشطتها، سوف يجتذب الاهتمام. إلا أنها لا تشبه "السوق المركزي" من حيث أنه يستطيع -إذا رغب في ذلك ولم يتعرض لضغط الانهيار المالي- أن يعرض عدداً كبيراً من منتجاته التي لا يوجد طلب ظاهر عليها وأن يخصص قدراً غير متجانس من الوقت والطاقة لتسويقها، وبمعنى آخر يستطيع أن يعرض عدداً قليلاً، أو كثيراً من البرامج ليس بدافع أنها شعبية ولكن لأنها تعتبر مقبولة اجتماعياً.

على أن عاملاً أساسياً - وعند البعض هو العامل الأساسي الأول في تعليم الكبار- هو الخبرة الغنية الوافرة التي يمتاز بها المتعلم الكبير، يمكن أن يستفاد منها عند عملية التعليم. وهنا يمكن أن نذكر ثلاث أفكار:

(أ) أن الكبار لديهم خبرة أكثر.

(ب) أن الكبار لديهم أنواع مختلفة من الخبرات.

(ج) أن خبرات الكبار قد نظمت بأشكال مختلفة.

والنقاط الثلاث تفسر نفسها بنفسها، فإن الخبرات الجنسية والاجتماعية التي مارسها الكبار تميزهم بشكل واضح عن عالم الأطفال، ويمكن أن يقال مثل ذلك إذا تحدثنا عن خبراتهم في الفهم أو في السياسة أو في الحرب، ولكن لم يتح لهذه النقطة بالذات أن تفهم أو تقبل، فقد لوحظ أنها نسيت أو أغفلت عمداً في حالات كثيرة حين حاول بعض المربين أن يضعوا منهاجاً للكبار، ولم يكن المنهج الذي وضعوه إلا "صورة" لبعض المناهج التي كانت قد وضعت لصغار السن، لأن بعض المربين ينسون أن للكبير

عمرًا اجتماعياً لا يقل أهمية عن عمره الزمني والعقلي فهو عمر كفي و له خطر سواه
أكان سلبيًا أو إيجابيًا.

وفي السنوات التي يتقدم فيها المتعلم كبير السن -على الرغم من المحاولات، التي
يبدلها كبار السن في هذه المرحلة- يبدو أن التفاوت الذي يحدث بين كبار السن إذا قورن
بعضهم ببعض أشد من التفاوت الذي يحدث بين الأطفال، بالإضافة إلى ذلك، فإن لكبار
السن معاملات مع أفراد تتباين أعمارهم.

ومن مقتضيات تعرفنا النفسي بالكبير أن ننظر في هذا الجانب الهام من وجوده ألا
وهو حاجاته النفسية -الاجتماعية. وحاجات الكبار مثل حاجات الصغار كبيرة في
حياتهم في شتى اتجاهاتها، وتمثل بالنسبة إلى تعلمهم المحرك والموجه والضامن
لاستمرار السير ومواصلته في طريق اكتساب الخبرة الجديدة، إلا أن حاجات الكبار
تختلف بطبيعة الحال عن حاجات الصغار من حيث تعقدها وعمقها، لهذا يجب أن تدرس
في ضوء الاعتبار التالية:

(أ) أن أي حصر أو نظام للحاجات النفسية - الاجتماعية عند الكبار ليس حصرًا أو
نظامًا نهائيًا، إذ تعدد حاجات الكبار وتتنوع متأثرة بالظروف والعوامل الاجتماعية
والثقافية التي يعيش فيها الكبير

(ب) نتعرف على حاجات الكبار منهم أنفسهم، من واقع حياتهم وليس من تصورات
سابقة مهما كانت درجة تنظيمها واستيعابها.

(ج) ومجالات حاجات الكبير هي مجالات الحياة التي يتحركون فيها، مجالات
نشاطاتهم واتصالهم وارتباطهم في الأسرة وفي العمل وفي الجماعات المختلفة التي
يتعامل الكبير معها.

(د) وقد تتولد حاجات جديدة للكبار من خلال سعيهم لإشباع حاجات معينة نتيجة
الاستثارة ورغبة في الاستزادة.

7 - التنمية :

إذا كان التعليم -كما يدل استقرار التاريخ - هو حجر الزاوية في عملية التغيير
الحضاري والتهيئة له بإعداد أدواته ومتطلباته، إلا أنه، إلى جانب هذا الواقع التاريخي،

يقوم واقع آخر هو أن النظام التربوي الجديد في معظم الأقطار العربية، قام إما عن طريق الأجانب مباشرة أو تحت توجيههم وإشرافهم ليقدم أهدافاً محددة وأولية، بحيث تكون برامج التعليم ملبية لحاجات المستعمر الأجنبي، الذي لم يكن يريد إلا أن يخرج "معاونين له" في الإدارة والتنظيم، وبعض الفنيين من مستويات دنيا في مجالات الخدمات والإنتاج، وقد حقق هذا، ونشأت فئة المتعلمين الذين أصبحت لهم بهذه الخصائص مكانة متميزة، وعلى الرغم من أن التناقضات الكامنة في الظواهر الاجتماعية أفضت إلى أن تكون مؤسسات التعليم هي معاقل الحرية التي خرجت القادة الذين حرروا بلادهم سياسياً، إلا أن التقاليد التي ترسبت في النظام التربوي وغربته الاجتماعية ظلت تشكل قيداً ثقيلاً على عمليات التطوير والترشيد والتكيف مع الوظائف الجديدة.

وينبغي أن ندرك أن النظام التربوي، كنشاط متخصص، هو شيء فني، أما قرار التنمية، أو تغيير المجتمع تغييراً حضارياً، فهو قرار سياسي لم تكن مجتمعاتنا تملكه بعد، لأنها لم تكن مستقلة سياسياً. وهذا القرار هو الذي يوجه إنتاج المؤسسات التربوية كما وكيفاً لتخدم خطة التغيير.

وعلى الرغم من أن بلداننا العربية قد حصلت كلها على استقلالها -على فترات- منذ عقود، إلا أن استقرار واقع التنمية البشرية في جملة الوطن العربي يشير إلى أنه لم توجد سياسة أو استراتيجية لهذه التنمية، وإن وجدت سياسات واستراتيجيات لأكثر عناصرها كل على حدة، ويبدو أن الأولوية في جملة البلدان العربية أعطيت للعنصر الأول، وهو التعليم، وداخل هذا التعليم قامت أولويات، إذ أعطيت الأولوية للتعليم النظامي على التعليم غير النظامي، ولتعليم الصغار على تعليم الكبار، وللتعليم الابتدائي على التعليم الثانوي، وللتعليم الثانوي على التعليم العالي، وللتعليم الأكاديمي على التعليم المهني والتقني، وللتعليم الأدبي على التعليم العلمي، وللتعليم من بعد الكم على التعليم من بعد الكيف، وللتعليم من أجل الطلب الشعبي على التعليم من أجل احتياجات العمالة والتنمية، وللتعليم السابق على العمل المنعزل عنه على التعليم المتناوب مع العمل الملتحم به. وأخيراً وليس آخراً للتعليم التقليدي على التعليم المتجدد. وحتى عندما علت بعض الأصوات داعية إلى التعليم من أجل التنمية، وشرعت الخطط التعليمية تستجيب لهذه الدعوة فُهِمَت التنمية البشرية على أنها تربية للصفوة وإعدادها لاحتلال مواقع

قيادية في بنية المهن والوظائف، وترك سواد الشعب في سن العمل، وجماهير العمال والفلاحين دون تعليم يذكر.

لقد أن الأوان لأن ننظر إلى تعليم الكبار على أنه جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة يفعل فيها وينفعل بها، فتعليم الكبار دعامة أساسية في البنية التحتية للاقتصاد وغيره، كما هو ركيزة التنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية لا تتحقق التنمية السليمة إلا به، وفي الوقت نفسه يتأثر تعليم الكبار، كمأ ونوعاً بمستوى التنمية والعوامل المؤثرة فيها في كل الميادين، فالمعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تحول دون تمتع الكبار - كل الكبار نساءً ورجالاً - بفرص التعليم الجيد والنجاح فيه مما يتطلب مواجهة مباشرة لهذه المعوقات لإزالتها من جهة، وتعزيز الإمكانيات القائمة في المجتمع وعوامل التغيير فيه وتعبئتها وتوجيهها وفق تخطيط محكم ليتوافر تعليم للكبار جيد ومنتج.

وفي كل الأحوال فإن عملية تعليم الكبار لا تستهدف تحسين الإنتاج فحسب، بل هي تسعى لتحقيق تنمية متكاملة لشخصياتهم عن طريق تنمية قيمهم واتجاهاتهم وعقولهم ومهاراتهم في أن معا .. وهكذا تمكنهم من المساهمة الفعالة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية في مجتمعهم، فضلاً عن قيامهم بزيادة الإنتاج فيه، ومن هنا نجد أن تنمية الشعور بالالتزام وغرس الفلسفة الاجتماعية، على بصيرة، في النفوس، والحرص على تحسين قيمها ومبادئها واتجاهاتها في سلوك الأفراد، ينبغي أن يسير جنباً إلى جنب مع تحسين المهارات الإنتاجية.

إن الحضارة المعاصرة في المقام الأول، مستمرة في أن تصبح فنية أكثر، وأكثر تخصصاً، وتتم بالاعتماد المتبادل والتعاضيد الشديد، ويفرض ذلك الموقف على الناس مستوى تعليمياً متزايد الارتفاع. وبينما يتمتع كل جيل جديد بفرص تعليم أكثر من الأجيال السابقة لمواجهة متطلبات المجتمع، فإن كثيراً ممن تخطوا سن التعليم الرسمي، يصبحون تدريجياً أقل قدرة على مواجهة مشكلات عالم متغير. إن مهمة تعليم الكبار مساعدة الناس على سد أي نقص في النواحي التعليمية قد يتعرضون له.

إن العالم المتغير يفرض - في المقام الثاني - على الناس أن يعيدوا توافقه مع بيئاتهم باستمرار. وإن من سمات الحضارة الفنية تغير أنماط الأعمال، فنقل الأعمال غير الفنية، وتزيد الأعمال التي تتطلب مهارات مهنية، ومن ثم يواجه الكبار غير المؤهلين مشكلة

مزدوجة هي عدم وجود عمل ملائم، بجانب قصورهم المهني، وعلى تعليم الكبار أن يوفر لهؤلاء التوجيه والإرشاد والبرامج التدريبية والتشغيل الملائم لمعاونتهم على إعادة تكيفهم. وثمة ناحية أخرى هامة من مشكلة إعادة التكيف، وهي (التقاعد)، وتلك المشكلة حادة بالنسبة إلى الأشخاص الذين يتعرضون لها، كما أنها أيضاً مشكلة اجتماعية ذات أبعاد خطيرة، إذ أنه لا يوجد مجتمع يستطيع أن يعول عدداً متزايداً من الشيوخ المتقاعدين. إن مساعدة المسنين على أن يكونوا ذوي فائدة لمجتمعاتهم لهي مسؤولية أخرى تقع على عاتق تعليم الكبار.

كذلك فإن عملية تعليم الكبار تلعب دوراً قيادياً في تغيير البناء الطبقي في المجتمع وتساعد على تسريع عملية الانتقال الاجتماعي بحيث يصبح المجتمع معتمداً وقائماً على مبدأ المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية، فانتشار الثقافة والتربية والتعليم بين الجماهير خصوصاً بين فئات العمال والفلاحين الذين يشكلون الجبهة الكبرى من مجموع السكان لابد أن يقلل الفوارق بين الطبقات المهنية والمتوسطة، وهذا يحقق الانسجام والتعاون بين شرائح المجتمع وفئاته ويقضي على ظاهرة الصراع الطبقي والاستغلال الاجتماعي.

ومن جهة ثانية نشاهد أن اكتساب الثقافة والتربية الأساسية من قبل الشرائح والفئات العمالية يساعد أبناءها ويحفزهم على الذهاب إلى مؤسسات التعليم العالي للتحصن في المواضيع العلمية والتكنولوجية، وبالتالي إشغال الأعمال والوظائف المهنية التي يحتاجها المجتمع واشتغال هؤلاء الأفراد لهذه الأعمال والوظائف لابد أن يسبب لهم النقلة الاجتماعية إلى المراكز العليا والحساسة في المجتمع، ولابد أن يحسن ظروفهم وأحوالهم الاقتصادية والمعاشية، وعندما يشعر أبناء الفئات والشرائح العمالية بأن المجتمع يسمح لأبنائهم بالانتقال الاجتماعي العمودي في حالة نجاحهم الدراسي والعلمي والمهني، فإنهم يعتقدون بأنهم يعيشون وسط مجتمع ديمقراطي وعادل، ومثل هذا الاعتقاد يدفعهم إلى تأييد النظام الاجتماعي والسياسي والانضواء تحت لوائه، الأمر الذي يسبب الهدوء السياسي والاجتماعي واستتباب الأمن والسلام والطمأنينة في ربوع المجتمع، وحالة كهذه لابد أن تدفع الأفراد نحو الانصراف إلى أعمالهم وزيادة الإنتاج والخلق والإبداع للمجتمع الكبير.

ومن المعروف أن الدول العربية تتميز بوحدة ثقافية واجتماعية، في ذات ديانة سائدة واحدة يدين بها أغلبية الناس، ولغة واحدة، وثقافة واحدة، وكلها لها الجذور نفسها. وترتبط تنمية التراث الثقافي العربي ونظام القيم فيها ارتباطاً وثيقاً بأهداف تعليم الكبار وبرامجه. والواقع أن المبادرة بالنشاطات التعليمية والتوسع فيها وفي مرافق تعليم الكبار ينبغي أن ينظر إليها كعنصر لتهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق حياة ثقافية أكثر ثراءً وغنى، وإتاحة الفرصة لأفراد المجتمعات المحلية لتحقيق ذاتهم، ولهذا أهمية من ناحيتين، فأولاً: نجد الثقافة العربية بما فيها من تقاليد وقيم ومظاهر للتعبير عنها، لها بطبيعة الحال خصائصها المتميزة، وطرقها المختلفة المتنوعة لتحقيقها. الأمر الثاني أن هناك مناطق تتميز بثقافات محلية تختلف اختلافاً بسيطاً عن الثقافة العربية السائدة. والهدف في هذه الحالة ينبغي أن يكون، الحفاظ على القيم الحضارية وفي الوقت نفسه تكامل هذا التنوع الحضاري في وحدة ثقافية واحدة. ولهذا فإن تعليم الكبار يؤدي دوراً فريداً في تثبيت الشخصية الثقافية، ووضع الأساس العريض للتنمية الثقافية والتعاون الثقافي، وبدون هذه الجهود، فإن الارتقاء بكل من المقدرة على التعبير والتعاون الثقافي سيظل حكراً على الصفاة.

ولما كانت هناك فئات لا يستهان بها لها ظروفها الضاغطة التي حرمتها من التعليم، فإن تعليم هذه الفئات، لا ينظر إليه الآن على أنه تحقيق لمبدأ العدالة الاجتماعية فحسب، بل هو أيضاً أمر ضروري من منظور التنمية الاقتصادية، إذ أن هذه الفئات المحرومة - التي تتواجد في الغالب في الريف أو في أماكن التجمعات البشرية الأقل حظاً اقتصادياً واجتماعياً - يمكنها أن تسهم في التنمية الاقتصادية عن طريق تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية وللوصول إلى العمالة الكاملة، ورفع مستويات الكفاية الإنتاجية، وترشيد أنماط الاستهلاك، ويتطلب هذا، توفير الفرص التعليمية التي تتيح التعليم لمن يرغب، دون أن يعوقه عن ذلك عمره الزمني أو انتماؤه الاجتماعي أو المكان الذي يقطن فيه أو النوع الذي ينتمي إليه.

8 - التكامل والتنسيق بين التعليم المدرسي والتعليم غير المدرسي :

إذا كانت ديمقراطية التعليم تفرض أن تمتد مظلتها لتشمل جميع المواطنين، وإذا كانت فاعلية التعليم في عملية التنمية ترتبط إيجابياً بمدى انتفاء وجود قطاعات جاهلة أو

ناقصة التعليم في المجتمع، يصبح من الأهمية بمكان الاعتراف بأن معطيات الواقع تشير إلى أن كثيراً من القرى في الريف والمواقع النائية في البادية محرومة من فرص التعليم الأساسي للصغار أو للكبار، للذكور أو للإناث، الأمر الذي يتطلب التركيز في المرحلة الحالية على ما يمكن تسميته التعليم الأساسي لكل المواطنين، وخاصة تلك الفئات المحرومة، ويتطلب هذا وضع استراتيجيات جديدة للدول العربية تهتم بصفة خاصة بالفئات المحرومة وتتسق فيها جهود التعليم المدرسي وغير المدرسي من أجل تقديم تعليم أساسي لأبناء المجتمع كباراً وصغاراً، إناثاً وذكوراً، يلي هذا التعليم الأساسي مؤسسات للتعليم المدرسي وأخرى للتعليم غير المدرسي، يراعى فيها استحداث صيغ جديدة ملائمة لظروف هذه البيئات المحرومة، تتيح في صيغة متكاملة استمرار تعلم الأفراد من خلال صيغ متنوعة.

و"التعليم اللامدرسي" الموجه أساساً للكبار، تعبير يكتنفه قدر من الغموض وعدم التحديد، وذلك بحكم طبيعة الواقع الذي يدل عليه من ناحية، وقلة البحوث في مجاله من ناحية ثانية. ويعرفه بعض الثقة بأنه كل نشاط تعليمي تعليمي، وكل معرفة أو مهارة أو قيمة أو سلوك تنمو خارج المدرسة من حولها ومن فوقها ومن تحتها، في المؤسسات الاقتصادية والسياسية، في المصنع والحقل، في الجيش ومصالح الحكومة، في التنظيمات السياسية ومنظمات الشباب، في النقابات والاتحادات والجمعيات، في برامج الخدمة العامة ومراكز التدريب، في المنزل والشارع .. وباختصار في كل ركن من أركان المجتمع، وكل موقف من مواقف الحياة خارج حدود نظام التعليم المدرسي.

وتعليم الكبار من خلال التعليم اللامدرسي له أهمية كبرى من حيث أنه قد يكون له تأثير فعال على نجاح الجهود المدرسية المتخصصة للصغار، ذلك أن تربية الأطفال في المرحلة الابتدائية وهي هدف أساسي بالنسبة إلى كل دولة لا يمكن أن تنفصل عن مستوى آبائهم الدراسي، فالأجيال الصاعدة لا يمكن تربيتها تربية سليمة في وسط يغلب عليه الجهل والأمية، وبما أن النهوض بالتربية متعلق باستثمار جميع الإمكانيات المتوافرة، والاستعانة بكل من هو قادر على تعليم غيره أو تكوينه، فإن الطريقة الوحيدة لمضاعفة عدد العاملين في الحقل التربوي، هي تكريس كل الجهود لتعليم الكبار، فلا ينبغي في مثل هذه الحالة أن نعتقد أن تعليم الكبار يتنافى مع تربية الأطفال والشبان، لأن مفهوم التربية الشاملة يتخطى هذا التناقض الشكلي، ويجعل كلا من الطرفين يعمل بصورة منسقة من أجل تحقيق الأهداف التربوية المشتركة بأوسع معانيها.

وإذا كان التعليم المدرسي (نظاماً موحداً) له بداية وتتابع ونهاية فإن التعليم اللامدرسي - على النقيض من ذلك - مجموعة نظم متعددة، ليس بينها رابط سوى وجودها جميعاً خارج المدرسة وقربها من أرض الواقع، ملتحمة مع العمل والحياة، وأصالتها وقدرتها على أن تكيف نفسها في ضوء ظروفها ووظائفها، وقيمتها الفورية وعوائدها المباشرة على المجتمع. وفيما عدا ذلك، فإن هذه النظم تتفاوت، بل تختلف فيما بينها من حيث المستوى والهدف والشكل والمحتوى وطرق التعليم والتعلم، ونمط الإدارة وأساليب الإجراء.

ونتيجة لذلك أصبح التعليم اللامدرسي انتشاري النزعة، وحركة تكتسب كثيراً من خواص الماء والهواء، فهو مع الناس حيثما تحركوا، بل ويسعى إليهم ولو كانوا في أماكن نائية أو دانية بأطراف الصحراء، على قمم الجبال وفي أعماق الريف المعزول، وفي الأحياء الشعبية المهجورة، وله من مرونة التخطيط ما يسمح بالتكون والتشكل بحسب ما يؤديه من برامج لإشباع مطالب الثقافة والفراغ والمهن والمواطنة.

وهو قليل التكلفة لأنه يتخفف من مطالب النفقات الثابتة والجارية التي تثقل الميزانيات، إنه يستخدم مؤسسات التعليم المدرسي وتجهيزاته، ويتنفع بكل ما تقدمه الوزارات والهيئات العاملة في المجتمع.

وهو في فلسفته وبرامجه وتنظيماته وطرائقه تعليم يتركز على الدارس الكبير، توائم مواده وأنشطته بما يتفق مع ظروفه وإمكاناته، ويتعرف على حاجاته ويتفهم عقليته ونفسيته ويسترشد بخبرته ويرحب بإسهاماته، ويعرف كيف يستثير دافعيته، ويدخل إليه من مداخل مختلفة.

ويتحدد مدى وأهمية تنسيق أنشطة التعليم اللامدرسي مع التعليم المدرسي في ضرورة تبني إطار فلسفة أو شبكة للتعليم تستمر مدى حياة الفرد، وعناصر ومؤسسات مثل هذه الشبكة هي التي تزود الفرد بكل الإمكانيات المتاحة - بمدى مرنة ومتنوع - مع الفرص التعليمية المفيدة له خلال دورة حياته، وفي مثل هذه الشبكة تتبادل وتتكامل مؤسسات التعليم المدرسي والتعليم اللامدرسي الفرص والتعزيز والدعم فيما بينها. وسياسة التعليم في المستقبل هي تلك التي تتسم بالشمول، بمعنى أن توظف كل الوسائل المتاحة وذلك لمقابلة التنوع المتزايد من الطلب على التعليم، فقد ولّى

ذلك الوقت الذي كان فيه التعليم المدرسي قادراً - بمفرده - على أن يحقق كل الحاجات التعليمية للمجتمعات وفيها - وهذا يقتضي إجراء التعديلات والتطوير اللازم في سياستنا التعليمية.

وتتوزع مجالات التنسيق فيما بين التعليم المدرسي والتعليم اللامدرسي إلى نوعين رئيسيين من أنواع التكامل هما : التكامل الأفقي - وهو ذلك الذي يتيح تجميع كل أنواع التعليم المتاحة داخل المجتمع - في المدرسة وخارج المدرسة - بحيث يغذي كل منهما الآخر. والنوع الثاني هو التكامل الرأسي، وهو ذلك الذي يتيح ربط الحلقات التعليمية بعضها بعضاً - سواء من حيث أنواعها أو مستوياتها وبحيث يتاح التعليم للفرد طوال حياته. ويسبق ذلك كله ضرورة أن يكون هناك تكامل فيما بين الأهداف والغايات العامة في المجتمع.

وتتمثل بعض جوانب التكامل الأفقي - بما يحقق التنسيق في شبكة التعليم في المجتمع فيما بين :

أ. المدرسة - المجتمع المحلي - عالم العمل - وسائل الاتصال الجماهيرية - الهيئات الثقافية والدينية.

ب. فيما بين الموضوعات الدراسية المتعددة (خارج وداخل المدرسة).

ج. فيما بين مختلف أبعاد النمو الإنساني (النمو الأخلاقي والمعرفي والمهاري) وذلك خلال مرحلة معينة من مراحل العمر.

أما التكامل الرأسي فتتضح أهميته في ضوء طبيعة إعداد الأطفال والناشئة لعالم اجتماعي تتغير معالمه تغيراً سريعاً إلى الدرجة التي يختلف فيها الواقع الذي يعيشه الفرد في مرحلة الطفولة والتنشئة المبكرة عن ذلك الواقع الذي يعيشه عندما يبلغ سن الرشد. ويتطلب الهدف الحديث للتربية والتعليم أن تتاح الفرص التعليمية المتتالية للإنسان خلال دورة حياته، ذلك أن المهارات والقيم والاتجاهات التي يقضي الأطفال طفولتهم في اكتسابها في ميادين المعرفة والمهارة والعلاقات الشخصية المتبادلة سوف تتغير عندما يبلغ هؤلاء سن الرشد، ومن ثم أن تتلاءم مع واقع العالم الذي سوف يعيشه الأفراد. وتشمل أبعاد التكامل الرأسي في مؤسسات شبكة التربية في المجتمع، التنسيق فيما بين.

أ- مختلف مراحل التعليم (ما قبل المدرسي - المدرسي - ما بعد المدرسي - الموازي - المتناوب).

ب- مستويات التعليم والمواد والموضوعات الدراسية في مرحلة معينة.

ج- الاحتياجات التعليمية للأدوار التي يقوم بها الفرد خلال مراحل عمره المختلفة.

د- جوانب النمو الإنساني خلال دورة حياة الإنسان (النمو البدني "الجسمي" - الأخلاقي - المعرفي - المهاري ... الخ).

9 - الاستمرارية :

أدت كثير من المتغيرات والظروف الحالية إلى ضرورة إعادة النظر في التعليم بحيث لا ينقسم إلى مراحل مفقتلة تضع حدوداً فاصلة بين التعليم العام والتعليم المهني، أو بين التعليم النظري والتعليم العملي، أو بين تعليم الصغار والشباب وتعليم الكبار، وألا يقسم الناس إلى فئتين: فئة الدارسين وفئة العاملين الكاسبين خارج المدرسة، فالناس لا يظلون طيلة حياتهم في المهنة التي بدأوا بها حياتهم العملية، كما أن حاجاتهم إلى المزيد من التعليم والتدريب والمران هي حاجة مستمرة يجب ألا تحدها حدود الزمان أو المكان، لهذا، فقد مضى - أو يجب أن يمضي - عهد الحدود الفاصلة في التعليم زماناً ومكاناً، حتى يترسخ المفهوم الجديد الذي يأخذ بالتكامل والاستمرار زماناً ومكاناً، وذلك تحقيقاً لوظيفة تعليم الكبار واستمراره.

فتعليم الكبار من هذا المنظور عملية لا بد أن تكون مستمرة ولا تقيد بأية أشكال تنظيمية مثل المناهج أو المحتوي الدراسي أو طريقة التدريس أو سن معين للمتعلم، لأنه تعليم للجميع بقطع النظر عن ثقافتهم وأعمارهم، ولتحقيق العديد من الدوافع مثل الإعداد المهني، وتنمية مهارات العمل، ولقضاء وقت الفراغ، وتجديد الشهادات أو الحصول على مؤهلات أو درجات علمية جديدة، والتربية الأساسية للكبار وهي تشمل (محو الأمية الثقافية مثل تعلم القراءة والكتابة والصحة العامة، تربية الأطفال، والتغذية السليمة ... الخ)

وقد كشفت الأدبيات التربوية النقاب عن أن مفهوم التربية المستمرة مفهوم قديم ترجع جذوره التاريخية إلى أعماق الماضي من حيث المعنى والمبنى، ولكنه لم ينل اهتماماً

ملحوظاً إلا في النصف الثاني من القرن العشرين لاقتراحه بضرورة تأصيل علم تعليم الكبار ابتداء من مرحلة محو الأمية إلى مرحلة المعاصرة لمتطلبات الحياة العلمية والتكنولوجية والتحديث للمعارف والخبرات البشرية.

وعليه فالتربية المستمرة بمفهومها الواسع تعني "تربية الإنسان في كل مراحل عمره" تجمع بين الصغار والكبار، وتأخذ بكل نواحي القابلية التربوية في جميع جوانبها الجسمية والعقلية والنفسية وعلى المستوى الفردي والاجتماعي، سواء أكان ذلك لحاجات ذاتية أو قومية، مادية أو معنوية ترفيهية أو نفعية، ومن ثم فهي تربية تربط العلم بالعمل والكتاب بالحياة والمدرسة بالمجتمع وتجعل من كل خبرة حياة موضوع دراسة وتعلم.

وهناك شروط أساسية لقيام التعليم المستمر، يمكن إجمالها في ثلاثة: إتاحة الفرصة المتكافئة، توفير الدافعية، والقدرة على التعلم.

أ - الفرصة المتكافئة يمكن تفسيرها بمعان مختلفة، كما يمكن توفيرها بطرق مختلفة، ومع ذلك، ينبغي أن يظل هدف كل مجتمع هو تحقيق أكبر قدر ممكن من إضفاء الصبغة الديمقراطية وتقديم فرص أكبر بصورة متزايدة لأفراد المجتمع لمواصلة التعليم والمساعدة على ضمان اقتسام مثل هذه الفرص بصورة أكثر عدلاً من أي وقت مضى.

ب - علاوة على ذلك فإن المجتمعات لا تستطيع أن تفعل أكثر من أن تقدم فرصاً للتعليم مدى الحياة إلى من هم على استعداد لتقبلها، ومن هنا تأتي أهمية إثارة الدافعية.

ج - بالنسبة إلى القدرة على التعلم، فهي بما تتضمنه من قدرة على قبول الأفكار الجديدة واتساع الأفق وصحة البدن والعقل، بالإضافة إلى مجموعة مركبة من مهارات واتجاهات التعليم مثل مهارات المنطق والملاحظة والمهارات اليدوية أو القدرة على التعلم من الآخرين، تمتد لأبعد من مجرد التعرف على العدد والقراءة والكتابة، ولكن يظل للنوع الأخير أهميته الكبرى على الاستفادة من التعلم الذاتي.

وبهذا فإن التربية المستمرة تستطيع -إذا أحسن الوعي بها والتنظيم لها. أن تحقق عدداً من الأهداف مثل:

أ - التجديد الشامل للنظام التربوي عبر تطوير مستمر.

ب - إحداث تعديلات عميقة في وظائف التربية وشروط منحها وفي الجمهور الذي تستهدفه.

ج - تأمين تربية أكمل وأكثر تنوعاً وتخصصاً في الوقت الذي تستند فيه إلى قاعدة أمتن من الثقافة العامة.

د - التربية من أجل التنمية، بحيث تسهم في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وفي تعزيز الذاتية الثقافية وتدعيم الوحدة الوطنية.

هـ - تأمين حق الفرد في التعليم بإتاحة الفرص له للدخول إلى مؤسسة التعليم، وتحقيق تكافؤ الفرص للنجاح وتذليل العوائق التي تواجهه.

و- تأمين قاعدة تعليمية مشتركة، وتأمين خدمات تعليمية متكيفة مع طموحات وخصائص وحاجات مختلف الأعمار، ومختلف الفئات الاجتماعية، الاقتصادية المهنية.

ز- توفير فرص ثانية للتعليم داخل النظم التعليمية، التي تتخطى بمقدار أوسع نظام التعليم المدرسي، ذلك أن اكتساب المعارف والقيم والمواقف والمهارات يحصل أكثر فأكثر خارج المدرسة.

ح - أن لا تعتبر التربية وقفا على المدرسة ، وتمتد مدى الحياة كلها.

وينطوي التعليم المستمر على نوعين من التكامل: فهو ينطوي على التكامل الأفقي، أي الجمع بين مختلف أنواع التعليم التي تقدم في نطاق المجتمع داخل المدرسة وخارجها حتى يمكن لهذه الأنماط أن يُعزز بعضها البعض، كما يتضمن أيضاً التكامل الرأسي، أي الربط بين الأنواع التعليمية المختلفة التي تتاح للأفراد خلال حياتهم. وهناك حاجة ملحة إلى وجود تكامل في الأهداف حتى تصبح كل الجهود التربوية مكملة لبعضها البعض، كما أن هناك حاجة ملحة إلى التكامل في الوسائل لتعبئة أقصى قدر ممكن من الموارد ولتجنب التداخل المربك والمكلف في الجهود.

وكثير من أهداف وخصائص التعليم المستمر يتطلب تحقيقها وضع برامج تتميز بالمرونة ويصدق ذلك خاصة على الأنظمة المدرسية نفسها، فإن ما فيها من الشكلية والصلابة، والفواصل القاطعة رأسياً بين مراحلها بعضها البعض وأفقياً بين أنواعها تقيد حركة المتعلمين وتعطل تنمية بواعثهم وقدراتهم على التعلم، وهي بهذه المثابة تعارض

مبدأ التربية المستمرة، وتقتصر عنايتهم على الحصول على الشهادات والإجازات والوقوف عندها، وإذا كانت المرونة مطلوبة في تلك الأنظمة المدرسية، فهي مطلوبة أيضا وبصورة أوفى في الأنظمة اللامدرسية، سواء للصغار في مرحلة الطفولة الأولى أو للكبار وهم يتقدمون في مراحل العمر بين مطالع الشباب وأواخر الشيخوخة، حيث تتعدد بواعثهم ومطالبهم ومهماتهم في الحياة، وتتنوع بلا حد، مما يتطلب مرونة واسعة في الصيغ التي توضع للاستجابة لحاجاتهم وأحوالهم، مما يؤكد خاصية أفرادها وتمايزهم إلى حد بعيد.

وأخيرا فقد جاء التعليم المستمر بفلسفة تنظيمية جديدة تحارب كل علل النمطية والتمثلة في البيروقراطية والروتينية والزمنية، فكل صيغة تربوية معترف بها، يجب أن تتوافق مع نوعية الزبائن، والحاجات المستهدفة، أو الإمكانات المتاحة، والظروف القائمة. والتربية في عرف التعليم المستمر إنسانية، تعمل مع أناس لأغراض اجتماعية لذلك فهي تربية تحريرية، تحرر الذات من قيود الاغتراب، والضعف، والجهل. والتربية إذ تعمل للتنمية لا تفرق بين تنمية فردية وجماعية، مادية، وأدبية، ولا تعمل لصالح نظام على حساب منطوقين فيه، ولا لحساب طبقة سائدة على حساب طبقات مسودة، وهكذا تأخذ بالتجديدية والتنوعية والابتكارية والعملية، وبدلا من تركيزها على وجود مؤسسات نمطية وحمايتها، تركز على انتشار شبكة من البرامج والصيغ والأساليب التي لا تعرف النمطية ولا الروتينية ولا البيروقراطية ولا الزمنية.

10 - أولوية محو الأمية كجزء أساسي من تعليم الكبار :

على الرغم مما نحرص على التأكيد عليه من أن خطأ شاع في الوطن العربي يردف محو الأمية بتعليم الكبار، وأن الحقيقة تشير إلى أن محو الأمية مجرد مجال من مجالات تعليم الكبار، على الرغم من هذا، فلا بد من الإقرار بوجود أن تحتل جهود محو الأمية أولوية في أي استراتيجية مستقبلية لتعليم الكبار.

والأمية، في الصورة الاجتماعية التي نعرفها بها الآن، لم تكن مشكلة في المجتمعات التقليدية، وهي لم تعد كذلك إلا في إطار التطور الاجتماعي والسياسي الحديث، بعد أن أصبح التعليم حقا وواجبا على الدولة والمواطن معا من الناحية السياسية، وأصبح العمل في المجتمع الحضاري الجديد، مرتبطاً بالتعليم أكثر من

إرتباطه بالممارسة التقليدية، بمعنى أن إرتباطه بالموضوع ومتطلباته أكثر من إرتباطه بعامل الزمن.

وبعد أن أصاب العمل الانساني نفسه تغييرات نوعية، سواء من حيث اكتساب مهاراته، أو من حيث أدواته، أو حجم إنتاجه، أو طبيعة علاقاته، من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، ارتبطت مهارة العمل في المجتمع الحضاري الجديد بالظروف الموضوعية للعمل وبنوعه، أكثر من إرتباطها بعامل الممارسة والمحاكاة، أي بالعلم أكثر من الزمن، وينبغي، بالضرورة أن نضع في الاعتبار، الظروف التاريخية للمجتمعات النامية، ومنها الأقطار العربية التي عانت وتعاني من التخلف، نتيجة لتأخرها الزمني في اعتناق مقومات الحضارة المعاصرة وممارستها، بما فرض عليها من قهر الاستعمار الأجنبي الذي سلبها حرياتها السياسية، التي تباشر بها حقوق التقدم الاجتماعي، والذي استثمر لخيرها، من إمكاناته المادية ما انتفع به اقتصاده، وأهمل منها ما كان فيه خير لتلك المجتمعات، مما أدى إلى فقرها الاجتماعي والاقتصادي.

وقد يبدو شيء من التناقض بين الاهتمام الواضح في الأقطار العربية بنشر التعليم، وخاصة الابتدائي، وبين عدم الاهتمام الواضح بمكافحة الأمية، مع أن التعليم المدرسي أكثر كلفة وأطول زمنا من تعليم الكبار، وقد يكون هذا صحيحا على المدى الطويل جدا، ولكن على المدى القصير، لن ينجح التوسع في التعليم الابتدائي في القضاء على الأمية، أو حتى مكافحتها بدرجة ملموسة، فالتوسع في التعليم لا يواكب الزيادة في عدد السكان، كما يزيد الارتداد إلى الأمية بين خريجي المدارس الإلزامية من أعداد الأميين، والأمر الذي يجب على الأقطار العربية أن تضعه في اعتبارها هو أن مشكلة الأمية أكثر إلحاحا وخطورة من أن تترك لكي تذبل وتنتهي مع الزمن.

ويوجد عدد من المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تدفع إلى مكافحة الأمية، وخاصة خلال عملية التنمية.

ففي المجتمعات التي تسودها الأمية - مثل البلاد العربية - في غالبيتها - تحكم التقاليد سلوك الأفراد، ويكون مجال فكرهم وسلوكهم محدودا ومحكوما بالجماعة الصغيرة التي يعيشون فيها- ويكون التغير بالغ البطء، مما يسبب مقاومة التغيرات التي تتطلبها حركة التنمية والتحديث. وقد أكدت الدراسات الاجتماعية الدور الهام الذي يقوم

به التعليم ومعرفة القراءة والكتابة في التغيير الاجتماعي، والفرد الذي يعيش في مجتمع حديث يتلقى معلومات تزيد مائة مرة عما يتلقاه الفرد في مجتمع تقليدي نام، وينقل 60٪ من هذه المعلومات عن طريق القراءة.

وبرامج محو الأمية الموجهة للكبار لابد أن تتسم بالوظيفية، وبالتالي تصبح أنشطة ترمي إلى مساعدة الإنسان على الحياة في مستوى أعلى اقتصاديا وفكريا وروحيا، كما تهدف إلى التوسع في نطاق عقله وأبعاد تفكيره وتنمي شخصيته وتحفظ له كرامته الإنسانية وتدعمها. ونحن إذ ندخل برامج محو الأمية في المصنع والمزرعة والمجتمع المحلي، فإننا نقوم بعملية التثقيف فيما يختص بحقوقه واجباته، وبالتالي نعلم الإنسان كيف يحمي الأولى ويحترم الثانية. وعملية التثقيف هذه تعلم الأمي أن يرى عمله جزءا من العمل القومي، وأن إنتاجه جزء من الإنتاج القومي أو جزء من كل ما يهدف إلى تنمية ظروف المجتمع وتحسينها.

والنجاح في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن تحقيقه بدون التركيز على تطوير العقول والمدارك والاتجاهات، ثم جعل الأفراد قديرين على تحمل مسؤوليات العمل والإنتاج، أكفاء في زيادته وقيادته وإدارته وضمان الوصول إلى إنجازات حقيقية وإيجابية فيه.

إن الدرس الحاسم الذي خلصت إليه جهود محو أمية الكبار هو الحاجة إلى تجنب النظر إلى محو الأمية بوصفها حلا تقنيا شاملا للمشكلات التي تتصف بالتقنية في جزء منها وحسب، بل إن الأمر يتطلب نهجا شاملا ومتعدد الأبعاد لكل من التنمية ومحو الأمية على السواء، والواقع أنه قد يبدو أن برامج محو الأمية لا يمكن أن تكون وظيفية تماما، كما أن سياقات التنمية لا تفضي إلى محو الأمية بصورة تامة إلا إذا هي أولت أهمية إلى التغيير الاجتماعي والثقافي وكذا النمو الاقتصادي.

إن مبدأ الوظيفية يسيطر اليوم على اتجاه العمل في محو الأمية، ومن المتفق عليه بالإجماع في جميع أقاليم العالم - بصرف النظر عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية أو النظام السياسي - أن تعلم القراءة والكتابة لا يمكن أن يمثل غاية في حد ذاته. ولما كان الأمر كذلك، فمن الواضح أن الأهداف المحددة للعمل في محو الأمية بين جماهير الكبار تعد ذات أهمية كبيرة، وترتبط هذه الأهداف ارتباطا وثيقا بمستوى تنمية المجتمعات،

وكذا بأهداف من يشجعون النشاط التعليمي والأفراد والجماعات الراغبة في التخلص من الأمية التي يعانونها.

ومن المفروض أن تتوجه جهود محو أمية الكبار بمعظم ما سبق لنا أن عرضنا له من منطلقات، ونؤكد هنا على ما يأتي:

أ - يتم الاستناد إلى الفلسفة النابعة من المجتمع بخصائصه الأصلية وبتطلعاته إلى التقدم في تحديد أهداف محو الأمية من نواحيها الإنسانية، والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتتم متابعة تلك الأهداف في تطوير المناهج أو البرامج أغراضا ومحتويات وفي تنظيم النشاط التربوي عامة.

ب - يراعى في تحقيق التكامل بين حملة محو الأمية وبين التنمية الشاملة، إيلاء الأسبقية في المشروعات لقطاعات الإنتاج في الميدانين الصناعي والزراعي وجعلها في المناطق الريفية خاصة عنصرا في مجموعة متكاملة من المشروعات التي ترمي مجتمعة إلى تطوير وسائل الإنتاج ومستويات الحياة عامة، من نواحيها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ومع ما يترتب على ذلك من تطوير الجوانب التربوية في جهود محو أمية الكبار لتؤدي إلى تنمية المهارات المعرفية والمهنية والاتجاهات القومية والوظيفية والاجتماعية والحضارية على السواء.

ج - تؤلى، في تنظيم جهود محو الامية، أسبقية للفئات المحرومة وبخاصة في الريف، وبين الطبقات العاملة والنساء وبين البدو والياfecين، ويتم تكييف الجهد المبذول لحاجاتهم وأحوالهم، وتكون وسيلة لتمكينهم من التغلب على التخلف والمشاركة في الحياة العامة ليكون في ذلك تحقيق للديمقراطية وصلتها بمصالح الجماهير.

د - النظر إلى محو الأمية باعتبارها أساسا لتعليم الكبار ومنطلقا لتطوير نماذج الأخرى، ومن بينها نماذج التدريب المهني، وليكون موازيا للتربية المدرسية، محققا مبدأ التعليم المستمر، غير مقيد فيها بقيود الزمان والمكان، مستجيبا لحاجات الأفراد لتطوير شخصياتهم وتقبل التغييرات الحضارية، ولحاجات المجتمع وتطلعه إلى التقدم واستثماره للثروة العلمية والتقنية، وللمساهمة في بناء الحضارة الانسانية، ولابد أن يساهم التعليم الجامعي في تطوير هذه النماذج بتكليف دراساته وبإعداد المختصين وإجراء البحوث عنها.

وإذا كانت وظيفة محو أمية الكبار لا تسعى فقط إلى تعليم القراءة والكتابة والحساب كغايات في حد ذاتها، بل الهدف هو رفع كفاية الكبير في عمله وتمكينه من أن يشارك مشاركة إيجابية في نشاط مجتمعه الصغير والكبير، ومساعدته على أن يكون رب أسرة صالحاً أو عضواً صالحاً في أسرته، فلا بد لتحقيق هذا الغرض أن تشتمل مناهج الدراسة على أنواع من النشاط تتمثل فيها الأساليب التكنولوجية الحديثة، والعلوم، وأساسيات الثقافة الاجتماعية، والمعارف الصحية، كما تتمثل فيها القراءة والكتابة والرياضيات، وليس يكفي وجود هذه العناصر بعضها بجانب بعض، بل لابد أن تتكامل هذه العناصر في وحدة دراسية غايتها حل مشكلات الدارسين وسد احتياجاتهم، ذلك لأن المطلوب ليس معرفة هذه المعلومات والمهارات فحسب، ولكن كان من الضروري أن ينبثق تعليم القراءة والكتابة والرياضيات وغيرها من المعلومات والمبادئ والأفكار من التدريب المهني وما يتصل به من نشاط علمي، على أن يعود ثانية فيخلق الحاجة إلى معرفة أرقى، وتدريب علمي على مهارات مهنية أرقى. وبهذا يتحقق التكامل بين نواحي المعرفة والعمل.

وتأسيساً على ما سبق، وترجمة للمنطلقات التي تم استعراضها يمكن رسم محاور الاستراتيجية ومراحل تنفيذها.

الجزء الخامس

محااور استراتيجة تعليم الكبار

في الوطن العربي

- أولاً : من حيث الفلسفة.
- ثانياً : من حيث البرامج.
- ثالثاً : من حيث المستفيدين.
- رابعاً : من حيث القوى البشرية.
- خامساً : من حيث المؤسسات.
- سادساً : المراحل الأساسية لتنفيذ الاستراتيجية.
- سابعاً : خاتمة وخلاصة.

الجزء الخامس

محاوّر استراتيجيّة تعليم الكبار في الوطن العربي

تشمل استراتيجيّة تعليم الكبار في الوطن العربي أربعة عشر محوراً ، تصنف كما يلي

أولاً - من حيث الفلسفة :

1 . الإيمان بفلسفة التعليم المستمر مدى الحياة والتعلم الذاتي والقابلية المستمرة للتعليم لدى الأفراد لتلبية الاحتياجات المتطورة والمتغيرات الحادثة بحيث يتمكن الأفراد والمجتمع من تحقيق تنمية مقدراته .

ثانياً - من حيث البرامج :

2 . التخلص من مشكلة الأمية .

3 . توفير التعليم الأساسي للجميع صغاراً وكباراً وتتضمن برامج ما بعد محو الأمية .

4 . توفير برامج التعليم الموازي للتعليم قبل الجامعي للكبار على نحو يحقق زيادة فترة الإلزام في التعليم النظامي وتوفير النظام المقابل له في تعليم الكبار .

5 . توفير الفرصة الثانية للتعليم العالي والجامعي للكبار ، من خلال مؤسسات التعليم المفتوح والتعليم عن بعد .

6 . تنوع فرص التدريب والتأهيل لكل المهن الجديدة والناشئة من خلال العديد من المؤسسات التدريبية بمستوياتها المختلفة ومن بينها كليات المجتمع .

7 . تنوع برامج الثقافة العامة وبخاصة البرامج التي تحقق الحفاظ على الهوية والثقافة العربية مع التفهم للثقافات الأخرى والقدرة على التعامل معها، ومع متغيرات العصر الصالحة .

ثالثاً - من حيث المستفيدين :

8 . جميع الكبار مع إعطاء أولوية فى جميع المحاور السابقة للطبقات الأكثر احتياجاً في المجتمع، وبخاصة المرأة والشباب والعمال والمزارعون والمعاقون جسمياً وعقلياً .

رابعاً - من حيث القوى البشرية :

9 . توفير قيادات العمل في تعليم الكبار من خلال الإعداد العلمي على المستوى الجامعي وما بعده.

خامساً - من حيث المؤسسات :

10 . توفير الهيكل المؤسسي لتعليم الكبار في كل دولة عربية بحيث توجد له الشخصية الاعتبارية المعترف بها .

11 . تعزيز الاتحاد العربي لتعليم الكبار وتفعيل أجهزة العمل العربي المشترك .

12 . توفير التكامل بين جهود تعليم الكبار وجهود المؤسسات الإعلامية والاستفادة من منجزات ثورة الاتصالات والمعلوماتية .

13 . تشجيع الجهود الأهلية والمنظمات غير الحكومية لتعليم الكبار بالإضافة إلى الجهود الحكومية في شتى جوانب العمل من حيث التمويل، والتخطيط والتنظيم ، وإعداد البرامج ، والتنفيذ، ... الخ .

14 . تحقيق التكامل المستمر والدائم بين مؤسسات وبرامج التعليم النظامي والتعليم غير النظامي وتعليم الكبار .

وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه المحاور وبيان لأبعادها ومتطلباتها .

أولاً : من حيث الفلسفة

المحور الأول

الإيمان بفلسفة التعليم المستمر مدى الحياة والتعلم الذاتي، والقابلية المستمرة للتعليم لدى الأفراد لتلبية الاحتياجات المتطورة والمتغيرات الحادثة بحيث يتمكن الأفراد والمجتمع من تحقيق تنمية مقدراته.

التعليم فى عالمنا المعاصر أصبح عملية مستمرة وممتدة طوال الحياة ، يعمل على تشكيل الإنسان، وتنميته في جميع مراحل حياته . ومن هنا فإن حاجتنا ماسة في وطننا العربي إلى تبني فلسفة التعليم المستمر مدى الحياة للتخلص من المفاهيم والمسلّمات الجامدة في التعليم لتطويره من أجل تحديثه، وتكامله، وديمقراطيته، وتكييفه، واستمراره ليحقق احتياجات التنمية ومتطلبات المجتمع.

والتعليم المستمر مدى الحياة يعني اكتساب الفرد المعلومات والاتجاهات والقيم وتكوين المهارات حتى يستطيع أن يتكيف مع نفسه والمجتمع الذي يعيش فيه ومن هنا يتصف التعليم بالاستمرارية ولا يقتصر على مرحلة عمرية معينة، أو سنوات دراسية محددة، بل يستمر باستمرار الحياة متلاحماً معها فى سياقها .

ويستند هذا المفهوم إلى عدة مقومات تؤكد استمرارية التعلم مدى حياة الفرد مثل .

أ/ التكامل الرأسى . بمعنى استمرار تعلم كل أفراد المجتمع خلال سنوات حياتهم .

ب/ التكامل الأفقى : ويعنى ارتباط التعليم بالحياة .

ج / الديمقراطية : وتقوم على أساس حق جميع الأفراد في الاستفادة من فرص التعليم .

د / الشمولية : لكافة مراحل الحياة، ولكل أنماط التعليم سواء أكانت نظامية أو غير نظامية أو عرضية أو غيرها.

هـ/ المرونة : وتعني توفير الأنماط البديلة للتعليم، وتعدد أشكال محتوياته ، وإدارته، ووسائله، وتنوع توقيته .

و/ تحقيق الذات : أي تقبل الإنسان لذاته بتحسين نوعية الحياة التي يعيشها ، والدور الذي يضطلع به في المجتمع. وعلى ذلك فإن هذه المقومات تمكن من مواجهة المتغيرات المتلاحقة في جميع أوجه الحياة، وخاصة فى ميادين العلوم والمعرفة، والتكنولوجيا، وما يرتبط بها من متغيرات ومتطلبات اقتصادية واجتماعية وثقافية .

وفي ضوء ما سبق فإن استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي تؤكد على :

أ/ ضرورة أن يكون التعليم المستمر مدى الحياة ركيزة أساسية في السياسات التعليمية للدول العربية. وهذا يتطلب تحليلاً شاملاً وكاملاً للنظام التعليمي في ضوء الاحتياجات الفردية من ناحية ، ومتطلبات المجتمع العربي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى .

ب/ تبني فلسفة التعليم المستمر مدى الحياة تقتضي من الدول العربية ألا ينحصر التعليم داخل جدران المدرسة وإلغاء الحواجز المصطنعة بين أنواع التعليم المختلفة ومستوياته وبين التعليم النظامي وغير النظامي . والمتعلم ينبغي أن تتوفر له الحرية في اختيار الدراسة التي تناسبه ومواصلتها أو التوقف عند حد معين، أو الدخول في معترك الحياة .

ج/ إن فلسفة التعليم المستمر مدى الحياة تتطلب توسيع مفهوم المربي، ليشمل عدداً كبيراً من أعضاء المجتمع غير المنتمين إلى الهيئة التعليمية، وتبعاً لذلك يصبح كل فرد من أفراد المجتمع تلميذاً ومعلماً في آن واحد، وهذا يفرض علينا أن نسهم جميعاً في تربية أنفسنا وتربية الآخرين، وبصورة مستمرة، ومن المهم في هذه المرحلة أن نحدد خصائص هذا النوع الجديد من المربين الذين سيهيئون أفراد المجتمع للمشاركة في العمل التربوي وأن نؤمن أعدادهم وتدريبهم.

د/ تنمية الوعي الناقد لدى المتعلمين والذي يعينهم على فهم العالم بعمق ودقة، ومساعدتهم على التخلص من الاتجاهات المعادية للتعليم والتي ترتبط عادة بالنظام المدرسي التقليدي ، وأن ينظروا إلى التعليم على أنه نشاط طبيعي ممتع يؤدي إلى النمو الكامل للإنسان.

هـ/ إن أهداف التعليم المستمر مدى الحياة لابد أن تهتم بالفرد بحيث تحقق نموه الشامل وأن تعمل في الوقت ذاته على اكتشاف طاقاته وإمكاناته وحسن توجيهها، كما ينبغي أن تهتم بالمجتمع اهتماماً شاملاً متكاملأً مستمراً تحقيقاً لتنميته في إطار إسلامي عربي عصري ديمقراطي، ولتحقيق هذا كله لابد من إجراء العديد من البحوث العلمية، ومن أمثله ذلك :

- دراسات تتصل بالأفراد لكي نكشف عن خصائص نموهم في جميع المراحل، ومواقع عملهم، والأدوار التي يقومون بها، كأعضاء في أسرة أو أصحاب مهنة أو كمواطنين يسهمون في خدمة مجتمعهم.

- دراسات تتصل بالمجتمع : لتوفير صورة علمية عن أوضاعه الحالية وتكشف عن آماله ومشكلاته وخطط تنميته ومتطلبات هذه الخطط من الطاقات البشرية والمادية، كما تشكف عن قيمه الأصيلة وأساليب المحافظة عليها .

- دراسات تتصل بالمصادر الطبيعية في البيئة . فلكل بيئة خصائصها وكنوزها التي ينبغي معرفتها وحسن الانتفاع بها والتوعية بأهميتها وتكوين الميول والاتجاهات المناسبة نحوها وتنمية المهارات وأساليب العمل المستمرة في مجالها .

و/ إن هناك العديد من الأساليب والطرق والوسائل ، وكل قطر عربي يمكن أن يختار الوسيلة أو الوسائل المناسبة لظروفه وطبيعة مجتمعه وإمكاناته .. على أن يتم هذا وفق تخطيط وتنظيم محكم يأخذ في الاعتبار جميع العوامل والمؤثرات التي تضمن تحقيق فلسفة التعليم المستمر مدى الحياة .

وفيما يلي أمثلة من هذه الوسائل وتلك الأساليب :

- المؤسسات : مراكز محو الأمية ، المدارس المسائية ، ومراكز خدمة المجتمع التابعة للجامعات، مراكز التعليم بالمراسلة وأقسام التعليم المفتوح، والمكتبات ، المسارح ودور السينما، النقابات والاتحادات المهنية ، المؤسسات الرياضية، الإذاعة والتلفزيون ، والصحف والمجلات ، مراكز التأهيل والتدريب ،... الخ .

- التعليم الذاتي : إذا كان التعلم الذاتي صيغة يراود بها ذلك النوع الشامل المنظم لإدارة البنية التعليمية من خلال مجموعة من العمليات التي تساعد على تحسين التعليم

عن طريق تأكيد ذاتيات الأفراد المتعلمين، ومن خلال برامج تعليمية تعمل على إيجاد اتجاهات ومهارات ضرورية لدى المعلمين والطلاب على السواء ، فإنه في النهاية يهدف إلى أن يكون المتعلم قادراً بمفرده على اكتساب اتجاهات ومهارات جديدة تجعله متعلماً طيلة الحياة، وأن يصبح التعليم جزءاً أساسياً من نسيج شخصيته مرتبطاً بحواسه وقدراته الذاتية مما يجعله أكثر تكيفاً مع واقعه وأكثر فاعلية في تغييره إلى الأفضل .

وعلى الرغم من الاختلاف في النماذج الخاصة بالتعليم الذاتي إلا أنها تشترك في التأكيد على الأركان الأساسية التالية :

أ/ وجود الحافز أو الدافع لدى المتعلم، ذلك الدافع الذي يحفز المرء إلى إختيار برنامج التعلم والتوجه نحو تحقيق الأهداف .

ب/ تهيئة مصادر المعلومات من مثيرات وأدوات وتوجيهات .

ج/ قيام المتعلم بالنشاط أثناء عملية التعلم كأن ينشئ استجاباته أو يختار المناسبة له .

د/ التقويم المستمر للعمل، بإعطاء التغذية الراجعة التي تفرز إجاباته إن كانت صحيحة أو تصحح مساراتها عندما يرتكب الخطأ .

وتطبق هذه النماذج المرنة للتعليم فى أشكال عديدة من التعلم الذاتي كالتعليم المبرمج التقليدي ، والتعليم السبرنتيكي، والتعليم الخوارزمي، والتعليم المائاتيكي Mathetic والذي يطبق نظرية التعزيز في التدريب لإتقان الأهداف وغيرها .

ومن الثابت أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين مرحلة النمو التي يجتازها الفرد وبين طابعه السلوكي والفكري. إذا كان هناك مجال لإظهار ذلك الطابع جلياً فهو مجال التعلم، ولهذا كان لعامل السن أهمية خاصة في التعلم الذاتي .

ونرى أن هذا النوع من التعلم يصلح لجميع الفئات خاصة من تخطوا مرحلة المراهقة، ويبدأ الرشـد – العقلي والقانوني – من اكتمال النمو والنضج الجسمي ويستمر حتى الكهولة.

وبجانب النضج الذي يصلح للتعلم الذاتي المنظم، يجب أن يكون الفرد حاصلاً على مستوى تعليمي مناسب، ولذلك فإن التعلم الذاتي المنظم الهادف يصلح للأفراد الذين

وصلوا إلى مستوى من الدراسة يعادل المستوى الذي تنتهي فيه مرحلة التعليم الأساسي أو ما يعادلها من المراحل واكتسبوا المهارات الأساسية في القراءة والكتابة ومبادئ الحساب والعلوم وذلك لكي يكون في إمكانهم الاعتماد على أنفسهم في هذا النوع من التعليم.

وتعد هذه الصيغة من الصيغ الهامة التي لا بد من التوقف أمامها طويلاً ، لأن تعليم الكبار في ظل الظروف التي نعيش فيها لا يمكن أن يحقق مبدأ «التعليم المستمر، من غير اعتماده على التعلم الذاتي، وذلك لأن المتعلم الكبير لا يقبل على التعليم دون دافعية حقيقية تجعله راغباً في تحقيق ذاته، وعلينا أن نحقق له ذلك، كما أن هذا التحقق لا يتم أو يكتمل، بل نجد أن الحاجة إليه تتجدد مع كل حاجة جديدة للتعلم من قبل المتعلم، ولذلك فإن الحرص على أن يكون التعليم مستمراً ومتصلاً ذاتياً يعد أمراً متكاملًا ومحققاً لأهداف استراتيجية تعليم الكبار، لأن المتعلم الكبير لا يتعلم ليكون تابعاً، بل يتعلم ليعتمد على ذاته أكثر ، وفي ذلك تحرر من الاعتماد على الغير في مسلك أو نشاط معين ، ومن هنا تتبع ضرورة صيغة التعلم الذاتي ، كما أن هذا التحرر والتعلم الباني للذات لا يمكن فصله عن الحياة أو عدم تكراره، بل إنه يجب أن يصبح الأساس الذي يعتمد عليه المتعلم في مواصلة التعليم المستمر مدى الحياة .

ومن هنا يكون التعلم الذاتي صيغة ملائمة وموحدة تتجنب أخطاء التلقين وأخطاره أو تسهم في تكوين متعلم قادر على المشاركة والفاعلية.

وتصبح صيغة التعلم الذاتي محوراً يمكن لتعليم الكبار أن يعتمد عليها في تنمية قابلية الفرد لان يتعلم كيف يتعلم وماذا يتعلم، وهذا يحوّل المتعلم إلى جانب الفعل، فالقدرات الخاصة بكل فرد يمكن توظيفها في تعليم ذاته وحفز همته لتحسين أحواله وحياته وتنمية قدرات جديدة .

ويتحقق ذلك من خلال :

– أن يصبح تعليم الكبار جزءاً ضرورياً ومتمماً للنظام التعليمي ولدوره.

– إن تعليم الكبار لا يطرح كبديل للتعليم النظامي أو المدرسي ، لكن دوره يمتد إلى سد العجز الذي قد ينتج عن عدم ممارسة هذا التعليم لدوره أو عدم ممارسة البعض لحقهم في التعليم.

– أن يصبح تعليم الكبار في إطار فلسفة التعليم المستمر مدى الحياة بهذه الصيغة محققاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وخاصة لمن لم تتح له الظروف عند مرحلة معينة لمواصلة التعليم أو الحرمان من نوع معين منه .

– أنه يكون علاجاً ناجحاً لحالات الاحتياج أو القصور التي لا بد من حدوثها لبعض الفئات نتيجة لممارسات التعليم المدرسي المقنن.

ثانياً : من حيث البرامج

المحور الثاني

التخلص من مشكلة الأمية

إن التنمية البشرية تمثل الركيزة الأساسية لأية تنمية اجتماعية، والتعليم يمثل هنا نقطة البداية لتقدم المجتمعات فى جميع جوانب الحياة، فهل يستطيع الفرد غير القادر على القراءة والكتابة والحساب أن يواجه عالم اليوم؟ وكيف يستطيع أن يتخلص من الأغلال التي تقيد فكره؟

من حق الفرد كسر هذه القيود والانطلاق إلى آفاق المعرفة، ومن حقه أيضاً أن يساعدته مجتمعه على التخلص من هذا العائق الذي يحط من كرامته ويدني من إنسانيته، والأخذ بيده لعبور النفق الطويل الذي يفصل بين الظلام الدامس للجهل والنور الساطع للمعرفة.

ولما كانت معرفة القراءة والكتابة مدخلاً أساسياً للمشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، فإن تعلم مهارات القراءة والكتابة يجب أن يكون مرتبطاً بالسياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعيش فيها الناس، ولا تقتصر المعرفة على تمكين الأفراد من الأداء الفعال بل في تعزيز النمو الفردي والقدرة على التغيير الاجتماعي .

والحقيقة أن الوطن العربي يواجه اليوم أكبر تحد حضاري معاصر يتمثل في المواجهة الشاملة للأمية، حيث تشير الإحصاءات والوثائق المعنية بتقدير حجم الأمية إلى أن خطرهما ما يزال متفاقماً رغم الجهود التي بذلت وتبذل لمواجهةهما .

والسؤال الذي يطرح نفسه كيف التخلص من مشكلة الأمية ؟ إن الإجابة تتطلب منا إلقاء الضوء على مصادر الأمية في البلاد العربية .

لو نظرنا إلى فئات الأميين في المجتمع العربي لوجدنا أنهم ينتمون إلى ثلاث فئات رئيسية هي :

– **الفئة الأولى :** وتشمل الأفراد الذين فاتتهم فرص التعليم في المدارس الابتدائية لأسباب اقتصادية واجتماعية وتربوية ... الخ .

– **الفئة الثانية :** الراسبون والمتسربون من الأطفال الذين تركوا المرحلة الابتدائية قبل نهايتها .

– **الفئة الثالثة :** وتضم فئة المرتدين إلى الأمية بعد أن محيت أميتهم الأولية ولم يتابعوا التعليم على المستوى الوظيفي ، كما تشمل المتسربين من مراكز محو الأمية . وعلى ذلك فإن التخلص من مشكلة الأمية يتطلب العمل من خلال عدة صيغ منها :

1- الصيغة الأولى

سد منابع الأمية وإيقاف تدفق أميين جدد :

وهذا يتطلب .

أ/ تعميم التعليم الابتدائي وجعله إلزامياً ومجانياً لكل الأطفال الذين هم في سن المرحلة الابتدائية وذلك لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لكل الأطفال العرب وتقديم المساعدات الممكنة لهم والتي تتمثل في تقديم الكتب والأدوات المدرسية ، والغذاء ، والكساء .

ب/ إصدار القوانين والتشريعات وذلك .

– لجعل التعليم إلزامياً ومجانياً في كل الدول العربية ، ومما يدعم ذلك سن قانون لمنع تشغيل الأحداث والذي يحقق أغراضاً إنسانية بجانب أغراضه التعليمية ، وتبني قضية التغذية المدرسية – لما لها من فوائد صحية ، وإنسانية بالإضافة إلى أثره الإيجابي على استمرارية التلاميذ بالمدرسة وكذلك تأثيره على مستوى التحصيل المدرسي للتلاميذ .

– كقوة حافزة لمضاعفة أنشطة محو الأمية، وتقدير إعفاءات ضريبية لأصحاب الشركات والمؤسسات الذين يساهمون بإيجابية في مشروعات محو الأمية، وتقدير مزايا وظيفية ومهنية وإعفاءات من الرسوم والضرائب على الأفراد الذين محيت أميتهم .

ج/ رفع كفاية التعليم الابتدائي من خلال مراجعة فلسفته ، وأهدافه ، وبنيته ومحتواه ، مع الأخذ في الاعتبار أن مبدأ التوسع الكمي في حجم التعليم ينبغي ألا يكون بعيداً عن مبدأ التجويد والتجديد، فالناحية النوعية يجب أن تتماشى جنباً إلى جنب مع الناحية الكمية، لأن الهدف ليس توفير التعليم بمعناه المجرد بل تيسير نوع خاص من التعليم الوظيفي النافع اجتماعياً .

د/ القضاء على الفاقد الكمي والمتمثل في ظاهرة الرسوب والتسرب ، من خلال معالجة العوامل الرئيسية التي تولد هذه الظاهرة سواء كانت من داخل النظام التعليمي أو من خارجه، ومن ثم إعادة النظر في النظام التعليمي المدرسي بصورة جذرية وإحداث تغييرات جوهرية فيه ليكون نظاماً يهتم بكل أفراد المجتمع ويساير قدراتهم، والرؤية الجديدة لمستقبل الأمة العربية .

هـ/ ضرورة استيعاب (اليافعين) الذين فاتتهم فرص التعليم وتجاوزت أعمارهم السن القانوني الذي يتيح لهم الالتحاق بالمرحلة الابتدائية وخاصة الفتيات، وهذا يتطلب تنظيم برنامج خاص لهم وفق صيغة جديدة من صيغ التعليم الابتدائي بهدف تمكينهم من كسب المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب ومبادئ الثقافة العامة بالإضافة إلى تدريبهم على بعض المهارات الحرفية النافعة لهم ولبينتهم .

ومن ناحية أخرى هناك فئة من الأطفال أو اليافعين الذين يعيشون في المناطق المخلخلة سكانياً أو النائية لم يتمكنوا بسبب العوامل الجغرافية أو الاجتماعية وغيرها من الالتحاق بالمدرسة الابتدائية. إن هؤلاء يمكن مواجهة مشكلاتهم من خلال فتح (المدرسة ذات المعلم الواحد) أو كما تسمى في بعض الأحيان (المدرسة ذات الفصل الواحد) وهذه المدرسة تضم مستويات متنوعة من المتعلمين من حيث الأعمار والتحصيل المدرسي وهي تمثل النواة الأولى للتعليم في القرية الصغيرة أو في التجمعات ذات الكثافة السكانية المنخفضة.

2 - الصيغة الثانية : ضمان تعليم الأميين الحاليين واستمرار تعلمهم :

إذا كان سد منابع الأمية من خلال تعميم التعليم الابتدائي، وجعله إلزامياً ومجانياً، ورفع كفايته الداخلية والخارجية .. الخ صيغة وقائية ضد الأمية ، فإن ضمان استمرار تعليم الأميين في إطار التعليم المستمر، يمثل الصيغة العلاجية للتخلص من مشكلة الأمية ولتحقيق هذا الهدف يمكن طرح بعض الأشكال التي يمكن الاستفادة منها وهي :

أ/ إتاحة الفرصة للمتخرجين في فصول محو الأمية من الالتحاق بالصفوف النهائية من المرحلة الابتدائية، على أن يراعى في ذلك عدة اعتبارات منها :

الفئات العمرية للراغبين في إكمال الدراسة، والصفوف الدراسية التي سوف يلتحقون بها، وهل ستخصص لهم صفوف خاصة أم يمكن دمجهم مع الأطفال العاديين، وإلى أي مدى يتناسب توقيت الدراسة مع متطلبات وظائفهم أو أعمالهم .. الخ .

ب/ إكمال دراسته في المدارس المسائية : غالبية المتخرجين في مراكز محو الأمية يعملون في الفترة الصباحية ، ومن ثم تتناسب ظروفهم والدراسة المسائية إلى حد بعيد وخاصة إن هذا النمط مطبق في كثير من الدول العربية.

ج/ الاستفادة من البرامج والإمكانات الموجودة في مؤسسات التعليم غير النظامي لمتابعة المتخرجين في مراكز محو الأمية، ومن هذه المؤسسات :

- مراكز تعليم المهن والمهارات .
- معاهد تعليم اللغات الأجنبية .
- معاهد التدريب على الآلة الكاتبة .
- معاهد التفصيل والخياطة .
- مراكز التثقيف العمالي والشبابي والنسائي .
- مراكز تدريب الشباب .
- مراكز تدريب وتنظيم الأسرة .
- مراكز التدريب الزراعي .

- مراكز تحفيظ القرآن الكريم ، ودور العبادة .
- ويمكن لهذه المؤسسات وغيرها أن تستخدم بعض الوسائل لتحقيق رسالتها لكل نوع .
- وسائل الاتصال الجماهيرية (الصحافة ، الراديو ، التلفزيون ... الخ) .
- المكتبات العامة والمراكز الثقافية .
- نوادي السينما والمسرح وفرق هواة التمثيل .
- المتاحف .
- التثقيف الصحي .
- التدريب الميداني والعملي في مؤسسات العمل.
- د / التعلم الذاتي : في ضوء ما اكتسبه الأمي من معلومات ، وما كوّنه من مهارات وفي إطار طبيعة عمله أو وظيفته التي يشغلها ، يقترح أن تستخدم طريقة أو أكثر من الطرق الآتية :
- إعداد كتيبات عامة .
- إعداد كتيبات وظيفية ومهنية تختلف باختلاف المهن والأعمال .
- إعداد مجلة فصلية أو نصف سنوية توزع على المتخرجين حديثاً من الأمية ويطلب منهم إبداء الرأي فيما يكتب في المجلة، ويمكن تنظيم اجتماعات معهم كل فترة لمعرفة المشكلات أو المعوقات التي تقف في سبيل مواصلة دراستهم .
- وبعد أن تناولت الاستراتيجية الحالية الصيغتين الوقائية والعلاجية، لا نستطيع الزعم أن الحدود بينهما فاصلة أو قاطعة، وإنما هي متداخلة وأحياناً متقاطعة، وهذا يمثل إحدى صور التعاون والتآزر بينهما .

3 - الصيغة الثالثة :

على الرغم من أهمية الصيغتين السابقتين وضرورتهما إلا أن هناك صيغة ثالثة تحمل بين طياتها العديد من الأشكال يمكن طرحها فيما يلي .

أ/ الاستعانة ببعض نماذج التقويم المعاصرة لدراسة الجهود التي بذلت لمحو أمية الكبار وتحليلها للتعرف على الجوانب الإيجابية والعمل على تعزيزها، والجوانب السلبية للتخلص منها أو تثبيطها .

ب/ لمواجهة النقص الواضح في معلمي محو الأمية، يمكن الاستفادة من خريجي الجامعات، الإخصائيين الاجتماعيين، والمتقنين العماليين، والمرشدين الزراعيين، والمتقنين الصحيين، أئمة المساجد ورجال الدين الإسلامي والمسيحي، أعضاء الجمعيات الخيرية، أعضاء التنظيمات السياسية والنسائية، الزائرات الصحيات، ... الخ .

ج/ حث كليات التربية والمعلمين في الأقطار العربية على أن تلعب دوراً بارزاً في إعداد معلم محو الأمية من خلال تنظيم دورات تدريبية طويلة أو قصيرة المدى، أو دراسات صيفية وخاصة للمعلمين في الميدان بمختلف تخصصاتهم من خلال تدريبهم أثناء الخدمة.

د/ إعداد برنامج متكامل على المستوى الجامعي لإعداد معلم تعليم الكبار، وفي هذا الإطار يمكن أن ينقسم البرنامج إلى قسمين : الأول أكاديمي ويتضمن دراسات في فلسفة وأصول تعليم الكبار ، وطرق وأساليب تعليمهم ، وتخطيط واقتصاديات تعليم الكبار ، وسيكولوجية الكبار وتعلمهم ، والنظرية في تعليم الكبار، وتاريخ تعليم الكبار، تنظيم مؤسسات تعليم الكبار، دراسات مقارنة في تعليم الكبار . والثاني ميداني . ويتم فيه توظيف الجانب الأكاديمي لدراسة البيئة التي سيعمل فيها المتعلم، ودراسة حاجات زبائنه ومن هنا يكون معلم الكبار «موضوعاً» للمعرفة، ودوره الأساسي هو مساعدة الكبار أن يتعلموا كيف يتعلمون في المستقبل. ولأهمية هذا الدور فإن الاستراتيجية الحالية تخصص له المحور التاسع من محاورها .

هـ/ إنشاء مراكز إقليمية وقومية لدراسة المناطق الأقل نمواً بهدف :

- تحديد احتياجاتها ومتطلباتها المجتمعية .

- تحديد الحاجات التربوية الخاصة بالكبار في كل منطقة، نظراً إلى التباين الجغرافي والسكاني بينها - ريف ، جبال ، صحراء ، عشوائياً في مناطق حضرية، الخ .

- وضع المواصفات العلمية لمناهج تعليم الكبار.

- إعداد المناهج والكتب والوسائل المناسبة لكل منطقة والعمل على تجريبيها ولفترة مناسبة قبل تطبيقها وتعميمها .

- إعداد مدربي المدربين، والمعلمين والموجهين والمشرفين المحليين كفرق عمل متكاملة يعمل على محو أمية الكبار في المناطق سالفة الذكر .

و/ تأسيس مركز على المستوى القومي لوسائل الاتصال التربوية المتعددة، لتحديد المواد المطبوعة، وتنمية وإنتاج المواد المسموعة والمرئية، والتي يمكن استخدامها في مجال محو أمية الكبار، والقيام ببحوث أساسية وتطبيقية في طرق التدريس لمساعدة المعلمين على استخدامها في البرامج التربوية المختلفة .

ز/ تشجيع كليات التربية على توفير الكفاءات المتخصصة في محو الأمية في مجالات التخطيط ، المتابعة ، التقويم ، المناهج ، طرق التدريس ، ... الخ . لتدعيم الأجهزة الفنية المتخصصة .

ح/ إعداد وتدريب أساتذة الجامعات ورفع قدراتهم في مجال تعليم الكبار.

ط/ إيجاد قنوات اتصال بين كليات التربية ، والجهات المسؤولة عن محو الأمية، بحيث تقوم الأولى بإعداد الدراسات والبحوث وتقديم الأفكار والنظريات، بينما تقوم الثانية بتطبيق هذا كله في الواقع الميداني . فإذا برزت مشكلات أو معوقات فإن كليات التربية تقوم بدراساتها ومحاولة التغلب عليها، واختبارها مرة أخرى في الواقع الميداني وهكذا .

المحور الثالث

توفير التعليم الأساسي للجميع صغاراً وكباراً

وتتضمن برامج ما بعد محو الأمية

لعل من أهم العوامل التي غيرت ظروف التربية في عالمنا المعاصر، تزايد الاهتمام بتوفير التعليم الأساسي للصغار والكبار، وقد نتج عن ذلك طلب على التعليم لم يسبق له مثيل، فأصبح ينظر إليه على أنه حق من حقوق الإنسان، وأصبحت جماعات أكثر فأكثر تطالب بأن تكون فرص التعليم متاحة للجميع، كما تطالب في الوقت نفسه بمد فترة

التعليم لمدة أطول نظراً إلى ما تشهده المعرفة من تطور كبير. ومن ناحية أخرى أصبحت المؤسسات الإنتاجية وأصحاب الأعمال يطالبون بضرورة توفير التعليم الأساسي وإطالة مدته من أجل الوفاء بمتطلبات العمالة .

ونظراً إلى أهمية توفير التعليم الأساسي للجميع صغاراً وكباراً، أكد المؤتمر الخامس لتعليم الكبار على ضرورة توفير التعليم الأساسي للجميع، مهما كان العمر، أفراداً أو جماعات، وضرورة أن يدركوا حقهم في التعليم من خلال الحياة، وأن يدركوا في الوقت ذاته الشروط التي تمكنهم من تطبيق هذا الحق. لأن تحديات القرن الحادي والعشرين لا يمكن مواجهتها من خلال الحكومات والمنظمات والهيئات فقط، بل من خلال قدرة الأفراد على التخيل والإبداع، وحرية المشاركة في أوجه الحياة المختلفة طبقاً لحاجاتهم .

ومن هنا يركز هذا المحور على زيادة سنوات التعليم الأساسي للصغار بحيث يستثمر كل فرد حقه في التعليم، وأيضاً إتاحة فرص التعليم للكبار الذين محيت أميتهم حديثاً بحيث لا يرتدون إليها وفي نفس الوقت يستمرون في استخدام مهارات الاتصال، ومن هنا يصبح الجميع في المجتمع صغاراً وكباراً قد تعلموا المهارات الأساسية بدقة وسرعة تتيح لهم حسن استخدامها في مواقف الحياة المختلفة .

والتعليم الأساسي كمصطلح يطلق على مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي (المتوسط) والتي تمتد إلى تسع سنوات في غالبية الدول العربية، كما يطلق التعليم الأساسي على محو الأمية وما بعدها أي التعليم الذي يقدم للكبار الذين فاتتهم فرصة التعليم في الصغر، ويوجه الاهتمام خاصة إلى الكبار في الفئة العمرية من سن (15-35) وأحياناً تمتد إلى (45) سنة .

ولتوفير التعليم الأساسي للجميع صغاراً وكباراً، تطرح الاستراتيجية الحالية صيغتين أساسيتين

1 - الصيغة الأولى : توفير التعليم الأساسي للصغار :

توفير هذا النمط من التعليم يتطلب منا إلقاء الضوء على أهدافه الأساسية، التي يمكن بلورتها في :

- إعداد المواطنين وتنميتهم على نحو يساعدهم بصورة إيجابية على الاستجابة لمتطلبات المجتمع سريع التغير والتحديات المتجددة، وبما يساعدهم على استيعاب الأبعاد الدينية والوطنية والثقافية لهويتهم .

- تزويد المجتمع بمواطنين يتقنون المهارات العلمية الأساسية مع تركيز خاص على مهارات القراءة والكتابة والرياضيات والحاسوب وفروع علوم المستقبل (العلوم والرياضيات واللغات) .

- تزويد المواطنين بالمعارف الأساسية الضرورية واللازمة عن الصحة والتغذية والبيئة والاتجاهات المتصلة بالتنمية .

- إعداد المواطنين ومساعدتهم على تنمية المهارات بما في ذلك مهارات التحليل والتفكير النقدي والمهارات العلمية ومهارات حل المشكلات التي يمكن أن تمكنهم من الاستجابة للمطالب الحالية والتكيف مع التقدم العلمي والتكنولوجي .

في ضوء هذه الأهداف فإن إتاحة فرصة التعليم الأساسي للصغار ينبغي ألا ننظر إليها كغاية وإنما يتطلب الأمر :

أ/ إعادة صياغة المناهج وتطوير أساليب التعليم الابتدائي وفقاً لمواصفات علمية دقيقة ، ذلك لتحقيق هدف أساسي وهو تدريب التلميذ على كيفية الحصول على المعلومات وتنظيمها وتوظيفها حيث يريدونها .

ب/ تقسيم التعليم الابتدائي إلى مستويين أولهما : الصفوف الدنيا وتضم الصفوف الثلاثة الأولى، والصفوف العليا وتشمل الصفوف التالية من المرحلة الابتدائية، بحيث يتم الاطمئنان في نهاية المستوى الأول إلى اكتساب المهارات الأساسية وفي نهاية المستوى الثاني إلى التأكد من الانطلاق في استخدامها وتوظيفها في مناشط الحياة اليومية .

ج/ إعداد معلم التعليم الابتدائي على المستوى الجامعي، وتوحيد مصادر هذا الإعداد، والارتقاء بمستواه من خلال تدريبه المستمر، ورعايته ثقافياً من خلال إتاحة الفرصة له للاطلاع على كل جديد من فكر وعلم. وإصدار مجموعة من الكتب حول الجديد في التربية والمستقبلات وجعلها في متناول المعلمين .

د/ الاهتمام بالمناطق الأكثر احتياجاً - ريف ، جبال ، صحراء ، ... الخ، ونشر الوعي فيها بأهمية العلم والحرص على تحقيق الاستيعاب الكامل لكل الأطفال الملزمين والاهتمام بحصر أعدادهم.

هـ/ توفير التعليم الابتدائي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية للموهوبين والأسوياء والمعوقين والمتأخرين دراسياً على السواء.

والتعليم الإعدادي أو المتوسط باعتباره الحلقة الوسطى بين التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي، يمكن النظر إليه على أنه جزء من التعليم الإلزامي والأساسي يستكمل وظائف التعليم الابتدائي، كما أنه يهيئ للدخول في سوق العمل وفي نفس الوقت يعد لاختيار النوع المناسب من التعليم الثانوي .

ومن هذا المنطلق يمكن لهذا النوع من التعليم أن يساهم في إتاحة فرصة التعليم الأساسي للصغار من خلال :

أ/ الاهتمام به كمرحلة موحدة لجميع التلاميذ ليحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وتدعيم مقومات الثقافة المشتركة بين أبناء المجتمع والاهتمام بالموهوبين وذوي القدرات الخاصة، والمتعثرين دراسياً وغيرهم والعمل على توفير البرامج الملائمة لكل فئة من هذه الفئات .

ب/ تضمين مناهج التعليم الإعدادي أو المتوسط مواد تعين الدارسين على حب العمل وعلى الاستعداد له بحيث تكون أرضية صالحة للبناء عليها من خلال برامج التدريب المهني قبل الالتحاق بالعمل .

2 - الصيغة الثانية : توفير التعليم الأساسي للكبار :

لعل من الضرورات الملحة في الوقت الراهن تعلم مهارات القراءة والكتابة والعمليات الحسابية الأربع، وإتقانها وتوفيرها لكل إنسان لم يحصل على فرصته في التعليم أثناء طفولته، مع التركيز على الفئة العمرية من 15-35 سنة .

أ / وعلى ذلك فإن توفير التعليم الأساسي للكبار يتطلب .

- اكتساب المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب .

- تكوين الاتجاهات السليمة واكتساب أنماط سلوك جديدة تتفق مع مبادئ الدين .

- اكتساب بعض المهارات التطبيقية في مجال العمل ورعاية الأسرة والصحة العامة .
- تنمية بعض الاتجاهات الاجتماعية السليمة بالنسبة إلى حماية البيئة من التلوث وزيادة الإنتاج والمشاركة الإيجابية في الحقوق المدنية وترشيد الاستهلاك، والإفادة من الخدمات التي توفرها الدولة والتعاون والتكافل الاجتماعي .
- تكوين الاتجاه نحو استمرار التعليم واكتساب مهارات التعليم الذاتي ضماناً لعدم الارتداد إلى الأمية.
- توفير برامج متنوعة للانطلاق في استخدام مهارات الاتصال من قراءة وكتابة ورياضيات وتشتمل على أنماط مختلفة من الكلمة المكتوبة من كتيبات وصحف وما إلى ذلك .
- ب/ تنظيم حملات إعلامية لتكوين رأي عام مؤيد للجهود التي تبذل لبرامج ما بعد محو الأمية على أن يكون للحملة أهداف محددة مثل :
 - زرع الثقة في نفوس المواطنين بقدرتهم على الاستمرار في التعليم .
 - إثارة الوعي لدى المواطنين بأهمية الاستمرار في التعليم .
 - ربط قضية الاستمرار في التعليم بمشكلات المجتمع .
- ج/ إعداد برامج للتدريب المهني تكون مرتبطة ببرامج ما بعد محو الأمية، بحيث يكتسب المتحضر حديثاً من الأمية مهارات ترفع مستواه المهني، وتعينه في نفس الوقت على الاستمرار في توظيف مهارات القراءة والكتابة .
- د/ فتح مراكز لتعليم الكبار متعدد الأغراض تهدف إلى :
 - تعليم الكوادر المتوسطة من العمال وإعدادها.
 - تزويد العمال بالمعارف الثقافية المختلفة .
 - مساعدة العمال على تنمية أنفسهم وتكوينهم مهنيّاً .
- ويلتحق بهذه المراكز العمال غير المؤهلين وأنصاف المهرة والحرفيون الذين يرغبون في تعلم حرفة جديدة، ربات البيوت والمتخرجون حديثاً من مراكز محو الأمية . إلى جانب تشجيع القطاع الخاص على فتح برامج لتدريب الكبار في مؤسساته وفقاً لنظام الإعداد للمؤسسة.

هـ/ فتح القنوات بين التعليم النظامي وغير النظامي للذين تحرروا من أميتهم لمواصلة الدراسة الأكاديمية لمن يرغب وعنده القدرة والطموح .

و/ فى إطار تحقيق الرؤية الموسعة لتوفير التعليم الأساسي للجميع، يقترح الأخذ بفكرة المدارس ذات الفصل الواحد ومدارس المجتمع وذلك في المناطق الأكثر احتياجاً وبما يحقق زيادة فرص الالتحاق بالتعليم مع الأخذ في الاعتبار إصدار القرارات المناسبة التي تشجع الالتحاق بهذه النوعية من المدارس مثل :

– عقد اختبارات للراغبين في الالتحاق وإلحاقهم بالصفوف الدراسية المناسبة لهم.

– رفع سن القبول إلى 18 سنة .

– استمرار التدريب على تنفيذ المشروعات الإنتاجية .

– مشاركة المجتمع المحلي في تقديم الخبرات العملية في بعض المجالات التي لا يستطيع معلم الفصل أن يقدمها .

ز/ إتاحة فرص تعليم الكبار للجميع حيث تيسر للشرائح الاجتماعية المختلفة إمكانية الانتفاع ببرامج تعليمية تساعد الأفراد على تلبية احتياجاتهم وتمكنهم من المشاركة الكاملة في حياة المجتمع، ومن هنا يمكن أن تعمل على :

– تهيئة فرص التعليم والتعلم للمرأة بما يتناسب مع أدوارها ومهامها المختلفة.

– تهيئة بيئة تعليمية لكل المسنين لضمان انتفاعهم بالمرافق والموارد الخاصة بتعليم الكبار ومن ثم يمكن مشاركتهم النشطة في حياة المجتمع .

– ضمان حق الرحل والمشردين واللاجئين في المشاركة في برامج تعليم الكبار، من خلال تزويدهم بفرص تعليمية وتدريبية شاملة تستهدف تعزيز مشاركتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحسين كفاياتهم وتوسيع قاعدتهم الثقافية .

– تهيئة فرص التعليم لجميع نزلاء السجون ومشاركتهم في برامج تعليمية وتدريبية تلبي احتياجاتهم وتستجيب لتطلعاتهم إلى التعلم .

المحور الرابع

توفير برامج التعليم الموازي للتعليم العام قبل الجامعي للكبار على نحو يحقق زيادة فترة الإلزام في التعليم النظامي وتوفير النظام المقابل له في تعليم الكبار

سيطر على الفكر التربوي عدد من المسلمات منها أن التعليم لا يتم إلا داخل إطاره النظامي ، وأنه يقدم أفضل سبل التعليم والتدريس - وإن أي إنجاز يتم بعيداً عنه يعتبر أقل شأنًا أو فائدة. وفي الوقت الراهن تطور هذا الفكر وأصبح ينظر إلى المدرسة على أنها نظام واحد ضمن أنظمة تعليمية متعددة .

لقد بذلت الدول العربية جهوداً كبيرة لاصلاح التعليم النظامي وتجويده، ومع ذلك ما زالت هناك مشكلات وقضايا تفرض نفسها على الساحة التربوية منها، الاستيعاب ، الرسوب ، التسرب، التمويل والإنفاق ، الأبنية المدرسة ... الخ . ومن هنا بدأ التفكير في إيجاد بدائل يمكن من خلالها مواجهة هذه المشكلات أو الحد منها على الأقل، ومن ثم طرحت فكرة «التعليم الموازي» . التي أخذت بها بعض الدول العربية .

والتعليم الموازي كنظام تعليمي بديل يعمل على توفير الفرصة التعليمية الأولى لاستيعاب الأفراد الذين لم يستوعبهم التعليم النظامي، أو الذين رسبوا فيه، أو المتسربين أو الذين تركوا المدرسة في سن مبكر ولم يستفيدوا من فرصة التعليم الأولى التي أتاحت لهم. وهذه الفرص توفرها الهيئات الحكومية، والتي تشكل نظاماً متسقاً ومنسجماً مع مؤسسات التعليم النظامي .

ولتوفير برامج التعليم الموازي للتعليم العام للكبار، فإن الاستراتيجية الحالية تؤكد على ما يلي :

1 / التخطيط والتنظيم للتعليم الموازي وهذا يتطلب نوعين من الإجراءات :

أولهما . إنشاء بدائل من الفرص التربوية وتنميتها وتنسيقها لتشكّل نظاماً موازياً .

ثانيهما . العمل على توثيق العلاقة بين التعليم الموازي والتعليم النظامي .

- وعند التخطيط للتعليم الموازي ينبغي مراعاة الخطوات الآتية .
- تحديد وتحليل التعليم النظامي القائم وكفايته الداخلية ومعدلات الفاقد فيه.
 - تحديد وتحليل نظم التعليم الموازي، وتكوين صورة شاملة عن الفرص التعليمية البديلة.
 - وجود إدارة مركزية لتحديد وتنسيق فرص التعليم الأولى والثانية .
 - إيجاد مؤسسات حكومية وغير حكومية لتوفير فرص تربوية جديدة في التعليم الموازي .
 - توثيق المعلومات عن التعليم الموازي وتوزيعها على الجماعات المستهدفة.
- 2 / العاملون في برامج التعليم الموازي : إن نجاح برامج التعليم الموازي يتوقف إلى حد بعيد على نوعيتهم وعددهم، وفي هذا الإطار يجب أن نأخذ في اعتبارنا :
- العاملين في تعليم الكبار المختصين بعملية التعليم، ويشمل العاملين في محو الأمية، ومحو الأمية الوظيفي والتدريب المهني، ... الخ .
 - العاملين في تعليم الكبار الذين يقومون بالأعمال الإدارية ، مثال ذلك المديرون والمشرفون والمستشارون ، والموظفون المحليون، ... الخ .
 - العاملين في تعليم الكبار المناط بهم تنمية المجتمع ويشمل هؤلاء : قادة المجتمع ، مديري المشروعات، ... الخ .
 - بالإضافة إلى كل هؤلاء قد تستدعي الحاجة الاستفادة من خبرات معلمي المدارس ، والمهنيين سواء كانوا أصحاب مهنة أو لديهم خبرة في التدريب المهني، والحرفيين ، والعمال المهرة، ... الخ .
- 3 / إعداد خرائط للتعليم الموازي : يعد هذا العمل أحد المتطلبات الأساسية لإعداد وتنظيم مؤسسات وبرامج التعليم الموازي في المجتمع، ومن ثم يجب القيام بمسح شامل لتسجيل فرص التعليم الموازي لكل الدارسين المحتملين، وفي الإطار يمكن إعداد دليل يوضح متى وأين وكيف يتاح هذا النمط من التعليم أو التدريب .

4 / الدارسون في برامج التعليم الموازي : إن وجود علاقة تبادلية بين مؤسسات التعليم النظامي، ومؤسسات التعليم الموازي تتطلب دراسة «المتنقلون بين النظم» فهناك من يفضل ترك التعليم النظامي والاتجاه نحو التعليم الموازي، وبالطبع هناك حالات عكسية .

وبصفة عامة توجد أسباب متنوعة تؤدي إلى انتقال الدارسين بين النظم التعليمية منها

– عدم اقتناع الفرد بنوع التعليم الذي اختاره ، لغياب التوجيه أو حدوث تغيرات في مطامح الفرد أو توقعاته لمستقبل المهنة ، ... الخ.

– ضعف برامج التعليم النظامي ، ومن ثم الرغبة في الحصول على برامج أكثر ثراء وملاءمة .

– عدم القدرة على الدراسة أو الرسوب فيها وهذا يتطلب توجيه الأفراد وإرشادهم حتى لا يعني الانتقال تكرار الفشل .

– التسرب من التعليم وتجاوز الفرد للسن القانوني ومن هنا يمكن تحويل الفرد إلى التعليم الموازي لاكتساب خبرات تعليمية أكثر .

– عدم الرغبة في استكمال مراحل التعليم ، وهؤلاء يمكن أن يوفر لهم التعليم الموازي نظماً أخرى أكثر إرضاء لهم يحققون من خلالها فرصاً للكسب ممايسهل عودتهم مرة أخرى إلى التعليم النظامي .

– إن بعض الدارسين ينقطعون عن الدراسة لأسباب مادية، ومن ثم يمكن للتعليم الموازي أن يهيئ لهم برامج ترتبط بفرص كسب العيش .

5 / مؤسسات التعليم الموازي : إن توفير برامج للتعليم الموازي يتطلب وجود مؤسسات خاصة بها، وفي هذا الإطار يمكن أن نحدد هذه المؤسسات طبقاً لوظائفها :

– مؤسسات هدفها الوحيد توفير التعلم الموازي وتشمل مراكز التعلم ، ومراكز للأحداث، ومدارس للراشدين .

- مؤسسات توفر التعليم الموازي كامتداد لعملها الأساسي وتحاول على أساس تطوعي، تقديم بعض المقررات أثناء الدراسة الليلية أو عطلة نهاية الأسبوع للراغبين في مواصلة الدراسة .

- مؤسسات توفر التعليم الموازي لمتابعة عملها الرئيسي مثل الشركات التجارية والصناعية.

- مؤسسات تكون الدراسة أو التدريب فيها لفترة قصيرة .

6 / مكتب قومي لتنسيق فرص التعليم الموازي . لتكثيف الاستفادة من العلاقة التبادلية بين التعلم النظامي والتعليم الموازي، يتطلب الأمر توفير خدمات في التوجيه والإرشاد يكون مسؤولاً عنها مكتب متخصص بحيث يعمل على عرض ما لديه من برامج، وتوجيه الدارسين إليها طبقاً لقدراتهم .

7 / التمويل : يمكن لبرامج التعليم الموازي أن تعتمد على بعض الموارد التقليدية والاستفادة من موارد جديدة في حدود الإمكانيات الآتية :

- الاستفادة من الميزانية العامة المخصصة للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية للإنفاق على برامج محو الأمية .

- الاستفادة من التمويل المتاح والذي يستطيع التعليم الموازي الوصول إليه من خلال قيامه بأعمال مشتركة مع التعليم النظامي .

- التبرعات والهبات التي تحصل لصالح التعليم الموازي .

- مساهمة القطاع الخاص - شركات ، مقاولين ، مؤسسات صناعية ، ... الخ . في تمويل برامج التعليم الموازي مقابل تعليم موظفيها والعاملين لديها وتدريبهم .

- مساهمة الدارس في دفع كلفة تعليمه أو تدريبه أو دفع جزء من هذه الكلفة.

- الاستفادة مما يتيح التمويل الدولي لإحداث نظم تعليم موازية محلية وإقليمية وقومية .

8 / تبني مناهج الوحدات الدراسية :

- تتكون الوحدات من مجموعة برامج متنوعة في مضمونها وأمدتها، ويمكن تجهيزها بطرق متنوعة. ولهذا المنهج عدة سمات مثل ، المرونة في الزمان والمكان، عدم التفرغ للدراسة، الدورة القصيرة، إمكانية الدراسة المنزلية ، الخ .
- تسمح برامج مناهج الوحدات الدراسية بالدراسة أثناء العمل، والعمل أثناء الدراسة، وهذا يعني وجود تفاعل بين التعليم وسوق العمالة بحيث يمكن تنظيم برامج دراسية وتدريبية قصيرة لإعداد القوى العاملة وتلبية متطلبات المجتمع .
- يطرح هذا المنهج مفهوما جديدا للامتحانات والشهادات، بمعنى أن الشهادة لا تمنح في نهاية المرحلة الدراسية وإنما تمنح شهادة كل ستة أشهر أو كل سنة يوضح فيها عدد البرامج التي أنجزها المتعلم أو المتدرب، وبذلك يمكن للدارس خلال سنوات متعددة أن يكمل أعدادا متنوعة ومختلفة من الوحدات تؤهله للحصول على الدبلوم .
- يمكن للدارسين المشاركة في إعداد برنامج خاص بهم يرتبط بحياتهم وطموحاتهم وإمكاناتهم للتعليم ارتباطا وثيقا .

المحور الخامس

توفير الفرصة الثانية للتعليم العالي والجامعي للكبار،

من خلال مؤسسات التعليم المفتوح والتعليم عن بعد

فرضت الأهداف المتحركة للمجتمع المعاصر، ضرورة البحث عن أنظمة تعليمية جديدة على مستوى التعليم العالي والجامعي للكبار، مكملة للأنظمة التعليمية التقليدية .

ومن هنا اتجهت بعض المجتمعات إلى تطوير مؤسسات التعليم العالي التقليدية فأنشأت أقساما ممتدة تتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي، بينما وجدت مجتمعات أخرى أنه من الأنسب لها أن تنشئ مؤسسة مستقلة لها شخصيتها الاعتبارية أطلق عليها «الجامعة المفتوحة» وكلاهما يستخدم أسلوب التعليم عن بعد وقد استند هذا التطوير إلى عدة مبررات منها : الاتجاه المتزايد نحو الحصول على التعليم العالي، السعي إلى تحقيق ديمقراطية التعليم، الحاجة إلى تطوير مؤسسات التعليم ، الاستفادة من الدور المتزايد لوسائل الإعلام في ثورة الاتصالات التي يعيشها العالم الآن .

وفى هذا الإطار قام الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار بدراسة مسحية لمؤسسات تعليم الكبار في الوطن العربي عام 1976م، كشفت عن وجود حاجة ماسة إلى استخدام صيغة التعليم المفتوح لسد الثغرات القائمة في هذه المؤسسات، ولتجميع الجهود في إطار مؤسسي. وكانت الفكرة تدور حول تصور قيام جامعة عربية مفتوحة تستوعب الشباب العربي في أي مكان، وهذا عمل إلى جانب كونه مظهراً من مظاهر تعليم الكبار، هو خطوة في سبيل توحيد الفكر العربي وصورة للتعاون القومي في استثمار تنمية الموارد البشرية .

ومن هنا تقترح الاستراتيجية الحالية تأسيس جامعة عربية مفتوحة على المستوى القومي، في ضوء التصور الآتي :

1 . المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الجامعة العربية المفتوحة :

- إتاحة الفرصة التعليمية للراغبين في الحصول على تعليم عال في أي وقت ومكان وبالطريقة المناسبة لهم .

- أن يكون لدى الدارس القدرة على التعلم الذاتي .

- تحقيق التواصل المستمر بين الجامعة والدارسين .

- أن تقدم الجامعة برامج متميزة معتمدة .

في ضوء هذه المبادئ تسعى الجامعة لتحقيق الأهداف الآتية .

أ - تقديم فرصة تعليمية للراغبين في الحصول على تعليم عال .

ب - تقديم فرص التعليم المستمر للأفراد العاملين، وأيضاً لربات البيوت .

ج - التعاون والتنسيق مع الجامعات لتقديم برامج التعليم الجامعي .

د - المساهمة في إعداد المعلمين وتأهيلهم وتدريبهم لممارسة عملهم بالكفاية المطلوبة في جميع مراحل التعليم.

2 . ينبغي أن يكون لهذه الجامعة شخصيتها الاعتبارية المستقلة، وأن تتعاون مع الجامعات الأخرى في إطار التنسيق والتعاون وحتى لا تسيطر الجامعات التقليدية عليها بما لديها من قوانين ولوائح ونظم مستقرة منذ عشرات السنين .

3 . بعض الجامعات العربية تتبعها مراكز يطلق عليها مراكز خدمة المجتمع تقدم غالبا برامج متنوعة في اللغات، والكمبيوتر ، والهندسة، والديكور، ... الخ. بهدف تحقيق الوظيفة الثالثة للجامعة وهي خدمة المجتمع .

وهنا يقترح تحويل هذه المراكز إلى فروع للجامعة المفتوحة وذلك للاعتبارات الآتية :
- الخبرة الطويلة لهذه المراكز في تقديم برامج التعليم المستمر في إطار الجامعة التقليدية .

- مراكز خدمة المجتمع توجد في مباني مستقلة عن الجامعة يمكن الاستفادة منها .
- الاستفادة من الإمكانيات والتجهيزات الموجودة في هذه المراكز .
- تحويل مراكز خدمة المجتمع إلى فروع رئيسة للجامعة المفتوحة لها شخصيتها المستقلة، يساعد على تحقيق التعاون والتنسيق بين ما تقدمه الجامعة المفتوحة وما تقدمه الجامعة التقليدية .

4 . عند وضع البرامج الدراسية للجامعة المفتوحة، ينبغي ألا تخضع للأهواء الشخصية أو تأتي تكرارا لما تقدمه الجامعة التقليدية، وإنما يتم اختيار البرامج الدراسية وإخضاعها من البداية إلى دراسات استطلاعية وفق عدة مؤشرات لعل منها :

- جمع معلومات لتحديد أهداف البرنامج ومحتواه.
- معلومات حول التوقيت المناسب للدراسة .
- معلومات تتضمن طبيعة المجتمع المحلي للدارس .
- إمكانيات المجتمع المحلي المرتبطة بوسائل الاتصال .

5 . عند إعداد المقررات الدراسية في الجامعة المفتوحة يمكن الأخذ بطريقة أو أكثر من الطرق الآتية :

- تكوين فريق عمل مركزي موسع يضم متخصصين في المادة الدراسية وتربويين ومصورين، ومخرجين من الإذاعة والتلفزيون .
- تكوين فريق عمل لا مركزي، عندما يكون المنهج الدراسي متشعبا ومتعدد الجوانب، حيث يكلف أكثر من متخصص أكاديمي بإعداد جزء معين يساعده في ذلك

أخصائي في المناهج، ومخرجين من الإذاعة والتلفزيون ، ويقوم بالتجميع منسق عام أو المشرف العام على المادة .

- شراء برامج جاهزة من إحدى الجامعات المفتوحة ، وتقديمها للدارسين بعد تعديلها بما يتناسب مع أهداف المنهج ، وروح وطبيعة مجتمعنا الشرقي، ويمكن في هذا المجال شراء برامج تعليم اللغات على سبيل المثال .

- أن يكلف متخصص أكاديمي أو أكثر بإعداد مقرر دراسي، ثم يطلب من أحد المخرجين - إذاعة أو تلفزيون - وضع السيناريو المناسب لهذا المقرر .

وأياً كانت الطريقة المستخدمة فإن هناك عدة اعتبارات ينبغي ألا يتجاوزها المنهج الدراسي

- وجود أهداف محددة للمنهج الدراسي .

- يتم عرض المادة الدراسية بطريقة مشوقة للدارسين .

- تقديم المعلومات بطريقة مبسطة وعدم مخاطبة الدارسين بطريقة متتالية .

- في نهاية كل جزء تطرح على الدارسين مجموعة من الأسئلة تثير تفكير الدارس وتساعد على تقويم نفسه لمعرفة مدى ما وصل إلى ما كان يستهدفه.

- ألا تنقطع صلة المؤلفين بالكتاب الدراسي بعد دخوله المطبعة، لذا يتطلب الأمر جمع آراء واتجاهات الدارسين والمدرسين في المقرر الدراسي لعمل التعديل المناسب إذا احتاج الأمر ذلك .

- أن يتناسب المنهج الدراسي مع الوقت المخصص له في برنامج الدراسة .

6 . يقترح تنظيم المقررات الدراسية وفق ما يلي :

- مقررات عامة . تهدف إلى إعطاء الدارس نظرة عامة تساعد على اختيار مجال الدراسة .

- مقررات أساسية : الهدف منها تقديم المعرفة الضرورية في مجال التخصص .

- اللغات الأجنبية : الهدف من دراستها، اكتساب معلومات كافية حول اللغة التي يرغب الدارس في تعلمها، وأيضاً مساعدة الدارس على القراءة باللغة الأجنبية .

- مقررات أخرى : يتم تحديدها في ضوء الدراسات الاستطلاعية .
- 7 . إنشاء إدارة لوسائل الاتصال التربوية المتعددة يمكن أن تقوم بالأدوار الآتية
- التعاون مع الجامعات والمعاهد الحكومية .
- إنتاج وتطوير المواد المسموعة والمرئية والتي يمكن استخدامها على مستوى التعليم العالي .
- البحث في وسائل الاتصال الجديدة وتحديد إمكانات الاستفادة منها في التعليم بعد .
- تدريب القائمين بالتدريس في الجامعة المفتوحة على الطرق والوسائل التي تتناسب مع طبيعة الدارسين في الجامعة المفتوحة .
- 8 . تأسيس مركز قومي لإعداد الفنيين والإداريين في مجال التعليم المفتوح والتعلم عن بعد يهدف إلى:
- إعداد مدربين لتدريب العاملين في المراكز التابعة للجامعة المفتوحة .
- إعداد مدربين لتدريب العاملين في إدارة وسائل الاتصال التربوية المتعددة .
- إعداد القيادات الفنية المدربة تدريباً عالياً في إنتاج و بث البرامج الإذاعية والتلفزيونية الخاصة بالجامعة المفتوحة .
- إعداد كوادر متخصصة في إعداد المقررات الدراسية وتحديد أفضل الطرق والوسائل لتدريس المادة التعليمية .
- تنظيم دورات تدريبية متخصصة للمرشدين الطلابيين الذين يقدمون النصائح والتوجيهات التربوية والأكاديمية للدارسين في مراكز الدراسة .
- 9 . والجامعة المفتوحة أحد الصيغ المطروحة لتعليم الكبار ، يمكن الاستفادة منها لعدة عوامل نذكر منها .
- وحدة اللغة المستخدمة في النظم التعليمية العربية على اختلاف أقطارها .
- التقارب الثقافي والقيمي المستمد من العقيدة الدينية والذي يسهل مهمة نقل المعرفة بفروعها المختلفة وفهمها دون عقبات .

- الاتصال الجغرافي للوطن العربي مما يجعل الاستخدام الواسع لهذه الصيغة ممكنا دون عقبات قانونية أو سياسية تمنع هذا التواصل .

- المناخ الجوي الملائم لاستخدام وسائل البث الإذاعي طوال العام ودون معوقات وبسهولة أكبر من مناطق أخرى عديدة .

- توافر الإمكانيات الحديثة اللازمة للتوسع في هذا النوع من التعليم بعد انتشار الأقمار الصناعية وتوافر المحطات الأرضية بمعظم الدول العربية .

المحور السادس

تنوع فرص التدريب والتأهيل لكل المهن الجديدة والناشئة من خلال العديد من المؤسسات التدريبية بمستوياتها المختلفة من بينها كليات المجتمع

يطلق على العصر الحاضر عصر المعرفة المتنامية ، وإن تسعة أعشار علمائنا قد ولدوا فيه ، وإن الثقافة الحية تنمو بمعدل مذهل ، والنمو العلمي والتكنولوجي والثقافي ليس مجرد نمو كمي بل كيفي أيضاً يضيف إلى ما نعرفه حقائق جديدة لم نسمع عنها من قبل ، كما إن مهارات قوة العمل القائمة حالياً ، تتقادم وبسرعة في عصر التجديد التكنولوجي ، علاوة على ذلك فإنه في الوقت الذي ينخفض فيه عدد فرص العمل المتاحة للأيدي العاملة غير الماهرة ، يتزايد عدد فرص العمل التي تتطلب مهارات أعلى وقدرة أكبر على التكيف بصورة مطردة. هذا بالإضافة إلى تحول جزء من القوى العاملة في الزراعة إلى الصناعة أو الخدمات ، وما يتطلبه ذلك من نشوء حاجات جديدة ، وإلى تزويدها باتجاهات عقلية وأنماط سلوكية تتطلبها مهارات المجتمع الصناعي وسلوكياته وتتعلق بالقدرة على تحمل المسؤولية وتقدير عامل الوقت وتنسيق الجهود وأخطر ما يواجهه عالم اليوم الآثار المترتبة على التحول إلى الموجة الثالثة (ثورة المعلوماتية).

ومن هنا يعد تنوع فرص التأهيل والتدريب لكل المهن ، أحد البدائل الهامة التي يمكن الاستفادة منها لمواجهة التغيرات التي حدثت في مجال العمل .

فبرامج التأهيل المهني تهدف إلى إعداد أفراد لممارسة مهن وحرف جديدة لم يسبق لهم القيام بها ، أما برامج التدريب المهني فتهدف إلى تحسين كفاية العاملين وتزويدهم

بالمعارف ومساعدتهم على تكوين المهارات الجديدة التي جاء بها التحديث التكنولوجي والتقدم العلمي في دوائر تخصصاتهم، مما يزيد من درجة تكيفهم للعمل ، ويزيد من ترقيتهم الأدبية والمادية.

ونظرا إلى التغير السريع في بنية الأعمال الحرفية والمهنية والفنية، ينبغي أن توجه الجهود إلى كل المستويات المنوطة بالعمل : قادة المؤسسات، والمخطط أو المنظم ، العامل الماهر، والعامل شبه الماهر، والعامل الفني والتقني، وأن تكون برامج التأهيل والتدريب المهني للكبار مزيجا من التعليم والتدريب بحيث تزداد معرفة الكبار بالأصول والقواعد والمفاهيم العلمية التي تقوم عليها تقنيات الأعمال بجانب التدريب الذي ينصب على إجابة الأداء بسرعة وإتقان ، وهذا يعني أن التدريب يجب أن يقتصر برفع الكفاية العقلية والمعرفية للمتدربين، بصورة تجعلهم قادرين على التكيف والتعامل مع المبتكرات التي تستحدث في مجال العمل دون حاجة إلى إعادة تدريب بعد وقت قصير.

ومن هنا يمكن تقديم عدة فئات من البرامج الخاصة بالأداء مثل :

1 . برنامج تدريب مهني عام : ويشمل :

- برامج تدريب مهني متخصصة .

- برامج مهارات أساسية حرفية .

- برامج مهارات أساسية علمية .

- برامج كوادرات إدارية عليا ومتوسطة .

- برامج سكرتارية وحاسوب .

- برامج رعاية مسنين وفئات خاصة .

2 . برامج لتطوير الأداء وتشمل :

- برامج إكساب مهارات لغوية حية .

- برامج تعليم مهارات إدارة مشروعات .

- برامج تعليم مهارات فنية حرفية (كالنحت ، الرسم ، الخزفية ، ...)

3 . برامج أداء تأهيلي للفئات الخاصة والمعوقين . وتشمل :

- برنامج لتأهيل ضعيفي السمع والصم .

- برنامج لتأهيل ضعيفي البصر والمكفوفين .

- برنامج لتأهيل فاقدني الأطراف .

- برنامج لفاقدني النطق .

- برنامج لتأهيل ضعيفي الذاكرة .

- برنامج لرعاية الموهوبين .

- برنامج لرعاية ضحايا الحروب والكوارث الطبيعية .

ويمكن تحقيق هذه البرامج عن طريق :

1 - الوزارات 2 - المؤسسات العامة 3 - المؤسسات الخاصة .

أما الطرق التي يمكن الاستعانة بها لتقديم البرامج إلى الدارسين فهي :

1 - البحوث 2 - الندوات 3 - المؤتمرات

4 - المحاضرات 5 - طرق المشروع

ويمكن الاستفادة من وسيلة أو أكثر لبت برامج التأهيل والتدريب إلى المجتمع منها على سبيل المثال :

- وسائل الإعلام (إذاعة / تلفزيون) .

- الأقمار الصناعية .

- الحاسوب (الحاسب الآلي) .

- المراسلات (التعليم عن بعد) .

- مراكز الخدمة الاجتماعية .

- كليات المجتمع .

وفي هذه الأطر يمكن إيضاح الدور الذي يمكن أن تلعبه كليات المجتمع في تأهيل الكبار وتدريبهم. حيث أن لهذه الكليات هدفين مزدوجين، الأول : إتاحة الفرصة أمام الطلاب المنتهين من التعليم الثانوي، والثاني إعداد الشباب لأن يكونوا فنيين وعمالا نصف مهنيين في مجالات مختلفة مثل الهندسة والصحة والعمل والإدارة، كما أنها تتيح الفرص عن طريق برامج تدريبية أمام العاملين من الكبار ليجددوا مهاراتهم وينهضوا بأدائهم كطلاب غير متفرغين، ومن ثم فإنها تحقق هدفا أساسيا لمشروعات التنمية والعاملين فيها بأن تقدم تعليما علاجيا، يتمكن به العاملون من مواجهة ما يعترضهم من مشكلات أو صعوبات في مجالات عملهم المتطورة، وبرامجها في هذه الحالة تتميز بالمرونة ، وبالتنوع من أجل توفير المعرفة والتدريب على المهارات الفنية، ومهارات التعليم، فضلاً عن مساعدة الدارسين على اتخاذ قرارات مناسبة وعلمية بشأن اختياراتهم لوظائفهم .

لقد تبين مما سبق تعدد المؤسسات التي تنهض فعلاً أو يمكن أن تنهض بتنمية المهارات الفنية والمهنية والإدارية، وأن الأمر يتطلب أن يكون في كل بلد عربي قاعدة معلومات تعنى بجمع وتصنيف وتحليل الإحصاءات ذات العلاقة بتلك المهارات، سواء في ذلك احتياجات التعليم والتدريب، أو أهداف المؤسسات، أو نوعيات البرامج، أو حجم الطاقة الاستيعابية، أو حجم ونوعية الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة والتي يمكن أن تتاح لكل مؤسسة، ومن شأن تأسيس «قاعدة المعلومات» أن تتيح فرصة كافية لتنسيق البرامج والقطاعات المختلفة وأن تيسر تبادل الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في المؤسسات.

ومن هنا فإن الاستراتيجية الحالية توجه عناية خاصة لمجال التأهيل والتدريب كأحد المجالات الأساسية لتعليم الكبار من خلال :

أ - تكثيف الاستفادة من التجارب والنماذج الرائدة في فنيات التدريب وتقنياته كالحلقات الدراسية، والحلقات الدراسية الميدانية ، وورش العمل وموائد العمل المستديرة، ... الخ .

- ب - تطوير مراكز التدريب الوطنية وتزويدها بالتقانات الحديثة في ميدان التدريب .
- ج - إعداد مجاميع (ملفات، حقائب ، رزم) تدريبية متكاملة للتدريب الذاتي مستعينة بالتقانات الحديثة.
- د - تطوير الأجهزة الإقليمية والقومية التي يمكن أن تسهم في تدريب الأطر العليا والوسطى ذات المسؤولية في برامج ومجالات تعليم الكبار .
- هـ - توجيه جهود تدريبية خاصة للارتقاء بأساليب صنع السياسات والتخطيط والتقييم في ميدان تعليم الكبار .
- و - إجراء دراسات تحليلية وقطاعية لمعدلات الكفاية والفاعلية لبرامج تعليم الكبار، واعتماد برامج تدريبية للعاملين في ضوء نتائج التحليل ترتقي بمستويات الكفاية والفاعلية .
- ز - إعداد أدلة عمل لمختلف البرامج المقترحة لتعليم الكبار بحيث تتوافق مع احتياجات مختلف مراتب العمل الوظيفية في حقول تعليم الكبار.
- ل - توجيه العناية نحو أساليب اختيار القيادات الإدارية والفنية اللازمة لمجالات تعليم الكبار وتدريبها، وذلك سواء بالنسبة إلى القيادات العليا الإشرافية أو التنفيذية أو الفنية أو التعليمية، يرتبط بذلك توجيه عناية خاصة إلى تكوين القيادات المحلية وتحديد المهام والاختصاصات التي تمارسها والتدريب عليها بما يؤهلها لتنفيذ مهام عملها على كافة المستويات .
- ط - اتساع قاعدة التدريب لتشمل مجمل الفئات التي يمكن أن تسهم بجهود مؤثرة في تعليم الكبار مع تصنيف فئات العاملين حسب احتياجاتهم التدريبية، وتوفير البرامج التدريبية حسب احتياجات كل فئة مثال ذلك : الإدارة العليا ، والإدارة الوسطى ومديري المدربين والعاملين الميدانيين ومسؤولي التخطيط ومسؤولي التقييم ومسؤولي إعداد المواد التعليمية، وما إلى ذلك من مجموعات تخصصية عاملة في ميدان تعليم الكبار.
- ي - إتاحة فرص التدريب المستمر والمتنامي لمختلف فئات العاملين في تعليم الكبار وبما يحقق تعريفهم بالمستجدات المهنية والتربوية والمهارية .

المحور السابع

تنوع برامج الثقافة العامة وبخاصة البرامج التي تحقق الحفاظ على الهوية والثقافة العربية مع التفهم للثقافات الأخرى والقدرة على التعامل معها، ومع متغيرات العصر الصالحة

إن التحدي الكبير الذي يواجه تعليم الكبار يتمثل في الاستعانة بالمؤسسات الثقافية والإعلامية لتحقيق الحفاظ على الهوية والثقافة العربية.

ومن هنا فإن التغيير الذي يراود أن يساهم تعليم الكبار في إحداثه في نمط الشخصية العربية، هو التغيير الذي يفرضه التقدم العلمي والتقني في المتغيرات التي تؤدي إلى إصلاح دنيا الناس في العالم العربي في إطار القيم الدينية والإنسانية والخلقية التي تمثل هوية الأمة العربية بوصفها أمة متدينة .

وتعليم الكبار يقدم برامج ثقافية متنوعة تهدف إلى التعرف على الحضارة العربية والإسلامية ودورها في الحضارة المعاصرة، والقيم العربية الأصيلة وضرورة الحفاظ عليها، والأخذ بالقيم الجديدة الصالحة .

كما تتضمن البرامج الثقافية برامج عن الآخر مع تنوع هذا الآخر بكل أبعاده : الآخر الذي يتمثل في الغرب الأمريكي أو الغرب الأوروبي أو الشرق الآسيوي في اليابان والصين. ويمكن للبرامج الثقافية أن تتضمن تعرفاً على المجتمعات الإسلامية غير العربية، وهكذا .

ويمكن أن تتسع البرامج الثقافية لتغطي احتياجات الإنسان العربي في الأقطار المختلفة سواء أكانت احتياجات صحية أم اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية وفقاً لدراسات علمية تحدد الاحتياجات وأهميتها في كل مرحلة تاريخية يمر بها المجتمع .

كما يمكن أن تشتمل على برامج خاصة بتعزيز وتنمية الوحدات والفعالية الاجتماعية سواء بين الأفراد بعضهم بعضاً، وبين الجماعات المختلفة، وبين الدول العربية. وفي هذا المجال العديد من البرامج مثل .

– برامج التكيف الاجتماعي – برامج التربية الاجتماعية

- برامج محاربة المخدرات.
- برامج للتعرف على البيئة المحلية والوطنية .
- برامج لإعداد المرأة الريفية.
- برامج لإعداد المرأة البدوية .
- برامج لإعداد المرأة الحضرية.
- برامج للأطفال المشردين .
- برامج للأسر الفقيرة.
- برامج للتربية البيئية .

وفي مجال - تنمية المواطنة والمشاركة السياسية، تقدم العديد من البرامج التي تسعى إلى زيادة وعي الأفراد بأوضاع الحياة في المجتمع، وتحفزهم على المشاركة فيه، ومن أمثلة الموضوعات المحورية التي يجب أن تناقش في برامج تعليم الكبار :

- حقوق المواطنين وواجباتهم المختلفة.
- المشكلات والمشروعات والقوانين التي تتصل بالمواطن كما تكفلها المواثيق الدولية، ودساتير الدول العربية، ونظم الحكم المختلفة فيها .
- مشروعات وقوانين العمال .
- قوانين الإسكان .
- قوانين التموين.
- مشروعات الخصخصة في بعض البلاد العربية.
- تنظيمات الحكم المحلي في البلاد التي تأخذ بها .
- خدمات المؤسسات العامة ومدى كفايتها .
- مشروعات البنية والصرف الصحي .
- المشروعات والقوانين الزراعية، واستصلاح الأراضي الصحراوية واستزراعها.
- التوازن المطلوب بين المركزية واللامركزية في الحكم .
- مؤسسات المجتمع الدولي وضوابطها .
- ومن هنا تنظيم برامج مثل :
- برامج التوعية العامة.

- برامج من أجل مكافحة البطالة .

- برامج التعاون والدعم الفني والدولي في تعليم الكبار.

وإذا كانت نوعيات البرامج سالفة الذكر تحقق الحفاظ على التنوع الثقافي لإعداد المواطن العربي إعداداً شاملاً ومتكاملاً فإنها تعني في الوقت ذاته قدرته على إقامة جسور الاتصال مع الثقافات الأخرى، فلا يقف منها موقف المتفرج وإنما يتفاعل معها ويؤثر فيها ويتأثر بالجانب الإيجابي فيها، وأن يكون قادراً على التعامل معها دون تعال أو شعور بالنقص، ومن خلال فهم حقيقي وتقدير للآخر دون ذوبان الذات .

ثالثاً : من حيث المستفيدين

المحور الثامن

جميع الكبار مع إعطاء أولوية في جميع المحاور السابقة للفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع

إن كانت ديمقراطية التعليم تعتبر أحياناً هدفاً بحد ذاتها، غير أنها تمثل في الواقع أشكالاً مختلفة، تبعاً للسياقات الاجتماعية، ويمكن قيادتها بشكل يحقق أهدافاً اجتماعية ومرامي تربوية شتى، وهي بحكم كونها عملية سياسية في جوهرها، إنما تجسد حق الإنسان الأساسي في التعليم، الذي يشكل بدوره شرطاً ضرورياً من شروط تقدم المجتمعات، والممارسة الكاملة لسائر حقوق الإنسان .

ويشكل التكافؤ في فرص الدخول إلى التعليم الهدف المشترك لجميع الاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق ديمقراطيته، أما التدابير المتخذة لبلوغ هذا الهدف فتتمثل عامة بتوفير الخدمات التعليمية الموضحة في المحاور السابقة من الثاني إلى السابع لأكبر عدد من الأفراد والجماعات عن طريق إزالة العوائق التي تعترضهم مثل الرسوم المدرسية المرتفعة، ومعايير القبول الصارمة .

وهكذا فإنه لتحقيق ديمقراطية التعليم لابد من وجود نظام للتعليم يتيح ويهيئ فرصاً متكافئة ومستمرة لجميع الكبار مع إعطاء أولوية للفئات الأكثر احتياجاً وخاصة المرأة، بأشكال مدرسية وغير مدرسية، وصيغ نظامية وغير نظامية مرنة، تركز على قاعدة

من محو الأمية والتعليم الأساسي يتواءم مع البيئة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، ويصبو إلى تحقيق الأهداف العامة التي يرنو إليها الوطن العربي ، أو ترنو إليها كل دولة من الدول العربية على حدة .

وتعليم الفئات الأكثر احتياجاً - بناء على ذلك - لا ينظر إليه على أنه تحقيق لمبدأ العدالة الاجتماعية فحسب، بل هو أيضاً أمر ضروري من منظور التنمية الاقتصادية، إذ أن هذه الفئات الأكثر احتياجاً، والتي تتواجد في الغالب في الريف أو في أماكن التجمعات البشرية الأقل حظاً اقتصادياً واجتماعياً - يمكنها أن تسهم في التنمية الاقتصادية عن طريق تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية وللوصول إلى العمالة الكاملة، ورفع مستويات الكفاية الانتاجية ، وترشيد أنماط الاستهلاك ، ويتطلب هذا، توفير الفرص التعليمية التي تتيح حداً أدنى من التعليم لجميع سكان المجتمع ، وتتيح لمن يرغب مواصلة الطريق، ألا يعوقه عمره الزمني أو المستوى التعليمي الذي وصل إليه، أو انتماءه الاجتماعي، أو المكاني الذي يقطنه .

رابعاً : من حيث القوى البشرية

المحور التاسع

توفير قيادات العمل في تعليم الكبار من خلال الإعداد العلمي على المستوى الجامعي وما بعده

مهما بالغنا في تهويل مشكلات تعليم الكبار، فستبقى مشكلة قيادات العمل في هذا المجال من أهم مشكلاته، ولا جدوى من جهد آخر في مجال الدعوة أو التخطيط أو التنفيذ إذا تقاعسنا عن حل مشكلة «قيادات» تعليم الكبار.

ونحن الآن في بداية القرن الحادي والعشرين، وخطط التنمية ومشاريعها تسير بدول الوطن العربي، بخطى أكبر وأوسع من خطوات جهود تعليم الكبار، وخاصة محو الأمية. وهذا الأمر لم يعد يتطلب مجرد اختيار عشرات أو مئات من القيادات العاملة وإعدادها وتدريبها، بل أصبح الأمر يتطلب توفر مئات الآلاف وربما الملايين من القيادات القادرة على الاضطلاع بالمسؤوليات الجسام لتمكين جميع الكبار وخاصة الفئات الأكثر

احتياجاً بدول الوطن العربي من التعلم، وإن كان هذا من ناحية الكم، فإن الأمر من ناحية الكيف يتمثل في دور الجامعات في إعداد قيادات تعليم الكبار بصفة عامة، وإعداد قيادات محو الأمية بصفة خاصة، إذ يقتضي أن تنشئ الجامعات في كليات التربية التابعة لها أو ما يساويها من وحدات مناهج لتدريب المعلمين والأخصائيين في تعليم الكبار، وكذلك وضع برامج مركزة قصيرة الأمد لتدريب عاجل لهؤلاء المعلمين والأخصائيين، ووضع مناهج طويلة الأجل تؤدي إلى منح شهادات دراسية أو دبلومات أو درجات علمية.

ويمكن بيان الدور الذي تقوم به الجامعات كمؤسسات تعليمية في مجال تعليم الكبار في ثلاثة مسارات :

الأول . إعداد القوى البشرية المؤهلة والمدرّبة في تعليم الكبار .

الثاني : إجراء البحوث والدراسات النظرية والميدانية في مجالات تعليم الكبار المختلفة .

الثالث . فتح القنوات مع المجتمع عن طريق توسيع خدمات الإرشاد الجامعي، والدراسات الإضافية، والجامعات المفتوحة، والتعليم عن بعد .

والجدير بالذكر أن معظم الجامعات العربية تقدم مثل هذه المسارات الآن، من خلال أقسام تعليم الكبار ببعض كليات التربية، أو مناهج وبرامج على مستوى الدبلومات في كثير من كليات التربية .

خامساً : من حيث المؤسسات

المحور العاشر

توفير الهيكل المؤسسي لتعليم الكبار في كل دولة عربية،

بحيث توجد له الشخصية الاعتبارية المعترف بها

إن الاتجاه نحو الاهتمام بتعليم الكبار أخذ في النمو على أساس أنه لا يقل أهمية وخطورة في التنمية بكافة جوانبها عن تعليم الصغار. ومن هنا يعتبر تعليم الكبار من الميادين الفاعلة لتحقيق التنمية الاجتماعية للأفراد، وتحقيق العدالة بينهم، فالتعليم حق لكل فرد كحقه في الحياة والحرية، سواء بسواء، ليحقق قيمة الإنسان ويوفر المواطن المستنير.

وطبيعة العصر الذي نعيش فيها الآن وما يتسم به من تغيرات معرفية وتكنولوجية واقتصادية واجتماعية، سريعة ومؤثرة، قد يجعل الكبار في حالة من الإحساس بضعف القدرة على مواجهة هذه التغيرات، ومن ثم يعتبرون في حاجة إلى التعلم لفهم هذه التغيرات حتى يكيفوا أنفسهم مع العالم الجديد، وهذه الحاجة تنعكس بكل مؤثراتها على التعليم بصفة عامة، ولم يعد التعليم النظامي بسنواته القليلة نسبياً بقادر على مقابلة هذا الوضع الجديد، كما أنه يستحيل عملياً إطالة سنوات التعليم النظامي. ومن ثم صار في ضوء كل هذا وجود نظام مؤسسي يواجه كل هذه التحديات مجتمعة، ألا وهو تعليم الكبار بكافة مجالاته وبرامجه ومؤسساته في إطار فلسفة التعليم المستمر للجميع مدى الحياة، ضرورة حتمية.

وبالرغم من كل هذه الأهمية والخطورة فإن مؤسسات تعليم الكبار تكاد تكون قليلة في دول الوطن العربي، إذا ما قورنت بمؤسسات التعليم النظامي، ويعزى هذا إلى الحداثة النسبية للاهتمام بتعليم الكبار.

«وهذا يعني ضرورة وجود نظام واضح المعالم لتعليم الكبار يبين فلسفته وأهدافه ومجالاته ومؤسساته» بحيث يصبح تعليم الكبار مهنة ذات شخصية اعتبارية معترف بها في كل دولة من الدول العربية. وقد يتطلب ذلك أن يكون هناك نص صريح في دساتير الدول وتشريعاتها على حق الكبار (تحديداً) في العلم والتعلم.

على أن تكون كل مؤسسة من مؤسسات تعليم الكبار قادرة على ضمان الحصول على عدد كاف من الأفراد المقيمين في منطقة التجمع المحيطة بها لتحقيق المبرر الذي دعا إلى وجودها. كما تستطيع عن طريق التجربة والخطأ أن تكتشف الاحتياجات الفعلية لهؤلاء الأفراد، أي دوراتها وبرامجها وأنشطتها الدراسية وغير الدراسية المقبولة اجتماعياً.

والجدير بالذكر أن الاحتياجات الفعلية للأفراد يجب أن تدرس في ضوء الاعتبارات التالية :

أ- أن أي حصر أو نظام للحاجات النفسية / الاجتماعية عند الكبار، ليس حصراً أو نظاماً نهائياً، إذ تتعدد حاجات الكبار وتتنوع متأثرة بالظروف والعوامل الاجتماعية الثقافية والتكنولوجية التي يعيش فيها الكبير.

ب - نتعرف على حاجات الكبار منهم أنفسهم، من واقع حياتهم وليس من تصورات سابقة مهما كانت درجة تنظيمها واستيعابها.

ج - ومجالات حاجات الكبير هي مجالات الحياة التي يتحركون فيها، مجالات نشاطهم واتصالهم وارتباطهم في الأسرة وفي العمل وفي الجماعات المختلفة التي يتعامل الكبير معها .

د - وقد تتولد حاجات جديدة للكبار من خلال سعيهم لإشباع حاجات معينة نتيجة الاستثارة ورغبة في الاستزادة.

المحور الحادي عشر

تعزيز الاتحاد العربي لتعليم الكبار، وتفعيل أجهزة العمل العربي المشترك

إن السعي لدعم الاتحاد العربي لتعليم الكبار، المتمثل بالشبكة العربية لتعليم الكبار ضرورة ملحة وذلك بهدف تشجيع إقامة جمعيات ومؤسسات أهلية وشبه حكومية، متخصصة في تعليم الكبار، والقيام بمساندة إعلامية وأدبية محدودة من قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مع ما يتطلبه من إيفاد خبراء في هذا المجال للمساعدة على وضع نظم لهذه الجمعيات وربطها بالاتحاد العربي لتعليم الكبار بالتعاون مع الاتحادات الدولية والإقليمية المماثلة .

والقضية الأساسية التي تواجه تحقيق التعاون المثمر بين الجهد الرسمي والجهد الشعبي في مجال محو الأمية وتعليم الكبار هي ضعف الكيانات التي تمثل حركة هذه الجماهير في العديد من الدول العربية، وعدم وجود الشعور الكافي لدى معظم الأجهزة الرسمية تجاه تحريك الجهد الشعبي وتنظيمه في الأطر المناسبة لإشراكه في عملية التغيير.

إلا أن النقاط المضيئة في هذا المجال بداية التحرك في العديد من الأجهزة الشعبية بالدول العربية نحو الولوج في مجال محو الأمية لتعليم الكبار (انظر الجزء الخاص بواقع تعليم الكبار في الوطن العربي).

والمأمل لواقع التنظيمات الجماهيرية التي تعمل في هذا المجال يستطيع أن يشخص عدة أنماط منها:

أ - منظمات جماهيرية مثل اتحادات الشباب والطلاب والنساء تضم في عضويتها أعداداً كبيرة، وتهتم بنشاطات نوعية لترقية أعضائها وتلبية حاجاتهم، وقد برزت اتجاهات لتأسيس مكاتب في داخلها لتعليم الكبار.

ب - منظمات مهنية شعبية مثل نقابات العمال، ونقابات الفلاحين، وهي كسابقتها تضم في عضويتها أعداداً كبيرة، وتعمل على حماية حقوق أعضائها وتمكينهم من أداء واجباتهم وتضع مسؤولية تثقيفهم وتعليمهم ضمن واجباتهم، وقد برزت اتجاهات لتأسيس مكاتب في داخلها لتعليم الكبار.

ج - منظمات وجمعيات مهنية خاصة للمعلمين والاقتصاديين والأطباء والصيادلة والمهندسين، والمحامين، والفنانين، والاجتماعيين، والصحفيين، والتشكيليين، والكتاب، ... الخ وهي جميعاً تعمل لأغراض مهنية وأكاديمية تتعلق بتطوير المهنة وترقيتها، وليست لها نشاطات بارزة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، باستثناء تنظيمات وجمعيات المعلمين التي تنشئ بعضها مكاتب متخصصة لهذا الغرض.

د - روابط وجمعيات واتحادات رياضية، وكشفية، وثقافية، وأدبية، ومسرحية تتيح للمنتسبين إليها ممارسة ألوان من الهوايات والأنشطة، تقع في مجال تعليم الكبار.

هـ - الجمعيات الخيرية والاجتماعية التي تقوم لخدمة أهداف محددة لإنشاء رياض الأطفال والعمل في محو الأمية والتمريض والإسعافات، والخدمات الاجتماعية، والصناعات التقليدية، ويمتد نشاطها إلى البيئات والأحياء التي يقطنها الأكثر احتياجاً من الكبار، وذلك بشعور من مسؤولياتها في تطوير هذه المجتمعات وتنميتها، وهي كيانات تؤدي خدمات ذات قيمة عظيمة، وفي نفس اتجاهات العمل في محو الأمية وتعليم الكبار وتعتمد على موارد ذاتية وجهود تطوعية.

و - المؤسسات الأهلية والتجارية التي تقدم خدماتها للراغبين في تعليم بعض المهارات كالطباعة والمحاسبة والاختزال والحياسة .. الخ.

ز - الجمعيات والهيئات الدينية التي تعمل في مجال تعليم الكبار.

فاذا أضفنا إلى هذا، القطاع الكبير الذي تمثله الجهود الرسمية، أدركنا أن المسألة بحاجة ماسة إلى وعاء تنظيمي أولاً، على المستوى القطري وثانياً، على المستوى العربي كي ينظم ويربط وينسق ويبث الحيوية في عروق هذه المؤسسات.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن قضية تعليم الكبار بمفهومها المعاصر، وما تتطلبه من مجهودات، هي ضرورة من ضرورات التنمية كما أوضحنا في مواضع عدة، وهي أيضاً همّ من همومها، فحالة القصور الذاتي الذي تعانيها الدول العربية، جعلت كل قطر عربي يعاني منفرداً من افتقاده لواحد أو أكثر لقيام شبكة شاملة متكاملة لمؤسسات تعليم الكبار، فبعضها يفتقر للخبرة الفنية، وبعضها يعاني من شح الموارد التمويلية، والبعض الآخر محروم من كلا الأمرين .

وعندما يتعلق الأمر بالتعاون العربي المشترك وتفعيل أجهزته في مواجهة مثل هذه القضية، فإن النظر إلى هذا التعاون ينبغي أن يتجاوز صورته الآلية البسيطة القائمة على الجمع بين الموارد المادية والقدرات البشرية، إلى صورته المركبة التي تتفاعل فيها كل الإمكانيات وتتفجر فيها كل الطاقات لميلاد جديد يسترد الإنسان العربي به هويته ويستعيد به دوره في صنع الحضارة والتقدم.

المحور الثاني عشر

توفير التكامل بين جهود تعليم الكبار وجهود المؤسسات الإعلامية والاستفادة من منجزات ثورة الاتصالات والمعلوماتية

يشكل تعليم الكبار، والإعلام عنصران هامين من عناصر النظام الاجتماعي، يؤثران تأثيراً مباشراً في التنمية البشرية في أي مجتمع من المجتمعات، والتي يقصد بها تحقيق زيادة مطردة في حصيلة المجتمع من الأفراد والذين لهم فاعلية قوية في التفاعل مع المجتمع فهماً له وقياماً بوظائفه وزيادة في إنتاجه، وحلاً لمشكلاته وتحقيقاً لتقدمه وتطوره .

فتعليم الكبار يؤدي وظيفة تربوية - هي معظم وظيفته - ويحقق كثيراً من الأهداف الاجتماعية التي يسعى أي مجتمع لتحقيقها فيسهم إلى حد كبير في التنمية المجتمعية.

والمؤسسات الإعلامية، تؤدي وظيفة تربوية أيضاً - هي جزء من وظائفها الأساسية - وعن طريقها يتم تحقيق الكثير من الأهداف الاجتماعية التي يسعى المجتمع لتحقيقها، ومن هنا فهي تسهم إلى حد كبير في التنمية المجتمعية .

وتتمثل بعض وظائف المؤسسات الإعلامية في ظل ثورة الاتصالات والمعلوماتية فيما يلي :

- توفير معلومات عن الظروف والأحداث المحيطة بنا، من كل بقاع العالم (الأخبار).
- نقل التراث الثقافي من جيل إلى جيل (تثقيف وتعليم للكبار).
- المساعدة في تنشئة الأجيال من الأطفال والكبار والشباب (التعليم).
- الترفيه عن جميع الأفراد ، وتخفيف أعباء الحياة عنهم (التسلية والمتعة).

مع الأخذ في الاعتبار أن كل هذه الوظائف ضمن برامج التعليم غير النظامي، إذ تعتبر المؤسسات الإعلامية من أكثر المؤسسات تقدماً لبرامج التعليم غير النظامي ، لذا لا بد من تحقيق التوازن والاندماج بين جهود تعليم الكبار وجهود المؤسسات الإعلامية، ولا يكون هذا عن طريق التنسيق أو التعاون بين كل منهما، بل بدراسة أهداف وسياسات خطة كل منهما دراسة تفصيلية متأنية، ودراسة مدى تطابقها مع قيم ومعتقدات وسياسات المجتمع في إطار واحد من أجل تحقيق أهداف اجتماعية غايتها النهائية تحقيق تنمية الأفراد تنمية متكاملة، وصولاً إلى اندماجهما لتحقيق أهداف مشتركة، وهذا بالاستفادة القصوى من ثورة الاتصالات والمعلوماتية التي يعيشها العالم في الوقت الحالي .

المحور الثالث عشر

تشجيع الجهود والمنظمات غير الحكومية لتعليم الكبار بالإضافة

إلى الجهود الحكومية في شتى جوانب العمل من حيث التمويل

والتخطيط والتنظيم وإعداد البرامج والتنفيذ ...

حتى يمكن وضع برامج تعليم الكبار على طريق يضمن لها حسن التنفيذ وفعالية الأداء، يجب تشجيع الجهات القائمة بالتمويل والتخطيط والتنظيم والتنفيذ، سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو القومي، وسواء للمنظمات غير الحكومية أو الحكومية. ورغم أن عملية من هذا الطراز تحتاج إلى إجراءات صعبة وعمليات مركبة ومتشابكة، لكنها أمر هام، ويعد تركها فجوة يقع فيها الجميع.

لذا ، فالأمر يحتاج إلى وضع خطوط عريضة لما يلي :

- عمليات التخطيط المركزي والإعداد لبرامج تعليم الكبار، وتحديد الجهات الفنية الموكلة لهذا العمل على المستوى القومي ومدى سلطاتها وعلاقاتها بالجهات الوطنية، وتحديد مدى الالتزام ومقدار الحركة التي تمت دون إخلال بالمحاور العامة للاستراتيجية الموضوعية .

- تحديد المستويات الفنية اللازمة للمشاركة في الإعداد والتخطيط للبرامج، وكذلك المشاركين في تنفيذ هذه البرامج والإعداد اللازم لها علمياً وفنياً وفق احتياجات خطة تحددها كمياً وكيفياً الدول ذات الصلة بالاستراتيجية .

- وضع أسلوب محدد وواضح للمتابعة ومراحلها بالنسبة إلى البرامج والمشاركين فيها، وأداء العمل بها، وتحديد أولويات ومستويات هذه المراجعة لكل برنامج، وأسلوب ملائم لطبيعته الخاصة وطبيعة الجمهور المتعلم فيه .

- توحيد عمليات التقويم والمراجعة للبرامج وفق معدلات الإنجاز التي تحققها، ووضع صورة واقعية للإنجاز يتم من خلالها التغيير والمراجعة لكل منها وفق احتياجات الواقع الذي تتعامل معه، والإمكانات المتوفرة محلياً ووطنياً .

- تحديد الكلفة المالية لكل برنامج والعائد المتوقع منه فردياً واجتماعياً بحيث يكون ثمة مبرر قوي لتنفيذه وفق احتياجاته وإمكاناته واختياراته، كما يتم بيان جهات التمويل والمشاركة المتوقعة من قبل الأفراد أو المؤسسات المحلية في تمويل هذه البرامج، خاصة المؤسسات المستفيدة من هذه البرامج، كالشركات والمؤسسات الصناعية والزراعية والإدارية سواء كانت غير حكومية أو حكومية .

- تحديد أولويات ومستويات البرامج لكل فئة من فئات الجمهور المستهدف في ضوء ما يكشف عنه الواقع المحلي، وطبيعة جمهور المستفيدين مع إعطاء الأولوية المطلقة لبرامج تعليم وتدريب المرأة.

وفي ضوء هذه الخطوط العريضة، تصبح مشاركة الجهود والمنظمات غير الحكومية، ذات أهمية متزايدة من طرف المنظمات الحكومية، وهذا متشياً مع المادة (27) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على أن لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافية ، وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم

العلمي ، والاستفادة من نتائجه، وانطلاقاً من تحقيق الديمقراطية بشمول كافة أفراد الشعب بالخدمات التعليمية، لا سيما وأن ذلك من أحسن الوسائل لتدعيم الوحدة الوطنية والمحافظة عليها .

والمشاركة الشعبية في جوهرها يقصد بها تلك المبادرات والإسهامات الجماهيرية للأفراد والجماعات والحركات السياسية والتنظيمات والنقابات المهنية والشعبية والجمعيات التطوعية سواء أكانت في شكل حركة عون ذاتي وتسيير تطوعي أو نتائج الالتزام بقرار سياسي أو بهما معاً .

وإن أهمية إشراك الجهود غير الحكومية في تعليم الكبار للجهود الحكومية تنبثق من ضرورات لها خصوصيتها، فإلى جانب الأهمية التربوية، تأتي ضرورة سياسية لربطهم بقضايا الوطن، وضرورة اقتصادية لربطهم بقضايا التنمية، وضرورة اجتماعية للتخلي عن الارتباطات التقليدية والانخراط في تنظيمات أكثر تجاوباً مع ظروف التغير وضرورة عملية للإسهام النوعي لكل القوى الاجتماعية في عمليات التمويل والتدريس والتنظيم وحل المشكلات بما يتناسب وضخامة المشكلة .

وحتى تتوافر لجهود تعليم الكبار الأهلية في تكاملها مع الجهود الحكومية ، أليات التنظيم والحركة والفاعلية ، نجد أنه لا بد من :

- تعزيز هياكل تعليم الكبار وتنظيمها على المستوى القطري والإقليمي، وبما يحقق رسم سياسات وطنية وقومية لتعليم الكبار وتبنيها.

- تطوير تنظيم تعليم الكبار بما يحقق رسم سياسات وطنية لتعليم الكبار يتم تبنيها رسمياً وتشريعياً وشعبياً ، تعزيزاً لمكانة تعليم الكبار.

- تطوير العلاقات التنظيمية التبادلية لمبادئ نظم تعليم الكبار ونظم التعليم العام.

- تنظيم الاستفادة من جهود المتخصصين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية وتخطيط أنشطة تعليم الكبار وتنفيذها.

- تنظيم سياسات الحوافز الإيجابية وأليات لحفز الكبار على مواصلة التعليم، ويتطلب ذلك تعديل التشريعات غير المشجعة على تعليم الكبار، وعلى مواصلة التعليم.

- التأكيد على أهمية الإرادة السياسية الرسمية والشعبية في تعزيز أنشطة تعليم الكبار.

- ونظراً إلى أن جهود تعليم الكبار يتعذر قيام جهة واحدة بتحمل مسؤوليتها، مما أوجب التضافر والتعاون بين العديد من المؤسسات، سواء منها الحكومي أو الأهلي ، فلا بد من تنويع مصادر التمويل حيث تتكون من :

- الميزانية العامة للدولة .

- مشروعات الإنتاج والخدمات العامة والخاصة في المجتمع، وبحيث تتحمل نصيباً في نفقات تعليم الكبار.

- الإسهام المباشر لمؤسسات الإنتاج والخدمات والنقابات المهنية والعمالية في نفقات تعليم الكبار.

- الصناديق الوطنية العربية والدولية والمنح والهبات الدولية .

- الجهود الذاتية والتبرعات الطوعية والإسهامات الخاصة والرسوم والطوابع والضرائب وما إلى ذلك.

- الجهود غير مدفوعة الأجر للعناصر المهمة في أنشطة تعليم الكبار .

- إسهامات العناصر الطوعية والتنظيمات غير الحكومية غير مدفوعة القيمة والتي لا تستهدف الربح.

- التمويل الذاتي للبرامج من خلال تمويل المتعلمين أنفسهم لبرامج تعليمهم.

المحور الرابع عشر

التكامل المستمر والدائم بين مؤسسات وبرامج التعليم النظامي

والتعليم غير النظامي وتعليم الكبار

إذا كان المد والتحول الديمقراطي هو ما يميز نظم الغد السياسية باتباع مبدأ «الديمقراطية شبه المباشرة» ، وإذا كانت ديمقراطية التعليم تفرض أن تمتد مظلة التعليم لتشمل جميع الأفراد في تعليم مستمر مدى الحياة، وإذا كانت فاعلية التعليم في عملية

التنمية ترتبط إيجابياً بمدى انتفاء وجود قطاعات جاهلة أو ناقصة التعليم فى المجتمع ، يصبح من الأهمية بمكان الاعتراف بأن معطيات الواقع تشير إلى أن كثيراً من القرى فى الريف والمواقع النائية فى البادية محرومة من فرص التعليم الأساسي للصغار أو للكبار، للذكور أو للإناث ، الأمر الذي يتطلب التركيز فى المرحلة الحالية على ما يمكن تسميته التعليم الأساسي للجميع، متضمناً برامج ما بعد محو الأمية، وخاصة تلك الفئات الأكثر احتياجاً، بالتنسيق والتكامل المستمر بين جهود مؤسسات التعليم النظامي والتعليم غير النظامي وتعليم الكبار من أجل تقديم تعليم أساسي للجميع، يلي هذا مؤسسات للتعليم النظامي وغير النظامي وتعليم الكبار، يراعى فيها استحداث صيغ جديدة ملائمة ومرنة لظروف الفئات الأكثر احتياجاً، تتيح فى صيغة متكاملة استمرار تعلم الأفراد من خلال صيغ متنوعة .

وتعليم الكبار من خلال التعليم غير النظامي له أهمية كبرى من حيث أنه قد يكون له تأثير فعال على جهود التعليم النظامي للصغار ، ذلك أن تربية الأطفال فى المرحلة الابتدائية هدف أساسي لكل دولة، وتستلزم أن يكون آبائهم على مستوى تعليمي مناسب، فالأجيال الصاعدة لا يمكن تربيتها تربية سليمة فى وسط يغلب عليه الجهل والامية .

وإذا كان التعليم النظامي (نظاماً موحداً) له بداية وتتابع ونهاية فإن التعليم غير النظامي - على النقيض من ذلك - مجموعة نظم متعددة، ليس بينها رابط سوى وجودها جميعاً خارج إطار التعليم النظامي، وقربها من أرض الواقع ، ملتحمة مع الحياة والعمل، وأصالتها وقدرتها على تكييف نفسها فى ضوء ظروفها ووظائفها، وقيمتها الفورية، وعوائدها المباشرة على المجتمع. وفيما عدا ذلك، فإن هذه النظم تتفاوت ، بل تختلف فيما بينها من حيث المستوى والهدف والشكل والمحتوى وطرق التعليم والتعلم، ونمط الإدارة وأساليب الإجراء .

وهو فى فلسفته وبرامجه وتنظيماته وطرائقه تعليم يتركز على الدارس الكبير توائم مواد وأنشطته بما يتفق مع ظروفه وإمكاناته، ويتعرف على حاجاته، ويتفهم عقليته ونفسيته ويسترشد بخبرته ويرحب بإسهاماته ، ويعرف كيف يستثير دافعيته، ويدخل إليه من مداخل مختلفة .

ويتحدد مدى وأهمية تنسيق أنشطة التعليم غير النظامي مع التعليم النظامي في ضرورة تبني إطار فلسفة أو شبكة للتعليم تستمر مدى حياة الفرد، وعناصر ومؤسسات هذه الشبكة هي التي تزود الفرد بكل الإمكانيات المتاحة - بمدى مرن ومتنوع - مع الفرص التعليمية المفيدة له خلال دورة حياته، وفي مثل هذه الشبكة تتبادل وتتكامل مؤسسات التعليم النظامي والتعليم غير النظامي الفرص والتعزيز والدعم فيما بينها.

وتتوزع مجالات التنسيق والتكامل فيما بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي إلى نوعين رئيسيين من أنواع التكامل هما . التكامل الأفقي - وهو ذلك الذي يتيح لجميع كل أنواع التعليم المتاحة داخل المجتمع- في مؤسسات التعليم النظامي وخارجها - بحيث يغذي كل منهما الآخر والنوع الثاني هو التكامل الرأسي، وهو ذلك الذي يتيح ربط الحلقات التعليمية بعضها بعضاً - سواء من حيث أنواعها أو مستوياتها، و بحيث يتاح التعليم للفرد طوال حياته. ويجمع بين النوعين ما يسمى الانسيابية بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي .

ويسبق ذلك كله ضرورة أن يكون هناك تكامل فيما بين الأهداف والغايات العامة في المجتمع.

وفي ضوء المحاور السابق عرضها فإن تنفيذ الاستراتيجية الحالية لتعليم الكبار، يمكن أن يتم على عدة مراحل بشكل يسمح لكل قطر عربي بإنجاز بعض المراحل وذلك بحسب الإمكانيات المادية والبشرية والمالية التي يمكنه تسخيرها لإنجاز المهام المطروحة في كل مرحلة . وفيما يلي عرض تفصيلي لمراحل تنفيذ الاستراتيجية .

سادسا - المراحل الأساسية لتنفيذ الاستراتيجية العربية لتعليم الكبار :

تتمثل المهمة الأساسية لاستراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي، في تعظيم الاستفادة من تعليم الكبار من خلال تكامله مع التعليم النظامي في إطار فلسفة التعليم مدى الحياة. وذلك للمساهمة في تحقيق التنمية بمفهومها الشامل والأمن القومي في الوطن العربي، ويعتبر تحقيق هذه المهمة من الأمور المعقدة والمكلفة والدقيقة، الأمر الذي يبرز ضرورة تنفيذها على مراحل :

المرحلة الأولى : يتم فى هذه المرحلة إقامة البنية الأساسية لتعليم الكبار وذلك من خلال :

- تأسيس منظمة أو هيئة تكون مسؤولة عن تعليم الكبار، وقادرة على اتخاذ القرارات المناسبة لدعم هذا النوع من التعلم داخل المجتمع وتنشيطه.

- تحديد الأطر المناسبة للإنفاق على تعليم الكبار بمجالاته المختلفة سواء أكانت حكومية أو شبه حكومية أو أهلية أو غير ذلك .

- ربط منظومة تعليم الكبار بالمنظومة التربوية داخل المجتمع لتحقيق حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- تأسيس واستكمال المؤسسات المعنية بتأهيل الكوادر العاملة في تعليم الكبار.

- دعم وتأسيس مراكز للبحث العلمي - للتخطيط ، مراكز إحصاء ، مكتبات ، مراكز توثيق ، مراكز صيانة ، ... الخ - لدعم المؤسسات العاملة في تعليم الكبار .

- تقويم ما تم إنجازه خلال المرحلة الأولى للانطلاق إلى المرحلة الثانية.

المرحلة الثانية : بعد الانتهاء من البنية الأساسية تبرز أهمية البعد القومي والذي يتمثل في :

- إقامة مؤسسات قومية وإقليمية للتنسيق بين السياسات القطرية لتعليم الكبار.

- إقامة مؤسسات بحثية ذات بعد وطني أو إقليمي أو قومي للتعرف على الاتجاهات المعاصرة في تعليم الكبار وتقويمها تمهيداً لتوطينها اذا ما سمحت الظروف والإمكانات بذلك .

- إقامة أجهزة لتقويم نتائج البحث والتطوير .

- توفير الكوادر المتخصصة في تعليم الكبار وتأهيلها.

- نشر البحوث والدراسات الخاصة بتعليم الكبار باللغة العربية على المستوى القومي والقطري لزيادة الوعي والاهتمام به.

- تقويم الجهود التي تمت في هذه المرحلة وتحديد جوانب القوة والضعف فيها بما يساعد على الانتقال إلى المرحلة الثالثة بصورة موضوعية.

المرحلة الثالثة : فى هذه المرحلة تكون بنى وأطر تعليم الكبار قد أصبحت أكثر فاعلية على المستوى القطري والقومى ، وتكون المؤسسات البحثية قد أصبحت قادرة على تكوين كوادرها وبناء مؤسساتها الأساسية ، وفي هذه المرحلة يتم :

- توسيع مجالات البحث لتشمل مجالات لم تكن لها الأولوية في المراحل السابقة .
- التركيز على إدخال أساليب علمية ووسائل تقانية أكثر تطوراً لتحل محل الأساليب والوسائل المتقدمة .
- تقويم ما تم إنجازه واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أية سلبيات تحد من سلامة التنفيذ.

المرحلة الرابعة : في هذه المرحلة تكون بنى وأطر تعليم الكبار قد وصلت الى مرحلة متقدمة من النضج والفاعلية ، ومن مؤشرات هذه المرحلة :

- قدرة المؤسسات العاملة في تعليم الكبار على تبني أفكار ونماذج جديدة استطاعت بدرجة أو بأخرى إحداث تغير اجتماعي داخل المجتمع .
- ابتكار أدوات ووسائل جديدة لزيادة فاعلية تعليم الكبار وكفايته.
- إعداد كوادر مؤهلة تأهيلا عاليا في المجالات المختلفة لتعليم الكبار.
- قدرة مؤسسات تعليم الكبار على التأقلم مع متطلبات التنمية في الوطن العربي.

والحقيقة أن هذه المراحل متداخلة ومتشابكة، إذ لا يمكن فصل مرحلة عن أخرى على أرض الواقع، ومع ذلك يمكن لبعض الأقطار العربية أن تبدأ من المرحلة الأولى ، بينما أقطار عربية أخرى قد تبدأ من مراحل تالية وهذا أمر طبيعي نظرا إلى تباين الظروف والإمكانات والموارد بين الأقطار العربية . والقصد من ذكر هذه المراحل معاونة الدول على إدراك متغيرات التنفيذ ومتطلباته والإمكانات المتوافرة على نحو يحقق فاعلية التنفيذ .

ويجدر التأكيد مرة أخرى على أهمية التقويم المستمر والمتتابع بما يضمن توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتغذية راجعة متتالية ومتتابعة تمكن الدول العربية على المستويين القطري والقومى من مواجهة أية اختلالات يمكن أن تحدث أثناء مراحل تنفيذ الاستراتيجية.

سابعا - خاتمة و خلاصة :

تأتي هذه الاستراتيجية بعد صدور أول استراتيجية عربية لحو الأمية في البلاد العربية ، وتحتوي الاستراتيجية الحالية على خمسة أجزاء رئيسة هي

الأول . الاستراتيجية (المفاهيم والبدائل والمجالات).

الثاني . العوامل المؤثرة في استراتيجية تعليم الكبار في الوطن العربي.

الثالث : واقع تعليم الكبار في الوطن العربي .

الرابع : المنطلقات

الخامس . محاور الاستراتيجية .

أولا - تناولت الاستراتيجية في الجزء الأول الدواعي للاستراتيجية والمفاهيم الأساسية والبدائل والمجالات والتي تعرضت إلى :

1 - دواعي الاستراتيجية :

تأتي الاستراتيجية الحالية لتبدأ من حيث انتهت الاستراتيجيات التربوية التي ظهرت على الساحة العربية . وما شهدته المجتمع العالمي في النصف الأول من العقد الأخير للقرن العشرين من مؤتمرات قمة عالمية وعربية عقدت من أجل التنمية وقيام منظمة اليونسكو في الربع الأخير من القرن العشرين بتشكيل لجنتين دوليتين لدراسة التحديات التي تواجه التعليم، فكانت الأولى برئاسة ادجارفور الذي قدم تقريره بعنوان «تعلم لتكون» في عام 1972، والثانية برئاسة جاك دي لور، والذي قدم تقريره بعنوان «التعليم . الكنز المكنون» في عام 1996 .

بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد بحركة تعليم الكبار حيث عقدت خمسة مؤتمرات عالمية لتعليم الكبار ، كان آخرها المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار، والذي عقد في هامبورج بألمانيا عام 1997 .

2 - الاستراتيجية :

والتي تعني مفهوم «اختيار الوسيلة أو الوسائل المناسبة في ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة وحلاً للمشكلات» . والتي تتصف بعدة خصائص منها :

الفاعلية ، والمرونة ، والشمول ، واللامركزية ، والتعددية ، والتكامل والترابط ، وقابلية التطبيق ، والمرحلية .

وتتشكل في عدة بدائل أهمها :

– التطوير الترشيدي .

– التطوير الانتقائي .

– التطوير الريادي .

3 – تعليم الكبار :

والذي يعني المفهوم التالي . مجمل العمليات التعليمية التي تجري بطريقة نظامية أو غير نظامية ، والتي ينمي بفضلها الأفراد الكبار في المجتمع ، قدراتهم ويثرون معارفهم ويحسنون مؤهلاتهم التقنية أو المهنية ، أو يسلكون بها سبيلا جديدا لكي يلبوا حاجاتهم وحاجات مجتمعهم . ويشمل تعليم الكبار ، التعليم النظامي والتعليم المستمر ، كما يشمل التعليم غير النظامي وكافة أشكال التعليم غير الرسمي والعفوي المتاحة في مجتمع يتعلم ويتسم بتعدد الثقافات ، حيث يتم الاعتراف بالنهج النظرية وبالنهج التي تركز على التطبيق العملي ويتم تقديم هذه الأنشطة في المساء أو أثناء العمل أو في أوقات الفراغ من أجل حياة أفضل وأغنى بالنسبة إلى الفرد والمجتمع وفي إطار الإيمان بفلسفة التعليم المستمر مدى الحياة للجميع .

ولتعليم الكبار عدة مجالات أهمها ، محو الأمية ، ومواصلة التعليم العام والعالي والجامعي ، والدراسات الحرة ، والتأهيل والتدريب ، وإعداد القيادات .

ثانياً : بعد تحديد هذه المفاهيم ، انتقلت الاستراتيجية إلى دراسة العوامل العالمية والعربية المؤثرة عليها ، والتي تضمنت .

طبيعة العصر في القرن الحادي والعشرين والملئ بالكثير من التحديات والمتغيرات التي تفرض على المجتمعات أن توفر كل مناشط التعلم بداية من محو أمية الأميين ومروراً بالتعليم الأساسي للجميع صغاراً وكباراً وانتهاءً بمناشط تعليم الكبار والتعليم غير النظامي في ضوء فلسفة التربية المستديمة للجميع مدى الحياة وهذا يتطلب توزيع المعرفة كما يتم توزيع الثروة بحيث لا يبقى محروم منها في أي مكان على ظهر الأرض .

وتزداد حاجتنا لتطوير الفكر والممارسة في عملية التربية التي تمتد مدى الحياة للجميع وذلك بالتعليم، ذلك الكنز المكنون والذي يقوم على أربع دعائم أساسية : تعلم أن تعرف ، تعلم أن تعمل ، تعلم أن تعيش مع الآخرين ، تعلم أن تكون .

وهذه الأمور يعجز أمامها النظام التعليمي المدرسي مهما ازدادت عدد سنواته وكدست مناهجه وتضخمت كتبه.

ومن طبيعة العصر أيضاً الذي نعيشه التغيرات التكنولوجية التي أدت إلى ظهور مهن ووظائف جديدة لم تكن موجودة من قبل كما أدت إلى البحث عن عامل أكثر قدرة على متابعة المتغيرات ، فلم يعد يكفي أن يكون العامل قادراً على أداء العمل المناط به ولكن ينبغي أيضاً أن تتوافر فيه القدرة المستمرة على التطور بالإضافة إلى المتغيرات الاجتماعية في أشكال الحياة الأسرية وازدياد أعداد المعمرين وتحول وتبدل العلاقات الاجتماعية التي تطلبت من الفرد والمجتمع أن يكونا سريعي التكيف والتأقلم مع كل تحول وتبدل ، ووجود برامج رياضية وصحية وترفيهية لمواجهة هذه التغيرات .

كما أدت المتغيرات الاقتصادية إلى التراجع الحاد في حاجة الإنتاج إلى القوى العاملة خاصة في عمليات الإنتاج الجيد لتحقيق الآلات الحديثة معدلات جيدة وسريعة من الإنتاج ، كما أدى تسارع الخطى في العالم إلى وجود عالم ينقسم إلى ثلاث حضارات متعارضة ومتنافسة : الأولى يمثلها الفأس «الثورة الزراعية» والثانية يمثلها خط التجميع «الثورة الصناعية» والثالثة يمثلها الكمبيوتر «ثورة المعلومات» .

وأخذت الأزمات والتطلعات مكانها في دراسة العوامل المؤثرة ومنها التلوث البيئي وتأثيراته على حياة البشر والكون ، وكذلك مشكلات السكان وتأثيرهم وأثار ذلك على انتشار ثقافة العنف ومشكلات الإدمان وتهديدها للمجتمع الدولي ، ومواجهة كل ذلك للمد الديمقراطي وتأثيرات الموجة الثالثة على مشاركة المواطنين في صنع القرار السياسي.

وبرزت الإمكانات العربية في المسرح الطبيعي لموقعها وامتدادها الجغرافي والبشري وتكوينات الوطن العربي الاجتماعية وأنماطه الحضارية بداوة وريفاً ومدناً ، وانعكاسات ذلك على التغيرات الاقتصادية في مختلف القطاعات. ولفتت الأنظار إلى الثقافة العربية وأفاقها ومبدأ حق الإنسان العربي في إبراز هويته الحضارية بوصفها مستودع الأصالة وقوام شخصية الأمة ، في وقت تدعو عولة الثقافة إلى تسطيحها وصياغتها على نمط

واحد وشاكلة واحدة، بدلاً من إغنائها بالثقافات الأخرى . ودعت التحليلات الى أهمية الاعتماد على العلم والثقافة كأساس لتنمية اجتماعية واقتصادية وثقافية شاملة .

وتؤيد دلالات واضحة أن التعليم عامة، والتعليم الكبار خاصة بأنه لن يكون شأنًا تربوياً يقتصر الاهتمام به على المختصين وحسب، بل سيكون التعليم في أي أمة مستقبل هذه الأمة. كما كان في أمريكا وأوروبا وما صار في منتدى الفكر العربي في عمان واهتمام الرؤساء بسياسات التعليم في عدد من الأقطار العربية .

والسباق والتنافس لن تكسبه إلاّ الدول التي تكمل تحولها وانتقالها إلى الموجة الثالثة بأقل قدر من الاضطرابات، وخير سبيل إلى ذلك هو مناشط تعليم الكبار.

كل هذه المتغيرات تؤكد على ضرورة إعادة النظر في العلاقة بين التعليم النظامي وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي بحيث تصبح برامج تعليم الكبار بمثابة مدارس ومؤسسات موازية يزداد دور كل منها في العملية التعليمية .

وفي ضوء هذه المفاهيم والعوامل المؤثرة على الاستراتيجية كان لابد من الوقوف على واقع تعليم الكبار في الوطن العربي، فالنظرة إلى المستقبل لا تستند فقط إلى محاولات وجهود الماضي ولكن تمتد من الحاضر بالاستعداد والتأهب لعالم متغير يموج بكثير من التغيرات الجوهرية .

ثالثاً : واستعرضت الاستراتيجية في الجزء الثالث أحوال تعليم الكبار في الوطن العربي، حيث تناولت تعليم الكبار منذ بداياته الأولى في فجر الإسلام حيث كان تعلم الكبار ابتغاء المعرفة التي لم يكن لها حد تنتهي عنده، فمهما حصل الإنسان من العلم فإن ما يجهله أكثر مما يعرفه وفي الآية : (وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً) ومن ثم كان المسلم يدعو ربه (وقل ربي زدني علماً) . ويستأثر هذا الجزء بالإشارة للمناهج التي سادت تعليم الكبار من التربية الأساسية فتنمية المجتمع فمحو الأمية الوظيفي، ثم ظهور العمل العربي المشترك باستراتيجية عربية لمحو الأمية لم تهمل من أمر الأمية شأنًا وكان لها مع تعليم الكبار شؤون .

وخصصت الاستراتيجية في هذا الجزء جانباً كبيراً لعرض تجارب (18) دولة عربية، جاءت تجاربها متنوعة وموحية، ومع اختلافها فيما قدمت من برامج فقد استجابت لحاجات محلية إضافة إلى وضع خلاصة للتجارب العربية عرضت لأهم المشكلات والصعوبات التي واجهت الدول العربية في هذا المجال.

رابعاً : جاءت الاستراتيجية في مجملها جهداً موحداً يعبر عن كثير من القواسم المشتركة التي مثلت عناصر المنطلقات في الجزء الرابع، وهي : المستقبلية ، الانطلاق من الجذور، التوجه الانساني ، العلمية، الواقعية، البعد النفسي، التنمية ، التكامل والتنسيق بين التعليم المدرسي وغير المدرسي، الاستمرارية، وأخيراً أولوية محو الأمية كجزء أساسي من تعليم الكبار.

خامساً : وبناء على ما تقدم فإن الاستراتيجية الحالية لتعليم الكبار في الوطن العربي تنطلق إلى وضع عدد من المحاور الأساسية وهي :

أولاً - من حيث الفلسفة :

1 . الإيمان بفلسفة التعليم المستمر مدى الحياة، والتعلم الذاتي ، والقابلية المستمرة للتعلم لتلبية الاحتياجات المتطورة والمتغيرات الحادثة، بحيث يتمكن الأفراد والمجتمع من تحقيق تنمية مقدراته .

ثانياً - من حيث البرامج :

- 2 . التخلص من مشكلة الأمية .
- 3 . توفير التعليم الأساسي للجميع صغراً وكباراً، وتتضمن برامج ما بعد محو الأمية .
- 4 . توفير برامج التعليم الموازي للتعليم العام قبل الجامعي للكبار (على نحو يحقق زيادة فترة الالتزام في التعليم النظامي، وتوفير النظام المقابل له في تعليم الكبار).
- 5 . توفير الفرصة الثانية للتعليم العالي والجامعي للكبار من خلال مؤسسات التعليم المفتوح والتعليم عن بعد .
- 6 . تنوع فرص التدريب والتأهيل لكل المهن الجديدة والناشئة من خلال العديد من المؤسسات التدريبية بمستوياتها المختلفة ومن بينها كليات المجتمع.
- 7 . تنوع برامج الثقافة العامة، وبخاصة البرامج التي تحقق الحفاظ على الهوية والثقافة العربية مع التفهم للثقافات الأخرى، والقدرة على التعامل معها، ومع متغيرات العصر الصالحة.

ثالثاً - من حيث المستفيدين :

8 . استهداف جميع الكبار مع إعطاء أولوية في جميع المحاور السابقة للفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع ، وبخاصة المرأة والشباب والعمال والمزارعون والمعاقون جسدياً وعقلياً .

رابعاً - من حيث القوى البشرية :

9 . توفير قيادات العمل في تعليم الكبار من خلال الإعداد على المستوى الجامعي وما بعده .

خامساً - من حيث المؤسسات :

10 . توفير الهيكل المؤسسي لتعليم الكبار في كل دولة عربية بحيث توجد له الشخصية الاعتبارية المعترف بها .

11 . تعزيز دور الاتحاد العربي لتعليم الكبار ، وتفعيل أجهزة العمل العربي المشترك

12 . توفير التكامل بين جهود تعليم الكبار وجهود المؤسسات الإعلامية والاستفادة من منجزات ثورة الاتصالات والمعلوماتية .

13 . تشجيع الجهود الأهلية والمنظمات غير الحكومية لتعليم الكبار بالإضافة إلى الجهود الحكومية في شتى جوانب العمل من حيث التمويل والتخطيط والتنظيم وإعداد البرامج والتنفيذ .

14 . تحقيق التكامل المستمر والدائم بين مؤسسات وبرامج التعليم النظامي والتعليم غير النظامي وتعليم الكبار .

واختتمت هذا الجزء بعرض المراحل الأساسية لتنفيذ الاستراتيجية والتي تم تحديدها في مراحل أربع هي

- إقامة البنية الأساسية لتعليم الكبار .

- البعد القومي لتعليم الكبار.

- توسيع مجالات البحث ومؤسساته وتقنياته.

- التنمية الابتكارية والإبداعية.

وقد أكدت على أهمية التقييم المستمر في كل مرحلة من هذه المراحل الأربع.

وخلاصة القول أن الاستراتيجية المقترحة لتعليم الكبار في الوطن العربي تتطلب من كل دولة أن تأخذ بادئ ذي بدء بفلسفة التعليم المستمر مدى الحياة الذي يشكل المحور الأول لهذه الاستراتيجية. وهذا يمثل قدرا أساسيا وهاما للأمة العربية وبخاصة أن هذا المحور الحديث عالميا هو في أصل نشأته عربي يرجع إلى تراثنا الذي طالبنا بأن نتعلم من المهد إلى اللحد. كما يتطلب الأخذ بهذه الاستراتيجية حرص جميع الدول العربية على تنفيذ المحورين الثاني والثالث حيث أنها جميعا قد التزمت بهما من خلال المواثيق الدولية التي حضرتها والتزمت بها. أما من حيث المحاور من الرابع الى السابع فينتظر أن تتشكل البرامج التنفيذية لها وفقا لظروف كل دولة وإمكاناتها المادية والبشرية.

وما من شك في أن الدول العربية جميعاً والحمد لله تؤمن بحق الإنسان في التعلم، هذا الحق الأصيل في ديننا ومواثيقنا، ومن ثم فهي حريصة أشد ما يكون الحرص على تنفيذ المحور الثامن، وإن وجدت إعاقة ما في سبيل التنفيذ فتكون محدودية الإمكانيات التمويلية. ومن هنا كان من المفيد أن تسعى الدول العربية إلى تفعيل المحاور الأخيرة من الاستراتيجية والتي تتيح مشاركة أهلية واسعة مع الجهد الحكومي في تحقيق أهداف حركة تعليم الكبار.

وأخيرا إن أمة يدعو دينها الحنيف إلى طلب العلم، وشاركت في ماضيها التليد ببناء حضاري علم العالم لقادرة بمشيئة الله على أن تعاود حركتها في بناء الحضارة الإنسانية من خلال إنسان عربي حريص على أن يعلم نفسه بنفسه، وأن يكون طلب العلم ديدنه في الوصول إلى الحقيقة، وفي أداء المهارات المختلفة على أكمل وجه، والسلوك الذي يحقق احترامه لذاته ويحقق لأُمته النمو والازدهار، وأن تتبوأ موقعها اللائق بها في عالم اليوم والغد.

مطبعة المطمة العربية للتربية والثقافة والعلوم